جـــامعة الجـــزائر - 3 -

كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية

قسم الدراسات الدولية

السياسة الإقليمية للجزائر في إفريقيا (2001 - 2011)

دراسة في دور الجزائر الإقليمي بين المحددات و التحديات

رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية

إعداد الطالب: **إشراف الدكتور:**

محمد جعبوب **محمد مجـــدان**

لجنـــة المناقشـــة

أ.د. برقوق سالم (جامعة الجزائر 03) ..... رئيـــسا

د. مجدان محمد (جامعة الجزائر 03) ..... مشرفا و مقررا

د. غازلي عبد الحليم (جامعة الجزائر 03) .....عضوا مناقشا

أ.د. غربي محمد (جامعة الشلف) .....عضوا مناقشا

أ.د. سعود صالح (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية) ... عضوا مناقشا

د. عياد محمد سمير (جامعة تلمسان) ..... عضوا مناقشا

1437 هـ - 2015 م

بـــــسم الله الرحمـــــان الرحـــــيم

"و لقد كرمنا بنـي آدم و حملنـاهم فـي البر و البحر و رزقنـاهم من الطيبات و فضلنـاهم علـى كثير ممن خلقنا تفضيلا."

صدق الله العظـــــيم

(سورة الإسراء الآية 70)

شكـــر و عرفـــان

بسم الله و الحمد لله

و الصلاة على نبينا محمد صلى الله عليه و سلم أما بعد:

فأتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف الدكتور محمد مجدان

على قبوله الإشراف على هذه الدراسة ، و على كل المجهودات

التي بذلها من أجل توجيه و تصحيح و متابعة هذا البحث ، كما أشكر له أيضا حسن

المعاملة التي خصني بها طوال فترة إنجاز هذه الدراسة.

و أتوجه كذلك بالشكر لجميع أساتذتنا بكلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، و كل من

تعلمنا على أيديهم.

كما لا يفوتني أن أشكر كل من ساهم في إنجاز هذه الدراسة و ساعدنا على إتمامها.

كما أتقدم بالشكر الوفير للوالدين الكريمين

و الإخوة الأعزاء على ما أمدونا به من دعم و تشجيع لمواصلة درب التعلم.

مقدمـــــة

مـــقـدمـــة:

يعتبر موضوع السياسة الخارجية للدول ـ و من ضمنها السياسة الإقليمية ـ من بين المواضيع الأكثر دراسة في حقل العلاقات الدولية ، باعتباره يسعى إلى فهم وتفسير طبيعة العلاقات التفاعلية المعقدة بين وحدات النظام الدولي. كذلك تستهدف الدراسات في مجال السياسة الخارجية ترشيد سلوكات الدول على المستوى الخارجي ، و تقوية علاقات التفاهم و التعاون بدل التنافس و الصراع ، و بذلك فهي تجنب البشرية ويلات الصدام و الحروب.

و الجزائر ـ على غرار باقي دول العالم ـ تولي أهمية كبرى للسياسة الخارجية ، كونها مقوما أساسيا لبقاء و تطور الدولة و تحقيق أهدافها و مصالحها ، حيث لعبت السياسة الخارجية إبان الاستعمار دورا بارزا في التعريف بالقضية الجزائرية على المستوى الدولي، و حشد المساندة و الدعم بهدف تحقيق الاستقلال ، إذ بالرغم من الإمكانات المحدودة و ظروف الحرب التحريرية ، استطاعت الجزائر إقناع الجماعة الدولية بشرعية مطلبها في الاستقلال. و بعد الاستقلال لم تغفل الجزائر دور السياسة الخارجية في استكمال شروط التنمية و التطور الداخلي ، و كذلك تحقيق مكانة على الساحة الدولية من خلال تبني مواقف ثابتة حظيت بالاحترام الدولي كنصرة القضايا العادلة ، و دعم حق الشعوب المستعمرة في تحقيق مصيرها ، و محاولة إقامة نظام اقتصادي دولي جديد يقوم أساسا على العدالة في تبادل المنافع ، لا على أساس الاستغلال و الاحتكار.

إن هذا النشاط على مستوى السياسة الخارجية الجزائرية شهد تراجعا خلال النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي ، نتيجة لعدة عوامل داخلية و خارجية ، كتراجع أسعار النفط و انخفاض الموارد المالية للجزائر ، و هو ما انعكس على الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية للبلد ، أدت في النهاية لدخوله في دوامة من الاحتجاجات الاجتماعية و السياسية تحولت إلى حرب أهلية خلال عقد التسعينيات. من جهة أخرى كان للتحول الذي طرأ على موازين القوى في النسق الدولي تأثيرا على نشاط السياسة الخارجية للجزائر ، حيث أن

انهيار الاتحاد السوفييتي ، و بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقطب مهيمن قلص من هامش المناورة في السياسة الخارجية الذي كانت تتمتع به دول العالم الثالث بشكل عام أثناء فترة الحرب الباردة.

و منذ سنة 2001 عرفت السياسة الخارجية الجزائرية تطورا ملحوظا ، حيث أصبحت الجزائر تسعى لاستعادت مكانتها الإقليمية و القارية من خلال تبني مواقف و أدوار معينة. و في هذا السياق تحاول هذه الدراسة تحليل السياسة الخارجية الجزائرية في مجالها الإقليمي أي الإفريقي استنادا إلى متغير الدور الذي تسعى الجزائر للقيام به على المستوى القاري ، و ذلك في ظل المتغيرات الجديدة ، فعلى المستوى الداخلي تمكنت الجزائر من تجاوز الأزمة السياسية و الأمنية بعد مصادقة الشعب على ميثاق السلم و المصالحة الوطنية ، إضافة إلى تحسن مداخيل الجزائر من العملة الصعبة جراء ارتفاع أسعار النفط ، و هو ما مكنها من القيام بالعديد من المشاريع التنموية في مختلف المجالات ، أما على المستويين الإقليمي و الدولي فقد عرفت الساحة الدولية عدة تغيرات بعد نهاية الحرب الباردة ، مثل ترسخ الهيمنة الأمريكية ، وزيادة أهمية العامل الاقتصادي في ظل تراجع دور المتغير الإيديولوجي ، و كذا بروز تحديات جديدة في العلاقات الدولية ، كقضايا الإرهاب ، و الأمن ، و الهجرة ، و التنمية ، و البيئة...الخ.

ـ إشكالية الدراسة: من خلال ما ذكر يتضح أن هذه الدراسة تدور حول السياسة الإقليمية (الإفريقية) للجزائر ، و كذا المحددات سواء تلك التي يمكن اعتبارها مقومات أو تحديات بالنسبة للسياسة الإقليمية للجزائر ، و من هنا تكون الاشكالية الرئيسية لهذه الدراسة كالآتي:

ماهي أهم المتغيرات الداخلية و الإقليمية و الدولية التي أثرت في السياسة الإقليمية للجزائر تجاه إفريقيا و كيف كان ذلك التأثير؟

و يتفرع عن هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية أهمها:

- فيم تتمثل مقومات الجزائر المادية و البشرية و المعنوية التي تساعدها على لعب دور إقليمي في إفريقيا؟
- ماهي أهم مراحل تطور السياسة الإقليمية للجزائر تجاه إفريقيا؟

- كيف تصنع السياسة الخارجية الجزائرية؟ و ماهي المؤسسات الرسمية و غير الرسمية المشاركة في صياغتها؟
- كيف تعاملت الجزائر مع أهم القضايا الإفريقية منذ مطلع القرن الواحد و العشرين؟
- ماهي انعكاسات عامل الدور على فاعلية السياسة الخارجية الجزائرية؟
- ماهي طبيعة التحديات التي واجهتها السياسة الإقليمية للجزائر في إفريقيا؟

ـ فرضيات الدراسة: للإجابة عن الإشكالية الرئيسية و كذا الاسئلة المتفرعة عنها ، فقد تبنت الدراسة الفرضيات التالية:

1ـ الفرضية الرئيسية:

إن السياسة الإقليمية للجزائر تجاه إفريقيا في مطلع القرن الواحدة و العشرين هي محصلة تفاعلات داخلية و إقليمية و دولية انعكست على هذه السياسة.

2ـ الفرضيات الفرعية:

- هناك ارتباط بين الخصائص الداخلية للدولة و أنماط سلوكها الخارجي.
- تتأثر سلوكات و توجهات السياسة الإقليمية للدولة بعوامل البيئتين الإقليمية و الدولية.
- كلما تعددت الأدوار الإقليمية التي تؤديها الدولة ، كلما زادت فاعلية سياستها الخارجية.
- إن نجاح الدولة في أداء بعض الأدوار الإقليمية متوقف أساسا على إمكانياتها المادية و البشرية.
- إن تبني الدولة لأدوار متباينة في سياستها الخارجية ، يحد من فاعلية تلك السياسة جراء ما يعرف بتصادم الأدوار في السياسة الخارجية.

ـ أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف العلمية و العملية.

1- الأهداف العلمية: تهدف الدراسة - بشكل أولي - إلى التعمق في دراسة السياسة الإقليمية من خلال الإحاطة بالموضوع ، وتحقيق قدر معين من المعرفة الأكاديمية حول السياسة الخارجية للجزائر ، و كذا إسقاط حالة من الواقع السياسي ضمن إطار نظري محدد ، و المتمثل في اقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية ، و التحليل النسقي للعلاقات الدولية. كذلك تسعى هذه الدراسة - على غرار باقي الدراسات و البحوث - إلى تحقيق تراكم معرفي بصفة عامة ، و إضافة مرجع جديد في ميدان السياسة الخارجية الجزائرية يكون سندا للباحثين و المهتمين في هذا المجال.

2- الأهداف العملية: تساعد هذه الدراسة - من الناحية العملية - في رسم صورة عن السياسة الخارجية الجزائرية في مجالها الإقليمي خلال فترة محددة أي عقد من الزمن ، و هذا يعطي القائمين عليها و صناع القرار إمكانية استخلاص العبر مما سبق و تقويمها في المستقبل، كما قد تفيدهم في صنع سياسة الجزائر الخارجية تجاه مناطق و أقاليم أخرى من العالم.

- مجالات الدراسة: تشمل هذه الدراسات عدة مجالات ، حيث تتضمن المجال الزماني ، و المجال المكاني ، إضافة إلى المجال الموضوعي.

1- المجال الزماني: حيث يركز البحث على الفترة الممتدة من سنة 2001 و التي شهدت العديد من التحولات بالنسبة للجزائر ، سواء على المستوى الوطني أو على المستويين الإقليمي و الدولي ، فعلى المستوى الداخلي شهدت الجزائر استقرارا نسبيا في الميدانين الأمني و السياسي مكنها من توجيه الاهتمام نحو السياسة الخارجية. أما على المستوى الإقليمي فقد تم خلال سنة 2001 إعادة النظر في سبل التكامل الإفريقي ، من خلال استبدال منظمة الوحدة الإفريقية بالاتحاد الإفريقي ، و كذا التوقيع على اتفاقية الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا "نيباد" (NEPAD) New Economic Partnership for African development. على المستوى الدولي مثلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 منعطفا حاسما في طبيعة تعامل الدول الكبرى و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية مع بعض القوى الإقليمية كالجزائر ، خاصة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب الذي عانت منه هذه الأخيرة. و تمتد الدراسة إلى غاية سنة 2011 و هي سنة الشروع في انجاز هذا البحث ،

كما أن فترة عقد من الزمن تسمح بتتبع تطور السياسة الخارجية الجزائرية ، و تتيح للباحث الإحاطة بجميع جوانب الموضوع و التعمق في التحليل ، لكن هذا لا يمنع من العودة إلى ما قبل هذه الفترة ، و ما يتصل بها و يؤثر فيها منذ إعلان استقلال الجزائر في 05 جويلية 1962 ، و ذلك بهدف ربط الأحداث و السياسات مع بعضها البعض ، إضافة إلى إمكانية تناول فترة ما بعد سنة 2011 كانعكاسات أو امتدادات للفترة السابقة.

2- المجال المكاني: يشمل المجال المكاني للدراسة سياسة الجزائر الخارجية في إطارها الإقليمي، أي تجاه القارة الإفريقية ، و يدخل في هذا الإطار جميع سلوكات و تصريحات و

مواقف الجزائر حيال القضايا التي تهم إفريقيا و وحداتها السياسية ، سواء كان ذلك ضمن علاقاتها الثنائية ، أو المتعددة الأطراف ، أو ضمن المنظمات الدولية ذات الطابع الإقليمي أو الدولي.

3- المجال الموضوعي: و يتضمن المجال الموضوعي للدراسة مختلف أبعاد السياسة الخارجية الجزائرية ، ممثلة في الميادين السياسية ، و الأمنية ، و الاقتصادية ، و الاجتماعية و الثقافية ، و التي تمثل محاور التفاعل بين الجزائر و الوحدات السياسية للقارة الإفريقية من جهة ، أو علاقات الجزائر مع الوحدات الدولية الأخرى بشأن القضايا التي تهم القارة الإفريقية من جهة ثانية.

ـ أدبيات الدراسة: هناك العديد من الأبحاث و الدراسات التي تطرقت ـ بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ـ لموضوع السياسة الخارجية الجزائرية في إطارها الإقليمي و الدولي ، و من هذه الأدبيات ما يلي:

1- سفيان صخري في دراسة له بعنوان "اقتراب الدور كإطار نظري لتحليل السياسة الخارجية لدول العالم الثالث" ضمن ***المجلة الإفريقية للعلوم السياسية و العلاقات الدولية*** (العدد العاشر أكتوبر 2009) ، عالج الكاتب مدى إمكانية تحليل السياسة الخارجية لبلدان العالم الثالث بالاعتماد على الإطار النظري لاقتراب الدور ، و الذي وجد في الأصل لأجل تحليل السياسات الخارجية للدول الكبرى أو العظمى ، كما قدم الكاتب نماذج عن أدوار

سياسية قامت بها بعض دول العالم الثالث و من بينها الجزائر ، غير أن الكاتب لم يركز على السياسة الخارجية للجزائر ، كما أنه لم يتطرق إلى الفترة التي تعالجها دراستنا هذه.

2- يحي ح. زوبير في دراسة له بعنوان "جدلية السياسة الخارجية الجزائرية من 1992 ليومنا هذا" ضمن كتاب ***آفاق الجزائر 2010 الديمقراطية و التطور*** لمحرره محمد بجاوي، حيث حاول الكاتب تقسيم السياسة الخارجية الجزائرية إلى أربع مراحل استنادا إلى أهم الأحداث الداخلية ، كما أشار إلى التحسن الملحوظ في السياسة الجزائر الخارجية منذ وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى السلطة في عام 1999 ، إلا أن الدراسة لم تتبع السياسة الخارجية الجزائرية خلال فترة حكم الرئيس بوتفليقة ، كما أن الكاتب لم يوضح أثر متغير الدور في السياسة الخارجية الجزائرية ، و لم يبين تأثير المتغيرات الداخلية و الخارجية في صياغة قرارات السياسة الخارجية الجزائرية و تحديد توجهاتها.

3- محمد بوعشة في كتابه حول ***الدبلوماسية الجزائرية و صراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي و إدارة الحرب الإثيوبية ـ الإرترية*** ، و قد صدر الكتاب عن دار الجيل بلبنان في طبعته الأولى في سنة 2004 ، حيث ركز الكاتب على أحد وسائل تنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية ، ألا و هي الدبلوماسية ، و في إطار حالة واحدة تمثلت في الوساطة قصد تسوية النزاع الحدودي بين إثيوبيا و إرتريا ، غير أن المؤلف لم يوضح أثر عقيدة الدور في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية ، و انعكاسات هذه العقيدة على سلوك الجزائر الخارجي.

4- صالح بن القبي في كتاب تحت عنوان ***الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس و اليوم و محاضرات أخرى*** ، أين تعرض الكاتب إلى أهم محطات الدبلوماسية الجزائرية منذ الاستقلال و إلى غاية سنة 1998 ، كذلك تطرق الكاتب إلى أهمية الخبرة و الممارسة في القيام بالعمل الدبلوماسي بما يخدم مصالح الدولة. لكن هذا الكتاب اقتصر على عامل الخبرة في الجانب الدبلوماسي من السياسة الخارجية الجزائرية ، ولم يتطرق إلى متغير الدور و أثره في تحديد معالم السياسة الخارجية الجزائرية.

و عليه فالدراسة الحالية تحاول أن تقدم بعض الإضافات لتلك الدراسات السالفة الذكر، من خلال التركيز على السياسة الإقليمية للجزائر في إفريقيا بشكل عام ، و كذا تصور الدور في السياسة الإقليمية للجزائر ، و ذلك خلال فترة زمنية تتجاوز الأطر الزمنية لتك الدراسات السابقة.

ـ مناهج الدراسة: بحثا عن ملاءمة منهجية لمعالجة هذا الموضوع ، فقد حاولت الدراسة أن تتبنى عدة مناهج متكاملة ، حيث اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة ، باعتباره منهجا ينصب على دراسة حالة معينة و يحاول تتبعها خلال فترة زمنية معينة ، و جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات بشأنها قصد الإحاطة بجميع جوانبها. و عليه فمن خلال هذا المنهج فالدراسة تحاول تتبع السياسة الإقليمية الجزائرية طيلة فترة الدراسة إضافة إلى المراحل المرتبطة بها أي قبل سنة 2001 أو حتى بعد عام 2011 ، كما يسعى البحث لمعرفة مختلف العوامل و المتغيرات ذات التأثير في السياسة الإقليمية للجزائر.

أيضا اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي ، بهدف محاولة تقصي تلك العلاقة بين متغيرات البيئة الداخلية و الخارجية من جهة ، و سلوك السياسة الإقليمية الجزائرية ، بحيث أن مخرجات السياسة الخارجية في ظروف معينة يفترض بها أن تكون متشابهة ـ أو متقاربة على الأقل ـ مع توجهات السياسة الإقليمية الجزائرية في الوقت الراهن إذا ما توفرت ظروف مشابهة.

كذلك تبنت الدراسة المنهج التحليلي ، من أجل تفسير توجهات و قرارات و سلوكات السياسة الإقليمية للجزائر في إفريقيا ، و ذلك من خلال السعي لإبراز جميع المحددات و العوامل التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في هذه السياسة.

أيضا تبنت الدراسة منهج صناعة القرار في السياسة الخارجية ، من أجل معرفة كيفية صناعة القرارات في السياسة الإقليمية للجزائر ، و دور الفواعل الرسمية و غير الرسمية في صياغة توجهات و مخرجات هذه السياسة.

ـ تقسيم الدراسة: بهدف الإلمام بجميع جوانب الموضوع ، فقد تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول ، خصص الأول منها لضبط أهم المفاهيم ، و كذا شرح الأطر النظرية المعتمدة في التحليل ، أما الفصل الثاني فقد تطرق إلى محددات الدور الإقليمي للجزائر في إفريقيا ، أي العوامل المساعدة و التي تحفز الجزائر للعب دور في القارة الإفريقية ، أما الفصل الثالث فقد تعرض إلى أبرز توجهات و مخرجات السياسة الخارجية الجزائرية ، و التي تحاول من خلالها إثبات مكانتها الإقليمية أو لعب دور إقليمي في إفريقيا ، في حين تناولت الدراسة في الفصل الرابع أهم التحديات على المستويات الداخلية و الإقليمية و الدولية التي تعيق أو تحد من فاعلية الدور الإقليمي للجزائر في إفريقيا ، ليخلص البحث في الأخير إلى جملة من الاستنتاجات التي من خلالها يحاول تقييم دور الجزائر في إفريقيا و التنبؤ بمستقبل هذا الدور. و عليه تكون خطة هذه الدراسة كالتالي:

ـ الفصل الأول: الإطار المفهومي و النظري لدراسة السياسة الاقليمية

المبحث الأول: نظرية السياسة الخارجية

المبحث الثاني: نظرية النظم الدولية و الإقليمية

المبحث الثالث: نظرية الدور في السياسة الخارجية

ـ الفصل الثاني: محددات السياسة الإقليمية للجزائر في إفريقيا

المبحث الأول: المحددات الجغرافية للجزائر

المبحث الثاني: المحددات السياسية و العسكرية

المبحث الثالث: المحددات الاقتصادية و الاجتماعية

المبحث الرابع: المحددات الخارجية

ـ الفصل الثالث: واقع السياسة الإقليمية للجزائر في إفريقيا أو دور الجزائر الإقليمي

المبحث الأول: دور الجزائر في القضايا السياسية الإفريقية

المبحث الثاني: دور الجزائر في القضايا الأمنية الإفريقية

المبحث الثالث: دور الجزائر في القضايا الاقتصادية والاجتماعية الإفريقية

ـ الفصل الرابع: تحديات السياسة الإقليمية للجزائر في إفريقيا

المبحث الأول: التحديات الداخلية للسياسة الإقليمية للجزائر في إفريقيا

المبحث الثاني: التحديات الاقليمية للسياسة الإقليمية للجزائر في إفريقيا

المبحث الثالث: التحديات الدولية للسياسة الإقليمية للجزائر في إفريقيا

ـ الخاتمة:

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي و النظري لدراسة السياسة الإقليمية

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي و النظري لدراسة السياسة الإقليمية

تسعى الدراسة في هذا الفصل لتحديد المفاهيم المركزية في الدراسة مثل السياسة الخارجية و السياسة الإقليمية ، إضافة إلى التأصيل النظري للدراسة بالتطرق إلى مختلف النظريات المتعلقة بها مثل اقتراب صناعة القرار في السياسة الخارجية ، و نظرية النظم الدولية و الاقليمية ، بالإضافة إلى نظرية الدور ، حيث تحاول الدراسة توظيف كل هذه النظريات باعتبارها تتعلق بالسياسة الخارجية الجزائرية في مجالها الإقليمي ، و كذا إبراز الدور الإقليمي للجزائر في إفريقيا.

ـ المبحث الأول: نظرية السياسة الخارجية

يتطرق هذا المبحث لتعريف السياسة الخارجية ، و أهدافها ، و كذا أهم العوامل التي تساهم في صياغة السياسة الخارجية ، و تؤثر في مخرجاتها ، بالإضافة إلى أبرز النظريات المفسرة للسياسة الخارجية.

ـ أولا: مفهوم السياسة الخارجية:

تجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد هناك اتفاق بين الدارسين حول تحديد مفهوم السياسة الخارجية ، حيث يعرفها بعض المتتبعين على أنها "جميع صور النشاط الخارجي ، حتى و لو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية ، فنشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي و تندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية" ، و هذا التعريف يصنف أي نشاط خارجي للدولة أو

الجماعات البشرية كسياسة خارجية حتى و إن لم يكن يرمي إلى تحقيق أهداف ضمن السياسة العامة.[1]

و قد ورد في موسوعة السياسة تعريف للسياسة الخارجية ، على أنها ذلك البرنامج الحكومي الذي يسعى "لتنظيم نشاط الدولة و رعاياها و المؤسسات التابعة لسيادتها ، مع غيرها من الدول و التجمعات الدولية ، و تهدف السياسة الخارجية إلى صيانة استقلال الدولة و أمنها ، و حماية مصالحها الاقتصادية".[2]

و السياسة الخارجية ـ حسب الموسوعة السياسية و الاقتصادية ـ "هي الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول" ، بمعنى أن التخطيط في السياسة الخارجية هو أمر ضروري بالنسبة للدولة الحديثة ، لأنها عضو ضمن مجتمع دولي ، و لا يمكنها تحقيق بعض مصالحها إلا من خلال تنسيق جهودها مع الوحدات الأخرى ، كما أن القوة في المجتمع الدولي هي ليست قوة مركزية ، و إنما هي قوة موزعة بين الوحدات الدولية بنسب غير متكافئة ، و عليه فتخطيط الدولة لشؤونها الخارجية يختلف تماما عن تخطيطها لشؤونها الداخلية نظرا لأن سيطرتها الكاملة داخليا، هي ليست كذلك بالنسبة للخارج.[3]

و قد قدم Richard Snyder تعريفا للسياسة الخارجية بقوله: "هي منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما ، تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة حدت فعلا أو تحدث حاليا ، أو يتوقع حدوثها في المستقبل". غير أن هذا التعريف لا يميز بين السياسة الخارجية و بقية السياسات العامة الأخرى.[4]

---

[1] محمد السيد سليم ، ***تحليل السياسة الخارجية*** (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ط. 2 ، 1998) ، ص. 07.

[2] عبد الوهاب الكيالي ، ***موسوعة السياسة*** ، ج.3 ، مادة (سياسة خارجية) ، (بيروت : المؤسسة العربية للنشر و التوزيع ، 1990) ، ص. 386.

[3] محمد برهام المشاعلي ، ***الموسوعة السياسية و الاقتصادية*** (القاهرة: دار الأحمدي للنشر ، ط. 1 ، 2007) ، ص. 77.

[4] السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، ***مرجع سابق*** ، ص. 07.

كذلك حاول Marcel Merl أن يعرف السياسة الخارجية على أنها جزء من السياسة العامة للحكومة ، يشمل قرارات و أفعال موجهة نحو الخارج ، بهدف تسوية مشاكل الدولة المطروحة فيما وراء حدودها الجغرافية.[1]

من جهته عرف Charles Herman السياسة الخارجية بقوله: "تتألف السياسة الخارجية من تلك السلوكات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعو القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم ، و التي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية".[2]

و يعرفها Janice Gross Stein بأنها مجموعة السلوكات التي تعبر عن اهتمامات الدولة.
أما Kalevi Holsti فعرف السياسة الخارجية باعتبارها "التوجهات و المبادرات و التحركات التي تميز الدور الوطني للدولة".

أما James Rosenau فقد قدم أكثر التعاريف شمولا للسياسة الخارجية بقوله: هي "خط الحركة أو العمل الذي يتبعه المسئولون الرسميون في المجتمع ، من أجل إقامة أو تغيير وضع معين في النسق الدولي ، لكي يكون أكثر مواءمة مع أهداف الدولة التي ححدها ممثلوها الرسميون أو أولئك الذين سبقوهم في السلطة".[3]

كما عرفها بقوله "هي مجموعة التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات ، إما للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية ، أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة".[4]

أما Patrick Morgan فقد اعتبر أن السياسة الخارجية هي تلك "التصرفات الرسمية المحددة التي يقوم بها صانعو القرار السلطويون في الحكومة الوطنية ، أو ممثلوهم بهدف التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين الآخرين". و هذان التعريفان يحصران السياسة الخارجية

---

[1] توفيق سعد حقي ، ***مبادئ العلاقات الدولية*** (الأردن : دار وائل للنشر و التوزيع ، ط.3 ، 2006) ، ص. 15.

[2] السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، ***مرجع سابق*** ، ص. 09.

[3] Diane Ethier et Marie-Joelle Zahar , ***Introduction aux Relations Internationales*** (Canada : Les Presses de l'Universite de Montreal , 3 em ed. , 2006) , .p. 133.

[4] هشام صاغور ، ***السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط*** (الإسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية، ط. 1 ، 2010) ، ص. 24.

في سلوكات الأفراد و الدول ، و يبتعدان عن الأبعاد الإستراتيجية و الأهداف العامة للسياسة الخارجية.[1]

من جهته يرى George Modelski أن السياسة الخارجية هي عبارة عن استجابة لمتطلبات البيئة ، أو مدخلات النظام السياسي بشكل عام ، فيقول في تعريف السياسة الخارجية على أنها "نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى و لأقلمة أنشطتها طبقا للبيئة الدولية".

و يرى Karl Deutsch أن "السياسة الخارجية لأية دولة من الدول تختص بمعالجة كل ما يتعلق باستقلال و أمن تلك الدولة ، و السعي من أجل حماية مصالحها الاقتصادية".[2]

حاول بعض الدارسين العرب ـ من جهتهم ـ إعطاء تعريف للسياسة الخارجية فعرفها الدكتور (حامد ربيع) بأنها مختلف الأنشطة المجتمعية التي تتجاوز حدود الدولة ، حتى و إن لم تصدر عن النظام السياسي الرسمي.[3]

و يرى (فاضل زكي) أن السياسة الخارجية هي تلك الإستراتيجية التي ترسم من خلالها الدولة علاقاتها مع غيرها من الدول ، و التي تعد أساسا لتحقيق المصلحة الوطنية.[4]

أما الدكتور (على الدين هلال) فاعتبر أن السياسة الخارجية تشمل جميع التوجهات و السلوكات و المواقف الخارجية لمختلف الفاعلين في إطار النسق الدولي.[5]

(محمد طه بدوي) هو الآخر حاول أن يعرف السياسة الخارجية باعتبارها جملة الوسائل و الإمكانيات المادية و البشرية ، التي تسخرها الدولة لأجل تحقيق مصالحها القومية على

---

[1] السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، ***مرجع سابق*** ، ص. 09.

[2] صاغور ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 23 ، 24.

[3] حامد ربيع ، ***نظرية السياسة الخارجية*** (القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة ، د ت ن) ، ص. 07.

[4] محمد فاضل زكي ، ***السياسة الخارجية و أبعادها في السياسة الدولية*** (بغداد : مطبعة شفيق ، 1975) ، ص. 23.

[5] علي الدين هلال ، ***أمريكا و الوحدة العربية : 1945 - 1982*** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1989) ، ص. 23.

المستوى الخارجي ، و يكون ذلك بناء على خطة تتضمن الأهداف الحيوية للدولة التي تسعى لتحقيقها.[1]

و حسب تعريف الدكتور (ناصيف يوسف حتي) فالسياسة الخارجية هي "سلوكية الدولة تجاه محيطها الخارجي. و قد تكون هذه السلوكية التي تأخذ أشكالا مختلفة موجهة نحو دولة أخرى أو نحو وحدات في المحيط الخارجي من غير الدول كالمنظمات الدولية و حركات التحرير أو نحو قضية معينة".[2]

و السياسة الخارجية هي الوسيلة التي تحاول الدولة من خلالها تغيير البيئة الخارجية، بحيث تغير الأوضاع غير المناسبة بالنسبة للدولة ، كما تسعى للإبقاء على الأوضاع المناسبة لها. و هي أيضا "جميع التفاعلات الاجتماعية التي تجري خارج إقليم الدولة الواحدة". كذلك السياسة الخارجية هي "ذلك الجزء من نشاط الدولة الموجه نحو الخارج". كما يمكن القول بوجود سياسة خارجية خاصة بوحدات دولية غير الدول مثل المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية و الشركات متعددة الجنسيات.[3]

و بشكل عام يمكن تعريف السياسة الخارجية باعتبارها "مجموعة المبادئ و الأهداف التي تقررها الدولة لنفسها و تضعها موضع التنفيذ ، و التي تحدد نمط سلوكها عندما تتفاوض مع غيرها من الدول لحماية مصالحها الحيوية أو لتنمية تلك المصالح و تطويرها".

و هناك من المحللين من يرى أن السياسة الخارجية هي كذلك "تعبير عن موقف الدولة و اتجاهها ، و كذا عن مستوى انغماسها في المشكلات الدولية التي تعنيها و تؤثر بالتالي على ما تتبناه لنفسها من مصالح و أهداف... و في حقيقتها هي الملاءمة المستمرة بين ما تسعى إليه الدولة و تحاول الحصول عليه من خلال الآخرين ، و بين ما تتيحه معطيات الوضع الدولي القائم و ظروفه".

---

[1] محمد طه بدوي و آخرون ، ***العلاقات السياسية الدولية*** (الإسكندرية : المكتبة المصرية ، 2003) ، ص.ص. 397 ، 398.

[2] ناصيف يوسف حتي ، ***النظرية في العلاقات الدولية*** (بيروت : دار الكتاب العربي ، ط. 1 ، 1985) ، ص. 157.

[3] Dario Battistella , ***Théories des Relations Internationales*** (Paris : Presse de la Fondation Nationale des Sciences Politiques , 4 em ed. , 2012) , p. p. 373 - 380.

و آخرون يرون أنها "الخبرة التراكمية التي تنتج عن اتخاذ قرارات مستمرة تحت ضغط ظروف دولية متغيرة و غير مستقرة ، و تحاول بها الدولة أن تحمي مصالحها و تحقق طموحاتها".

و التعريفين الأخيرين فيهما إشارة واضحة إلى أن السياسة الخارجية لا تجري بمعزل عن الظروف المحيطة سواء كانت داخلية أو خارجية. بمعنى وجود علاقة تفاعلية وطيدة بين المتغيرات أو المحددات الداخلية و الخارجية من جهة ، و طبيعة السياسة الخارجية التي تتبناها الدولة من جهة أخرى ، و كلما كانت هذه الأخيرة أكثر تناغما مع معطيات البيئة أو الواقع الدولي كلما كانت أكثر قدرة على تحقيق مصالح الدولة أو الأهداف المرجوة منها.[1]

و السياسة الخارجية هي أيضا "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة ، من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي".[2]

مما سبق يتضح أن هناك تباين في تعريف السياسة الخارجية ، نظرا للطبيعة المعقدة للسياسة الخارجية في حد ذاتها باعتبارها تشمل بيئات مختلفة نفسية و وطنية و دولية، كما أنها تجمع بين عدة اعتبارات تاريخية و ثقافية و عقلانية ، إضافة إلى اختلاف التوجهات المنهجية و المعرفية للدارسين في حقل السياسة الخارجية.[3]

كما يمكن القول أن السياسة الخارجية هي جملة المبادئ و التوجهات و البرامج و الاتفاقيات و المؤسسات و التحركات التي تميز علاقات دولة معينة بغيرها من الدول. و هي مجموعة المبادئ و الإمكانيات التي توجه تحرك الحكومات في ظروف دولية معينة. و السياسة الخارجية هي أيضا ذلك الجزء من سياسة العامة للدولة الموجه نحو خارج حدودها

---

[1] إسماعيل صبري مقلد ، ***العلاقات السياسية الدولية النظرية و الواقع*** (القاهرة : المكتبة الأكاديمية ، ط. 1 ، 2011) ، ص. 140.

[2] السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، ***مرجع سابق*** ، ص. 12.

[3] صاغور ، ***مرجع سابق*** ، ص. 20.

الإقليمية ، و الذي يحدد علاقات تلك الدولة مع الدول الأخرى و مع الجماعة الدولية ، و هو يشمل مختلف المجالات السياسية و العسكرية و الاقتصادية و الثقافية ... الخ.

و السياسة الخارجية تسعى لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية:

1 ـ أهداف محورية: مثل حماية سيادة الدولة و وحدتها و كيانها و تماسكها ، بحيث أن الدولة تسخر جميع إمكانياتها و لا تدخر أي جهد لآجل تحقيق تلك الأهداف لأن التخلي عن أحدها يعني المساس بأحد أركان الدولة و زوالها.

2 ـ الأهداف المتوسطة: و هي أقل أهمية من الأولى ، لكن الدولة تسخر لها ما أمكن من الموارد بغية تحقيقها ، من خلال السعي لإحداث تغيير في المحيط الخارجي للدولة. و من أمثلة تلك الأهداف بناء نفوذ سياسي على المستوى الخارجي ، أو لعب دور إقليمي ، و خدمة المصالح العامة للدولة.

3 ـ أهداف بعيدة المدى: و تبنى أساسا على تصور فلسفي و إيديولوجي مثل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، أو بناء نظام إقليمي معين.[1]

ـ ثانيا: أهم العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية

بحسب نظريات تحليل العلاقات الدولية التقليدية و الجديدة ، فإن قرارات السياسة الخارجية تتحدد تبعا لعدة عوامل كالمصلحة الوطنية بشكل عام ، أو المصلحة الخاصة لبعض الفاعلين على مستوى المجتمع الداخلي. أما في المرحلة التي أعقبت خمسينيات القرن العشرين ، فقد حاول العديد من الدارسين تدقيق البحث في العوامل المؤثرة في قرارات السياسة الخارجية ، و قد استعان هؤلاء بالنظريات و النماذج التي تم تطويرها في حقول معرفية أخرى كعلم النفس و الاقتصاد و الإدارة و علم الاجتماع و السياسات المقارنة ، و كانت هذه المساهمات وراء بروز ما يعرف "بالنظريات الجزئية لتحليل السياسة الخارجية" ، حيث تركز كل نظرية على عامل معين تعتبره الأكثر توجيها لقرارات السياسة الخارجية.

[1] يوسف حتي ، ***مرجع سابق*** ، ص. 175.

فاقتراب علم النفس السياسي يرى أن تصورات و إدراك و عقائد القادة السياسيين هي العوامل الحاسمة في تحديد نمط السياسة الخارجية للدولة ، أما نظرية الاختيارات العقلانية فترى أن مخرجات السياسة الخارجية هي عبارة عن عملية حسابية تقارن من خلالها الدولة تكاليف و عوائد تحركاتها على المستوى الخارجي ، في حين ترد النظرية البيروقراطية قرارات السياسة الخارجية إلى تلك المفاوضات التي تجري بين البيروقراطيات المختلفة للجهاز الحكومي ، و يعتبر التصور الماركسي أن العلاقات الاقتصادية هي العامل الرئيسي الذي يوجه السياسة الخارجية لأية دولة ، من جهتها تركز النظرية البنيوية (الواقعية الجديدة) على موازين القوى السياسية في تحليل السياسة الخارجية ، أما النظرية الليبرالية الجديدة للاتصالات فتهتم بشكل موسع بالنسق الوطني لتبادل المعلومات و صناعة القرار في السياسة الخارجية ، غير أن جميع هذه النظريات لم تعالج كل العوامل التي يمكن أن تؤثر في توجيه السياسة الخارجية للدولة مثل الموقع الجغرافي للبلد ، و طبيعة النظام السياسي (ديمقراطي أو تسلطي) ، و كذا إيديولوجية القائمين على النظام السياسي (وطني ، ليبرالي ، استعماري ، محافظ ...) و أسلوب الدبلوماسية الموروثة عن الأنظمة السياسية السابقة أو التجارب الدبلوماسية السابقة ، و يضاف إلى كل هذا التقاليد و الثقافة الوطنية ، و هذه جميعها عوامل تساهم مجتمعة في تحديد توجهات السياسة الخارجية ، رغم إمكانية تباين تأثير هذه العوامل من دولة إلى أخرى و من وقت لآخر بحسب الظروف.[1]

و مما سبق يمكن القول أن للبيئة بشكل عام (داخلية كانت أو خارجية) تأثيرا كبيرا في قرارات و توجهات السياسة الخارجية لأية دولة. و قد عرف الزوجان Harold و Margret Sprout البيئة بأنها "كل ما يحيط بالإنسان عامة ، من عوامل إنسانية أو غير إنسانية ملموسة أو غير ملموسة" ، زيادة إلى ذلك فقد وسع بعض الباحثين مفهوم البيئة ليشمل التضاريس الجغرافية إلى جانب الإنتاج الثقافي الإنساني. و قد ربط Aristot بين البيئة و الإنسان ، و اعتبر أن هذا الأخير يتأثر بالعوامل الجغرافية كما يتأثر بالظروف السياسية و العلاقات الاجتماعية السائدة ، حيث "تؤثر الظروف المناخية في تشكيل و تطور

[1] Ethier et Zahar , ***Op. Cit.*** , p. p. 137 - 143.

الطابع القومي ، و القدرات الذهنية و الطاقوية ، بل إن Jean Bodin زعم أن الظروف المناخية تحدد السياسات الخارجية ، أما Montesquieu فتحدث عن عوامل مناخية تؤثر في السلوك السياسي و حيويته ... كما أشار Alfred Mahan و Halford Mackinder إلى علاقة وثيقة بين العوامل الجغرافية و الإمكانيات السياسية القومية ، و ربطت المدرسة الجغرافية الألمانية بين المجال الحيوي و القوة القومية".[1]

و ترتبط السياسة الخارجية لأية دولة ـ حسب الفكر الواقعي ـ ارتباطا وثيقا بمحددات البيئة الخارجية ، و ذلك راجع إلى طبيعة البيئة الدولية التي تتميز بالفوضى و عدم وجود سلطة مركزية تفرض النظام عكس البيئة الداخلية ، و عليه فالقائد السياسي يفترض به أن يتمتع بالقدرة الكافية على التقدير الجيد لموازين القوى السائدة على المستوى الدولي ، و محاولة استغلالها لأجل تجسيد مصلحة الدولة ممثلة في أمنها و هيبتها.[2]

و لقد أكد Sprout من خلال دراساته السياسية على أهمية البيئة العملية في صياغة قرارات السياسة الخارجية ، و اعتبر أن توجهات و قرارات السياسة الخارجية تتأثر بالبيئة التي تتخذ فيها ، و حاول أن يقسم هذه البيئة إلى قسمين: بيئة نفسية (Psychological environment) ، و بيئة عملية (Operational environment) متمثلة في الواقع على المستويين الإقليمي و الدولي ، و كلها محددات لها تأثير واضح على مخرجات السياسة الخارجية للدولة ، و هو ما ذهب إليه الباحث البريطاني Joseph Frankel الذي قال بضرورة أخذ البيئة الموضوعية في الاعتبار عند تحليل السياسة الخارجية.[3]

أما بخصوص دور البيئة النفسية في صياغة السياسة الخارجية ، فيمكن القول أن الدراسات السياسية الأولى التي أولت أهمية لدور العوامل الشخصية لصانع القرار في السياسة الخارجية تعود إلى نحو أربعة و عشرين قرنا خلت ، حيث كتب المؤرخ اليوناني

---

[1] "جيمس دورتي" و "روبرت بالستغراف" ، ***النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية*** ، تر. وليد عبد الحي (بيروت: كاظمة للنشر و الترجمة و التوزيع و المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، ط. 1 ، 1985) ، ص. 41.

[2] Battistella , ***Op. Cit.*** , p.p. 373 - 380.

[3] دورتي" و " بالستغراف" ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 308 ، 309.

Thucydide عند دراسته لحرب Péloponnèse أن من بين أبرز العوامل التي كان لها دور في توجيه سياسة المدن اليونانية تجاه بعضها البعض ـ في طابعها السلمي أو الصراعي ـ هي صورة البيئة في أذهان زعماء تلك المدن ، و كذا دوافعهم النفسية الأخرى كالخوف و الشرف و البحث عن المصلحة التي تحقق رغباتهم. و قد أكد هذا التوجه في تفسير السياسة الخارجية Richard Snider الذي اعتبر أن رؤية صانع القرار للموقف تعتبر أساس اتخاذه للقرارات.[1]

و عليه فالدراسات الحديثة في تحليل السياسة الخارجية تولي أهمية بالغة لدور و أثر شخصية صانع القرار ، باعتبار أن القادة هم الذين يتصرفون باسم الشعب و لصالح الدولة، وبالتالي فإن فهم سلوك السياسة الخارجية يتطلب ضرورة الإحاطة بقيم و عقائد و تصورات صناع القرار داخل النظام السياسي للدولة ، ومنه لا يمكن إهمال دور العامل الشخصي للقادة في صياغة تفاعلات المجتمع الدولي المعاصر بصفة عامة.[2]

و يسعى المدخل القيادي في تحليل السياسة الخارجية ، لتوظيف العوامل النفسية للقائد السياسي بهدف تفسير السلوك السياسي الخارجي للدولة أو أية وحدة دولية ، أي محاولة كشف العلاقة بين القواعد النفسية المتمثلة في عقائد و تصورات القائد و قيمه ، وتأثيرها في الحياة السياسية ، حيث يقول B. Russel بوجود علاقة بين ظاهرة السلطة و الرغبة في ممارستها ، و تعزى هذه الرغبة إلى عدة عوامل نفسية كالثقة الكبيرة بالنفس ، و حب الهيمنة و الشهرة. كذلك أكد Lipit من خلال دراسة ميدانية حول أثر القيادة في المجتمع أن "من يتمتع بالقوة و السلطة و التأثير هو الذي يكون قدوة للآخرين و مثلا أعلى فيقلدوه الغالبية لأنه أكثر امتثالا و تقبلا لمعايير الجماعة" ، لكن البعض يعترض على شرط القوة في من يتولى القيادة لأن هذه الأخيرة هي التي تمكنه من السلطة و تعطيه قوة أكبر.[3]

---

[1] ***المرجع نفسه*** ، ص. ص. 306 - 308.

[2] سعد حقي ، مبادئ العلاقات الدولية ، ***مرجع سابق*** ، ص. 185.

[3] أحمد نوري النعيمي ، ***السياسة الخارجية*** (عمان : دار زهران للنشر و التوزيع ، 2008) ، ص.ص. 177 - 180.

كذلك من بين أهم العوامل المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية و قراراتها ، تلك المبادئ التي تتبناها الدول في سلوكها الخارجي ، إذ تسعى بعض الدول إلى بلورة سياسة خارجية تستند إلى مجموعة من المبادئ العامة ، بحيث تكون هذه الأخيرة محددة لسلوك الدولة الخارجي ، و كذا مواقفها و قراراتها تجاه القضايا في السياسة الخارجية. و يرمي هذا النوع من السياسة الخارجية إلى إضفاء نوع من الشرعية العقائدية على مخرجات السياسة الخارجية أمام المجتمع المحلي (الداخلي) أو الدولي.[1]

أيضا تؤثر طبيعة النسق الدولي في السياسة الخارجية للدولة ، ذلك أن توازنات القوى على المستوى الدولي تمثل الإطار العام الذي تستند إليه الدولة في صياغة سياستها الخارجية ، و المجال الذي تنفذ فيه هذه السياسة. فتوازن القوى يضمن عدم هيمنة دولة واحدة على النسق الدولي و تشكل إمبراطورية عالمية ، و بالتالي فهو يحافظ على استقلال الوحدات السياسية الصغيرة و بقائها كفواعل مستقلة ، كما أنه يحول دون الفوضى العالمية ، بحيث يحقق الحد الأدنى من الاستقرار ، و من ناحية أخرى فإن توجهات السياسة الخارجية تتحدد أساسا من خلال موقعها ضمن ترتيب القوى على المستوى الدولي.[2]

و يضاف إلى هذه العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية طبيعة النظام السياسي المعتمد ، و في هذا الإطار ذهب Emmanuel Kant في كتابه "السلام الدائم" إلى أن الأنظمة الديمقراطية تكون لها سياسة خارجية أكثر عقلانية و تتميز بالطابع السلمي أو ما أسماه "بنظرية السلام الديمقراطي" ، غير أن بعض الباحثين و على رأسهم James Rosenau حاولوا البحث في العلاقة بين طبيعة النظام السياسي و مخرجات السياسة الخارجية من خلال إجراء دراسة شملت سبع و سبعين دولة خلال الفترة 1955 - 1975، و قد بينت نتائج الدراسة أنه لا توجد علاقة ثابتة بين درجة الشمولية و السلوك الخارجي، بل على العكس حيث أن تتبع السلوك الخارجي لمجموعة من الدول خلال الفترة 1966 - 1969 أثبت أن هناك علاقة ايجابية بين المؤسسات الديمقراطية و السلوك الصراعي للدول في

---

[1] يوسف حتي ، ***مرجع سابق*** ، ص. 159.

[2] Mwayila Tshiyembe , ***La Politique Etrangère des Grandes Puissances*** (Paris : L'Harmattan, 2010) , p .p. 38 - 42.

السياسة الخارجية ، كما استخلص من بيانات حول سلوك الدول خلال القرنين الثامن عشر و التاسع عشر أن الدول الديمقراطية لم تكن أكثر ميلا للسلم من الأنظمة الشمولية. رغم ذلك فإن العديد من الباحثين يؤكدون أن لطبيعة النظام السياسي تأثيرا على فاعلية السياسة الخارجية.

حيث يرى المدافعون عن دمقرطة السياسة الخارجية ، أن الأنظمة الديمقراطية تفتح المجال أمام المشاركة في صياغة قرارات السياسة الخارجية ، و بالتالي الحصول على معلومات و أفكار جديدة و بدائل أكثر ، كما أن النقد و التقويم يقلل من الأخطاء في السياسة الخارجية و التي قد تهدد مصالح الدولة و حتى مصيرها و استقرارها. و يستشهد أنصار هذا التوجه ـ و في مقدمتهم Jams Rosenau ـ بأدلة أن الدول الديمقراطية كانت أكثر حكمة في اعتماد قرارات السياسة الخارجية من غيرها من الدول الاستبدادية ، ففي دراسة شملت اثنين و ثلاثين دولة أجريت بجامعة Ohio بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1959 ـ 1968) بينت أن مخرجات السياسة الخارجية للنظم الديمقراطية كانت أكثر قدرة على التكيف مع متغيرات البيئة الدولية ، ذلك أن هذه الأنظمة كانت تحركاتها على المستوى الخارجي حذرة و أقل فجائية بعكس الأنظمة غير الديمقراطية.

و من ناحية أخرى يعتقد Walter Lippmann أن فاعلية السياسة الخارجية لا تكون إلا بعيدا عن التأثير الجماهيري و الإعلامي ، لأن الجماهير تفتقد للدراية الكافية لشؤون السياسة الخارجية ، كما أن الرأي العام لا يملك القدرة على التنبؤ بتطور العلاقات الدولية و استباق الأمور ، و إنما فقط يحاول التعامل ـ في شكل ردود أفعال ـ مع قضايا حدثت. من جهته ربط المفكر الفرنسي Alexis de Tocqueville فاعلية السياسة الخارجية بالأنظمة التسلطية لأنها تتمتع بقدرة على اتخاذ قرارات سريعة و سرية تكون أكثر استجابة و تكيفا مع الأوضاع الدولية الدائمة التغير ، و يستشهد رواد هذا الرأي بسلوكات الدول الديمقراطية بخصوص قضايا السياسة الخارجية ، حيث نجد مثلا أن الولايات المتحدة الأمريكية و رغم إقرار دستورها بضرورة إشراك "الكونغرس" في الكثير من قضايا السياسة الخارجية ، خاصة في إعلان الحرب ، إلا أن كل من Ronald Reagan و Richard Nixon قد أرسلا قوات أمريكية إلى أمريكا الوسطى دون إذن من "الكونغرس" ، و كذلك فعل Harry

Truman بإرساله لقوات أمريكية إلى كل من كوريا و الهند الصينية ، أيضا بعث George Bush جيوش أمريكية لتحرير الكويت من الغزو العراقي دون استشارة "الكونغرس" ، و عليه يمكن القول أن "هيمنة السلطة التنفيذية على عملية صنع السياسة الخارجية تبقى من الثوابت الأساسية في جميع الأنظمة السياسية ، سواء كانت برلمانية أو رئاسية ، ديمقراطية أو استبدادية".[1]

و بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي الذي تتبناه الدولة ، فإن المنطق الذي يمكن من خلاله الحكم على مدى فاعلية أية سياسة خارجية هو منطق الربح و الخسارة ، ذلك أن القيام بأي دور على المستوى الخارجي يفترض بالدولة أن تخصص لأدائه إمكانيات مادية و بشرية معينة ، و تسعى الدولة من خلال ذلك الدور ـ طبعا ـ لتحقيق مصلحة أو فائدة ملموسة تنعكس إيجابا على عموم الشعب ، كأن يزيد ذلك النشاط الخارجي من المستوى الاقتصادي و الاجتماعي و رفاه المواطنين. و حتى و إن لم يكن لنشاط السياسة الخارجية تلك النتائج الملموسة أو المادية بشكل مباشر ، فإنها ـ على الأقل ـ سوف تزيد من هيبة و مكانة الدولة و تقوي علاقاتها مع قوى إقليمية و دولية أخرى ، و هو ما سيفتح المجال أمام الدولة لعقد اتفاقيات تعاون و شراكات تعود في النهاية بالفائدة على مواطنيها. و في كلتا الحالتين فإن السياسة الخارجية الناجحة هي التي تساهم في تطوير ورفاه المجتمع سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر.[2]

ـ المبحث الثاني: نظرية النظم الدولية و الإقليمية

تتطرق الدراسة في هذا المبحث إلى تعريف النظام بشكل عام ، و تطور نظرية النظم في العلوم الطبيعة ثم في العلوم الاجتماعية ، إضافة إلى محاولة تحديد مفهومي النظام

[1] سعيد الصديقي ، "السياسة الخارجية و الديمقراطية : تعارض أم توافق؟" ، ***المجلة العربية للعلوم السياسية*** ، ع. 15، صيف 2007 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية) ، ص.ص. 145 - 158.

[2] محمد بوعشة ، ***الدبلوماسية الجزائرية و صراع القوى الصغرى في القرن الافريقي و إدارة الحرب الإثيوبية الإرترية*** (بيروت : دار الجيل للطباعة و النشر و التوزيع ، ط. 1 ، 2004) ، ص. 166.

الدولي و النظم الإقليمية ، و العوامل التي ساهمت في رواج هذه الأخيرة ، ثم علاقة تلك الأنظمة بالنسق الدولي.

رغم وجود اختلاف و تباين بين الدارسين حول تحديد مفهوم النسق أو النظام ، إلا أن هناك أوجه تداخل بين تلك التعريفات و منها: أن "النسق هو جمع من العناصر المتفاعلة"، كما أنه "عبارة عن كيان عام تترابط عناصره و مكوناته على نحو يجعله يتفاعل و يتبلور في النهاية بشكل متميز عن غيره" ، و النسق هو "جمع من العناصر المتفاعلة ، و التي تشكل كلا يبدو على انتظام معين". كذلك يعرف (محمد طه بدوي) النظام بقوله: "النسق هو كل بأجزاء متساندة و متفاعلة فيما بينها على نحو يتحقق به انتظام ذلك الكل".[1]

و عرف Charls Maclelland النظام بأنه "الهيكل الذي يتكون من عناصر في حالة علاقة ، أو علاقة تفاعل ، و له حدود واضحة تميزه عن غيره".[2]

كذلك عرف David Easton النظام بقوله: هو "مجموعة من العناصر المتفاعلة و المترابطة وظيفيا مع بعضها البعض بشكل منتظم ، بما يعنيه ذلك من أن التغير في أحد العناصر المكونة للنظام يؤثر في بقية العناصر".[3]

و يرى بعض الباحثين أمثال Andrew Scott أن النظام يجب أن يكون تعبيرا عن علاقات تفاعل واقعي بين وحدات حقيقية سواء محسوسة كانت أم مجردة ، أما التيار الثاني و يتزعمه David Easton فيقول إن مفهوم النسق لا يتجاوز كونه أداة مجردة يستعين بها الباحث لفهم و تحليل بعض الظواهر ، بغض النظر عن الوجود الفعلي أو الواقعي للنظام.

أما النظام السياسي فقد عرفه Easton باعتباره "هيكل مفتوح لاستقبال مدخلات (Inputs) من المحيط الخارجي أو البيئة الخارجية ، و تميل المدخلات عادة إلى إيجاد حالة من التوازن بينها و بين العناصر البنائية داخل النظام ينتج عنها متغيرات تعرف

---

[1] خليل حسن ، ***النظام العالمي الجديد و المتغيرات الدولية*** (بيروت : دار المنهل اللبناني ، ط. 1 ، 2009) ، ص.ص. 23 ، 24.

[2] ثامر كامل محمد الخزرجي ، ***العلاقات السياسية الدولية و إستراتيجية إدارة الأزمات*** (عمان الأردن: دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ، ط.1 ، 2005) ، ص. 89.

[3] محمد شلبي ، ***المنهجية في التحليل السياسي*** (الجزائر: دار هومة للنشر و التوزيع ، 1997) ، ص. 132.

بالمخرجات (Outputs) ، و هذه تفضي إلى ترتيب نتائج محددة على الوحدات التي يتشكل منها النظام من ناحية و على الإطار الذي تنتظم فيه من ناحية أخرى".[1]

و كل نظام يشمل مجموعة من الأنظمة الفرعية (Sub-Systems) ، فالنظام السياسي الدولي يتفرع إلى عدد من الأنظمة الإقليمية كالنظام الإقليمي العربي ، و النظام الإقليمي لجنوب شرق آسيا ، و النظام الإقليمي لإفريقيا... الخ. و التفاعل قد يحدث بين الوحدات الموجودة على المستوى نفسه كالتفاعل بين وحدات نظام إقليمي معين ، كما يمكن أن يجري التفاعل بين وحدات على أكثر من مستوى كالتأثير المتبادل بين وحدات من نظام إقليمي و أخرى من النظام العالمي ، إلا أن هذا لا ينفي وجود حدود فاصلة بين كل نظام و بيئته الخارجية. كما أن التفاعل بين وحدات النظام يصل إلى درجة الاعتماد المتبادل (Interdépendance) ، بمعنى أن تغير وحدة معينة في النظام يؤثر على شكله الكلي ، كما أن تغير معطيات البيئة الخارجية للنظام تؤثر على شكله و طبيعته ، لكن هذا التأثر بمعطيات البيئة لا يعني عدم الاستقرار ، و إنما هو تغير بهدف التكيف و الاستمرار أي التغير في إطار الاستقرار.[2]

ـ أولا: مفهوم النظام الدولي

يعتبر الباحثان الفرنسي Raymond Aron ، و الأمريكي Stanley Hoffmann أول من أطلقا عبارة النسق الدولي على الكيان العام الذي يضم مجموعة من الوحدات في العلاقات الدولية. و يعتبر التحليل النسقي عبارة عن استنساخ لمفهوم النسق الذي كان شائعا في علوم الطبيعية و الفلك و الفيزياء ، و بعدها في علم الاقتصاد. إذن فالنسق الدولي ما هو إلا مفهوم تجريدي يعبر عن انتظام بين وحدات المجموعة الشمسية في علم الفلك ، و جهاز الثمن في الاقتصاد ، و حالة الاتزان في العلاقات الدولية.[3]

---

[1] خليل حسن ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 23 - 25.

[2] كمال المنوفي ، ***مقدمة في مناهج و طرق البحث في علم السياسة*** (القاهرة : جامعة القاهرة ، 2006) ، ص. ص. 34 ، 35.

[3] محمد طه بدوي ، ***مدخل إلى علم العلاقات الدولية*** (بيروت : دار النهضة العربية للطباعة و النشر)، ص. ص. 211 ، 212.

هناك العديد من المحاولات لإعطاء تعريف للنسق الدولي ، و التي ركزت في أغلبها على علاقات التفاعل بين الدول ، و القواعد التي تحكمها في إطار بيئتها الدولية. و قد عرف الأستاذ (محمد طه بدوي) النسق الدولي بقوله: "هو مجموعة من الوحدات السياسية المتدرجة من حيث القوة ، و المتفاعلة في علاقاتها على نحو يهيئ لاتزان قواها ولانتظام علاقاتها ، بعيدا عن الفوضى الدولية من جهة ، و بما يحول دون هيمنة أي من هذه الدول على ما عداها مكونة إمبراطورية عالمية من جهة أخرى". كذلك يعرف النسق الدولي باعتباره مجموعة من الكيانات السياسية المستقلة نسبيا ، و التي تتفاعل فيما بينها بشكل من الانتظام و التكرار. إذن فالنسق الدولي هو "جمع من الدول التي تتفاعل مع بعضها و مع بقية الوحدات أو اللاعبين الفاعلين في النسق".[1]

كما أن "النسق الدولي هو تصور لواقع العلاقات الدولية على أنه مكون من العديد من القوى (الدول) المتميزة سياسيا عن بعضها البعض ، و المتدرجة من حيث قواها النسبية و متفاعلة فيما بينها ، أي تتبادل التأثير و التأثر عن طريق الفعل و رد الفعل ، على نحو يهيئ لاتزان قواها و لانتظام علاقاتها ، بمنأى عن حالة الفوضى الدولية من جهة ، و على نحو يحول دون قيام إمبراطورية عالمية من جهة أخرى".[2]

أيضا عرف Holsti النظام السياسي الدولي "بأنه تجمع يضم هويات سياسية مستقلة قبائل، مدنا دولا ، أمما ، أو إمبراطوريات تتفاعل فيما بينها بتواتر معقول و وفقا لعمليات منتظمة".

أما Morton Kaplan فقد قدم تعريفا للنظام الدولي بقوله: "هو مجموعة من الوحدات المترابطة فيما بينها و المتميزة عن محيطها ، وتستند هذه الوحدات على قواعد سلوكية تميز العلاقات القائمة فيما بينها ، و تعتمد على مجموعة من المتغيرات الخارجية".[3]

---

[1] خليل حسن ، ***مرجع سابق*** ، ص. 26.

[2] مراد عبد الفتاح ، ***العولمة و التنظيم الدولي المعاصر*** (مصر : دار الكتاب ، د. س. ن.)، ص. 46.

[3] الخزرجي ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 183 ، 184.

و النسق الدولي: هو "مجموع الوحدات السياسية ، ذات العلاقات المنتظمة و القابلة للتشابك في حرب عامة" ، و هو كذلك "مجموع العلاقات التي تنعقد بين مجموعة معينة من وحدات سياسية في زمن معين بكم و انتظام كافيين لتصوير كيان (Structure) كلي لتلك العلاقات".

و من هذه التعاريف يمكن القول أن النسق الدولي يتشكل بتوفر شرطين أساسيين هما:

- وجود مجموعة من الوحدات السياسية المتباينة من حيث القوة ، بحيث تكون هناك دول صغيرة تسعى للحفاظ على كيانها ، و دول كبرى ذات وزن نسبي في علاقات القوى دون أن تكون قادرة على قيادة النسق ، و أخرى كبرى تلعب دور القوى القطبية في النسق.

- ضرورة أن يكون هناك نوع من الاستقرار يسود النسق الدولي جراء التوازن النسبي بين قواه القطبية.[1]

و مما سبق يمكن أن نستنتج عناصر النسق الدولي و المتمثلة فيما يلي:

1- وجود مجموعة من الدول ذات السيادة ، و التي تتمتع بشخصية معنوية على المستوى الدولي تؤهلها لاتخاذ قرارات بشكل مستقل و تنفيذها من جهة ، و الوفاء بالالتزامات حيال وحدات النظام الأخرى من جهة ثانية. و هذا يتطلب أن يكون لدى الدولة قدر كاف من القوة يمكنها من التفاعل مع غيرها من الوحدات و التأثير في سلوكها ، و كذا توجيه طبيعة التفاعلات الدولية.

2- هناك فاعلين غير الدول كالمنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية و الشركات متعددة الجنسيات و حتى الأفراد ، و رغم عدم اعتراف بعض الدارسين مثل Brailand بهذه الوحدات كفواعل في النظام الدولي نظرا لعدم تمتعها بخاصية السيادة ، إلا أن الواقع يثبت فعالية تلك الوحدات في صياغة طبيعة التفاعلات في إطار النسق الدولي.

[1] بدوي ، مدخل إلى علم العلاقات الدولية ، ***مرجع سابق*** ، ص.ص. 212 ، 213.

3- تفاوت أعضاء النسق الدولي من حيث حجم قوتها و درجة تأثيرها في تفاعلات النسق فهناك وحدات قطبية تتمتع بقوة عظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية حاليا ، و الاتحاد السوفييتي خلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، كما توجد وحدات كبرى لها مؤهلات من القوة ، لكنها لا تمكنها من التأثير في طبيعة النسق الدولي مثل فرنسا و اليابان خلال العقد الأخير من القرن العشرين و ما تلاه ، أيضا يحوي النظام على دول تحوز بعض إمكانات القوة غير أن تأثيرها في النظام الدولي مرتبط بحجم الدعم و الموافقة التي تمنحها إياها القوى العظمى. إضافة إلى ذلك فإن مصير بعض الدول الضعيفة في النسق مرهون بطبيعة التوازنات القائمة بين الوحدات الأخرى للنسق الدولي.

4- أما فيما يتعلق ببنية النسق الدولي فيقصد بها عدد الوحدات المشكلة للنظام ، و ترتيب هذه الوحدات ضمن "هرمية النسق" (تدرج القوى داخل النسق) ، بمعنى توزيع عناصر القوة بين هذه الوحدات خلال فترة زمنية محددة.[1]

إضافة إلى المفاهيم السابقة للنسق الدولي هناك مفهومين آخرين هما: المفهوم النمطي و الذي يشير إلى ما يجب أن يكون عليه توزيع القوة بين وحدات النسق الدولي ، بمعنى التوزيع العادل للقوة بين الدول باعتبار أن عدالة توزيع القوة هي مبدأ أخلاقي ، و بالتالي تصبح قيمة في حد ذاتها ، أما المدلول الثاني فهو المفهوم العلمي الذي يقوم على أن التوازن داخل النسق الدولي يحدث بشكل آلي ، مثله مثل باقي الأنظمة الكونية كالانتظام في علم الفلك و بين أعضاء الكائنات الحية ، بمعنى أن التوازن يخضع لقانون فيزيائي محض قائم على أساس الفعل و رد الفعل المتبادل بين وحدات النسق ، فلكل فعل معين رد فعل مساو في القوة و معاكس في الاتجاه ، و هو ما يضمن البقاء على الوضع الراهن أو التوازن ، ورغم أن ميزان القوة في العلاقات الدولية هو تجسيد لعلاقات قوة بين وحدات اجتماعية لها إرادة خاصة و ليست وحدات فيزيائية إلا أن بعض الدارسين أمثال Fenelon حاول الاستعاضة عن القانون الطبيعي (الفعل و رد الفعل) بقانون اجتماعي قوامه "التساند و

[1] خليل حسن ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 27 ، 28.

التدافع المتبادل" ، أي هناك قوة تجذب الوحدات نحو التعاون مقابل قوة أخرى تعرقل اندماجهم في دولة واحدة.[1]

و توجد عدة أنواع للأنساق الدولية يمكن تصنيفها حسب عدة معايير ، و يعتبر M.Kaplan أبرز من حاول تصنيف الأنساق الدولية ، و قد وضع لذلك معايير مختلفة أهمها المعيار الجغرافي الذي على أساسه ميز بين الأنساق الوطنية و الإقليمية و الأنساق العالمية. كذلك يمكن التصنيف حسب عدد أقطاب النسق ، الأنساق المتعددة الأقطاب و الأنساق ثنائية القطب (و تجدر الإشارة أن هذه التصنيفات أجريت في سنة 1969 حيث لم يكن هناك تبلور الأحادية القطبية). أما بحسب المعيار الإيديولوجي فقد ميز M.Kaplan بين أنساق ليبرالية و أخرى شيوعية. إضافة إلى ذلك هناك الأنساق المتجانسة التي لدى أعضائها قيم مشتركة ، و الأنساق غير المتجانسة و هي التي تحوي قيما و إيديولوجيات متباينة أو حتى متصادمة ، و ذلك بحسب معيار التجانس. أيضا نجد تصنيف الأنساق تبعا لمعيار الوظيفة ، حيث هناك أنساق اقتصادية و أمنية و ثقافية... الخ. أما بخصوص معيار البنى الاجتماعية داخل وحدات النسق فهناك أنساق صناعية و أنساق زراعية. و وفقا لمعيار تأثير النسق في عملية صنع القرار ، فقد ميز M.Kaplan بين الأنساق المسيطرة و التي تضم الدول الأقطاب في النظام العالمي و لها قدرة على التأثير فيه ، و الأنساق الهامشية أو التابعة و التي تضم دولا صغيرة أو متوسطة تخضع فقط لما يأتيها من البيئة الخارجية. أما بحسب معيار قواعد التوازن داخل النسق فيمكن التمييز بين نسق توازن القوى ، و النسق العالمي ، و النسق التدريجي الهرمي ، و نسق الوحدة المعترضة ، و القطبية الثنائية المحكمة ، و نسق القطبية الثنائية المفتوحة. و فيما يخص معيار الاستقرار فهناك الأنساق المستقرة المشكلة من أعضاء متفقون حول قواعد تفاعل معينة مثل النسق الأوروبي خلال القرن الثامن عشر (1814- 1848) و (1871 - 1890). و هناك أنساق ثورية غير مستقرة و هي التي تفتقد إلى إجماع بين وحداتها حول سلوك التفاعل داخل

[1] بدوي ، مدخل إلى علم العلاقات الدولية ، ***مرجع سابق*** ، ص.ص. 232 - 235.

النسق مما يؤدي إلى فرط الصراع و من أمثلة ذلك النسق الأوروبي خلال الفترات (1789 - 1814) و (1848 - 1871) و (1890 - 1918) و (1918 - 1945).[1]

ـ ثانيا: مفهوم الإقليمية (Regionalism)

يستخدم مصطلح الإقليمية للدلالة على تلك التوجهات و الحركات المناوئة للدولة، بحيث تسعى ـ من خلالها ـ بعض الجماعات اللغوية أو الدينية أو العرقية للانفصال عن الحكومة المركزية و إقامة أقاليم مستقلة. و في هذا المعنى للإقليمية يمكن أن نميز بين نوعين من الحركات الإقليمية ، حيث نجد حركات إقليمية تسعى للانفصال عن الدولة و تشكيل حكومات مستقلة ، كما نجد حركات إقليمية "ناعمة" ، تحاول من خلالها جماعات معينة الضغط على الدولة ، من أجل منحها بعض الحقوق و الامتيازات الاقتصادية و الاجتماعية أو الثقافية ، لكن دون أن تتعرض للوحدة الوطنية.[2]

و قد برزت الدراسات الإقليمية ـ في حقل العلوم السياسية ـ في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية ، و قد كان وراء تطور تلك الدراسات بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى و اتساع نطاق نفوذها عبر العالم ، مما دفع بها لتمويل العديد من الأبحاث لدراسة مناطق مختلفة في كل أنحاء العالم. و تنطلق الدراسات الاقليمية من مسلمة مفادها "أن لكل منطقة خصوصياتها السياسية و الاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية التي تميزها عن غيرها من المناطق الأخرى ، بحيث صار من غير الممكن تعميم الفرضيات و النظريات التي يقدمها المختصون في العلاقات الدولية بشكل عام على كل مناطق العالم".[3]

و عرف النصف الثاني من القرن العشرين نموا للتوجهات الإقليمية في السياسة الخارجية ، و أسفر ذلك عن عدة محاولات للتكامل الإقليمي ، و ذلك نظرا لغياب التكافؤ بين الدول على المستوى الدولي ، فوجود قوى كبرى و أخرى صغرى يحد من إمكانية وجود

---

[1] يوسف رزين ، "النظام الدولي: النشأة و التطور" ، ***www.m.ahewar.org/s.asp?aid=410015&r=0***.2015 / 06 / 19 ،

[2] David Alcaud et Autres , ***Dictionnaire de Sciences Politiques et Sociales*** (Paris : Editions Dalloz , 2004) , p.p. 294 , 295.

[3] يوسف حتي ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 15، 16.

تفاعل كبير على المستوى الدولي. اتخذت التكاملات الإقليمية في الغالب طابعا اقتصاديا و تجاريا ، من خلال تشجيع التعاون الاقتصادي و التبادل التجاري بتقليص القيود الجمركية المفروضة على السلع مثلا ، ثم باقي التدفقات الاقتصادية كانتقال رؤوس الأموال و تبادل الخدمات ، إلا أن التكامل السياسي بقي غاية بعيدة المنال ، و قد كانت الجماعة الأوروبية النموذج الأكثر شيوعا في تجسيد التكامل الإقليمي.

و في بداية التسعينيات و جراء التغير في طبيعة النسق الدولي ، بانهيار الاتحاد السوفييتي ظهرت توجهات "الإقليمية الجديدة" ، و التي أريد بها مجاراة النظام الدولي الجديد ، و التوجهات الأمريكية الرامية للهيمنة على العالم. و تتميز الإقليمية الجديدة "بأنها لا تستهدف التكامل الإقليمي بقدر تركيزها على الجوانب الثقافية و الأمنية و السياسية مع مزيد من الانفتاح الاقتصادي". و في هذا النوع الجديد من الإقليمية يمكن للإقليم أن يضم دولا متفاوتة من حيث القوة بشكل كبير ، و هو ما أعطى الدول الكبرى إمكانية فرض تصوراتها الأمنية و السياسية و الثقافية ، كما هو الحال في الشراكات بين الدول الأوروبية و دول شمال إفريقيا. و في الوقت نفسه ظهر ما يسمى بإقليمية "الإسباجيتي" التي تتقاطع فيها عضوية دولة واحدة بين مجموعة من الأقاليم بأهداف متباينة و متفاوتة.[1]

أما السياسة الإقليمية ، فهي ذلك التوجه في دراسة السياسة الخارجية ، بحيث يركز على تحليل مخرجات السياسة الخارجية الخاصة بوحدة دولية معينة ، أو مجموعة من الوحدات السياسية ضمن إقليم محدد ، أي دراسة قرارات و مواقف و سلوكات الدولة تجاه القضايا التي تهم إقليم ما ، و ذلك بغض النظر عن طبيعة المعيار المعتمد في تحديد الإقليم، إذ يمكن أن يكون هذا المعيار هو العامل الجغرافي كما هو الشأن في النظام الإقليمي الافريقي أو الشرق أوسطي أو الأوروبي ، كما يمكن أن يعتمد العامل الثقافي أو الديني أو الاقتصادي و الاجتماعي في تحديد الإقليم مثل العالم العربي و العالم الإسلامي و العالم الثالث أو المتخلف.

[1] محمد محمود الإمام ، "أهم التطورات العالمية و الإقليمية و القطرية خلال العقود الثلاثة الماضية" ، ***المجلة العربية للعلوم السياسية*** ، ع. 13 ، شتاء 2007 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية) ، ص.ص. 161 - 182.

و رغم التطور الذي عرفته الدراسات الإقليمية ، و كذا الأهمية التي أصبحت تحظى بها الاتحادات و التكاملات في مستواها الإقليمي ، إلا أن هناك صعوبة في وضع تعريف محدد للنظام الإقليمي ، بحيث أن لكل دولة انتماءات إقليمية متعددة ، فتركيا مثلا قوة شرق أوسطية ، متوسطية ، بلقانية ، أسيوية ، إسلامية ، نامية ، أطلسية.

و ترجع صعوبة تحديد مفهوم النظام الإقليمي إلى الغموض الذي يكتنف معنى الإقليم في حد ذاته ، حيث يعتبر تحديد هذا الأخير من أهم العوائق التي تعترض دراسة السياسة الخارجية في إطارها الإقليمي ، و النظم الإقليمية بشكل أوسع. و يمكن الاستدلال على الغموض الذي يحف مفهوم الإقليم من خلال أن مندوبي الدول المشاركة في صياغة ميثاق الأمم المتحدة خلال مؤتمر San Francisco بالولايات المتحدة الأمريكية في عام 1945 لم يتوصلوا بعد جهد طويل إلى تحديد مفهوم الإقليم ، فعالج الفصل الثامن من الميثاق علاقة التنظيم الدولي (الأمم المتحدة) بالنظم الإقليمية دون الإشارة إلى تعريف الإقليم. أما في الأدبيات السياسية ، فقد استخدم لفظ الإقليمية (Regionalism) بشكل ينم عن وجود اختلاف كبير في تحديد المفهوم ، إلى درجة أنه أصبح يعني كل سلوك أو تنظيم دولي ليست له طبيعة عالمية.[1]

لذا فإن معنى الإقليمية يبقى نسبيا ، حيث أن "استخدم هذا المفهوم وفقا للمنطق الجغرافي ـ كما يستدل من التركيب اللغوي ـ الذي يقوم غالبا على التجاور الجغرافي لمجموعة من الوحدات السياسية ، فإن هذا يواجه صعوبة في تحديد الأقاليم جغرافيا باعتبار أنه لا يوجد معيار محدد و ثابت يتم من خلاله تقسيم العالم على نحو واضح".[2]

و ما يزيد من صعوبة ضبط مفهوم الإقليم هو الاختلاف حول تحديد المعايير التي على أساسها يحدد معنى الإقليم ، و أهم هذه المعايير الجغرافية والاقتصادية و الثقافية و التاريخية. و يعتبر العامل الجغرافي من أبرز المعايير المعتمدة في تحديد مفهوم الإقليم،

---

[1] إيمان دني ، ***الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة*** (الإسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية ، ط. 1 ، 2014) ، ص. ص. 34 - 36.

[2] ***المرجع نفسه*** ، ص. 21.

وتنبع أهمية هذا العامل من كونه يحدد إقليم الدولة ، و يعد مقوما أساسيا في تكوين الدولة كما يعتبر الوعاء الذي تتفاعل فيه بقية العناصر المشكلة للدولة كالسكان و السلطة السياسية و السيادة ، و الإقليم هو عبارة عن "وحدة جغرافية تضم في حدودها مصالح مرتبطة لمجموعة الدول التي تشكل نظاما فرعيا في النظام الدولي".[1]

أما مفهوم النظام الإقليمي فيعتبر حديث النشأة ، حيث درج في أدبيات السياسة خلال الستينيات و السبعينيات من القرن العشرين ، وهي الفترة التي عرفت ازدهار التنظيمات الإقليمية كمستوى من التفاعل الدولي أكثر فعالية في تحقيق أهداف الدول ، غير أن الإقليمية لا تشكل بديلا عن العالمية أو النظام العالمي.

رغم ذلك كانت هناك العديد من المحاولات التي عرفت النظام الإقليمي باعتباره "نظاما فرعيا ضمن إطار البيئة التي يتشكل منها النظام الدولي ، و يشير إلى مجموعة دول تنتمي إلى إقليم واحد ، و تربطها عوامل مشتركة ... بحيث تقيم أساس تعاملها على الشعور الذاتي بالتمايز و التعاون ، و ربما التكامل في مرحلة لاحقة في مجال الأمن و الإقتصاد". كما أن "النظام الإقليمي هو عبارة عن مجال سياسي لتفاعل عدة دول تربطها روابط مميزة عن غيرها. و أحيانا تتقصد تلك الدول جعل ذلك التمايز مقننا في عمليات سياسية محددة عسكرية أو اقتصادية أو ثقافية بعضها أو كلها في آن واحد. و بهذا قد يشمل النظام دولا متجاورة ، بمعنى أن الإقليمية تساوي منطقة جغرافية محددة. و قد لا يشمل النظام دولا متجاورة ، بمعنى أن الإقليمية ترتبط بالتضامن بن دول لا بالجوار الجغرافي كالروابط القومية ، التاريخية ، الاقتصادية ، الحضارية...".

و يعرف الأستاذ (ناصيف حتي) النظام الدولي الإقليمي باعتباره كيانا يتمتع أعضاؤه بخصوصيات مشتركة ، مقارنة مع الكيانات الأخرى المفتوحة العضوية لجميع الدول أو النظام الدولي. و النظام الإقليمي هو "نسق يضم في عضويته عددا من الدول التي تشترك

[1] هاني إلياس الحديثي، ***سياسة باكستان الإقليمية 1971 – 1994*** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط.1 ، 1998) ، ص. ص. 22 ، 23.

فيما بينها بالعديد من المظاهر السياسية و الثقافية و الحضارية و تقع في نطاق جغرافي واحد ، و تعتبر متمايزة عن محيطها".[1]

و النظام الإقليمي هو أيضا "اتفاق بين الدول المتجاورة لتنظيم الشؤون الدولية الخاصة بهذه الدول على أسس معينة".[2]

أيضا هو "مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد و تربطها عوامل مشتركة في المصلحة و الولاء ، بحيث تقيم أساس تعاملها الدولي على الشعور الذاتي بالتميز و التعاون ، و ربما التكامل الإقليمي في مرحلة لاحقة في مجالات الأمن و الاقتصاد و الاجتماع و المجالات الأخرى كافة. و لذلك فإن النظام الإقليمي لا يمكن أن يكون سوى أسلوبا للممارسة في التعامل بين الدول المختلفة التي تنتمي إلى إقليم واحد".[3]

كذلك يمكن تعريف النظام الإقليمي باعتباره "ذلك المجال الجغرافي الذي يضم دولا متجاورة ، تتداخل مع بعضها البعض ، و مع غيرها من النظم و الوحدات الدولية ، في أنماط متشابكة من التفاعلات و التعاملات ، تحقيقا لأهداف و مصالح مشتركة فيما بينها".[4]

و النظام الإقليمي كذلك هو "مجموعة الدول المتجاورة جغرافيا ، و التي تتفاعل سياسيا مع بعضها ، سواء كان التفاعل عدائيا أم تعاونيا ، و بالشكل الذي يؤثر كل منها في السياسات الخارجية لغيره من الدول ، و في خياراتها السياسية الخارجية".

و تتعزز أهمية العامل الجغرافي في تحديد الإقليم في ظل الظروف الدولية التي يشهدها العالم ، خاصة تلك المتعلقة بتزايد النزعة الإقليمية بمفهومها الجغرافي ، حيث أن أشد الدول تحمسا نحو إقامة نظام عالمي كالولايات المتحدة الأمريكية ، عملت على إقامة

---

[1] خليل حسن ، ***مرجع سابق*** ، ص.ص. 50 ، 51.

[2] إسماعيل معراف ، ***الوضع الإقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية*** (الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال ، النشر و الاشهار ، 2009) ، ص. 263.

[3] الحديثي ، ***مرجع سابق*** ، ص. 24.

[4] محمد مجدان ، ***تحليلات النظم في العلاقات الدولية : دراسة نظرية*** (الجزائر : دار المواهب للنشر و التوزيع ، 2015) ، ص. 112.

نظام إقليمي يضم دول أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة و كندا و المكسيك) ، ثم محاولة توسيعه ليشمل دول القارة الأمريكية ككل. و في هذا دليل على أن التفاعلات الدولية التي تجري ضمن إطار جغرافي محدد ، أكثر أهمية بالنسبة للدول من تلك التي تكون خارج ذلك الإطار الإقليمي.

كذلك قد يعتمد العامل الاقتصادي في تحديد الأقاليم التي تصنف إلى دول متطورة (صناعيا) و دول متخلفة أو نامية ، و دول الشمال و دول الجنوب فالأولى متقدمة و الثانية متخلفة اقتصاديا ، و الدول المصدرة للنفط... الخ. أيضا يمكن اعتماد المعيار الثقافي أو الحضاري لتحديد الأقاليم ، مثل منطقة الشرق الأوسط التي يستند تحديدها إلى معيار الدين الإسلامي و اللغة العربية أحيانا.[1]

و يقوم النظام الدولي الإقليمي على أساس التنسيق بين دوله الأعضاء بهدف تحقيق مصالحها المشتركة ، و ذلك عن طريق الاستثمار الأمثل للإمكانيات المشتركة ، سواء كانت في شكلها المادي كالموارد الطبيعية مثلا ، أو السياسي مثل المزايا السياسية للمنطقة أو النظام الإقليمي ، علاوة على ذلك يشترط لقيام النظام الإقليمي توفر الإرادة السياسية لدى الوحدات المشكلة للنظام ، و يتجلى ذلك في استعدادها للدخول في علاقات تفاعل مكثف مع بعضها البعض ، و تأسيس علاقات إقليمية مميزة ، و الاقتناع بأهمية العمل المشترك ضمن النظام الإقليمي لتحقيق الأهداف المسطرة على مستوى السياسة الخارجية. إذن فنجاح أغلب وحدات النظام الإقليمي في تجسيد خيارات سياستها الخارجية على مستوى النظام الدولي ، مرهون بمدى نجاحها في تكثيف علاقاتها التفاعلية في مختلف الميادين مع باقي أعضاء النظام الإقليمي ، و بالتالي فالنظام الإقليمي هو المجال الذي يحظى بتركيز القوى الإقليمية ، باعتباره الإطار الأمثل لاستثمار قدراتها قصد تحقيق أفضل النتائج على مستوى السياسة الخارجية في إطار النظام الدولي بشكل عام.[2]

---

[1] الحديثي ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 22 ، 23.

[2] خضر عباس عطوان ، ***القوى العالمية و التوازنات الإقليمية*** (عمان – الأردن : دار أسامة للنشر و التوزيع ، ط.1، 2010) ، ص. ص. 51 ، 52.

و مما سبق يمكن القول أن أي نظام إقليمي يقوم على توفر العناصر التالية:

1- أن يرتبط النظام الإقليمي بمنطقة جغرافية محددة ، بمعنى أن تكون الدول أطراف النظام متقاربة جغرافيا ، ذلك أنه في الغالب تكون التفاعلات بين الدول التي تقع ضمن إطار جغرافي متقارب أكثف منها من تلك التي تجري بين دول متباعدة.

2- وجود عناصر ثقافية و حضارية و اقتصادية و تاريخية مشتركة بين وحدات الإقليم.

3- أن ترتبط دول النظام الإقليمي بشبكة واسعة من التفاعلات في مختلف المجالات ، و أن تتميز تلك التفاعلات بنوع من الاستقلالية النسبية عن النظام الدولي ككل ، لأنه لا يمكن الحديث عن استقلال تام لأي نظام إقليمي عن النظام الدولي في ظل نظام العولمة، و ثورة الاتصالات و المواصلات.

4- اعتراف عالمي على أن الإقليم يشكل نظاما متميزا عن النظم الإقليمية الأخرى و النظام العالمي.[1]

5- ألا يضم النظام الإقليمي أي من القوى العظمى في النظام العالمي ، لأن هذا يربط النظام الإقليمي بشكل مباشر بالنظام العالمي ، و هنا يجب التفريق بين أن تكون الدولة العظمى عضوا في نظام إقليمي معين ، و أن تمارس ضغوطا سياسية و اقتصادية و عسكرية على النظام الإقليمي ، لأن في حالة عضوية الدولة العظمى في النظام الإقليمي يفقد النظام الإقليمي أهم مميزاته و المتمثلة فيما يلي:

- ضمان حق جميع الأعضاء في المشاركة في صياغة أهداف النظام ، و أساليب تحقيقها أي تكافؤ الفرص بين الأطراف داخل النظام ، و هذا لا يكون بوجود طرف مهيمن.

- ضرورة الاتفاق حول أهداف بعيدة المدى تعزز العلاقات داخل النظام الإقليمي ، و بما أن طبيعة أهداف الوحدات تكون متقاربة كلما كانت محددات القوة لديها متقاربة أيضا فإن وجود قطب مهيمن يعني غياب هذا البعد في النظام الإقليمي.

[1] مجدان ، تحليلات النظم في العلاقات الدولية ، ***مرجع سابق*** ، ص.116.

- يسعى النظام إلى تحقيق نوع من التأقلم مع مستجدات البيئة الدولية ، مع الحفاظ على كيانه المستقل نسبيا ، و هذا أيضا لا يتأتى له في ظل عضوية دولة عظمى.[1]

و يرى العديد من الباحثين أن فهم السياسة الخارجية في إطارها الإقليمي يكون بشكل أعمق و أبسط نظرا لما يلي:

1- وجود ميل طبيعي أو استعداد لدى الدول المتجاورة في إقليم معين ، و المتجانسة من حيث القيم و المصالح و التاريخ نحو العمل المشترك أو التعاون.

2- إن التعاون في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ، يمكن تحقيقه بشكل أفضل لما يكون بين عدد محدود من الدول المتقاربة جغرافيا.

3- يمثل التعاون الاقتصادي الإقليمي أنجع الحلول بالنسبة للبلدان الصغيرة و ذات الكفاءات الاقتصادية المحدودة ، لكي تستطيع المنافسة على المستوى الدولي.

4- التهديدات التي قد يتعرض لها السلام في منطقة ما ، تكون أكثر قابلية للمعالجة الفورية التي تبادر بها حكومات إقليمية يهمها استقرار المنطقة ، بدلا من تدخلات الدول البعيدة جغرافيا و التي لا يهمها سوى مصالحا في المنطقة.

5- تكتل الدول في شكل تنظيمات إقليمية يعزز توازن القوى على المستوى الدولي ، و يساهم بذلك في تحقيق السلم و الأمن الدوليين.

6- يعتبر التعاون في مستواه الإقليمي مرحلة ممهدة لإقامة تعاون على المستوى الدولي.[2]

ـ ثالثا: التفاعل بين النظام الدولي و النظم الإقليمية

[1] خليل حسين ، ***المنظمات القارية و الإقليمية*** (بيروت: دار المنهل اللبناني ، ط. 1 ، 2010) ، ص.ص. 19 - 21.

[2] عمر إبراهيم العفاس ، ***نظريات التكامل الدولي و الإقليمي*** (بنغازي- ليبيا: منشورات جامعة قار يونس، ط. 1 ، 2008) ، ص. 26.

يمثل النظام الدولي تفاعل مجموعة من الوحدات ، سواء كانت دولا أو منظمات دولية ، و يندرج تحت هذا النظام مجموعة من النظم الإقليمية ، و التي هي عبارة عن تجمعات من الدول تتفاعل فيما بينها بشكل أكبر مما تتفاعل مع باقي الأطراف الأخرى في النظام الدولي. و قد سعت الجماعة الدولية لإقامة نظام دولي في شكل حكومة عالمية تعمل على تحقيق المصالح و الأهداف المشتركة للشعوب ، غير أن هذا المشروع لقي العديد من العقبات كمبدأ السيادة ، و عدم استعداد الدول للتنازل عن حريتها لصالح الهيئات الفوق قومية ، كما أن هذه الأخيرة لم تتمكن من إيجاد هيكل تنظيمي ، و آليات مناسبة تفرض من خلالها قراراتها على أطراف النظام الدولي ، و يضاف إلى هذه العقبات تباين و تضارب مصالح القوى الدولية ، و هو ما يؤدي لدخولها في حالة من التنافس المستمر و الحروب و الصراعات.

و في ظل هذه الظروف تواصلت الجهود لإيجاد أساليب أكثر فعالية ، لتجسيد أهداف الجماعة الدولية المتعلقة بالسلم و الأمن و التعاون في مختلف الميادين ، و كان ذلك من خلال تبني فكرة الأنظمة الإقليمية باعتبارها الأقرب للواقعية من ناحية التطبيق ، لأن التنظيم الدولي الإقليمي يرتكز على أسس سيكولوجية لدى أفراد دول المنطقة الجغرافية تجعلهم أكثر تقبلا لروابط التجمع الإقليمي عكس التنظيمات العالمية. و من هذا المنطلق يعتقد العديد من الدارسين في حقل العلاقات الدولية أن التوجهات الإقليمية في التعاون الدولي تساهم بشكل تدريجي في الوصول إلى تنظيم عالمي شامل. و رغم ذلك فإن النظام الإقليمي يواجه عدة تحديات أهمها أن القوى العظمى بطموحاتها العالمية تسعى لتحجيم أدوار التنظيمات الإقليمية و اختراقها لخدمة أهدافها ، كما أن نجاح النظم الإقليمية لا يؤدي بشكل آلي نحو تعزيز التنظيم الدولي العالمي ، و إنما قد تنشأ بعض الصراعات و العلاقات التنافسية بين النظم الإقليمية ، كما هو الشأن بين NAFTA (إتفاقية تحرير التجارة لدول أمريكا الشمالية) و الاتحاد الأوروبي ، أيضا يمكن لدول النظام الإقليمي الواحد أن تدخل في علاقات عدائية مثل الحرب بين العراق و إيران ، و النزاع الهندي الباكستاني ، و صراع كوريا الجنوبية و كوريا الشمالية. زيادة على ذلك فإن بعض من المشكلات الراهنة كقضايا

الإرهاب و مشكلات البيئة و احتمال قيام حرب نووية تتطلب تضافر جهود الجماعة الدولية برمتها ، و ليس فقط التعاون على المستويات الإقليمية.[1]

و باعتبار النظام الدولي مجموعة من النظم الإقليمية التي تؤثر في بعضها البعض، و تؤثر بذلك على شكل النظام الدولي ، فإن القوى العظمى في إطار النظام الدولي تعتمد على القوى الإقليمية لتحديد طبيعة التوازنات الدولية ، و ذلك من خلال سعي القوى الكبرى لجعل النظم الإقليمية تابعة لها ، قصد تجسيد بعض أهدافها على مستوى السياسة الخارجية ، أو على الأقل تحييد تلك القوى الإقليمية حتى لا تشكل معارضة لمشاريع القوى العظمى في النسق الدولي.[2]

و بذلك يمكن القول أن "النظم الإقليمية تعد بمثابة الخطوة المهمة نحو تشكيل نظام عالمي جديد. فهي تساعد على تهيئة عدة مقتربات و مسالك تشارك بمجموعها في صياغة هذا النظام ، بحكم ما تملكه من إمكانات و عناصر قوة ، من قبيل كونها مناطق نفوذ توفر الأرضية السياسية لدعم حركة القوى الكبرى المتطلعة لأداء أدوار دولية فاعلة ، و تهيئ لها الموارد الأولية".[3]

و هناك عدة متغيرات تحدد طبيعة التأثير المتبادل بين النظام الدولي و النظم الإقليمية و المتمثلة في الأهمية الإستراتيجية للإقليم ، و دوره في تحديد التوازنات الدولية ، و تعود أهمية الإقليم إلى عناصر القوة التي يحويها لذلك فبعض الأنظمة الإقليمية كالنظام الأوروبي أو الشرق أوسطي يعتبران من الأنظمة المؤثرة في توازنات القوى على المستوى الدولي. لذا يزداد تأثر النظام العالمي بالنظم الإقليمية كلما كان هناك ارتباط و تفاعل مكثف بين الوحدات الأساسية لهذه الأخيرة و القوى العظمى في النسق الدولي، إضافة إلى ذلك فإن

---

[1] الحديثي ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 26 - 29.

[2] عطوان ، ***مرجع سابق*** ، ص. 52.

[3] ***المرجع نفسه*** ، ص. 41.

درجة التجانس بين أعضاء النظام الإقليمي يجعله أكثر تأثيرا في رسم التوازنات الدولية ، في حين أن عدم التجانس يجعل من النظام الإقليمي مجالا لتنفيذ سياسات القوى الكبرى.[1]

و عليه يمكن القول أن هناك علاقة وثيقة بين النظام الإقليمي و النظام العالمي ، حيث أن النظام الإقليمي يحمل ـ في الغالب ـ جمل من الخصائص التي يتسم بها النظام العالمي، كما أن أي تغير في طبيعة النسق الدولي ينعكس بشكل أو بآخر على الأنساق الإقليمية. و بعبارة أخري فالنظام الدولي يمثل البيئة الخارجية للنظم الإقليمية ، فهو يقدم مجموعة من المدخلات التي تساهم في تشكيل النظام الإقليمي ، و كذا نمط التفاعل داخل هذا النظام. و "كل هذا أدى إلى وجود نوع من الاتفاق الضمني بين كثير من المحللين و المنظرين في العلاقات الدولية ، فيما يخص العلاقة بين النظم الإقليمية و النظام الدولي ، على أن التفاعلات الموجودة على المستوى الدولي ، تنعكس سلبا أو إيجابا ، على النظم الإقليمية و على سلوكاتها و علاقاتها و تفاعلاتها المتشعبة ، و كذلك على الدول". من جهة أخر يمكن لبعض الأنظمة الفرعية أن تؤثر في النظام الدولي ، إذ يتطور النظام الإقليمي ليشكل قطبا جديدا في إطار النسق الدولي ، فيغير بذلك طبيعته و أنماط التفاعل فيه.[2]

ـ رابعا: محتوى نظرية النظم (Systems Theory)

تعود أصول نظرية النظم إلى كتابات الفيلسوف اليوناني Aristot الذي تميزت كتاباته بنظرته الشاملة للعالم باعتباره كلا لا يتجزأ ، و أن تحليل الأشياء و الظواهر يجب أن يكون ضمن إطارها العام ، لأن تجزئتها تفقدها الكثير من خصائصها و يؤثر بالتالي على نتائج التحليل. و في عصر النهضة برز قول معاكس قاده Galilei الذي أسس لتحليل يقوم على تجزئة الأشياء محل الدراسة ، باعتبار أن عزل الجزء عن إطاره العام يسمح بتمحيص خصائصه و التدقيق في دراسته. و قد ساد هذا التصور إلى غاية القرن التاسع عشر ، حيث أصبح عاجزا عن تحليل بعض الظواهر التي لا تقبل التجزئة و تتطلب دراستها الأخذ بعين الاعتبار جميع العناصر المشكلة لها ، و هو ما فرض على الباحثين العودة إلى النظرية

[1] كاظم الموسوي ، "التنافس الإقليمي و البحث عن أدوار" ، ***www.alyaum.com/article/3119893***.2014 / 10 / 23 ،

[2] مجدان ، تحليلات النظم في العلاقات الدولية ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 130 - 139.

الشمولية التي عرفت رواجا واسعا في مختلف ميادين العلوم الطبيعية و الإنسانية كعلم الأحياء و الاقتصاد ، و في هذا السياق توصل عالم الأحياء الألماني Ludwing Von Bertalanffy في سنة 1949 إلى ما اصطلح عليه "بالنظرية العامة للأنساق" (General Systems Theory)، و بعد ذلك تم تسكين هذه النظرية في حقل العلوم الاجتماعية من طرف عالم الاجتماع الأمريكي Talcott Parsons و ذلك نتيجة لتأثره بتحليل النظم الذي كان معتمدا في الدراسات الاقتصادية خاصة من قبل Pareto ، ثم سكن هذا الاقتراب كذلك في حقل العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، و قد ساهم في ذلك كل من Karl Deutsch و David Easton و Gabriel Almond.

و تعتبر نظرية النظم نتاج تفاعل جهود علماء من مختلف التخصصات كعلوم الأحياء و الطب و الرياضيات و العلوم الاجتماعية ، حيث كان Talcott Parsons و مساعديه أول من حاول إسكان اقتراب النسق في حقل العلوم الاجتماعية ، ثم حذا حذوه David Easton في دراسة العلوم السياسية. و قد كانت الفترة الممتدة من سنة 1955 إلى غاية 1964 مرحلة رائدة في تطور نظرية النسق في تحليل العلوم السياسية ، حيث أصدر Parsons في سنة 1962 مقالا حاول من خلاله تصوير العلاقات الدولية باعتبارها نظاما سياسيا يضم حزبين مهيمنين هما الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفييتي ، كما اعتبر باقي دول العالم أنها تمثل الهيئة الناخبة في عملية ديمقراطية ستحدد مصير النظام الدولي. و قد جاء هذا المقال استنادا إلى كتابات كل من William C.Mitchell تحت عنوان "السياسة الأمريكية" و Easton حول "التحليل النسقي للحياة السياسية" و Kaplan بعنوان "أعمال حول النسق السياسي الدولي" ، إضافة إلى أعمال و دراسات كل من George Liska و Anatol Raboport و Richard Rosecrance و David Singer. و قد ساهم هذا التطور في دراسة نظرية النسق الدولي في فهم سلوك الوحدات الدولية و سياساتها الخارجية باعتبار هذه الوحدات تشكل كلا واحدا و ليست عبارة عن أجزاء متفرقة ، و هو ما يظهر في أعمال Zbigniew Brezinski استنادا إلى نظرية النسق الدولي مع التركيز على جانب معين من التفاعل ، حيث ركز William Rostow

على الجانب الاقتصادي ، و ركز Samuel Huntington على الجانب الحضاري أو الثقافي.[1]

يندرج التحليل النسقي ضمن تحاليل المدرسة السلوكية في تحليل العلوم الاجتماعية، و يرمي هذا الاقتراب إلى دراسة سلوك الوحدات المكونة للنظام ، بهدف التوصل إلى قوانين ثابتة بحكم التكرار ، يمكن من خلالها التنبؤ بسلوك وحدات النظام في ظل عوامل الانتظام و التوازن التي تضبط تفاعل تلك الوحدات. و ينبني تحليل النظام على أربع ركائز أساسية متفاعلة فيما بينها هي:

1- هيكل النظام (the system structure): هو ذلك الهيكل العام الذي يضم مجموعة من الوحدات أو النظم الفرعية التي تتفاعل فيما بينها ، بالشكل الذي يسمح لها بتحقيق الوظيفة العامة للنظام ككل متكامل.

2- البيئة (the environment): و يقصد بها تلك الظروف المحيطة بالنظام في وقت معين و التي تؤثر على عمل النظام بشكل ايجابي (دعم) أو سلبي (معارضة). و تنقسم البيئة إلى بيئة داخلية مشكلة من مختلف وحدات النظام ، و بيئة خارجية تضم فواعل خارجة عن إطار النظام.

3- عملية التفاعل (the interaction): و هي تفاعل المحفزات الواردة في النظام من البيئة ، و كيفية تعامل النظام معها من خلال جملة المخرجات التي يوردها النظام في شكل قرارات و سلوكات حيال تلك المحفزات من أجل ضمان بقاء النظام و استمراره.

4- التغذية الاسترجاعية (the feed-back): و هي ردود الأفعال الصادرة عن البيئة حيال قرارات و سلوكات النظام ، و تكون في شكل دعم لتلك المخرجات أو مقاومة لها.[2]

أما على المستوى الدولي ، فنظرية النظم هي منظور كلي لتحليل العلاقات الدولية يبحث في أنماط التفاعل المنتظمة و المستمرة بين الوحدات الدولية ، و يركز على

[1] Michael Haass and Henry S. Kariel , ***Approaches to the Study of Political Science*** (Pennsylvania: Chandler Publishing Company) , p.p. 88 - 90.

[2] شلبي ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 132 - 140.

الخصائص البنيوية لعمليات التفاعل الدولي. و يقول Ludwing Von Bertalanffy "أنه يمكن تطبيق نظرية النظام لتحليل أي من مستويات العلاقات الدولية ، حيث يمكن تطبيقها بحرية على أي مجموعة من أنماط السلوك المتصلة". ولقد كان لنظرية النظام مساهمة فعالة في تحليل العلوم سياسية و العلاقات الدولية خلال عقدي الستينيات و السبعينيات من القرن العشرين ، حيث كان الاهتمام منصبا على النظام الدولي ، و الأنظمة الفرعية الموجودة على الصعيد الإقليمي. لذا يعمد تحليل الأنظمة إلى استخدام مصطلح البيئة على نطاق واسع ، لتبيين حدود كل نظام و تحديد العوامل الداخلية و الخارجية المؤثرة فيه ، إذ يمكن لدولة مخترقة أن تدار بناء على إرادة فاعل دولي معين أو تبعا لبنية نظام دولي محدد ، من ناحية أخرى يمكن لدولة أن تدير النظام الإقليمي أو الدولي اعتمادا على وجود بيئة داخلية مستقرة.[1]

و يعتبر النسق الدولي في طبيعته عبارة عن رابطة قوى ، أي أن كل وحدة في النسق هي على درجة من القوة تسمح لها على الأقل في الاستمرار ضمن النسق بكيانها المتميز عن باقي الوحدات ، كما أن للقوة دورا أساسيا في ضمان الانتظام داخل النسق الدولي ، لأن ذلك لا يأتي إلا بتحقق التوازن بين قواه القطبية.[2]

و بالتالي فإن طبيعة الدور الذي تلعبه الدول في إطار أي النسق الدولي يتحدد على أساس حجم القوة التي تحوزها الدولة ، أو بصيغة أخرى موقعها ضمن التدرج الهرمي للقوة داخل النسق. و تقاس أهمية دور الدولة على المستوى الدولي بمدى مساهمتها في الحفاظ على استقرار النسق ، و تحقيق الانتظام في العلاقات التي تجري بين وحداته. و منه فالأدوار توزع بين الدول استنادا إلى قوتها ، فالدول العظمى هي التي تحصل على الأدوار المهمة ، من خلال وضع القواعد العامة التي تحكم علاقات التفاعل داخل النسق كما لها أن تحدد طبيعة النسق أو شكله العام ، باعتبار أن هذا الأخير يتغير تبعا للتوازنات الحاصلة بين

[1] "غراهام إيفانز" و "جيفري نوينهام" ، ***قاموس بنغوين للعلاقات الدولية*** ، تر. مركز الخليج للأبحاث ، مادة "تحليل الأنظمة" (الإمارات العربية المتحدة : مركز الخليج للأبحاث ، ط. 1 ، 2004) ، ص. ص. 719 ، 720.

[2] John W. Burton , « Pour une Approche Systémique des Relations Internationales » , ***Revue Internationale des Sciences Sociales*** (Paris : UNESCO, Vol. 26 , No. 01 , 1974) , p.p. 23 - 36.

الوحدات القطبية للنسق ، أما الوحدات الكبرى التي تملك إمكانيات قوة لا تؤهلها للتأثير مباشرة على طبيعة و تفاعلات النسق ، فهي قد تلعب أدوارا ثانوية أو ضمن أطر إقليمية محددة بعد الحصول على دعم من طرف القوى الأقطاب ، في حين أن الدول الصغرى ذات الإمكانيات المحدودة فهي تسخر جميع جهودها لأجل الحفاظ على استمرارها و بقائها ككيان ذي خصوصية بين وحدات النسق الدولي.[1]

كذلك يمكن اعتبار عنصر التوازن جوهر النسق الدولي ، ذلك أن وجود مجموعة من الوحدات المتباينة من حيث الطبيعة و الإمكانات و الأهداف يجعل من تفاعلها داخل النسق ـ في ظل غياب حكم أعلى ـ يتخذ أحد النقيضين المتطرفين و هما: إما دخول هذه الوحدات في فوضى مطلقة (Anarchisme) تبعدها عن حالة النظام ، أو أن تنخرط في حرب عامة ينتج عنها قوة واحدة مهيمنة أو إمبراطورية عالمية (Universal Empire) و من ثم فلا نسق أيضا. و من هذا المفهوم نجد أن كثيرا من الدارسين يجعلون من الخلط بين مصطلحي النسق الدولي و حالة التوازن الدولي أمرا مقبولا ، ذلك أن توازن القوى هو حالة الاستقرار التي تحكم التفاعلات داخل النسق الدولي ، بعيدا عن حالة الفوضى من جهة أو قيام إمبراطورية عالمية من جهة أخرى ، و تعني كذلك حالة التوازن في النسق الدولي للحفاظ على الوضع القائم (Status Quo).[2]

و يقصد بتوازن النسق الدولي ذلك الانتظام الذي يميز علاقات التفاعل بين وحداته في زمن معين ، و يتحقق التوازن داخل النظام من خلال عمليات الفعل و رد الفعل التي تتبادلها الوحدات ، و يتجلى ذلك في المواقف المتباينة بين أعضاء النظام تجاه قضية ما و يسمح هذا التدافع بين الوحدات في الحفاظ على اتزان النسق دون تغيير شكله ، و هو ما يصطلح عليه "بالاتزان الساكن" الذي يعد ميزة غالبة في الأنساق الطبيعية بالتحديد.

أما الأنساق الاجتماعية التي تتميز بالانفتاح على عوامل كثيرة و تخضع لاعتبارات غير دقيقة ، فإنها تسعى للحفاظ على توازنها كخاصية أساسية في طبيعة النظام بشكل عام

---

[1] بدوي. 215 ، 214 .ص. ص ، ***مرجع سابق*** ، مدخل إلى علم العلاقات الدولية ،

[2] ***المرجع نفسه*** ، ص.ص. 228 ، 229.

و لو كان ذلك على حساب تغيير بنية النسق و عدد أقطابه ، و هذا ما يسمى "بالتوازن الحركي". و في هذا الصدد تجدر الإشارة إلى العلاقة بين التوازن و الاستقرار ، بحيث أن هذا الأخير تعبير عن حالة النظام الذي يتمكن من تجاوز أية اختلالات قد تؤثر على توازنه من خلال التصدي لأي تغييرات قد تحدث في هيكلة النظام أو في طبيعة تفاعلاته (التوازن المستقر) ، أو من خلال العمل على التكيف مع تلك التغيرات قصد إعادة التوازن أو ما يعرف بالتوازن غير المستقر.

و رغم أهمية التوازن لاستقرار النظام و استمراره ، إلا أن اختلال التوازن في الأنساق الدولية يعد ظاهرة مستمرة الحدوث ، لذا فإن نجاعة الأنظمة السياسية الدولية تقاس بمدى قدرتها على التكيف مع اختلالات التوازن التي قد تتعرض لها. و من العوامل التي تزيد من فعالية النسق في التعامل مع اختلال التوازن هو درجة التجانس و حجم التعاون بين وحداته ، و كذا حجم و حدة التغير الحاصل و مدى اتفاق أطراف النظام حول سبل مواجهته ، إضافة إلى الإمكانيات المتاحة لأعضاء النظام قصد احتواء ذلك التغير.

إن عدم قدرة النسق على التكيف مع التغيرات التي قد تحدث ضمن بيئته الداخلية أو الخارجية ، أو حتى في عدد أعضائه أو في قواعد التفاعل بين وحداته يؤدي إلى اختلال توازن النسق و ربما انهياره. و من العوامل التي تخلق عدم توازن داخل النسق انتشار الصراعات بين أطرافه ، و التباين الواضح في أهداف و مصالح أعضاء النظام و اختلافها مع الأهداف التي قام لأجلها النظام ، كما أن انسحاب طرف فاعل في النظام أو أحد أقطابه يؤدي إلى اختلال التوازن في النسق الدولي. و قصد تجاوز اختلال التوازن و ضمان بقاء النظام و لو بشكل مغاير عما كان عليه يمكن لأعضاء النظام القيام بإجراءات كزيادة أو إنقاص عدد وحدات النسق ، و تكييف أهدافه بما يخدم المصالح العامة و تطوير آليات العمل المشترك و زيادة مركزية الاتصالات بين أعضاء النظام.[1]

إن تفاعل وحدات النظام الدولي يؤدي إلى زيادة درجة تأثير الوحدات الكبرى أو ذات القوة على باقي الوحدات الأخرى ، كما يمكن أن تزيد درجة التفاعل في خلق نوع من

[1] خليل حسن ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 29 - 33.

التعاون و تطوير المصالح المشتركة ، كذلك من بين ما ينجم عن التفاعل بين وحدات النظام أن هذه الأخيرة تتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر بأي سلوك يقوم به أي فاعل دولي مما يحفز بقية الأطراف على اتخاذ قرارات و تبني مواقف مساندة أو معارضة لسلوك الطرف المبادر ، من جهة أخرى فإن الأزمات التي قد يتعرض لها النظام الدولي تتفاوت في تأثيرها على عمل الأنظمة الفرعية ، بحيث قد تزيد من كفاءة بعض الأنظمة الفرعية كما يمكن أن تؤدي إلى إرباك أو انهيار أنظمة فرعية أخرى ، و ذلك بحسب قدرة تلك الأنظمة على التفاعل مع التحديات التي تفرضها البيئة ، و بصيغة أخرى هناك تفاوت في قدرات الأنظمة الدولية في الاستجابة لمتطلبات البيئة الدولية.[1]

و بشكل عام فإن نظرية النظم في تحليل العلاقات الدولية ، تركز على ثلاث نقاط أساسية أولها رصد الخصائص الهيكلية و الوظيفية للنظام الدولي و النظم الفرعية التابعة له ، و تحديد درجة الارتباط و التفاعل بين هذين المستويين من النظام و كيف يؤثر ذلك التفاعل على درجة الاستقرار في النظام الدولي بشكل عام ، و ثانيا دراسة مدى قدرة النظام على التعامل و التكيف مع مختلف التحديات و الأزمات التي يمكن أن تؤثر على استقرار النظام ، إضافة إلى تباين الآليات و الأساليب المتاحة لدى النظام قصد ضمان استقراره و استمراره ، و ثالثا البحث في فواعل النظام الدولي المتمثلة في الدول القومية و المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية و تنظيمات المجتمع المدني... الخ. و جميع هذه الفواعل تعتبر في حالة تفاعل دائم يتراوح بين الحد الأقصى و الحد الأدنى الذي من دونه لا يمكن أن يستمر وجود النظام الدولي. و في شأن التفاعل فإن نظرية النظم تركز كذلك على أهمية تدفق المعلومات بين وحدات النظام باعتبار المعلومة هي الأساس الذي تستند إليه الوحدات في اتخاذ قراراتها و تحديد سلوكها و مواقفها حيال الأطراف الأخرى في النظام.[2]

المبحث الثالث: نظرية الدور في السياسة الخارجية

[1] محمد نصر مهنا ، ***العلاقات الدولية بين العولمة و الأمركة*** (الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 2006) ، ص. 26.
[2] ***المرجع نفسه*** ، ص. 25.

برز مفهوم الدور في العلوم الاجتماعية عندما حاول بعض الدارسين الأنتروبولوجيين أمثال Ralph Linton في بداية الثلاثينيات من القرن العشرين تطبيق مبدأ الأدوار المستعمل في فن المسرح على العلاقات الاجتماعية ، بحيث يكون لكل فرد أو وحدة معينة دورا محددا تقوم به في الحياة العامة. كذلك أكد عالم الاجتماع George Herbert Mead على ضرورة فهم أدوار الآخرين لتحقيق تفاعل اجتماعي إيجابي ، و من جهته يرى عالم النفس Jacob Moreno أن الدور هو تلك الخطة التي يتبناها الفرد لإدارة علاقاته العادية مع الغير ، أيضا حاول Talcott Parsons الاستعانة بمفهوم الدور لشرح نظريته الوظيفية التي تعتمد على مفهوم الدور بشكل مركزي ، إلى درجة أن بعض الدارسين يعتبر أن نظرية الدور هي محاولة لتشكيل النظرية الوظيفية. و نتيجة لهذه الاستعمالات المتعددة نجد أن مفهوم الدور يقصد به معاني مختلفة كالنظام الاجتماعي أو السلوك الفردي أو الوظيفة التي يؤديها فرد أو وحدة ما. رغم ذلك حاول علماء الاجتماع إعطاء مفهوم موحد للدور باعتبار أن السلوك الإنساني يتباين بناء على موقع الفرد ضمن النسق الاجتماعي ، و تصورات الفرد حول ذلك النسق ، و كذا توقعاته بشأن سلوكات الآخرين ، و هذا هو المعنى الأكثر شيوعا لمفهوم الدور في العلوم الاجتماعية. وقد اعتمد العديد من الدارسين على نظرية الدور لضمان الاستقرار في الأنساق الاجتماعية و السياسة ، حيث تقوم هذه الأنساق باعتبارها تضم عدة أجزاء متكاملة ، يتعين على كل منها أداء دور محدد للحفاظ على استقرار النسق العام ، و من جهته يعمل هذا الأخير على تلقين و توزيع الأدوار بين وحداته ، سواء من خلال التنمية الاجتماعية و السياسية ـ في إطار النسق الاجتماعي أو السياسي ـ أو بناء على طبيعة النظام الدولي و محددات الدور لدى الدولة في إطار ذلك النظام ، و لهذا يمكن اعتبار عامل الدور مفهوما أساسيا في الحفاظ على استقرار النسق الدولي.[1]

---

[1] Edgar F. Borgatta and Rhond J.V. Montgomery , ***Encyclopedia of Sociology*** , Vol. 04 , Matter of "Role Theory" , (New York : Macmillan Reference , Imprint of the Gale Group , 2ed ed. ,2000) , p.p. 1415 – 1425.

و يرى Joseph Frankel أن مفهوم الدور ظل مفهوما غامضا حتى فترة السبعينيات من القرن العشرين نظرا لاتصاله بعلم النفس الاجتماعي ، رغم ذلك حاولت الدراسات السياسية الاستفادة منه في تفسير السياسة الخارجية للدول. و قد عمل كل من Kenneth Waltz و Holsti و Deusch ثم Herman و Hudson و Schenker خلال فترة السبعينيات و الثمانينيات من القرن الماضي ضمن جهود بحثية مشتركة أسفرت عن بعض الإجابات المختلفة حول تعريف الأدوار السياسية للدول و الظروف و الأوضاع المرتبطة بها.

و الدور هو "وظيفة و نموذج منظم للسلوك ضمن مجموعة من النشاطات الاجتماعية ، و هو ينطوي على صفة الإلزام ، حيث أن كل دور و كل وضع له صلة بأدوار و أوضاع أخرى". و بهذا يكون الدور "مجموعة السلوكيات المتوقعة اجتماعيا و المرتبطة بوظيفة معينة". و بما أن الدول تتباين من حيث مصالحها و أهدافها المسطرة على المستوى الخارجي تبعا لاختلاف قدراتها المادية و البشرية و تكوينها السياسي و موقعها الجيوبوليتيكي فإنها تختلف في سلوكها السياسي الخارجي أو الدور الذي تؤديه بين دور فاعل أو متوسط الفعالية أو قليل الفعالية أو غير فاعل تماما ، إضافة إلى ذلك فإن دور الدولة الواحدة قد يتراوح بين الاستقرار النسبي و عدم الثبات بحسب التغير الذي قد يطرأ على محددات هذا الدور في السياسة الخارجية.[1]

و الدور السياسي هو "ميل الوحدة الدولية لأداء سلوك معين ، يمكن التنبؤ به من خلال معرفة السياق العام الذي تتحرك فيه تلك الوحدة". و يعبر سلوك الدور عن موقع الوحدة الدولية ضمن النظام التراتبي للنسق الدولي ، و كذا تصورها لما يفرضه ذلك الموقع من واجبات (سلوك) ، مع الأخذ بعين الاعتبار أدوار الوحدات الأخرى.[2]

أما المقصود بالدور في السياسة الخارجية ، فهو إطار نظري يهدف إلى تحليل السياسة الخارجية استنادا إلى مفهوم الدور ، و الذي يعني أن صناع السياسة الخارجية

---

[1] الحديثي ، ***مرجع سابق*** ، ص.ص. 41 ، 42.

[2] Borgatta and Montgomery, ***Op. Cit.*** , p. p. 1415 – 1425.

يعتقدون أن على دولهم أن تتحرك قصد تحقيق نوع محدد من الواجبات ، و الدفاع عن بعض القضايا في إطار النسق الدولي أو الأنساق الإقليمية ، و تلك الواجبات و القضايا هي التي يعبر عنها في السياسة الخارجية باسم الدور. و بناء على هذا المفهوم يمكن تقسيم الدول حسب توجهاتها في السياسة الخارجية إلى وحدات ذات أدوار متباينة. كذلك يمكن أن ينطبق مفهوم الدور على سلوكات بعض الوحدات الأخرى غير الدول ، حيث تبنت بعض المنظمات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة منذ عام 1945 عدة أدوار مثل "حفظ السلام" و "بناء السلام" و "دفع التنمية" ، كما تتولى كل من منظمتي البنك الدولي و صندوق النقد الدولي أدوارا دولية متعلقة بالتنمية ، و الحفاظ على استقرار النظام النقدي العالمي. و حتى المنظمات الدولية غير الحكومية استطاعت أن تلعب أدوارا فاعلة على المستوى الدولي و الإقليمي ، خاصة في ميادين تطوير حقوق الإنسان ، و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، و حماية البيئة.[1]

تعود المناقشات الأولى حول إمكانية تفسير السلوك الإنساني استنادا إلى مفهوم الدور إلى بداية القرن العشرين ، و بالتحديد في كتابات John Dewey الذي حاول تحليل السلوك البشري بناء على الحاجات النفسية ، من جهته سعى Mead إلى اكتشاف تأثير سلوك الآخرين على تصورات الفرد لذاته ، و كيف يساعده ذلك على تمييز ذاته على الغير خاصة في مراحل حياته الأولى. و يعتمد اليوم كثير من علماء الاجتماع و علم النفس الاجتماعي على تأثير تقديرات الدور لتفسير السلوك الإنساني ، خاصة بعد الدراسات الإمبريقية التي أجريت في هذا الشأن ، و التي أثبتت تلك العلاقة بين السلوك الإنساني و طبيعة الدور المتصور ، و الذي بدوره يتحدد بمحددات بيولوجية كالغذاء و الجنس ، أو محددات اجتماعية كالعلاقات العائلية.[2]

[1] Sofiane Sekhri , " The Role Approache a Framework for the Analysis of foreign Policy in Third World Countries" , ***African Journal of Political Science and International Relations*** , Vol. 03 , No. 10 , October 2009 , p. p. 423 – 432.

[2] K.J. Holsti , « National Role Conception in the Study of Foreign Policy » , ***International Studies Quarterly*** , Vol. 14 , No. 03 , September 1970 , p. p. 233 - 309 .

و لقد حاول العديد من منظري العلاقات الدولية و المؤرخين و حتى القادة السياسيين منذ عدة سنوات تصنيف الوحدات الدولية إلى دول غير منحازة تسعى لفرض التوازن ، و دول محسوبة على إحدى الكتل خاصة خلال فترة الحرب الباردة ، ودول قائدة لإحدى الكتلتين و دول أخرى تابعة ، و كل صنف من هذه الأصناف مرتبط بنمط معين للسياسة الخارجية يمكن من إعطاء تفسير أو التنبؤ بالسلوك السياسي الخارجي للدولة. و في هذا الإطار قام Holsti بدراسة سلوك إحدى و سبعين دولة خلال الفترة الممتدة من جانفي 1965 إلى ديسمبر 1967 ، أي خلال ثلاث سنوات تتبع إبانها 972 مصدرا للسياسة الخارجية لتلك الدول ممثلة في المجالات العامة للسياسة الخارجية ، و خطابات كبار المسئولين في المحافل الدولية ، و تصريحاتهم لدى و سائل الإعلام ، و الاجتماعات الوزارية ... الخ.[1]

و قد قسم Holsti دول العالم حسب الأدوار التي يمكن أن تؤديها على المستوى الدولي إلى أربعة أصناف رئيسية هي: الدول الأقطاب ، و الدول الحاملة لميزان القوى، و الدول غير المنحازة ، و الدول التابعة أو الحليفة ، و بناء على هذا التصنيف يرى Holsti إمكانية التنبؤ بالسلوكات التي يمكن أن يتحرك وفقها أي صنف من هذه الدول ، حيث أن إدراج دولة ما ضمن دول عدم الانحياز مثلا ، يعني أن دبلوماسية و تحركات هذه الدول بشكل عام سوف تكون مناهضة للأنظمة الاستعمارية ، كما أنها ترفض الانخراط في تحالفات عسكرية على المستوى الدولي ، و لا تقبل بأي تواجد عسكري أجنبي على أقاليمها.

و من جهة أخرى سعى بعض الدارسين لتفسير التوازنات الدولية و كذا التغيرات التي قد تحدث على مستوى النظام الدولي استنادا إلى نظرية الدور ، و ذلك من خلال تقسيم مختلف دول العالم ـ بناء على معايير مادية و معنوية ـ إلى ثلاثة أصناف رئيسية هي: الدول العدوانية (Aggressor) ، و الدول المدافعة (Defending) ، و الدول الموازنة (Balancer) ، فمثلا عند عدم قيام هذه الأخيرة بلعب الدور المنوط بها في إطار النظام

[1] Bahgat Korany , « Les Modèles de Politiques Etrangères et Leurs Pertinence Empirique pour les Acteurs du Tiers Monde : Critique et Contre- Proposition » **,** ***Revue Internationale des Sciences Sociales*** (Paris : UNESCO, Vol. 26 , No. 01 , 1974) , p. p. 76 - 103.

الدولي ، بمعنى التدخل لدعم الدول المدافعة ضد سلوكات الدول العدوانية ، فإن النظام سيتعرض لحالة عدم استقرار و قيام حرب تغير في طبيعة النظام الدولي ككل. لكن بشكل عام فإن هذه الأصناف لا يمكنها أن تحوي جميع سلوكات الدول و الأدوار المحتمل أداؤها في إطار النظام الدولي أو الإقليمي ، فأضاف بعض الباحثين مجموعة أخرى من أصناف الدور الوطني.[1]

و يتحدد دور الدولة بحسب حجم نشاطها في السياسة الخارجية ، و قد يكون للدولة عدة أدوار تقوم بها في سياستها الخارجية ، و يمكن أن تتغير هذه الأدوار مع تغير القيادات السياسية أو اتجاهاتها العامة ، و عموما يعتبر تصور الدور محددا مهما في تفسير السياسة الخارجية. و من أبرز الأدوار في السياسة الخارجية ما يلي:

1- حامي المنطقة أو الحامي الإقليمي: و هو الدور الذي كانت تلعبه كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفييتي في منطقة نفوذهما خلال فترة الحرب الباردة. و ينطلق هذا الدور من اقتناع بعض القادة و الحكومات بضرورة تقديم الحماية و الدعم لدول و أقاليم معينة ، لما تشكله هذه الأخيرة من امتداد أمني للدولة "الحامية" ، أي أن أمن هذه الأخيرة يكون على درجة من الارتباط بسلامة أقاليم و أنظمة الدول المشمولة بالحماية ، و في هذا الصدد يقول Robert McNamara عام 1965 أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تسعى لأن تكون شرطي العالم ، و إنما لحماية أمنها من خلال ضمان استقرار الديمقراطيات الجديدة في العالم ، و أكد ذلك Harold Wilson في كلمته أمام مجلس العموم البريطاني في عام 1967 بخصوص حماية بريطانيا لسلامة كل من ماليزيا و سنغافورة في جنوب شرق آسيا ضد التهديد السوفييتي.

2- الزعيم الإقليمي: و ينبع هذا الدور من تصور لدى الحكومات القائمة به مفاده أن عليها مسؤولية خاصة يفترض أن تقوم بها في علاقاتها مع دول معينة ضمن إقليم محدد تنتمي إليه الدولة "القائد" ، كما يمكن أن يشمل هذا الدور عدة أنظمة إقليمية تشترك في إيديولوجية ما مثل الحركة الشيوعية العالمية. و تقوم بهذا الدور دولة ذات إمكانيات بحيث توظفها

[1] Holsti **,** ***Op. Cit.*** , p. p. 233 - 309 .

لفرض توجهاتها على المستوى الإقليمي أو الدولي ، و ذلك من خلال استغلال ثقلها الإقليمي لجني مكاسب على المستوى الدولي أو العكس ، و يمكن أن يتواجد ضمن نظام إقليمي أكثر من زعيم إقليمي واحد.

3- الحليف الموثوق أو المخلص: بحيث يكون القائم بهذا الدور أقرب للطرف الرئيسي في النظام الإقليمي ، مثل دور بريطانيا في حلف الناتو. و عموما يمكن اعتبار أن العديد من المعاهدات الدولية ، يلعب أحد أطرافها دور الشريك أو "الحليف المخلص" ، ذلك أن المحالفات الدولية تمثل حسب أغلب الحكومات دعما لسياستها الدفاعية ضد مختلف التحديات الأمنية ، لكن الدولة التي قد تستفيد من حماية دولة أجنبية لا يمكنها أن تقدم الحماية نفسها للدولة الأخرى ، و منه فدور "الحليف المخلص" لا ينطبق إلا على الحكومة التي تسخر إمكانياتها المادية و الدبلوماسية لدعم و حماية حكومة أخرى ، دون أن تنتظر من هذه الأخيرة معاملة مماثلة.

4- المتميز عن حلفائه: بحيث يتبنى سياسات متباينة عن بقية الأعضاء و مناقضة لهم أحيانا أخرى ، مثل دور فرنسا في حلف شمال الأطلسي ، و قد يلعب الحليف المتميز دور قناة الاتصال مع القوى المناوئة الأخرى خارج الحلف أو النظام الإقليمي.

5- النموذج أو قلعة الثورة: من خلال دعم حركات التحرر في المناطق من العالم ، حيث تعتقد بعض الدول أو الحكومات أن عليها واجبا أساسيا يجب القيام به حيال الشعوب المستعمرة ، و ذلك من خلال احتضان و دعم الحركات التحررية في العالم ، بمعنى أن تجعل من إقليمها و أفكارها و إيديولوجيتها قاعدة خلفية لتقديم العون لشعوب و قادة البلدان المستعمرة حتى تكون هذه الأخيرة فيما بعد سندا ماديا و معنويا يؤيد و يؤازر تحركات الدول الداعمة لحركات التحرر على المستوى الدولي.

6- زعيم تيار أو اتجاه دولي عام: بحيث تجمع الدولة بين دور رئيسي إقليمي و دور على المستوى الدولي ، مثل دور الجزائر و "فينزويلا" و "المكسيك" ضمن مجموعة السبعة و السبعين.

7- المستقل النشيط: و يشمل هذا الدور بعض الدول التي كانت ترفع شعار عدم الانحياز لأي من الكتلتين المتصارعتين خلال الحرب الباردة ، و ترفض الدخول في أي نوع من التحالفات مع أحد الطرفين ، و ذلك لاقتناع هذه الدول أن سياستها الخارجية يجب أن توجه لخدمة مصالحها الخاصة لا لخدمة أطماع القوى العظمى. و تسعى الدول النشيطة و المستقلة للابتعاد عن الانخراط في التحالفات العسكرية و الإيديولوجية على المستوى الدولي ، كما تعمل جاهدة من ناحية أخرى لتطوير و توسيع علاقاتها الدبلوماسية و التجارية مع مختلف دول العالم ، فتبني الحياد يجعل الطرف أكثر قبولا للعب أدوار إقليمية أو دولية لتحقيق السلام كالوساطة مثلا.

8- الدولة المنبوذة في محيطها: مثل إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط و جنوب إفريقيا ـ أثناء تبنيها لسياسة التمييز العنصري ـ في إفريقيا و تحاول الدولة مد علاقات خارج إقليمها و تطوير قدراتها الدفاعية.[1]

9- المنادي بالحرية: عكس الداعم لحركات التحرر الذي يعتقد أن عليه واجب تقديم الدعم المادي و المعنوي لحركات التحرر عبر مختلف مناطق العالم ، فإن هناك دولا تتبنى هذا الدور ، دون أن تحمل نفسها أعباء تقديم دعم مادي ، أو أن تفتح إقليمها كقاعدة خلفية لحركات التحرر ، حيث يقتصر دور المنادي بالحرية على بعض التصريحات الروتينية و الشكلية التي تدعم في مضمونها حركات التحرر.

10- المناهض للإمبريالية: و يقوم هذا الدور على تصور يعتبر الامبريالية (أعلى مراحل التطور الرأسمالي) تهديدا حقيقيا لاستقرار و تطور دول و شعوب العالم ، و فتنبري الدولة التي تتبنى هذا الدور لمناهضة القوى الامبريالية ، و مساعدة الشعوب المستعمرة لنيل حريتها ، و دعم القضايا العادلة ، والقضاء على جميع أشكال الاستعمار الجديد و التبعية في العلاقات الدولية. ويهدف هذا الدور كذلك للحفاظ على السلم و الأمن الدوليين من خلال دعم الأفكار الاشتراكية و الترويج للمساواة بين جميع دول العالم.

---

[1] حتي ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 172 - 175.

11- المدافع عن العقيدة: حيث تعتقد بعض الحكومات أن سلوكاتها و تحركاتها على مستوى السياسة الخارجية محكومة بهدف الدفاع عن قيم معينة ـ تكون عموما خاصة بنظام إقليمي محدد ـ من أي محاولة اختراق أجنبي ، و بالتالي فدور المدافع عن العقيدة يتمثل في تسخير إمكانياته المادية و المعنوية ، كما يتحمل جميع الأعباء و يتصدى لأي خطر أجنبي للحفاظ على الصفاء الإيديولوجي لمنطقة أو إقليم ما يضم مجموعة من الدول.

12- الوسيط المساعد على الاندماج: و تعتقد العديد من الدول أن عليها واجب التدخل للعب دور الوساطة بين أطراف متنازعة ، أو في أزمة معينة للتقريب بين وجهات النظر المتباينة للأطراف ، و قد يقتصر هذا الدور على حالة وساطة محددة ، كما قد يكون لبعض الدول دور وساطة في قضية تتطلب وقتا طويلا ، فيمتد هذا الدور لمدة أطول ، و هو حال المساعي التي كانت تقوم بها لبنان خلال عقد الستينيات من القرن الماضي.[1]

13- المساعد على التكامل بين أطراف النظام الفرعي الإقليمي: و يختلف هذا الدور عن "الوسيط المساعد على الاندماج" الذي يهدف إلى تحقيق الوساطة بين أطراف متنازعة و محاولة تقريب وجهات نظرها حول قضايا معينة لكي يسهل ذلك اندماجها ضمن نظام إقليمي محدد. أما "المساعد على التكامل" فيرمي إلى توطيد علاقاته التعاونية مع مختلف دول النظام الإقليمي بغية أن يسهل هذا الدور عملية التكامل الإقليمي. و قد تبنت بلجيكا هذا الدور منذ سنة 1958 بإتباعها لسياسة "الباب المفتوح" حيال قيم و ثقافات البلدان الأوروبية الأخرى ، وهو ما جعل بلجيكا تعتبر كمهندس للوحدة الأوروبية فيما بعد.

14- المساعد على التطور و التنمية: تتصور بعض الدول أن عليها واجبا ، يتمثل في ضرورة مساعدة الدول المتخلفة بغية تحقيق التقدم ، و يفترض في الدولة التي تقوم بهذا الدور أن تتمتع بإمكانيات مادية كالأموال مثلا ، أو تقنية و علمية ، حيث تسمح لها هذه الإمكانيات بدعم مشاريع تنموية في الدول المتخلفة ، أو تقديم الخبرة و العتاد لهذه الدول قصد استغلالها في التنمية بشكل عام.

[1] Holsti , ***Op. Cit.*** , p. p. 233 - 309.

15- الرابط بين الشعوب و الثقافات: و قد لا يظهر هذا الدور بشكل بارز في سلوك الدولة على المستوى الخارجي ، كما هو الشأن مع دور "الوسيط المساعد على التكامل و الاندماج" الذي يؤدي إلى إتباع دبلوماسية تقرب بين وجهات النظر و تساهم في اندماج بعض الأقاليم. أما الدول التي تتبنى دور "الرابط بين الشعوب و الثقافات" فهي تسعى دوما لضمان الاتصال بين مختلف الدول و الشعوب ، من خلال ترجمة و نقل الآراء و التصورات و الرسائل المتبادلة فيما بينها.

16- النموذج أو المثال: و تهدف الدولة التي تتبنى هذا الدور إلى إحراز الهيبة و المكانة على المستوى العالمي ، أو في إطار نظام دولي أو إقليمي من خلال إتباع سياسات داخلية معينة ، و محاولة إبرازها كسياسات ناجحة قابلة للتطبيق في باقي دول العالم الأخرى. فتكون بذلك الدولة القائمة بهذا الدور كنموذج يقتدى به ، دون الحاجة إلى تسخير إمكانياتها المادية و البشرية لتنفيذ برنامج دبلوماسي لإثبات وجودها على الساحة الدولية.[1]

17- الحريص على التطور الوطني (الداخلي): تعمل الدولة "الحريصة على التطور الداخلي" على الابتعاد عن الانخراط في القضايا ذات الطابع السياسي أو الأمني المطروحة في إطار النظام الدولي ، حيث تعتقد الحكومة أن عليها تسخير مواردها و جهودها لأجل البناء و النمو الوطني ، لكن هذا الهدف لا يتعارض مع حرص الدولة إلى على الاستفادة من المزايا و الفرص التي يتوفر عليها النظام الدولي ، خاصة في الميادين الاقتصادية و التقنية ، لذا فأغلب العلاقات الخارجية لمثل تلك الحكومات تكون مركزة على هذه الجوانب.

18- الدولة المنعزلة: إذا كانت الدولة الحريصة على التطور الداخلي تسعى للتركيز على الجوانب الاقتصادية و التجارية في علاقاتها الخارجية ، فإن الدولة المنعزلة ترفض الانخراط في أي علاقات خارجية في مختلف المجالات ، سواء تلك المتعلقة بالقضايا السياسية و الأمنية و لا حتى القضايا الاقتصادية و الثقافية ، ذلك أن الدولة "المنعزلة" ترى في الالتزامات التي تنشأ جراء انخراطها في علاقات خارجية إنقاصا من سيادتها و حدا لفرص تطورها الداخلي.

[1] ***Ibid.*** , p. p. 233 - 309.

19 - الدولة المحمية: حيث أن بعض الدول توكل عملية حماتها إلى حكومة أجنبية ، في حين أن الدولة المحمية لا تحدد أي توجه و لا تقوم بأي سلوك في إطار النظام الدولي ، و هذا الدور هو ناتج عن ظروف سياسية و أمنية غير مستقرة قد تمر بها الدولة التي تتبنى هذا الدور.[1]

20- صانع السلام: حيث تعتقد بعض الدول أن عليها واجب صناعة السلام في العالم، من خلال القيام بمهام المصالحة بين الوحدات الدولية في مختلف القضايا التي قد تعيق العلاقات السلمية بين الدول ، و كذا السعي لتقوية دور المنظمات الدولية.

21- الدولة الشرطي: إذ تتحمل بعض الدول واجب محاربة و معاقبة الدول المارقة أو الأنظمة التي تسعى للخروج عن قواعد و أسس التفاعل الدولي أو الشرعية الدولية.

22- الدولة المناهضة للإرهاب: و تلعب هذا الدور بعض الدول التي تعرضت لتهديدات إرهابية أو لها خبرة في مجال مكافحة الإرهاب ، فيترسخ في تصور صناع القرار أن عليهم واجب مناهضة هذه الظاهرة و المساهمة في الحد منها.[2]

من جهته أضاف المفكر David Meyers بعض الأدوار التي يمكن أن تؤديها دولة معينة ضمن النظام الإقليمي الذي تنتمي إليه ، و من هذه الأدوار ما يلي:

23 - المهيمن الإقليمي: إذ يمكن لدولة تتمتع بمقومات طبيعية و اقتصادية و عسكرية و سياسية أن تمارس هيمنتها على النظام الإقليمي ، بحيث تفرض تصوراتها بخصوص مختلف القضايا التي تهم النظام الإقليمي مثل وضع فرنسا و ألمانيا في الاتحاد الأوروبي.

24 - المهيمن الإقليمي المحتمل: و تقوم بهذا الدور دولة تملك مؤهلات تسمح لها بقيادة النظام الإقليمي في المستقبل.

25 - المساوم الإقليمي: و يكون هذا الدور لصالح دولة لها قدرات اقتصادية أو عسكرية أو تكنولوجية ، تتيح لها المساومة بقوة في النظام الإقليمي و فرض تصوراتها.

---

[1] ***Ibid.*** , p. p. 233 - 309.
[2] Sekhri , ***Op. Cit.*** , p. p. 423 - 432.

26 ـ الموازن الإقليمي: و هي دولة مؤثرة في النظام الإقليمي ، تتبنى في الغالب موقف الحياد في الصراعات الإقليمية ، و هو ما يؤهلها للعب دور الوساطة بين القوى الإقليمية المتنازعة ، كما أن توازن النظام الإقليمي يتوقف ـ بالأساس ـ على قوة هذه الدولة.[1]

و يرى بهجت قرني أن دراسة دور الدولة في السياسة الخارجية يمكن اعتباره من الناحية المنهجية أقرب إلى "نموذج موقف الدور"(Model Situation-Rôle) منه إلى حالة "تحليل الموقف" (Analyse de Situation) العادية ، و يسهم هذا النموذج الجديد في تحليل السياسة الخارجية من جانبين: الأول هو أن أغلب الدارسين في مجال العلاقات الدولية يركزون على التحليل النسقي الذي يعطي سلوكات نمطية للوحدات السياسية وفقا لمنطق آلي أو ميكانيكي ، و بالتالي فإن تغير سلوك الدول يكون أمرا مستبعدا بحسب هذا التحليل ، في حين أن نظرية الدور في تحليل العلاقات الدولية لا تسلم بالتحرك الآلي للدول وفقا لقواعد النسق ، لأن الدولة لديها أهدافها الخاصة و تصوراتها حول الواقع الذي يحدد بدوره الغايات و الوسائل التي يجب أن تتبناها الدولة ، من جهة ثانية فإن اقتراب الدور لا يكتفي ـ كما هو الحال بالنسبة لاقتراب اتخاذ القرار ـ بالتركيز على كيفية التعامل مع حالة محددة و في فترة قصيرة تكون عادة فترة أزمة ، بل يسعى لتفسير سلوكات الدول ضمن النسق الدولي خلال فترة زمنية طويلة نسبيا ، باعتبار أن جميع التغيرات و القرارات و السلوكات في السياسة الخارجية تحدث تبعا لتفاعلات محددة بالتوجهات العامة للدولة أو دورها السياسي ، و منه فاقتراب الدور يهدف إلى تفسير السياسة الخارجية ممثلا في مخرجات الوحدة الدولية ، ومن ناحية أخرى فهو يحلل النسق الدولي كون أن مخرجات السياسة الخارجية تعتبر مدخلات النظام الدولي (متغيرات مستقلة).[2]

و تختلف الأدوار السياسية للدول في إطار النظام الدولي بحسب دوافع الدول و إمكانياتها ، فالدول الصغرى و المتوسطة القوة غالبا ما تسعى لضمان استقرار توازنات القوى القائمة بالشكل الذي يضمن بقاءها كوحدة مستقلة في إطار النسق الدولي ، كما أنها تستبعد خيار الدخول في علاقات صراعية مع أحد القوى الكبرى حفاظا على سيادتها ، أما

---

[1] مجدان ، تحليلات النظم في العلاقات الدولية ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 130 - 139.

[2] Korany , ***Op. Cit.*** , p. p. 76 - 103.

الدول الكبرى فيهدف سلوكها في النظام الدولي إلى تعزيز موقعها ضمن الترتيب الدولي للقوى ، و تقوية درجة تأثيرها على طبيعة التفاعلات الدولية.[1]

و بما أن النظام السياسي الدولي هو عبارة عن ترتيب هرمي للقوة ، و ذلك تبعا لما تحوزه كل وحدة دولية من مقومات القوة و القدرة على استخدامها ، فإن عامل القوة يعد محددا رئيسيا لسلوك الدولة على مستوى السياسة الخارجية أو دورها الخارجي ، فكلما اتسعت و تنوعت عناصر القوة لدى الدولة ، كلما زاد مجال حركتها و تعددت خياراتها لتجسيد سياستها الخارجية ، و التي تصبح أكثر مرونة في الاستجابة لمتطلبات البيئة. زيادة على ذلك فان حجم قوة الدولة يحدد تموقعها ضمن الترتيب الهرمي للنظام الدولي و النظام الإقليمي ، و من ثم فإن هذا الترتيب يفرض على الدولة ـ في إطار النسق الدولي أو الإقليمي ـ تبني سلوكا معينا يتناسب مع حجم إمكانياتها و قدراتها. فالدولة التي تحتل قمة الترتيب الدولي يفترض بها اعتماد أنماط من السلوك الدولي ، و أي تقصير في أداء الدور الذي تخولها إياه مكانتها القطبية يحملها أعباء غير مرغوبة و يؤثر على ترتيبها العام في إطار النظام الدولي. إذن هناك شبه إجماع من قبل المجتمع الدولي على أن كل دولة لا تستطيع أن تتجاوز في تفاعلاتها الدولية القائمة مستواها في علاقات القوى المعترف بها من قبل المجتمع الدولي.[2]

لكن في أغلب الأحوال لا تتوفر الدول ـ خاصة الصغيرة منها أو المتوسطة ـ على الإمكانيات التي تؤهلها للعب الأدوار السياسية المرغوبة ، و التي تؤثر من خلالها في النظام السياسي الدولي ، لذا فهي تلجا إلى تكوين اندماجات إقليمية قصد ضم قوتها إلى قوى إقليمية أخرى تتفق و إياها حول قيم و توجهات مشتركة ، و ينتج عن ذلك قوة جديدة تتمتع بإمكانية التأثير في التفاعلات الدولية ، أو على الأقل التصدي للتأثيرات السلبية الواردة من البيئة الخارجية. و الدافع وراء تشكيل اندماجات إقليمية و العمل المشترك على المستوى الدولي ، هو أن بعض الدول قد تملك مؤهلات لعب أدوار قيادية على المستوى الإقليمي ،

---

[1] عباس عطوان ، ***مرجع سابق*** ، ص. 42.

[2] نوري النعيمي ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 153 - 156.

لكن اندفاعها نحو أداء أدوار سياسية على المستوى العالمي يتطلب حشد مقدرات قوة أكبر لا تتوفر عليها الدولة بشكل منفرد ، فتعمد إلى الترويج لاندماج إقليمي و تهيئة الظروف لنجاحه. و رغم سعي الدولة لصهر مقومات القوة المادية لديها في شكل اندماجات إقليمية ، إلا أن كل دولة تعمل على الحفاظ على كيانها المستقل من خلال ضمان بقاء خصوصياتها المعنوية و الرمزية ، أو بصيغة أخرى فإنه قد تدفع الظروف الدولية الدول المختلفة الحضارات و الثقافات نحو الدخول في اندماجات إقليمية لأجل تحقيق مصالح اقتصادية أو تجارية أو اجتماعية مثل الصين و روسيا ، أو الهند و روسيا، غير أنه من الناحية المعنوية فإن كل دولة تبقى تعبر عن حضارة وثقافة متمايزة على غيرها في إطار الكيان الإقليمي الواحد. و مما سبق يمكن القول أن الأدوار السياسية للدول في النظم الإقليمية تتراوح ما بين العمل على تجسيد الاندماج المادي المرتبط بالمصالح الملموسة من جهة ، و السعي للحفاظ على استمرار المقومات المعنوية للدولة.[1]

و رغم العلاقة الوثيقة بين عناصر قوة الدولة و طبيعة الدور الذي تؤديه في إطار النظام الدولي ، إلا أن الواقع يثبت عدم وجود ممارسات قارة لأدوار من قبل الدول تؤكد تلك العلاقة العامة ، حيث أنه في العديد من الحالات يكون هناك عدم توافق بين الأدوار السياسية المفترضة أو التي يتعين على الدولة أن تؤديها بالنظر إلى إمكاناتها من القوة ، و الأدوار السياسية المحققة أو التي تضطلع بها الدولة في الواقع ، و مثال ذلك علاقة الدورين الكندي و الباكستاني بمواردهما. و السبب في عدم التناسب بين قوة الدولة و حجم الدور الذي تقوم به ، هو أن مصلحة الدولة ـ و ليس قوة الدولة ـ هي التي تحدد سلوكها في السياسة الخارجية و بالتالي دور معين ، حيث أن الدولة تتحرك قصد تحقيق أكبر قدر من المصالح بأقل التكاليف ، أي الحفاظ على موارد قوتها و عدم استنزافها. أيضا تؤثر علاقات القوة في النسق الدولي على طبيعة الدور السياسي للدولة ، فقد توفر توازنات القوى مجالا للمناورة ، أو تحد من الخيارات المتاحة أمام الدولة ، كما يمكن لتلك التوازنات أن تدعم عناصر قوة الدولة ، أو أن تحد من الاستخدام الأمثل لإمكانياتها.

---

[1] علاء أبو عامر ، ***العلاقات الدولية الظاهرة و العلم .. الدبلوماسية و الاستراتيجية*** (عمان – الأدرن : دار الشروق للنشر و التوزيع ، ط. 1 ، 2004) ، ص. ص. 177 – 179.

إضافة إلى ذلك فإن دور الدولة قد لا يكون متناسبا مع موقعها ضمن الهرمية الدولية للقوى ، حيث تسعى بعض الدول لتغيير توازنات القوى الدولية بهدف تجسيد أدوار سياسية جديدة ، و يحتمل هذا السلوك في حالة تغير نصيب الدولة من عناصر القوة سواء بالزيادة أو بالنقصان مقارنة مع غيرها من وحدات النظام الدولي أو الإقليمي ، كذلك إذا شعرت الدولة أن التوازنات القائمة ـ في إطار هذا النظام ـ تفرض عليها تحمل أعباء لا يمكنها الاستمرار في أدائها ، أو أن تتوقع الدولة بأن تعديل التوازنات الدولية يدر عليها مكاسب جديدة و يسمح لها بأداء أدوار سياسية ذات قيمة على المستوى الدولي.[1]

فرغم أنه يمكن استنتاج النفوذ الذي تتمتع به الدولة بشكل تقريبي بالنظر إلى مقومات قوتها عامة ، إلا أن التجربة التاريخية تثبت عكس ذلك ، إذ أن الفترة الممتدة ما بين 1925 – 1930 عرفت ترتيبا للوحدات الدولية من حيث مقدرات قوتها على النحو التالي: 1- الولايات المتحدة الأمريكية ، 2- ألمانيا ، 3- بريطانيا العظمى ، 4- فرنسا ، 5- روسيا 6- إيطاليا ، 7- اليابان ، لكن عند النظر إلى حجم التأثير الذي كانت تنتجه السياسة الخارجية لأي من تلك الدول في النظام الدولي يتغير ذلك الترتيب كما يلي: 1- فرنسا 2- بريطانيا ، 3- إيطاليا ، 4- ألمانيا ، 5- روسيا ، 6- اليابان ، 7- الولايات المتحدة الأمريكية ، إذن فقدرات الدولة و إمكانياتها المادية و البشرية لا تعكس حجم التأثير الذي يمكن أن تحدثه سياستها الخارجية على باقي الوحدات الأخرى.[2]

كذلك لا يمكن تحديد طبيعة الدور الذي قد تلعبه دولة معينة على المستوى الدولي في الوقت الراهن بناء على تصنيفات الدور التي تقدمت بها نظرية تحليل الدور في محاولاتها الأولى ، و ذلك نظرا للتطور الحاصل على المستويات العلمية و التقنية و التكنولوجية ، و التي زادت من إمكانيات بعض الدول الصغيرة و أهلتها للعب أدوار مهمة في السياق الإقليمي و حتى الدولي. من جهة أخرى حتى الدول الصغيرة أصبح بإمكانها أن تؤدي

---

[1] عباس عطوان ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 46 ، 47.

[2] محمد نصر مهنا ، ***علوم السياسة الأصول و النظريات*** (الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 2009) ، ص. ص. 346 ، 347.

أدوارا في قضايا معينة ـ كالوساطة و حفظ السلام ـ تعجز عنها الدول الكبرى ، و ذلك راجع إلى طبيعة الموقف الذي تكون فيه الدول الصغرى طرفا محايدا و بالتالي تحظى بإجماع الأطراف المتنازعة.[1]

أيضا هناك عوامل أخرى ـ غير حجم الإمكانيات ـ تساهم في مدى التأثير أو الفعالية التي تنتجها السياسة الخارجية للدولة ، و من بين هذه العوامل تصورات الوحدات الأخرى لقدرات الدولة ، بحيث أن هذه القدرات تكون أكثر فعالية إذا ما تمكنت الدولة من حمل باقي الوحدات ـ من خلال الإعلام و الدعاية مثلا ـ على الاعتقاد بأنها لن تتوان في استخدام جميع إمكانياتها ، بما فيها الردعية منها لتجسيد أهداف السياسة الخارجية. و المتغير الثاني الذي يتحكم في مدى فعالية السياسة الخارجية هو حجم الاحتياجات التي تغطيها الدولة بالنسبة لباقي الدول الأخرى ، فإذا كانت هذه الأخيرة تابعة في تلبية حاجيات معينة لدولة ما ، فإنها سوف تفرض توجهات سياستها الخارجية على الدول التابعة بغض النظر عن إمكانيات القوة التي يتمتع بها كلا الطرفين (التابع و المتبوع). أما المتغير الثالث فهو مدى الاستجابة التي تحظى بها توجهات السياسة الخارجية للدولة ، و درجة الاستجابة التي تكون في شكل تأييد أو حياد أو معارضة من قبل الوحدات الأخرى، و التي يكون أساسها في الغالب التجارب التاريخية القائمة بين الطرفين ، كمواقف الثقة و الدعم المتبادل ، أو العداء و الصراع ، و حجم الاحتياجات و المصالح المتبادلة ، و هي جميعها خلفيات وجدانية تؤثر على مدى الاستجابة التي قد تحظى بها توجهات السياسة الخارجية للدولة. و منه فإن نجاح السياسة الخارجية لدولة ما متوقف أساسا على حجم إمكانياتها المادية و البشرية ، إضافة إلى العوامل السالف ذكرها كالتصورات و الحاجات و درجة التجاوب ، و كلها متغيرات مكملة لمقدرات الدولة.[2]

و بشكل عام فإن أدوار السياسة الخارجية تتباين من دولة إلى أخرى ـ و بالنسبة للدولة الواحدة من فترة إلى أخرى ـ من حيث توجهاتها و فاعليتها ، و ذلك تبعا لطبيعة المتغيرات

---

[1] Holsti , ***Op. Cit.*** , p.p. 233 - 309 .

[2] نصر مهنا ، *علوم السياسة الأصول و النظريات* ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 348 - 350.

التي تحدد تلك السياسة الخارجية ، ذلك أن السياسة الخارجية لا تتغير بالصدفة و إنما بفعل محددات مستقلة يمكن تقسيمها إلى متغيرات موضوعية ، و متغيرات نفسية، إضافة إلى متغيرات وسيطة ، فالمتغيرات الموضوعية تشمل بدورها المتغيرات الداخلية الخاصة ببنية الدولة و نظامها السياسي و خصائصها القومية ، و كذا الخصائص القيادية لشخصية صانع القرار السياسي ، أما المتغيرات الخارجية فيقصد بها كل ما يأتي من خارج حدود الدولة و يؤثر في صياغة سياستها الخارجية كطبيعة النسق الدولي و الموقف الدولي و المسافة الدولية.[1]

زيادة على ذلك فإن للعامل القيادي تأثيرا في تحديد طبيعة الدور الذي يمكن أن تقوم به أية دولة ، إذ أن تصورات القائد حول الدور الذي يمكن أو يجب أن تلعبه دولته القومية يعتبر محددا مهما في إمكانية التنبؤ بسلوك دولة ما على المستوى الدولي.[2]

فالمتغيرات النفسية للقائد تؤثر في توجيه قرارات السياسة الخارجية ، حيث أن المحددات الموضوعية مرتبطة أساسا بفهم صانع القرار لتلك المحددات ، كما أن عدم إدراك صانع القرار لمتغير موضوعي يحيد ذلك المتغير تماما عن التأثير في عملية صناعة القرار السياسي الخارجي. و منه ففعالية السياسة الخارجية مرتبطة بمدى التطابق أو عدم التطابق بين المتغيرات الموضوعية أو العملية (Operational Environment) و البيئة النفسية (Psychological Environment) للقائد السياسي. أما المتغيرات الوسيطة فتطلق على المتغيرات التي تحدد العلاقة بين المتغيرات المستقلة (الموضوعية و النفسية) من جهة و المتغيرات التابعة ممثلة في قرارات و أفعال السياسة الخارجية ، و بصيغة أدق فإن المتغيرات الوسيطة تشمل نمط صنع و اتخاذ القرار السياسي و الظروف التي تجري فيها

---

[1] Margaret G. Hermann , « Effects of Personal Characteristics of Political Leaders on Foreign Policy » , in Maurice A. East ed., ***Why Nations Act Theoretical Perspectives for Comparative Foreign Policy*** (California : Sage Publications , 1978) , p. p. 49 - 65.

[2] محمد السيد سليم ، ***التحليل السياسي الناصري دراسة في العقائد و السياسة الخارجية*** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط. 2 ، 1987) ، ص. 33.

تلك العملية ، أي أن المتغيرات الوسيطة تحدد الأوزان النسبية للتأثير الذي تحظى به المتغيرات المستقلة في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية.[1]

و نظرا للعلاقة الوثيقة بين قوة الدولة و طبيعة دورها السياسي ، فقد ركزت أغلب الأبحاث في دراسة الأدوار السياسية على السياسة الخارجية للدول الكبرى أو القوى العظمى ، و هو ما يعني أن الأطر النظرية المتوفرة حول تحليل الدور السياسي لا تنطبق بشكل كامل على السياسة الخارجية لدول العالم الثالث ، مما يعني ضرورة تكييف نظرية الدور لتشمل خصائص و ظروف هذه الشريحة من الدول التي لا يمكن تغييب أدوارها على الساحة الدولية مثل الهند خلال حكم Nehru ، و مصر أثناء حكم جمال عبد الناصر و الجزائر خلال عقدي الستينيات و السبعينيات من القرن العشرين ، حيث لعبت هذه الدول أدوارا جد مهمة في إطار علاقات الشمال مع الجنوب ، أو علاقات جنوب ـ جنوب.

و رغم المرونة التي يتميز بها اقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية لمختلف أصناف الدول بغض النظر عن حجمها أو درجة تطورها ، إلا أن استخدام هذا الإطار النظري لتحليل السياسة الإقليمية لدولة من العالم الثالث كالجزائر يتطلب التركيز على النقاط التالية:

1- مصدر تصور الدور: و ينبع في الغالب هذا التصور من إمكانيات و مقدرات الدولة من القوة ، لكن أغلب دول العالم الثالث تفتقر إلى هذه المحددات ، و هو ما يقلل من احتمال قيام تلك البلدان بأدوار إقليمية و دولية ، فالجزار مباشرة بعد تحقيق استقلالها السياسي عام 1962 تبنت عدة أدوار على المستويين الإقليمي و الدولي مثل "القائد الإقليمي في المغرب العربي" ، و "النموذج بالنسبة لدول العالم الثالث" ، و "الداعم لحركات التحرر" و "المناهض للإمبريالية" ، و "الوسيط بين الشمال و الجنوب" ، لكن القيام بهذه الأدوار حتم على الجزائر اعتماد مشاريع تنموية و صناعية تفوق قدراتها الاقتصادية و المالية ، و هو

[1] Jerel A. Rosati , " A Cognitive Approach to the Study of Foreign Policy" , in Laura Neack ed. , ***Foreign Policy Analysis Continuity and Change in its Second Generation*** (Hall: Prentice-Hall , INC , 1995) , p. p. 49 – 69.

ما جعلها تلجأ للاستعانة بموارد و خبرات الدول الامبريالية أو الاستعمارية ، و هذا الوضع من التبعية حد من إمكانية نجاح تلك الأدوار المتبناة.

2- عدم الاستقرار السياسي: حيث يعتبر عدم الاستقرار السياسي من أهم مميزات دول العالم الثالث ، ويمكن الاستدلال بمثال مصر أثناء حكم جمال عبد الناصر ، أين تبنت هذه الدولة بعض الأدوار الإقليمية و الدولية "كالقائد الإقليمي" ، و "الحامي الإقليمي" ، ضد إسرائيل ، و "الداعم لحركات التحرر" في إفريقيا و الشرق الأوسط ، و "المناهض للإمبريالية" ، و "النموذج" بالنسبة لدول العالم الثالث بعد تأميم قناة السويس (1955 - 1957) ، لكن جميع هذه الأدوار تراجعت بعد عدم الاستقرار السياسي الذي تعرضت له مصر جراء حرب الأيام الستة في سنة 1967 ، و المعارضة الداخلية التي كان يتلقاها حكم عبد الناصر التسلطي.

3- عدم الالتزام بطبيعة الدور: حيث أن تصورات الدور في دول العالم الثالث لا تكون في أغلب الأحيان حقيقية ، إذ يستخدم ذلك الدور كغطاء لتحقيق مآرب أخرى ، فقد تبنت "زمبابوي" (روديسيا الجنوبية سابقا) مثلا في عهد الرئيس Mugabe دور المناهض للإمبريالية خلال الستينيات من القرن الماضي ، و ذلك بعد عدة سنوات من الكفاح التحرري ضد الاستعمار و التمييز العنصري ، لكن الرئيس استغل هذا الدور لكسب الولاء الشعبي و القبول في أوساط الجماعة الإقليمية (إفريقيا) كقائد إقليمي ، ليقوم بعدها ببعض الممارسات العنصرية في حق البيض في زيمبابوي كتجريدهم من ممتلكاتهم، إضافة إلى رفض المعارضة السياسية باعتبارها تمثل مطامح القوى الامبريالية في المنطقة.

4- قلة العقلانية في تبني الأدوار: حيث أن تبني بعض الأدوار السياسية في دول العالم الثالث لا يخضع لمنطق العقلانية ، إذ يكون على أساس بعض الإمكانيات المادية المحصورة غالبا في المواد الأولية كالنفط و الغاز الطبيعي ، و مثال ذلك تبني ليبيا تحت قيادة العقيد القذافي لعدة أدوار إقليمية و دولية "كالداعم لحركات التحرر" ، و "القاعدة الثورية" لهذه الحركات ، و "المناهض للإمبريالية" ، و هو ما جعل ليبيا في مواجهة أعظم القوى في العالم ، أي الولايات المتحدة الأمريكية من خلال دعم بعض الحركات الإرهابية

التي تستهدف المصالح الغربية و الأمريكية ، و كان رد هذه الأخيرة عن طريق هجمات عسكرية ضد ليبيا في عام 1986 ، ثم فرض عقوبات اقتصادية و حصار دبلوماسي عليها على خلفية قضية Lokerbi في عام 1989.

5- ضرورة معرفة إجراءات صناعة القرار السياسي و تأثير شخصية صانع القرار: حيث لا تزال أغلب الأدوار المتبناة من قبل دول العالم الثالث متأثرة بالأجندة التقليدية المتمثلة في الحفاظ على السيادة و استمرار الدولة الأمة ، و التي تعتمد أساسا على إمكانيات تلك الدول من المواد الأولية ، كما أن أغلب هذه الأدوار تقتصر على التفاعل مع القضايا الخاصة بالعالم الثالث ، و تعتمد على دعم هذه الأخيرة في تفعيل ذلك الدور بغض النظر عن مواقف القوى الكبرى في النظام الدولي ، و التي قد تعارض تلك الأدوار لأنها تمس مصالحها.

وجميع هذه الخصائص تحد من إمكانية نجاح تلك الأدوار واستمرارها ، و من ناحية أخرى فإن عدم وضوح إجراءات صناعة القرار السياسي في دول العالم الثالث بسبب الضعف المؤسساتي ، يفسح المجال أمام العوامل الشخصية للقائد السياسي لتوجيه السياسة الخارجية نحو تبني أدوار سياسية معينة.[1]

و رغم ضرورة أخذ جميع هذه النقاط بعين الاعتبار ، إلا أن العديد من المتتبعين ـ و على رأسهم بهجت قرني ـ يرون أن دراسة الأدوار السياسية الخاصة بدول العالم الثالث أقل تعقيدا من تحليل الأدوار الخاص بالدول المتقدمة ، حيث أنه في الصنف الأول تستأثر الشخصية القيادية (الكاريزمية) بوظيفة تحديد طبيعة الدور الوطني ، و صنع السياسة الخارجية دون أن تتلقى معارضة من شخصيات سامية أخرى ، أو أن تحد التعقيدات البيروقراطية من هذا التأثير القيادي ، لذا فلتعريف الدور السياسي في دول العالم الثالث يكفي الإطلاع على تصريحات القائد السياسي ، و ذلك عكس ما يتطلبه تعريف الدور السياسي في الوحدات الدولية الأكثر تقدما ، و التي تحوي توجهات سياسية متباينة ، و أجهزة بيروقراطية معقدة تساهم كلها في تحديد هذا الدور. و في هذا السياق أثبتت عدة

[1] Sekhri , ***Op. Cit.*** , p. p. 423 - 432.

دراسات خاصة بالسياسة الخارجية لدول العالم الثالث تأثير المتغيرات الشخصية (القيادية) و الخصائص الاجتماعية الحالية للدولة ، و كذا التقاليد و المعتقدات الدينية في تحديد طبيعة الأدوار السياسية التي تتبناها تلك الدول ، فالعقائد الدينية قد تحدد طبيعة النظام السياسي و شروط بلوغ شخص معين سدة الحكم ، و بالتالي إمكانية تأثيره ـ من خلال تكوينه الشخصي ـ في تعريف الدور السياسي لبلده على المستوى الخارجي ، لذا نجد العديد من التوجهات السياسية الخارجية لدول العالم الثالث مستمدة من اسم الرئيس صانع السياسة الخارجية مثل "البورقيبية" في تونس ، و "النكرومية" (Nkrumahisme) في غانا ، و "البنبلية" (Ben Bellisme) في الجزائر. و يختلف هذا التأثير الشخصي في بعض دول العالم الثالث الأخرى التي تتبنى الأنظمة الديمقراطية التعددية و لها مؤسسات سياسية أكثر استقلالا كالهند مثلا ، فرغم أن الرئيس Nehru قد طبع السياسة الخارجية للهند ـ طيلة فترة حكمه ـ إلا أن هذا لا يعني غياب أو تعطيل المؤسسات السياسية الأخرى في رسم السياسة الخارجية للدولة.[1]

أما Hans Morgenthau فقد حاول ان يتجاوز جميع هذه المتغيرات المحددة لطبيعة الدور السياسي ، و اعتبر أن العامل المحوري الذي يحدد دور الدولة على المستويين الإقليمي أو الدولي هو المصلحة الوطنية ، كونها تهدف للحفاظ على بقاء الدولة كما أنها الشيء الأكثر تأثرا بالظروف الدولية و البيئة الداخلية ، و هي التي تحدد توجهات السياسة الخارجية ، حيث تشعل المصلحة الوطنية الخلافات و الصراعات بين الدول من جهة ، و تحدد مهمة الدبلوماسية الممثلة في التسوية و التوفيق بين المصالح الوطنية المتنافسة من جهة أخرى.[2]

لكن إذا اعتبرنا أن الهدف الأسمى للمصلحة الوطنية هو البقاء ، فإن هذا الأخير قد يعرف تفسيرات متباينة ، حيث تغامر بعض الدول ببقائها في سبيل أهداف سياسية أكثر طموحا مثل ألمانيا النازية ، في حين ترى بعض الوحدات الدولية أن بقاءها متوقف على

[1] Korany, ***Op. Cit***. , p. p. 76 - 103.
[2] Guillaume Devin , ***Sociologie des Relations Internationales*** (Paris : Editions la Découverte , 2002) , p. 35.

مدى استقلالها مثل بريطانيا ، و في الوقت نفسه رأت حكومة Vichy في فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية مثلا أن بقاء فرنسا يتطلب التعامل مع القوات الغازية (ألمانيا). و من ناحية أخرى فإن سعي كل دولة لتحقيق مصلحتها الوطنية المتمثلة أساسا في البقاء يتطلب تعزيز قدراتها الدفاعية، و هذا الوضع يدخل الدول في حالة عدم الأمن أو التهديد المتبادل بحيث تصبح كل مبادرة من طرف الدولة لزيادة أمنها تعتبر بمثابة تهديد للدول الأخرى ، و هو ما يحفز هذه الأخيرة للقيام بعمل مماثل في شكل حلقة مفرغة ، فتكون بذلك ما يعرف بالمأزق الأمني (le Dilemme de la sécurité) الذي يؤدي في النهاية إلى الحرب. و للتخلص من هذا المأزق يرى Barry Buzan أنه على الدول أن تقطع تلك الحلقة المفرغة (سباق التسلح) لأن أمن الدول لا يقتصر على جانبه العسكري فقط ، و إنما يشمل جوانب متعددة خاصة في ظل التفاعلات الدولية الراهنة ، أين أصبح أمن و بقاء الدولة قضية هيكلية تتداخل فيها سلوكات الدول و الأفراد و المنظمات الدولية ، و يضم جوانب متعددة اقتصادية و اجتماعية و بيئية لا تقل أهمية عن الجوانب السياسية و العسكرية.[1]

و بالرغم من واقعية هذا الطرح ، إلا أن مصالح الدول تبقى متباينة على المستوى الدولي ، و هو ما يفرز ما يعرف بصراع الأدوار أو تنافس الأدوار ، و هو ذلك الصراع الذي يحدث بين عدة أطراف أو وحدات ـ ضمن نسق معين ـ تسعى للعب دور واحد، بحيث يتعين على أحدهما القيام به في حين يحرم الآخر من أدائه ، و يكون في الغالب ذلك الدور لصالح الطرف الأقوى من حيث الإمكانيات و المحددات على حساب الطرف الأقل مستوى من القوة. و من ناحية أخرى قد يطرح مفهوم تنافس الأدوار بالنسبة للوحدة الواحدة التي يتعين عليها القيام بعدة أدوار متباينة ، و هذا يحتم على الدولة مثلا الموازنة و الاختيار بين الأدوار المتنافسة و التركيز على أحدها.[2]

و قد يحدث تصادم الأدوار في السياسة الخارجية للدولة عندما تنخرط هذه الأخيرة في مؤسسات فوق قومية أو أنظمة إقليمية متعددة ، بحيث أن كل منظمة دولية تفرض قيام الدولة بأدوار متمايزة و متناقضة (متضاربة) مع الأدوار التي تتطلبها المؤسسات الأخرى،

[1] ***Ibid.*** , p. p. 34 - 36.
[2] Borgatta and Montgomery , ***Op. Cit.*** , p. p. 1415 - 1425.

و ذلك أن كل تنظيم دولي يلزم الدولة بمجموعة من القيم و المعايير في سياستها الخارجية و هو ما يحتم عليها في أغلب الأحيان التسليم في بعض القيم و المعايير و من ورائها أدورا معينة يتطلبها انخراط الدولة في تنظيمات أخرى. و بشكل عام "فتصادم الأدوار يحدث كلما كانت الدولة تنتمي إلى مؤسسات دولية مختلفة ، تتطلب في الوقت عينه أن تمارس الدولة أدوارا متناقضة على مستوى سياستها الخارجية" ، ويقوم هذا المعنى لتصادم الأدوار من مسلمة مفادها أن سلوكات الدول في السياسة الخارجية محكومة بمتغيرات البيئة الدولية ، و في هذا الصدد يقول Holsti: "إن عامل السيادة يتطلب أن تكون قرارات السياسة الخارجية... مستمدة بشكل أساسي من تصورات الدور لصناع القرار ، و حاجات و مطالب البيئة الداخلية ، و كذا ظروف و أحداث البيئة الخارجية".

و من ناحية أخرى يمكن أن يحدث تصادم الأدوار بالنسبة للدولة الواحدة نتيجة لتضارب أهداف و قيم ومبادئ المؤسسات الداخلية (الأهداف الوطنية) مع مبادئ و أهداف التنظيم الدولي ، و عموما فإن تصادم الأدوار يحدث بين تلك الأدوار التي تخدم المصلحة القومية ، و الأدوار التي تفرضها البيئة الدولية ممثلة في النسق الدولي أو التنظيم الدولي. و رغم أن فعالية السياسة الخارجية لأية دولة مرتبطة أساسا بمدى قدرتها على التوفيق بين الأدوار المتبناة ، و التخلص من التناقض و التصادم بين تلك الأدوار ، إلا أن هناك القليل من المنظرين السياسيين الذين حاولوا تقديم حلول لمشكلة تصادم الأدوار في السياسة الخارجية ، حيث يشير James Rosenau إلى أن الأدوار السياسية للدول هي ـ في الغالب ـ نتاج تطورات النسق الدولي ، لكن هذا لا يقلل أو يحد من شأن المؤسسات الداخلية في صياغة الأدوار السياسية ، و بالتالي فعلى الدول التي تريد حسم صدام الأدوار أن تأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية:

1- تصنيف الأدوار حسب مصادرها ، سواء كانت البيئة الداخلية أم البيئة الخارجية.
2- تقييم أي من مطالب البيئتين الداخلية أو الخارجية هي الأكثر إلحاحا بالنسبة للنظام السياسي للدولة ، و التي يجب عليه أن يتعاطى معها من خلال تبني دور سياسي معين في سياسته الخارجية.

3- محاولة التمييز بين أي من الأدوار (ذات المصدر الداخلي أو الخارجي) هي التي تحقق أكبر مصلحة للدولة.

4- ضرورة الأخذ بعين الاعتبار مدى انسجام الأدوار المعتمدة مع حجم قوة الدولة وقدراتها.[1]

و قد تبنت الدراسة هذه الأطر النظرية السابقة الذكر كونها تركز على السياسة الخارجية الجزائرية في مجالها الإقليمي ، و عليه فهذه المداخل تساعد على معرفة أبرز المتغيرات و الظروف التي تساهم في بلورة قرارات السياسة الإقليمية للجزائر ، سواء تلك المتغيرات الداخلية أو الخارجية في طابعيها الإقليمي و الدولي ، و ذلك باعتبار أن صياغة مخرجات السياسة الخارجية هي نتاج تفاعل عوامل داخلية و خارجية.

كذلك اعتمدت الدراسة على نظرية النظم ، فمن خلال هذا الاقتراب تحاول الدراسة فهم علاقة التفاعل بين النظام السياسي الجزائري و النظام الإقليمي الإفريقي ، و النظام الدولي بشكل عام ، و هذه العلاقة التفاعلية تسمح بمعرفة التأثير المتبادل بين النظام السياسي الجزائري و البيئة الخارجية ، حيث أن هذه الأخيرة ممثلة في المتغيرات الإقليمية و الدولية تمثل مدخلات بالنسبة للنظام السياسي الجزائري ، و علية فمخرجات السياسة الإقليمية الجزائرية ما هي إلا محاولة استجابة أو تكيف مع معطيات البيئة بحسب التحليل النسقي للعلاقات الدولية. زيادة على ذلك قد تمثل المحددات الدولية فرصا سانحة للتحرك بالنسبة للنظام السياسي الجزائري من أجل تحقيق أهدافه على المستوى الخارجي، كما يمكن للبيئة الدولية أن تفرض تحديات تعرقل أهداف السياسة الإقليمية ، و تحد من مجال الحركة بالنسبة للنظام السياسي الجزائري.

أيضا استخدمت الدراسة اقتراب الدور لتحليل السياسة الإقليمية الجزائرية، باعتباره يقوم على شرح مجموعة من الأدوار التي يمكن للجزائر أن تؤديها في سياستها الإقليمية، كما

[1] Michael Barnett , " Institutions, Roles, and Disorder: The Case of the Arab States Systems", ***International Studies Quarterly*** , No. 37, 1993 , p. p. 271 - 296.

يحدد هذا المدخل الشروط التي يجب توفرها في دولة كالجزائر من أجل لعب دور سياسي معين على المستوى الإقليمي ، إضافة إلى ذلك يأخذ هذا الاقتراب بعين الاعتبار تأثيرات البيئة الداخلية و الخارجية للدولة على أداء الدور في سياستها الخارجية ، و بعبارة أخرى كيفية تأثير المحددات الداخلية و الخارجية على تصور الدور لدى صناع السياسة الإقليمية الجزائرية.

الفصل الثاني:
محددات السياسة الإقليمية للجزائر في إفريقيا

الفصل الثاني: محددات السياسة الإقليمية للجزائر في إفريقيا

إن هناك اختلافا بين الباحثين في السياسة الخارجية حول تلك المتغيرات الداخلية و الخارجية ، المادية أو المعنوية المؤثرة في السياسة الخارجية للدول بشكل عام ، إلا أنهم في الغالب يتفقون حول أربع متغيرات أساسية تشكل في مجموعها إمكانيات الدولة ، و هذه المتغيرات هي: العامل الجغرافي ، و السكاني ، و الاقتصادي ، و العسكري ، حيث أن التوظيف الجيد لهذه العوامل من قبل السلطة السياسية سوف يؤدي حتما إلى التأثير في سلوك الوحدات الدولية الأخرى.[1]

و عليه فالدراسة تتناول في هذا الفصل أهم المحددات التي تستند إليها الجزائر في سياستها الإقليمية على المستوى القاري ، و ذلك من خلال عرض مختلف الإمكانيات التي

[1] يسرى مهدي صالح ، ***السياسة الخارجية السعودية و المنطقة العربية منذ انتهاء الحرب الباردة*** (عمان الأردن: دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ، ط. 1 ، 2012) ، ص. 83.

تؤهل الجزائر لأداء سياسة إقليمية أكثر فاعلية في إفريقيا. و للجزائر مؤهلات جغرافية و سياسية و عسكرية و اقتصادية و بشرية ، إضافة إلى خبرة تاريخية و دبلوماسية في أداء مجموعة من الأدوار في السياسة الخارجية على المستويين الدولي و الإقليمي ، تمكنها من الاضطلاع ببعض الأدوار في إفريقيا. زيادة على ذلك فإن القارة الإفريقية بمؤهلاتها الطبيعية و البشرية و ظروفها تمثل بالنسبة للجزائر مجالا مناسبا للتحرك و المناورة على مستوى سياستها الخارجية بشكل عام ، و سياستها الاقليمية على وجه التحديد. كما أن طبيعة النسق الدولي الحالي توفر للجزائر بعض الفرص لزيادة نشاط سياستها الإقليمية.

للجزائر ـ المبحث الأول: المحددات الجغرافية

تتضمن المحددات الجغرافية موقع الدولة و مساحتها و طبيعة تضاريسها ، و مناطق العبور ضمن إقليم الدولة ، و تؤثر العوامل الجغرافية بشكل مباشر في السياسة الخارجية للدولة ، حيث تنعكس هذه العوامل سلبا أو إيجابا على قوة الدولة ، و كذا طبيعة سياستها الإقليمية ، إذ أن مساحة الدولة تمثل المجال الحيوي المباشر لسياستها الخارجية ، و تحدد كذلك طبيعة التهديدات الأمنية التي قد تتعرض لها الدولة ، و عليه فالسياسة الخارجية للدولة تكون ـ في الغالب ـ مركزة بشكل كبير على المناطق ذات الاتصال المباشر بموقعها الجغرافي أو النظام الإقليمي.[1]

أول من أشار إلى أهمية العامل Halford Mckinder يعد الجغرافي البريطاني الجغرافي في سلوك الدولة الخارجي ، من خلال ما سماه بنقطة "الارتكاز الجغرافي" ، و كان ذلك خلال محاضرته أمام الجمعية الجغرافية الملكية البريطانية في جانفي 1904 حيث أشار إلى منطقة شرق أوروبا باعتبارها "قلب العالم" ، و قال في عام 1919 أن من "يسيطر على شرق أوروبا يسيطر على قلب اليابس ، و من يسيطر على قلب اليابس يسيطر على جزيرة العالم (أوروبا و آسيا و إفريقيا) ، و من يسيطر على جزيرة العالم يسيطر على العالم". و قد كان لهذا الطرح تأثيرا كبيرا في توجهات السياسة الخارجية للقوى الكبرى آنذاك مثل روسيا و ألمانيا و ايطاليا و فرنسا. و لا يزال لهذا التصور تأثيرا في سياسات

[1] الحديثي ، ***مرجع سابق*** ، ص. 44.

القوى الكبرى و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، و يتجلى ذلك في طرحها لمشروع عندما قدم نظرية "حافة Nicolas Spykmanالشرق الأوسط الكبير. و قد أكد هذا الطرح Brzezinski) ، و سانده في هذا التصور Mckinderاليابسة" (حافة قلب العالم عند مهندس Paul Wolfers) ، و Carter(مستشار الأمن القومي الأمريكي في عهد الرئيس احتلال العراق ، حيث اعتبر الفكر الاستراتيجي الأمريكي الحديث أن من يسيطر على العالم العربي الإسلامي يسيطر على قلب العالم و منه على العالم ككل.[1]

في هذا الصدد إلى القول أن "الجغرافيا هي الحقيقة Frederich Ratzel و يذهب الأساسية التي تحدد سياسات الدول" ، لأنها تؤثر في نوعية و حجم الخيارات المتاحة للدولة في السياسة الخارجية ، فالموقع الجغرافي للدولة يحدد المجال الحيوي لسياستها الخارجية باعتبار أن أغلب سلوكها الخارجي يكون موجها إلى المنطقة التي تقع ضمن إقليمها الجغرافي ، كذلك يؤثر موقع الدولة في تصورها لطبيعة التهديدات الخارجية التي قد تمس أمنها القومي.[2]

أن موقع الدولة يعد من أهم العوامل الطبيعية Nicholas Spykman من جهته أكد التي تؤثر في تحديد قوتها و سياستها الخارجية ، إذ يترتب عليه اتخاذ العديد من القرارات و ظهور كثير من النتائج العسكرية و الاقتصادية و الاجتماعية ، و في هذا السياق يقول: "إن قوة الدولة تعتمد اعتمادا كليا على موقعها الجغرافي ، فضلا عن مواردها الغنية الأخرى من طبيعية و اقتصادية ، إذ أن كليهما ذو وزن عظيم في رسم السياسة الخارجية للدولة".[3]

و لكل دولة في العالم عدة أنواع من المواقع ، فلها الموقع الفلكي الذي يحدد مكانها بالنسبة لخطوط الطول و دوائر العرض ، و رغم أن هذه الأخيرة أكثر أهمية لمعرفة قوة الدولة كونها تبين مدى تعدد الأقاليم المناخية في الدولة و بالتالي تنوع الحياة الطبيعية و

---

[1] أحمد سليم البرصان ، "جيوبوليتيكا الأمن القومي العربي" ، ***المجلة العربية للعلوم السياسية*** ، ع. 15 ، صيف 2007 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية) ، ص. ص. 117 - 126.

[2] السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، ***مرجع سابق*** ، ص. 150.

[3] عمر حسن كامل و عطا الله سليمان ، ***الجغرافيا السياسية الجديدة للعالم العربي في ضوء العولمة الثقافية*** (دمشق : دار رسلان للطباعة و النشر و التوزيع ، 2008) ، ص. 14.

الزراعية فوجود الدولة ضمن أقاليم معتدلة يضمن لها تنوعا في المحاصيل الزراعية، في حين أن امتداد الدولة في مناطق حارة و جافة أو صحراوية أو باردة و متجمدة يؤثر سلبا على إمكانياتها الزراعية و الاقتصادية بشكل عام. من جهتها لا تعبر خطوط الطول عن الاختلاف في الفارق الزمني بين الدول فقط (أربع دقائق بين كل خط و آخر) ، و إنما تعني بصورة أخرى امتداد الدولة مكانيا ، و منه احتمال غناها ببعض الموارد الطبيعية و المعدنية ، و هو ما يزيد في قوة تلك الدولة.

و للدولة أيضا الموقع البحري أو القاري ، أو بعبارة أخرى موقعها بالنسبة لليابس و الماء ، فالدولة البحرية هي التي لها اتصال مباشر بالبحر ، و قد تكون في شكل جزيرة مثل بريطانيا و اليابان ، و قد يكون لها عدة واجهات بحرية مثل الولايات المتحدة الأمريكية على المحيطين الأطلسي و الهادئ و خليج المكسيك ، و قد يكون للدولة واجهة بحرية واحدة مثل الجزائر على البحر المتوسط. و يساهم الموقع البحري للدولة في زيادة قوتها الاقتصادية و العسكرية ، حيث يمثل البحر عاملا مساعدا على نمو التجارة الخارجية للبلد و يعتبر البحر كذلك موردا مهما للثروة السمكية ، لتلبية جزء من حاجيات سكانها الغذائية.

أما من الناحية العسكرية فيسهم الموقع البحري للدولة في تطوير أسطولها البحري مثل الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا ، كذلك إطلالة الدولة على بعض مواقع المرور البحري كالمضايق يمكنها من التحكم فيها ، خاصة في أوقات الحرب مثل سيطرة بريطانيا على مضيقي جبل طارق و "دوفر" (على بحر المانش). كذلك للدولة ما يعرف بالموقع النسبي ، أو موقعها بالنسبة للوحدات السياسية الأخرى فتعدد الدول المجاورة مثلا يعني زيادة احتمال حدوث مشاكل خارجية ، كما أن وجود دولة عازلة بين طرفين يقلل من إمكانية الصدام بينهما ، و بالتالي الاستقرار في المنطقة.[1]

و من ناحية أخرى فإن اشتمال إقليم الدولة على بعض المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية و الاقتصادية كالسواحل البحرية و الجزر و الممرات التجارية مثل مضيق جبل

[1] عمار بن سلطان ، ***مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية*** (الجزائر : طاكسيج. كوم للدراسات و النشر و التوزيع ، 2011) ، ص. ص. 92 - 94.

طارق و باب المندب و مضيقي "البوسفور" و "الدردنيل" و قناتي السويس و "بنما" قد تزيد هذه المناطق من قوة الدولة التي تمتلك إمكانيات لتسييرها و ضمان استقلالها.[1]

كذلك إن لحجم الدولة أو المساحة الجغرافية التي تشغلها أهمية في تحديد قوة الدولة في مفهومها العام ، فالبلدان الصغيرة المساحة لا يمكنها أن ترقى إلى مصاف الدول الكبرى التي تلعب أدوارا مؤثرة في النظام الإقليمي أو الدولي مهما بلغت درجة تقدمها الاقتصادي و الاجتماعي ، و ينطبق هذا مثلا على كل من سويسرا و هولندا ، اللتان حققتا تقدما في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية ، إلا أنهما لم تبرزا كقوتين كبيرتين نظرا لصغر حجمهما المساحي و السكاني. و يمكن تصنيف دول العالم بحسب حجمها إلى دول عملاقة ، و هي التي تزيد مساحتها عن ستة ملايين كلم^2 مثل الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا و الصين ، و دول ضخمة تتراوح مساحتها ما بين 2.5 و 6 مليون كلم^2 كالهند و الجزائر ، و دول كبيرة جدا تتراوح مساحتها ما بين 1.25 مليون كلم^2 وأقل من 2.5 مليون كلم^2 مثل ليبيا و المكسيك و المملكة العربية السعودية ، و دول كبيرة تتراوح مساحتها ما بين 650000 كلم^2 و أقل من 1.25 مليون كلم^2 مثل مصر و جنوب إفريقيا و "النيجر" و "مالي" ، و دول متوسطة ، و هي الدول التي تزيد مساحتها عن 125000 كلم^2 و تقل عن 650000 كلم^2 مثل "بوركينافاسو" و "أوغندا" ، أما الدول الصغيرة جدا فتتراوح مساحتها ما بين 25000 كلم^2 و أقل من 125000 كلم^2 مثل "بوروندي" و "ملاوي" و "بنين" كما هناك دول قزمية ، و هي التي تقل مساحتها عن 25000 كلم^2 مثل "جامبيا" و لبنان.[2]

أما المساحة في السياسة الخارجية ، فهي ذات أهمية بالغة بالنسبة لقوة الدولة ، و قد أشار إلى ذلك الجغرافي Jean Gottmann بقوله "إن الحيز يحدث فرقا" ، و يؤكد هذا

[1] السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، **مرجع سابق** ، ص. ص. 151- 155.

[2] حسام الدين جاد الرب ، ***الجغرافيا السياسية*** (القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، ط. 1 ، 2009) ، ص.ص. 147 - 149.

التصور سعي الدول منذ القدم لزيادة حيز نفوذها لأن تلك السيطرة تعني مزيدا من الثروة و القوة.[1]

و تزيد المساحة الواسعة للدولة من الأهمية "الجيوبوليتيكية" للإقليم ، و قوة الدولة بشكل عام ، خاصة إذا كان ذلك مقترنا بكثافة سكانية معتبرة موزعة توزيعا يمكن من الاستغلال الأمثل للموارد ، كما أن لمساحة الدولة وزنا استراتيجيا ، بحيث تكفل الانتشار الواسع للقواعد العسكرية على الإقليم ، و الدفاع في عمق الإقليم ضد القوات الغازية.[2]

أيضا من العوامل الجغرافية المؤثرة في قوة الدولة ـ و بالتالي في طبيعة توجهات سياستها الخارجية ـ شكل الدولة ، و يتبع شكل الدولة موقعها و مساحتها و حدودها ، و ينتج عن هذه المحددات تنوع كبير في أشكال الدول ، و يعتبر الدارسين أن الشكل الدائري أو القريب من الدائرة هو الشكل المثالي للدولة ، فكلما كان الفارق بين طول حدود الدولة و طول الدائرة المحيطة بها أصغر ، كلما كان شكل الدولة أقرب للشكل المثالي و العكس صحيح. و حسب شكل الدولة يميز الخبراء بين عدة أشكال للدول هي:

ـ الدولة المندمجة: و يكون شكلها دائريا ، أو مربعا ، أو معينا مثل فرنسا و سويسرا و المجر و يزيد هذا الشكل من قوة الدولة ، بحيث يسهل الاتصال داخلها و يقلل من نقاط الضعف في دفاعها على الحدود.

ـ الدولة الشريطية: و تتخذ شكلا طوليا مثل "النرويج" و "الشيلي".

ـ الدولة المتقطعة: مثل الدول الأرخبيلية كاليابان و "أندونيسيا".

ـ دول منكسرة: و يكون بوجود جزء من الدولة في معزل عنها ، كما كان الحال بالنسبة لباكستان قبل استقلال "بنغلادش".

---

[1] مهدي صالح ، ***مرجع سابق*** ، ص. 87.

[2] حسن كامل و عطا الله سليمان ، ***مرجع سابق*** ، ص. 15.

- دولة مبعثرة: و هي الدولة التي لها عدة أجزاء في مناطق مختلفة من العالم ، كما كان الحال بالنسبة للإمبراطوريات الاستعمارية مثل بريطانيا و إسبانيا و البرتغال.[1]

كذلك تمثل التضاريس مقوما أساسيا في السياسة الخارجية للدول ، و يقصد بالتضاريس مظاهر السطح ، كالسهول ، و التلال ، و الهضاب ، و الجبال ، فالدول ذات التضاريس السهلة كمصر و العراق ، تكون دوما هدفا سهلا للأطماع التوسعية للقوى الأخرى ، في حين أن الدول ذات التضاريس الوعرة كاليمن مثلا يصعب السيطرة عليها و هذا ما يفسر تمكن الجيوش العثمانية من السيطرة على الدولتين الأوليين ، مقابل بقاء اليمن خارج نطاق السيطرة العثمانية في أوائل القرن السادس عشر ، و هذا الوضع يدفع الدول سهلة التضاريس لإتباع سياسة دفاعية أكثر حزما و كلفة من الدول ذات التضاريس الوعرة. و ترتبط قضية التضاريس بشكل مباشر مع مشكلات الحدود الإقليمية للدولة فعدم وجود حدود طبيعية كالجبال أو الأنهار يحتم على الدولة اتخاذ تدابير أمنية و عسكرية لتأمين حدودها مع باقي الوحدات المجاورة ، خاصة في المناطق التي يسهل اختراقها من طرف القوى المعادية ، و محاولة إقامة مناطق عازلة ، كما كان الشأن بالنسبة للاتحاد السوفييتي الذي عمل على السيطرة على دول أوروبا الشرقية خلال الحرب الباردة ، ليجعل منها مناطق عازلة أو دفاع متقدم ضد سياسة الاحتواء الأمريكية.[2]

من ناحية أخرى فالدولة ذات السطح المستوى أو المساحات السهلية تكون أقدر على توفير الحاجيات الغذائية للسكان إذا ما توفر لها المناخ الملائم لذلك ، كما تسهل السيطرة عليها من طرف السلطة السياسية لسهولة الحركة بين مختلف أجزائها ، أما الدول ذات التضاريس الوعرة كالجبال و الهضاب ، فهي قد تحوي بعض الموارد المعدنية كما أنها قد تمثل حواجز دفاعية ضد الهجمات الخارجية. و للتضاريس أيضا دورها في تحديد طبيعة الأسلحة المعتمدة في الحروب فالمناطق المكشوفة مثل صحاري شمال إفريقيا تستدعي

[1] جاد الرب ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 151 - 154.

[2] السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، ***مرجع سابق*** ، ص. 154.

استخدام الدبابات ، في حين يتعذر استخدام مثل هذه الأسلحة في المناطق ذات التضاريس الوعرة.[1]

أيضا تعتبر العوامل المناخية من أكثر العوامل تأثيرا في قوة الدولة ، لأن المناخ يرتبط بشكل مباشر بالإنتاج الزراعي و النشاط الاقتصادي للدولة ، و المناخات المعتدلة و الدافئة تكون أكثر ملائمة للنشاط الإنساني ، عكس المناطق الحارة أو الباردة ، و قد حاول J. Gottmann أن يفسر قيام الحضارات في مناطق معينة من العالم كونها مناطق تتميز بمناخ معتدل ، و أن تغير المناخ و تحوله هو السبب وراء انحطاط تلك الحضارات و قيام حضارات في مناطق أخرى أصبح مناخها أكثر ملائمة للنشاط البشري. و تكمن أهمية المناخ في صلته بالإنتاج الزراعي و الغذائي للسكان ، و هو من أولويات أي نظام سياسي و بالتالي فتنوع المناخ يسمح بتعدد المحاصيل الزراعية و منه تحقيق الاكتفاء الذاتي.[2]

في نهاية القرن التاسع عشر ، أي العلاقة الوطيدة بين الخصائص الجغرافية للدولة و طبيعة السلوك الاجتماعي ، و بذلك أعطى Frederich Ratzel و من خلال ما سبق يمكن تأكيد ما أشار اليه الألماني Ratzel ـ و أتباعه من بعده ـ أساسا جغرافيا لطبيعة السلوك الخارجي للوحدة السياسية أو الدولة ، فالموقع الجغرافي للدولة و المناخ و التضاريس كلها عوامل جغرافية لها دورا بارزا في توجيه سلوك الدولة ، و عليه فأية سياسة خارجية تتجاهل المحددات الجغرافية للبلد تعتبر سياسة خارجية اعتباطية ، و لا يقدر لها البقاء.[3]

و جميع هذه التصورات تثبت دور المحددات الجغرافية في بلورة سلوك السياسة الخارجية للدول ، و فيما يلي ستحاول الدراسة إسقاط هذه المحددات الجغرافية على الجزائر و تأثيرها على قوة الدولة بشكل عام ، و من ثم انعكاساتها في سياستها الإقليمية.

---

[1] عمار بن سلطان ، مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية ، ***مرجع سابق*** ، ص.ص. 94 ، 95.

[2] محمد مجدان ، ***تحليل العلاقات الدولية دراسة في المفاهيم الأساسية و المدارس الكبرى*** (الجزائر : دار المواهب للنشر و التوزيع ، 2015) ، ص. ص. 96 ، 97.

[3] نوري النعيمي ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 200 - 206.

هذا فيما يخص المفهوم الجيوسياسي بصفة عامة ، أما فيما يخص السمات الجغرافية للجزائر ، فقد عرف إقليم الجزائر تاريخيا باسم "المغرب الأوسط" ، و ذلك إلى غاية عام 1500 ميلادي ، و بعد قدوم الأتراك إلى البلد استجابة لطلب أهله من أجل رد الغزو الإسباني ، تم وضع الإقليم تحت إدارة الإمبراطورية العثمانية ، اتخذ الأتراك فيما بعد عاصمة للإقليم تتوسط الساحل سموها "جزائر بني مزغنة" نظرا لوجود مجموعة من الجزر الصغيرة أمام البلدة ، و التي كانت تستغل للدفاع عنها ، و نسبة إلى هذه الجزر أطلق فيما بعد اسم الجزائر على منطقة المغرب الأوسط ككل.[1]

تقع الجزائر في وسط شمال غرب القارة الإفريقية ، تطل الجزائر من الشمال على البحر المتوسط بشريط ساحلي يقدر طوله بحوالي 1200 كلم ، و يحدها من الشرق تونس على طول 965 كلم ، و ليبيا بطول حدود قدره 982 كلم ، و من الغرب كل من المملكة المغربية بطول حدود 1559 كلم ، و الصحراء الغربية بطول 42 كلم ، و من الجنوب يحدها كلا من "النيجر" بـشريط حدودي طوله 956 كلم ، و "مالي" بـ 1376 كلم ، و موريتانيا بـ 463 كلم.

أما الموقع الفلكي للجزائر فيمتد بين خطي طول تسع درجات غربا ، و إثنتي عشر درجة شرقا ، أي ما مجموعه واحدا و عشرين درجة ، و هو ما يعادل 84 دقيقة كفارق زمني بين أقصى الشرق و أقصى الغرب ، أما بالنسبة لدوائر العرض فتمتد الجزائر بين دائرتي عرض 19 و 37 درجة شمالا ، أي على امتداد 18 درجة من الشمال إلى الجنوب مع العلم أن دوائر العرض هي متوازية يبعد بعضها عن بعض بـ 111 كلم.

و بالنسبة للمساحة ، فتبلغ مساحة الجزائر 2381741 كلم^2 ، حيث يبلغ طول الخط الرابط بين أقصى الشمال و أقصى الجنوب حوالي 1900 كلم ، أما الخط الرابط بين مدينة تندوف في أقصى الغرب و مدينة غدامس الليبية في أقصى الشرق فيبلغ طوله حوالي 1800

[1] أحمد توفيق المدني ، ***هذه هي الجزائر*** (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، د.س.ن.) ، ص. ص. 09 ، 10.

كلم ، في حين يبلغ طول الساحل الجزائري حوالي 1200 كلم.[1] و بهذا تكون الجزائر الدولة الأولى في إفريقيا من حيث المساحة بعد انقسام دولة السودان.[2] و رغم هذه المساحة الشاسعة التي تتربع عليها الجزائر ، و التي تتجاوز أربعة أضعاف مساحة فرنسا ، إلا أن معظم هذا الإقليم أو ما يعادل نسبة 80 بالمائة من حجمه الإجمالي هو عبارة عن أراضي صحراوية.[3]

أما بالنسبة لتضاريس الجزائر ، فيمكن تقسيم الإقليم الجزائري إلى جزأين: الجزء الشمالي و يغطي مساحة قدرها 207500 كلم^2 ، و الجزء الجنوبي الذي يغطي نسبة 80 بالمائة من المساحة الإجمالية للجزائر أي حوالي 1987600 كلم^2. و يوجد في الجزائر سلسلتين جبليتين تقطعانها من الشرق إلى الغرب ، و هما سلسلة الأطلس التلي و سلسلة الأطلس الصحراوي التي يبلغ امتدادها 700 كلم. تتوفر الجزائر أيضا على العديد من السهول الساحلية المحصورة بين الساحل و سلسلة الأطلس التلي ، و منها سهول عنابة في الشرق ، و متيجة في الوسط ، و وهران في الغرب ، كذلك توجد بالجزائر مجموعة من السهول الأخرى محصورة بين سلسلة الأطلس التلي و سلسلة الأطلس الصحراوي ، و هي السهول الداخلية ، و من أمثلتها سهول سطيف في الشرق ، و سهول المدية في الوسط و سهول سيدي بلعباس في الغرب. أما الجزء الجنوبي للبلاد و رغم كونه عبارة عن صحراء إلا أنه يتوفر على العديد من الواحات مثل واحات توات و عين صالح و المنيعة.[4]

أما بخصوص مناخ الجزائر ، فيمكن القول أنها تتمتع بتنوع في المناخ ، حيث يسود في الشمال ـ و بالتحديد في المناطق الساحلية ـ مناخ البحر الأبيض المتوسط ، و في المناطق الداخلية ، و في مناطق الهضاب العليا نجد المناخ القاري أو المناخ الشبه صحراوي أو مناخ الإستبس ، الذي هو عبارة عن مناخ انتقالي بين مناخ البحر المتوسط و المناخ الصحراوي ،

---

[1] الهادي قطش و آخرون ، ***أطلس الجزائر و العالم*** (عين مليلة ، الجزائر : شركة دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع ، 2010) ، ص. 24.

[2] George Mutin , ***Géopolitique du Monde Arabe*** (Paris : Ellipses Edition Marketing , 3^m éd. , 2009) , p. 64.

[3] Yves Garnier , ***Dictionnaire Encyclopédique*** (Paris : Larousse , 2^m ed. 2002) , p. p. 42 , 43.

[4] المدني ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 12 - 19.

أما في الجنوب فيسود المناخ الصحراوي ، و يغطي هذا الأخير أكبر نسبة من إقليم البلاد أو ما يعادل 80 بالمائة من المساحة الاجمالية ، و تعتبر سلسلة الأطلس الصحراوي الحد الفاصل بين المناخ القاري في الوسط و المناخ الصحراوي في الجنوب.[1]

إن موقع الجزائر في منطقة شمال إفريقيا يعتبر موقعا هامشيا من الناحية الجغرافية للقارة الإفريقية ، لكن دراسة هذه الأخيرة في تفاعلاتها مع العالم الخارجي خاصة في ظل الظروف الدولية الراهنة (العولمة) يجعل من موقع الجزائر أكثر أهمية ، و تستمد الجزائر أهمية موقعها من الأهمية الجغرافية لمنطقة شمال إفريقيا التي تمثل نقطة التقاء التفاعلات و عبور المبادلات بين القارة الإفريقية من جهة ، و بقية العالم الخارجي من جهة أخرى خاصة أوروبا و آسيا و أمريكا ، و ما يزيد من الأهمية الجغرافية للمنطقة ذلك الانصهار التاريخي و الثقافي و الحضاري بين شمال إفريقيا و قارة آسيا وبالخصوص العالم العربي و الإسلامي ، و كذلك العلاقات التاريخية لشمال إفريقيا مع الدول الأوروبية. و عليه فإذا استطاعت الجزائر أن تثبت وجودها كدولة محورية في منطقة شمال إفريقيا فإنها سوف تكون في قلب التفاعلات بين القارة الإفريقية و العالم الخارجي ، و بهذا ستلعب ذلك الدور الحاسم في تحديد طبيعة تلك العلاقات و التفاعلات.

يعتبر الموقع الجغرافي للجزائر ذو أهمية إستراتيجية ، باعتبارها جسر اتصال بين قارة أوروبا و إفريقيا ، كما تمثل الجزائر محور التقاء بين المغرب العربي و منطقة الشرق الأوسط ، إضافة إلى كونها ممرا حيويا للعديد من طرق الاتصال العالمية سواء في البر أو البحر أو الجو.[2]

من ناحية أخرى يعد موقع الجزائر الجغرافي ذو أبعاد مؤثرة في التفاعلات الإقليمية و العالمية ، فعلى المستويين العربي و الإسلامي ، تمثل الجزائر قلب المغرب العربي و مركزه الاقتصادي و البشري ، كما تعتبر الجزائر أحد مراكز الإشعاع الإسلامي التي ساهمت في حمل لواء الدعوة الإسلامية إلى العديد من الأقطار العربية و الإفريقية. أما البعد المتوسطي

[1] محمد الهادي لعروق و سمير بوريمة ، ***أطلس الجزائر و العالم*** (الجزائر : دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع) ، ص. 18.

[2] أمين البار و منير بسكري ، ***مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية*** (الإسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية ، ط. 1 ، 2014) ، ص. ص. 47 - 50.

لموقع الجزائر فقد اعتبرت منذ القديم فاعلا أساسيا في المنطقة المتوسطية ، كما استفادت الجزائر من أهمية هذه المنطقة ، و أصبحت مركزا حيويا للتفاعلات الاقتصادية و السياسية و الأمنية ، و قد زادت من أهمية الجزائر في حوض المتوسط إمكانياتها الاقتصادية خاصة في مجال الطاقة ، إذ تزود الجزائر القارة الأوروبية بنسبة معتبرة من الغاز الطبيعي عن طريق الأنبوبين اللذان يعبران البحر المتوسط باتجاه إيطاليا من خلال تونس ، و نحو إسبانيا عبر المغرب.

كذلك للجزائر بعد إفريقي مهم ، حيث تربط بين شمال القارة و عمقها باتجاه منطقة الساحل الإفريقي ، و قد تعززت فعالية هذا البعد بعد إنجاز طريق الوحدة الإفريقية الذي نشط العلاقات التجارية و البشرية ، و يبرز هذا البعد إمكانيات الجزائر الجغرافية كي تصبح حلقة وصل بين دول الجوار الجغرافي في إفريقيا من جهة ، و الدول الإفريقية و القارة الأوروبية من جهة أخرى.[1]

و يرى بعض المتتبعين أن موقع الجزائر الجغرافي يعتبر عاملا محوريا في بلورة سياستها الخارجية ، و كذا في توجيه السياسة الخارجية للقوى الأخرى الفاعلة تجاه الجزائر ، أو حيال القضايا التي تكون ضمن اهتمامات السياسة الخارجية الجزائرية ، و في هذا السياق يقول الجنرال الجزائري المتقاعد خالد نزار: "إن الجزائر بلد لا يمكن تجاهله بفضل إمكانياته ، و موقعه الجيوستراتيجي ، و امتداده المغاربي ، و العربي ، و الافريقي ، و كذا لكونه خلفية أوروبا. و يتوجب أخذه بعين الاعتبار في الساحة الدولية حتى يسهم في مجهود إحلال السلام و الاستقرار في المنطقة".[2]

فالجزائر ـ بموقعها الجغرافي ـ تمثل دولة محورية ذات أهمية قصوى في التفكير الاستراتيجي للقوى الغربية ، خاصة تلك التي تتطلع للسيطرة على منطقة المغرب العربي و على القارة الإفريقية ، أو تلك التي تطمح لإقامة علاقات تعاون و شراكة مع هاتين المنطقتين ، و تؤكد الوقائع التاريخية أن علاقات الجزائر مع القوى الغربية هي التي كانت دائما تحدد

[1] لعروق و بوريمة ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 11 ، 12.

[2] خالد نزار ، ***مذكرات اللواء خالد نزار*** (الجزائر: منشورات الشهاب ، 1999) ، ص. 67.

نمط التفاعلات بينها و بين باقي أقاليم القارة الإفريقية ، بحيث يمكن للجزائر أن تمثل قلعة الدفاع المتقدم عن إفريقيا ضد أطماع القوى الغربية ، كما يمكن أن تكون الجزائر ثغرة لتسلل هذه القوى ، و من ثم سيطرتها على القارة.[1]

أيضا ما يعزز الأهمية الإستراتيجية للجزائر و لمنطقة المغرب العربي بشكل عام خاصة في تفاعلاتها مع العالم الخارجي ، ما ورد ضمن تصريحات زعيم الثورة البلشفية في روسيا Vladimir Lénine الذي قال: "إن الطريق إلى باريس تمر عبر المغرب"، و كان يقصد هنا منطقة المغرب العربي ، و أهميتها الاستراتيجية بالنسبة للقوى الخارجية خاصة دول الاتحاد الأوروبي. من جهته يرى أستاذ الجيوبوليتيكا الأمريكي المعاصر Sol Kohen أن لمنطقة المغرب العربي أهمية قصوى بالنسبة للقوى الكبرى خاص الأوروبية منها ، حيث اعتبر أن منطقة المغرب العربي البوابة الخلفية لأوروبا ، و يفسر هذا الطرح الاهتمام الأوروبي المتزايد بجميع التطورات السياسية في المنطقة المغاربية.[2]

فخلال منتدى خبراء احتضنته تونس في سنة 2010 ، لمناقشة سبل تفعيل علاقات التعاون بين أوروبا و إفريقيا ، أشار العديد من المتدخلين لأهمية منطقة المغرب العربي كحلقة وصل بين القارتين ، باعتبار المنطقة هي "النقطة المشتركة و الجسر الذي يربط بين القارتين".[3]

كذلك يعزز العامل الحضاري من أهمية موقع الجزائر في شمال إفريقيا ، حيث مثلت منطقة شمال إفريقيا معبرا للفتوحات الإسلامية من آسيا نحو أوروبا منذ القرن السابع ميلادي إلى غاية أواخر القرن الخامس عشر ميلادي (1492) بسقوط غرناطة. أيضا شكلت منطقة شمال إفريقيا نقطة ربط حضاري بين أوروبا و إفريقيا جنوب الصحراء حيث امتدت دولة

---

[1] عمار بن سلطان ، ***الثابت و المتغير في العلاقات الأمريكية ـ العربية دراسة في الاختراق الأمريكي للوطن العربي*** (الجزائر: طاكسيج. كوم للدراسات و النشر و التوزيع ، 2012) ، ص. 221.

[2] أحمد سليم البرصان ، "جيوبوليتيكا الأمن القومي العربي" ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 117 - 126.

[3] Najeh Jaouadi , « l'Europe , le Maghreb et l'Afrique : pour un Nouveau Partenariat Global » , ***Réalités*** , No. 1271 , 06 – 12 /12/2015 , p.p. 10 – 12.

المرابطين ـ في أوج قوتها خلال القرن الحادي عشر ميلادي ـ من إسبانيا شمالا إلى غاية السنغال جنوبا.[1]

فالعامل التاريخي يقوي دور أو مكانة منطقة شمال إفريقيا ، فالتفاعلات و المبادلات بين القارات الثلاث خلقت حركة جغرافية ـ تاريخية يمكن تصويرها في محورين أساسيين هما محور شرق غرب ، أو إفريقيا آسيا ، و الذي يعززه الدين الإسلامي في انتشاره ، و محور شمال جنوب ، أو إفريقيا أوروبا ، و الذي قوته الفتوحات الإسلامية عبر جبل طارق ثم الحركة الاستعمارية الأوروبية خلال القرن 19 ميلادي (رغم أن التواجد الأوروبي في إفريقيا يعود إلى حركة الكشوف الجغرافية التي كانت تقودها أوروبا منذ القرن الخامس عشر ميلادي) ، و تقاطع هذين المحورين يجعل من منطقة شمال إفريقيا ذات أهمية جغرافية كبيرة في تحديد طبيعة التفاعلات بين جميع هذه المناطق.[2]

و يمكن القول أن لكل هذه الأبعاد الجغرافية المتعلقة بموقع الجزائر تأثيرا ملموسا في سياستها الاقليمية ، فامتدادها ضمن منطقة الساحل الإفريقي ، و في ظل الظروف السياسية و الأمنية التي يشهدها الإقليم جعل الجزائر تركز سياستها الخارجية تجاه المنطقة خاصة في تعاطيها مع الأزمة في مالي مثلا ، كذلك موقع الجزائر في منطقة المغرب العربي ، و حدودها مع كل من دولة المغرب ، و دولتي ليبيا و تونس دفع الجزائر إلى أن تسخر إمكانيات معتبرة في سياستها الإقليمية من أجل التعامل مع قضايا إقليمية مثل قضية الصحراء الغربية ، و الأزمات في كل من ليبيا و تونس بعد ثورات الربيع العربي.

أما بخصوص موقع الجزائر بالنسبة للبحر و اليابس ، فإن الواجهة البحرية الممتدة على طول 1200 كلم ، تعطيها إمكانية الاستفادة من الثروات البحرية خاصة الثروة السمكية ، إضافة إلى تطوير علاقاتها التجارية الخارجية عبر البحر ، كذلك تسمح الواجهة البحرية للجزائر بتطوير قدراتها العسكرية البحرية. من ناحية أخرى فإن الامتداد الجغرافي للجزائر

---

[1] Roland Pourtier et autre , ***Géopolitique de l'Afrique et de Moyen-Orient*** (Paris : Collection Nouveaux Continents , 2em ed. , 2009) , p.p. 11 , 12.

[2] الرشيد إدريس ، "علاقات المغرب العربي بإفريقيا" ، ***دراسات دولية*** ، ع. 73 (تونس : جمعية الدراسات الدولية ، أفريل 1999) ، ص. ص. 05 - 12.

على مساحة شاسعة يؤهلها لتبوء مكانة إقليمية في إفريقيا ، فالجزائر تصنف ـ من منظور الجغرافيا السياسية ـ ضمن الدول الضخمة ، و هذا الامتداد الجغرافي يعني وجود موارد طبيعية مختلفة مثل البترول و الغاز الطبيعي و الحديد ...الخ. كذلك يعني الامتداد الجغرافي تعدد المناخات ، مما يسمح بتنوع المحاصيل الزراعية و توفرها على مدار السنة مثل الحبوب و الحمضيات و الكروم و التمور ، و منه إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي. من ناحية أخرى تزيد المساحة من القوة الجيوبوليتيكية للجزائر ، حيث تعطيها إمكانية الدفاع في العمق أمام أي غزو خارجي محتمل ، و مثال ذلك عدم قدرة فرنسا ـ اثناء غزوها للجزائر خلال القرن التاسع عشر ـ من السيطرة على الإقليم الجزائري كاملا إلا بعد حوالي 86 سنة ، و ذلك رغم القدرات العسكرية لفرنسا آنذاك.

أما فيما يخص شكل إقليم الدولة الجزائرية ، فيمكن اعتبارها دولة مندمجة ، بشكل قريب من خماسي الأضلاع ، و هذا يزيد من قوتها ، حيث يسهل عملية الاتصال و يقلل من نقاط الضعف في حدودها أمام القوى الخارجية المعادية. (أنظر الشكل رقم 06 ضمن الملاحق) ، كذلك تمثل تضاريس الجزائر عوامل تساعد في تحصين الإقليم ضد القوى المعادية ، حيث تحد سلسلتي الأطلس التلي و الصحراوي من إمكانية تقدم القوى الغازية من الشمال ، إضافة إلى صعوبة اختراقها للأقاليم الصحراوية من الجنوب.

و مما سبق يمكن القول أن الجزائر تتمتع بموقع ذي أهمية كبيرة بالنسبة للقارة الإفريقية ، و أن موقعها الجغرافي يؤهلها لأن تكون محورا للتفاعلات الإقليمية ، كما أن هناك العديد من السمات الجغرافية كالمساحة ، و التضاريس ، و تعدد المناخات ، و التي بدورها تزيد من القوة العامة للجزائر و تسمح بأداء سياسة إقليمية أكثر فعالية في إفريقيا.

ـ المبحث الثاني: المحددات السياسية و العسكرية

تتطرق الدراسة في هذا المبحث لمختلف العوامل السياسية و الأمنية التي يمكن أن تزيد من فاعلية السياسة الإقليمية للجزائر على المستوى الإفريقي ، مثل طبيعة النظام السياسي و درجة الاستقرار السياسي ، و الأدوار السابقة للبلد في مجال السياسة الخارجية التي تعتبر كخبرات و تجارب يستند إليها في تصور و أداء الأدوار الحالية. كذلك تتعرض الدراسة إلى

المحددات الأمنية و العسكرية ، بما فيها درجة الاستقرار الأمني ، إضافة إلى القوة العسكرية للجزائر ، و كيفية استغلالها من أجل تفعيل السياسة الإقليمية في إفريقيا.

ـ أولا: المحددات السياسية

و يقصد بالمحددات السياسية البناء السياسي للدولة ، و كيفية اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية ، إضافة إلى التكوين الشخصي لصانع القرار في السياسة الخارجية. إن لطبيعة النظام السياسي تأثيرا بارزا في سلوك السياسة الخارجية للدولة ، و قد صنف أغلب الباحثين النظم السياسية إلى نظم مفتوحة و أخرى مغلقة ، حيث تتميز هذه الأخيرة بالتسلط من قبل جماعة محددة ، و تتخذ القرارات فيها بشكل انفرادي ، و بعيدا عن المناقشات و المداولات الشعبية المباشرة أو النيابية ، فتكون بذلك قرارات السياسة الخارجية في الأنظمة المغلقة تبعا لتطلعات القائد السياسي أو النخبة الحاكمة فقط ، أما في الأنظمة الديمقراطية ، فإن مخرجات السياسة الخارجية تخضع دوما للرقابة ، فصناع القرار في الدول الديمقراطية أقل حرية في صياغة و تنفيذ السياسة الخارجية بسبب ضغوط المؤسسات النيابية ، و الأحزاب السياسية التي تشارك في صياغة السياسة الخارجية.[1]

و يرى بعض المتتبعين أن الأنظمة السياسية المفتوحة تقلل من فاعلية السياسة الخارجية ، ذلك أن إجراءات الممارسة الديمقراطية تحد من قدرة النظام السياسي على التحرك و المناورة في مجال السياسة الخارجية ، و يؤيد هذا التوجه التحليل الواقعي. و على العكس من ذلك يؤكد أنصار المدرسة الليبرالية على مزايا النظم الديمقراطية، باعتبارها تعطي قرارات و مواقف أكثر عقلانية ، كما أنها تحد من التوجهات العدوانية للسياسة الخارجية التي غالبا ما تتسم بها النظم التسلطية.[2]

كذلك يؤثر شكل نظام الحكم ـ سواء كان مركزيا أو لا مركزيا ـ على طريقة إدارة شؤون الأفراد ، و بالتالي على فاعلية النظام في التعاطي مع قضايا المجتمع ، أي مدى

[1] سعد حقي ، مبادئ العلاقات الدولية ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 186 ، 187.

[2] السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 248 ، 249.

نجاحه في أداء دوره الوظيفي حيال الشعب ، و هو ما ينعكس على شرعية النظام السياسي ، و قوة الدولة بشكل عام ، و من ثم ينعكس هذا كله على أداء النظام في السياسة الخارجية.[1]

لذا يهدف كل نظام سياسي لخلق نوع من التجانس و الترابط الوظيفي في المجالات الاقتصادية ، و الأمنية ، و الاجتماعية بين مختلف المناطق الجغرافية الواقعة تحت نفوذه. و على هذا التوجه في قوله: "من وجهة النظر الجغرافية إن الهدف Hartshorneقد أكد الأساسي للإدارة المركزية هو خلق وحدة متماسكة ، و إضفاء صفة التجانس على كافة أقاليم الدولة ، لأن غياب السلطة الإدارية يخلق الشقاق و الفرقة و عدم التجانس بين أرجائها" ، و هذا حتما سوف ينعكس سلبا على استقرار النظام السياسي ، و يؤثر على فاعلية السياسة الخارجية.[2]

أيضا من العوامل السياسية الأكثر تأثيرا في السياسة الخارجية ، شرعية النظام السياسي ، و يمثل الشعب المرجعية الأساسية لأي نظام سياسي ، لأن هذا الأخير يفترض فيه أن يعبر عن إرادة الشعب ، و يزيد من دوره الوظيفي في خدمة الشعب ـ خاصة في الميادين الاقتصادية و الاجتماعية ـ لأن ذلك يقوي من شرعية النظام و سيادته ، و يمنحه حرية أكبر في المناورة على مستوى السياسة الخارجية.[3]

ذلك أن السلطة السياسية من خلال قراراتها التنظيمية في الميدان الاقتصادي ـ مثلا ـ تؤثر بشكل سلبي أو ايجابي على مصالح طبقة معينة في المجتمع ، أو الطبقة ذات القوة الاقتصادية ، و عليه فهذه الأخيرة قد تدخل في وفاق مع السلطة السياسية ، و يزيد ذلك من دعم شرعية هذه الأخيرة ، أو أن تسعى الطبقة ذات الوزن الاقتصادي لتقويض دعائم السلطة السياسية إذا لم تستجب لتطلعاتها.[4]

---

[1] صلاح الدين الشامي ، ***الدولة دراسة في الجغرافيا السياسية*** (الاسكندرية : منشأة المعارف ، 2001) ، ص.ص. 157 - 163.

[2] فايز محمد العيسوي ، ***الجغرافيا السياسية المعاصرة*** (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ط. 1 ، 2008) ، ص.ص. 93 ، 94.

[3] الشامي ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 147 ، 148.

[4] علي الدين هلال ، "الديمقراطية ... و الاقتصاد ... و السوق" ، ***المجلة العربية للعلوم السياسية*** ، ع. 14 ، ربيع 2007 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية) ، ص. ص. 04 ، 05.

إلى جانب الشرعية الداخلية ، يسعى النظام السياسي لتحقيق الشرعية الدولية ، من خلال تحصيل الاعتراف الدولي ، الذي قد يكون في شكله الصريح أو الضمني (تعاملات) و في كلتا الحالتين فهو يزيد في شرعية النظام القائم ، و يؤكد صلاحيات الحاكم باعتباره ممثل الدولة ، و صاحب السلطة فيها ، و تتمثل أشكال الاعتراف الدولي في تبادل التمثيل الدبلوماسي ، و المشاركة في أعمال المنظمات ، و المحافل الدولية ...الخ.[1]

كذلك تؤثر العوامل الشخصية لصانع القرار في توجهات السياسة الخارجية للدولة فالمتغير النفسي أو النسق العقيدي لصانع القرار السياسي ، يعد بمثابة المتغير الوسيط بين البيئة الداخلية و قرارات السياسة الخارجية ، و قد أكد Robert Jervis على أنه يستحيل فهم و تفسير السياسة الخارجية دون العودة إلى عقائد صناع القرار و تصوراتهم للغير، و ذلك نظرا للتعقيد و التشابك الذي تعرفه البيئة الدولية ، و كثرة المعلومات الواردة إلى صانع القرار في السياسية الخارجية ، فإن هذا الأخير لا يمكنه أن يستقبل جميع تلك المعلومات و أن يعالج القضايا المطروحة على الساحة الدولية اعتمادا على إمكانياته الحسية و الفكرية المحدودة ، لذا فإن كل صانع قرار على مستوى السياسة الخارجية يكون لنفسه نسقا عقائديا ، يستطيع من خلاله أن يتجاوب مع هذه البيئة المعقدة ، و ذلك بقبول ما يتناسب منها مع نسقه العقيدي ، و تجاهل أو رفض المعلومات الأخرى التي لا تتسق مع ذلك النسق.[2]

و يكون عادة هذا النسق العقائدي مرتبطا بالتكوين النفسي و المهني لصانع القرار السياسي ، كخبرته في ميدان الشؤون الخارجية ، و مهاراته في التعامل مع المواقف و الأزمات ، و مدى استعداده للتكيف مع المعطيات و المعلومات الجديدة.[3]

كذلك للجوانب المعرفية دورا في تكوين النسق العقائدي للقائد كدرايته بالعلاقات الدولية ، و القانون الدولي ، و الإيديولوجيات المختلفة ...الخ ، و كذا طرق صياغة و تنفيذ السياسة

---

[1] الشامي ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 154 - 156.

[2] السيد سليم ، التحليل السياسي الناصري ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 29 - 31.

[3] "لويد جونسن" ، ***تفسير السياسة الخارجية*** ، تر. محمد بن أحمد مفتي و محمد السيد سليم (الرياض: عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الملك سعود ، ط.1 ، 1989) ، ص. ص. 15 - 22.

الخارجية للدولة ، أيضا تساهم طبيعة الدور الذي يتصوره صانع القرار السياسي للدولة في محيطها الدولي و الإقليمي في توجيه تفاعلات القائد السياسي مع معطيات البيئة الدولية.[1]

أيضا يمكن للحالة الصحية الجسمانية للقائد السياسي أن تنعكس بشكل غير مباشر على توجهات السياسة الخارجية للدولة ، كما كان الشأن مع Napoleon 3 ، و منذ عام 1865 ابتداء من عام 1940 ، و كذا الرئيس الأمريكي Franklin Roosvelt[2]الزعيم الإيطالي Mussolini.

و يزداد دور النسق العقيدي للقائد السياسي في توجيه السياسة الخارجية للدولة في حالات معينة ، كحالة غموض البيئة الدولية ، أين يصعب على صانع القرار الحصول على المعلومات الكافية و الدقيقة ، أيضا تمثل مواقف الأزمات في العلاقات الدولية دافعا لصانع القرار للاعتماد بشكل رئيسي على عقائده لفهم الموقف ، و وضع البدائل المتاحة و التنبؤ بالنتائج المحتملة.[3]

و رغم أن هذا الطرح يحاول تفسير مخرجات السياسة الخارجية استنادا إلى أسس شخصية و غير موضوعية ، بحيث يمكن أن تتعرض المصلحة القومية للخطر جراء قرارات غير صائبة مبنية على سوء تقدير من قبل صانع القرار ، إلا أن تأثير شخصية صانع القرار في مخرجات السياسة الخارجية يبقى أمرا قائما لا يمكن تجاهله.[4]

و من ناحية أخرى تؤثر توجهات الرأي العام في رسم السياسة الخارجية ، غير أن هذا التأثير يختلف تبعا لعدة متغيرات أهمها: طبيعة نظام الحكم و قضايا السياسة الخارجية و مدى الاتفاق أو الاختلاف بين توجهات الرأي العام حول تلك القضايا ، فنظام الحكم

---

[1] سعد حقي ، مبادئ العلاقات الدولية ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 189 - 191.

[2] محمد بوعشة ، ***التكامل و التنازع في العلاقات الدولية دراسة المفاهيم و النظريات*** (الجيزة : سما للنشر و التوزيع و الطباعة ، ط. 2 ، 2009) ، ص. 288.

[3] السيد سليم ، التحليل السياسي الناصري ، ***مرجع سابق*** ، ص.ص. 33 - 36.

[4] Dario Battestella , ***Théories des Relations Internationales*** (Paris : Presse de la Fondation Nationale des Sciences Politiques , 4 em ed. , 2012) , p. p. 385 - 388.

الديمقراطي يفسح المجال أمام الرأي العام ـ من خلال المشاركة التمثيلية ـ في توجيه السياسة الخارجية ، بعكس النظم التسلطية التي يكون فيها الرأي العام في الغالب مجاريا لتوجهات القائد السياسي ، كذلك كلما كانت قضايا السياسة الخارجية أكثر بساطة و تمس المصالح المباشرة لأفراد المجتمع ، كلما زاد حرصهم على المشاركة في تلك القضايا ، و يكون الوضع على العكس من ذلك إذا كانت القضايا المطروحة أكثر تعقيدا ، و لا تمس المصلحة المباشرة للمجتمع ، أيضا تحدد درجة التجانس في توجهات الرأي العام مدى التأثير الذي يفرزه هذا الأخير على قرارات السياسة الخارجية.[1]

1 ـ طبيعة النظام السياسي الجزائري:

يمكن القول أن طبيعة النظام السياسي الجزائري ما هي إلا نتيجة لتراكمات سياسية، و اجتماعية ، و اقتصادية ، و أمنية مر بها المجتمع الجزائري ، و عليه فلا يمكن فهم طبيعة النظام السياسي القائم في الجزائر دون تتبع التطورات التاريخية التي مر بها المجتمع الجزائري منذ الاستقلال ، و حتى خلال الفترة التي سبقت ذلك.[2]

خضعت الجزائر للاستعمار الفرنسي منذ الخامس من جويلية عام 1830 إلى غاية الخامس من جويلية من عام 1962 ، عرف الجزائريون خلال هذه الفترة إقصاء و تهميشا و قمعا للحريات و انتهاكا للحقوق. انتخب أحمد بن بلة كأول رئيس للجمهورية الجزائرية المستقلة في سنة 1963 ، و في عام 1965 تمت الإطاحة به من قبل العقيد هواري بومدين ، ليتولى هذا الأخير منصب الرئاسة إلى غاية وفاته في عام 1979 ، ثم خلفه العقيد شاذلي بن جديد في منصب الرئاسة ، غير أنه هو الآخر استقال في سنة 1992 بعد موجة من الاحتجاجات الشعبية في أكتوبر من عام 1988 و صعود التيار الإسلامي بقيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ على الساحة السياسية بعد فوزها بالانتخابات التشريعية في دورها الأول في ديسمبر 1991. و في عام 1994 تم تعيين الجنرال "يامين زروال" لقيادة البلاد ، هذا الأخير

---

[1] السيد سليم ، ***تحليل السياسة الخارجية*** (بيروت : دار الجيل ، ط. 2 ، 2001) ،ص. 248.-ص. 249

[2] هشام صاغور ، ***السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط*** (الإسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية، ط. 1 ، 2010) ، ص.ص. 200 – 204.

انتخب رئيسا للجمهورية في عام 1995 ، لكنه أجرى انتخابات رئاسية مسبقة في عام 1999 وصل على إثرها عبد العزيز بوتفليقة إلى كرسي الرئاسة في الجزائر.[1]

عموما يمكن التمييز بين مرحلتين أساسيتين مر بهما النظام السياسي الجزائري المرحلة الأولى و التي تمتد من سنة 1962 و إلى غاية عام 1988 و هي فترة الأحادية الحزبية ، حيث أخذت الجزائر بنظام الحزب الواحد ممثلا في جبهة التحرير الوطني ، أما المرحلة الثانية فتبدأ بالاحتجاجات الشعبية في أكتوبر 1988 ، و التي حاول النظام السياسي الاستجابة لها و امتصاص الغضب الشعبي ، من خلال إصدار دستور جديد في فيفري من عام 1989 يتبنى فيه التعددية الحزبية و الانفتاح السياسي ، أي السماح بتشكيل أحزاب سياسية ، و إجراء انتخابات محلية و برلمانية على أساس التعدد الحزبي. و بخصوص منصب رئيس الجمهورية فإن دستور عام 1989 نص على "انتخاب رئيس الجمهورية من خلال الاقتراع السري العام لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، و رئيس الجمهورية يرأس القوات المسلحة و هو المسئول عن الدفاع الوطني".[2]

أما في الميدانين الاقتصادي و الاجتماعي ، فقد حاولت الجزائر منذ الاستقلال البحث عن أفضل أشكال التنظيم الاقتصادي و الاجتماعي الذي يضمن تطورها العام ، و في هذا السياق مرت الجزائر بمرحلتين أساسيتين ، تبنت في المرحلة الأولى النهج الاشتراكي منذ عام 1962 إلى غاية عام 1989 ، ثم بعد ذلك اعتمدت النهج الليبرالي منذ عام 1989 إلى يومنا هذا ، كأسلوب لإدارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية. و بغض النظر عن الاختلافات بين هاذين النظامين فإنهما يمثلان الخلفية التاريخية التي ساهمت في رسم معالم الدولة الجزائرية الحالية بنظمها السياسية و الإدارية ، و الاقتصادية و الاجتماعية.[3]

---

[1] Yves Garnier , Dictionnaire Encyclopédique , ***Op. Cit.*** , p.p. 42 , 43.

[2] صاغور ، ***مرجع سابق*** ، ص. 200 .-ص. 204

[3] Arib Mokhtar , ***l'Etat Algérien ; Eléments Historiques Constitutifs et Forces Sociales Motrices*** (Alger : Office des Publications Universitaires , 2006) , p. 04.

يمكن إرجاع جذور تلك التحولات السياسية و الاقتصادية في الجزائر إلى الانتفاضة التي قام بها الشارع الجزائري في 05 أكتوبر 1988 ، حيث خرج آلاف المواطنين في مظاهرات عنيفة احتجاجا على الأوضاع العامة للمواطنين التي أصبحت أكثر تدهورا. قوبلت أكتوبر تلك المظاهرات من قبل السلطة الحاكمة بالقوة ، و إعلان حالة الحصار في 06 1988 ، و في 11 أكتوبر 1988 أعلنت السلطة عن رفع حالة الحصار بعدما خلفت تلك الأحداث حوالي 161 قتيلا ، و آلاف المعتقلين بحسب المصادر الرسمية. كانت هذه الأحداث وراء مبادرة السلطة بإصدار دستور جديد بتاريخ 23 فيفري 1989 يسمح بالتعددية الحزبية في الجزائر ، حيث كان إنشاء حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ ـ و هو حزب معارض للسلطة القائمة آنذاك ـ في مارس 1989 ، هذا الحزب شارك في أول انتخابات تعددية في الجزائر في عام 1991 ، و فاز بأغلبية الأصوات بمجموع 835 بلدية من أصل 1539 بلدية على المستوى الوطني. حاولت السلطة القائمة آنذاك الحد من هذا الزحف الإسلامي نحو السلطة بإجراء تعديلات في القوانين الانتخابية ، ثم وقف المسار الانتخابي.[1]

و بداية من سنة 1992 شهدت الجزائر أزمة سياسية و أمنية ، جراء وقف الجيش للمسار الانتخابي ، و تبني المعارضة للعمل المسلح ، و قد راح ضحية هذه الأزمة أكثر من 100000 قتيل حسب الاحصائيات الرسمية ، زيادة على الخسائر الاقتصادية المعتبرة.[2]

و في شهر أفريل من عام 1999 كان انتخاب عبد العزيز بوتفليقة ـ من خلال اقتراع شعبي عام ـ على رأس الجمهورية الجزائرية ، و في سنة 2002 فاز حزب جبهة التحرير الوطني بالأغلبية المطلقة في الانتخابات التشريعية. كذلك كانت إعادة انتخاب الرئيس بوتفليقة في سنة 2004 لعهدة ثانية ، ثم في سنة 2009 لعهدة ثالثة ، و ذلك بعد تعديل المادة التي تحدد عدد العهدات الرئاسية بعهدتين فقط إلى عدد غير محدد ، و هذا الوضع خلق نوعا

---

[1] بومدين بوزيد ، "حدود قوة الشارع في التغيير السياسي و سبل تعزيز التحول الديمقراطي ، محاولة في فهم تعثر التجربة الديمقراطية في الجزائر" ، ***المجلة العربية للعلوم السياسية*** ، ع. 11 ، صيف 2006 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية) ، ص. ص. 51 - 68.

[2] George Mutin , ***Op. Cit.*** , p. 64.

من الاستقرار على مستوى السلطة السياسية في الجزائر ، و هو ما ساعدها كثيرا على تبنى العديد من الأدوار السياسية على المستوى الإقليمي في إفريقيا.[1]

إذ منذ وصوله إلى السلطة سعى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لأجل تحقيق السلم و الأمن على المستوى الداخلي ، من خلال طرحه لمشروع الوئام المدني ، و هو المسعى الذي التفت حوله كل القوى السياسية الفاعلة في الجزائر ، حيث صادق البرلمان بمختلف توجهاته دون أية معارضة على قانون الوئام المدني ، كما ساند الشعب من خلال الاستفتاء المباشر سياسة الوئام المدني ، و كانت نتائج هذه السياسة جد ايجابية خاصة على المستوى الأمني ، حيث تراجعت شدة العمليات الإرهابية المسلحة في الجزائر.[2]

و قد ورد ضمن تقارير بعض دوائر الأبحاث المتخصصة في دراسة الصراعات عبر العالم أنه "في الجزائر بدى أن الصراع الطويل بين الحكومة و الجماعة الإسلامية المسلحة قد انتهى في أوائل عام 2005" ، كما أن إلقاء السلطات الجزائرية القبض على نور الدين بوضيافي زعيم الجماعة الإسلامية المسلحة في أواخر عام 2004 ، إلى جانب موت زعيم آخر من زعماء الجماعة الإسلامية المسلحة في شهر جانفي من عام 2005 قد أدى تقريبا إلى الانهيار الكامل لحركة التمرد. و في ظل هذا التطور لم يرد وقوع ضحايا بسبب هذا لبيانات الصراعات (دائرة أبحاث Uppsalaالصراع في عام 2005 ، كما أن برنامج بالسويد) قد حذف الصراع الجزائري من قائمة Uppsalaالسلام و الصراع في جامعة الصراعات الموجودة عبر العالم في عام 2005.[3]

---

[1] Thierry Garcin , ***les Grandes Questions Internationales Depuis la Chute du Mur de Berlin*** (France : Editions Economica , 2 em ed. , 2009) , p. p. 193 , 194.

[2] آيت وعلي محند السعيد ، ***المصالحة الوطنية بين الحتمية التاريخية و الضرورة الاجتماعية*** (الجزائر : طتكسيج كوم للدراسات و النشر و التوزيع ، 2010) ، ص. 36.

[3] "لوتاهاربوم" و "بيتر والنستين" ، "أنماط الصراعات المسلحة الكبرى ، 1990 - 2005" ، ***التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي الكتاب السنوي 2006*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط. 1 ، 2006) ، ص.ص. 205 - 218.

و بهدف تعزيز الاستقرار السياسي و الأمني الداخلي ، قدم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة مشروع ميثاق السلم و المصالحة الوطنية في عام 2005 ، و قد وافق الشعب الجزائري على المشروع من خلال استفتاء شعبي عام.[1]

كذلك عمل الرئيس بوتفليقة على دعم مسار المصالحة الوطنية ـ بالرغم من بقاء قانون الطوارئ ـ من أجل التقارب مع الإسلاميين حيث أبدى النظام السياسي مرونة في التعامل مع الحركات الإسلامية المتطرفة ، من خلال اعتماد "المبادرة الشرعية السلمية الحضارية" ، و التي محتواها دعوة العناصر الإرهابية المسلحة ـ من خلال مراجعات فكرية ـ إلى هدنة دائمة مع النظام السياسي ، مقابل سماح هذا الأخير لتلك العناصر بإعادة اندماجها ضمن المجتمع. من ناحية أخرى لجأ النظام السياسي الجزائري لإجراءات قانونية و عسكرية للقضاء على العناصر الإرهابية التي ما زالت تنشط في الجزائر، حيث دعى الرئيس بوتفليقة المجلس الأعلى للأمن في سبتمبر 2010 لدراسة أساليب و طرق مكافحة الإرهاب و التحديات الأمنية الراهنة التي تواجه الجزائر.[2]

أيضا حاولت الجزائر الاستجابة للمطالب الشعبية بهدف استباق الأحداث ، و الحيلولة دون تطورها لتصل إلى ما وصلت إليه في العديد من البلدان العربية على غرار تونس و مصر ، حيث أعلن الرئيس بوتفليقة ـ في خطاب له ـ عن الشروع في إجراء إصلاحات سياسية من خلال تعديل الدستور ، و مراجعة القوانين الانتخابية ، و قوانين الأحزاب و الجمعيات ، و كذا القوانين المتعلقة بصلاحيات المجالس المنتخبة ، كما ألغت الجزائر قانون الطوارئ ، لكن تم استبداله بقانون مكافحة الإرهاب. و في هذا السياق تشكلت لجنة وطنية ضمت مختلف القوى السياسية الفاعلة ، و شخصيات وطنية ، و جمعيات المجتمع المدني ، و ناقشت اللجنة خلال الفترة الممتدة بين 21 ماي و 21 جوان 2011 عدة مسائل شملت قواعد الممارسة الديمقراطية ، و مشاركة المرأة في الحياة السياسية ، و صلاحيات المؤسسات

---

[1] جورج الراسي ، ***الدين و الدولة في الجزائر من الأمير عبد القادر ... إلى عبد القادر*** (الجزائر: دار القصبة للنشر ، 2008) ، ص. ص. 637.

[2] عماد جاد و آخرون ، ***التقرير الاستراتيجي العربي 2010*** (القاهرة : مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية ، ط. 1 ، 2011) ، ص. 235.

الدستورية ، و كذا قانون الإعلام. و قد وافق البرلمان الجزائري على مقترحات اللجنة التي أوصت بالرفع التدريجي للتمثيل النسوي في المجالس المنتخبة إلى حدود 50 بالمائة ، و وضع إجراءات لضمان شفافية العملية الانتخابية ، إضافة إلى ضرورة احترام الأحزاب السياسية للطابع الجمهوري للبلاد و احترام النظام الدستوري، و الحفاظ على وحدة و استقلال البلاد و سلامتها ، و منع تشكيل أي حزب سياسي يخالف نشاطه قيم و أهداف ثورة نوفمبر 1954 ، أو يتعارض مع أسس الهوية الوطنية ، أو يتبنى توجهات دينية ، أو لغوية ، أو عرقية ، كذلك اقترحت اللجنة قوانين لضبط الممارسة الإعلامية سواء المكتوبة أو القطاع السمعي البصري ، رغم تأكيدها على إمكانية الانفتاح في هذا القطاع.[1]

أيضا حاولت الإصلاحات في الجزائر تفعيل دور المجتمع المدني ، رغم التشديد على التمويل الخارجي لجمعيات المجتمع المدني ، لأن التمويل دوما يهدف لتوجيه نشاط الجمعية لتحقيق أهداف أو مصالح الطرف الممول. و قد بلغ عدد جمعيات المجتمع المدني في الجزائر نحو 66231 جمعية ، منها 890 جمعية ذات طابع وطني.[2]

و من خلال هذه الإصلاحات يتبين أن النظام السياسي في الجزائر كان يحاول أن يحقق درجة معينة من الاستقرار السياسي و الأمني ، تسمح له بالتحرك و المناورة على المستوى الخارجي ، و بالتحديد في المجال الإقليمي الإفريقي ، و هذا التوجه يؤكد تلك العلاقة الوطيدة بين الاستقرار الداخلي و طبيعة السياسة الخارجية ، ذلك أن بروز أعمال عنف داخلي مناهضة للنظام السياسي ، تدفعه لاتباع سياسة خارجية أكثر صراعية ضد القوى التي يعتقد أنها تقف وراء أحداث العنف من خلال دعم الجماعات المعارضة ، كما قد تكون السياسة الخارجية الصراعية بهدف توجيه الرأي العام الداخلي نحو خصوم أكثر خطورة ممثلة في قوى خارجية ، و في هذا محاولة لتحجيم دور قوى المعارضة على المستوى الداخلي ، من جهة أخرى يمكن القول أيضا أن للعوامل الخارجية إقليمية كانت أو دولية دورا في زيادة حدة

---

[1] أحمد يوسف أحمد و آخرون ، ***حال الأمة العربية 2011 ، 2012 معضلات التغيير و آفاقه*** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط. 1 ، 2012) ، ص. ص. 183 ، 184.

[2] خيرة ويفي ، "دور المجتمع المدني في تفعيل التحول الديمقراطي في الجزائر" ، ***المجتمع المدني و التطور الديمقراطي بالمنطقة المغاربية*** (الجزائر : جامعة الجزائر 3 ، مختبر البحوث و الدراسات في العلاقات الدولية ، 2012) ، ص. ص. 253 - 276.

أعمال العنف السياسي الداخلي و تمديد فترتها الزمنية ، من خلال المساعدات العسكرية و السياسية التي تقدمها القوى الخارجية لفائدة الجماعات المناوئة للنظام السياسي ، أو للنظام السياسي ، أو حتى للطرفين معا في آن واحد في بعض الأحيان ، لذا يلاحظ أن شدة أعمال العنف الداخلي الذي تمارسه جماعات معارضة للنظام غالبا ما تتضاءل أو تتوقف جراء انحسار الدعم الخارجي. و بصفة عامة فإن العنف الداخلي محكوم بطبيعة القوى المعارضة للنظام ، أي درجة تنظيمها و حجمها و قدراتها بشكل عام ، إضافة إلى الدعم الخارجي الذي تتلقاه من أطراف أجنبية ، و مدى استعداد هذه الأطراف للاستمرار في تمويل المعارضة الداخلية. و تتضح هذه العلاقة بشكل جلي ، من خلال تتبع السياسة الخارجية للنظام السياسي الجزائري خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي ، حيث أن أعمال العنف الداخلي الذي كان يتلقى دعما من بعض القوى الأجنبية ، دفعت الجزائر لاتباع سياسة خارجية صراعية ضد تلك القوى ، و هو ما حملها على تقديم دعم أكبر لقوى المعارضة الداخلية في الجزائر ، لكن بمجرد تبني الجزائر لسياسة داخلية (الوئام المدني ثم المصالحة الوطنية) حققت من خلالها استقرارا داخليا ، ثم سياسة خارجية أكثر انفتاحا و تعاونا مع القوى الإقليمية و الدولية المؤثرة، جففت من خلالها منابع الدعم الخارجي لقوى المعارضة الداخلية ، فإن الجزائر أصبحت تحقق نتائج إيجابية في سياستها العامة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي. و زيادة حدة العنف الداخلي في الجزائر زاد من نسبة علاقاتها الصراعية عليه يمكن القول أن على مستوى السياسة الخارجية ، و هذه العلاقات أدت من جهتها إلى زيادة في شدة العنف الداخلي ، و العكس صحيح ، أي عندما قلت شدة العنف الداخلي في الجزائر ، انعكس ذلك في شكل سياسة خارجية أكثر انفتاحا ، و التي بدورها قللت من مصادر العنف الداخلي ، و ساهمت في القضاء عليه.[1]

2 ـ عقيدة الدور في السياسة الخارجية الجزائرية:

[1] حسنين توفيق ابراهيم ، ***ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية*** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط. 2 ، 1999) ، ص.ص. 349 – 352.

يمكن القول أن جذور العمل الدبلوماسي في الجزائر تعود إلى الفترة التي سبقت الاستقلال ، فمباشرة عند اندلاع الثورة التحريرية في الجزائر في نوفمبر 1954 ، فإن البيان الصادر عن جبهة التحرير الوطني في أول نوفمبر 1954 ، أكد على أن العمل الدبلوماسي هو أحد أساليب دعم نجاح الثورة المسلحة ، من خلال السعي لتدويل القضية الجزائرية و إعطائها طابعا عالميا ، و محاولة كسب تأييد الدول لفائدة أهداف الثورة. فخلال شهري جويلية و سبتمبر من عام 1954 قدم وفد جزائري (محمد خيضر ، و حسين آيت أحمد ، و أحمد بن بلة) من مصر طلبا إلى المملكة العربية السعودية ثم إلى جامعة الدول العربية ـ على التوالي ـ قصد العمل على إدراج القضية الجزائرية ضمن أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة ، كما طالب الوفد من الدول العربية الوقوف دبلوماسيا إلى جانب الثورة في الجزائر ، و إيصال صوتها إلى دول أخرى في آسيا و إفريقيا ، حيث أخطرت المملكة العربية السعودية مجلس الأمن الدولي بوضع الشعب الجزائري الذي يعاني القمع و الاضطهاد ، كذلك شارك ممثل جبهة التحرير ـ كمستشار ضمن الوفد السوري ـ في الدورة العاشرة للأمم المتحدة ، أما العراق فقد دعا لمناقشة و تأييد الشعب الجزائري في مؤتمر Bandung لحركة عدم الانحياز ، و كذا خلال الدورة العاشرة للأمم المتحدة في عام 1955. كذلك تمكنت جبهة التحرير الوطني من الحصول على صفة العضو المراقب ضمن أشغال أول مؤتمر إفريقي ـ آسيوي في Bandung في عام 1955 حيث صادقت الدول المشاركة في أفريل 1955 على حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره ، كما رفعت أربعة عشر دولة من المؤتمر طلبا للأمين العام للأمم المتحدة قصد إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة للمنظمة ، و بعدها حصل الوفد الجزائري على صفة العضو المشارك في مختلف المؤتمرات الإفريقية و الآسيوية ، و هو ما أعطى دفعا قويا للثورة الجزائرية ، حيث عرضت القضية الجزائرية في أعمال الأمم المتحدة أربع مرات متتالية انتهت بالإعلان عن حق تقرير المصير.[1]

[1] أحمد سعيود ، ***العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني 1954 - 1958*** (الجزائر : دار الشروق للطباعة و النشر و التوزيع ، 2008) ، ص.ص. 57 - 97.

بعد الاستقلال أصبحت الجزائر عضوا دائما في العديد من المنظمات الدولية و الإقليمية مثل منظمة الأمم المتحدة ، و جامعة الدول العربية ، و منظمة الدول المصدرة للنفط ، و منظمة الوحدة الإفريقية ، و اتحاد المغرب العربي ، و منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلوم و الثقافة ، و كلها منابر تسمح للجزائر بطرح توجهاتها في السياسة الخارجية ، كما تتيح لها الحصول على بعض المكاسب القومية.[1]

و من أجل ضبط سياستها الخارجية و جعلها أكثر فاعلية ، فقد تبنت الجزائر منذ استقلالها العديد من المبادئ التي تحكم نشاطها الخارجي ، و التي تسعى من خلالها للحفاظ على مكانتها كفاعل مستقل في العلاقات الإقليمية و الدولية ، إضافة إلى الاضطلاع ببعض الأدوار الإقليمية ، و من أهم هذه المبادئ نجد:

1- العمل على ضمان الاستقلال الوطني و التصدي لكل ما من شأنه أن يقلل من السيادة الوطنية أو يمس بها.

2- السعي لاستعادة الهوية الوطنية.

3- التصدي لجميع أشكال التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدولة.

4- محاولة استكمال الاستقلال الوطني من خلال إلغاء كافة القواعد الأجنبية الموجودة على الإقليم الجزائري.

5- نبذ سياسة التكتلات و الأحلاف العسكرية التي يمكن أن تؤثر سلبا على الاستقرار السياسي للأقاليم و المناطق.

6- دعم حركات التحرر الوطني في مختلف مناطق العالم ، و التضامن الفعال مع كافة القوى الديمقراطية و التقدمية.

[1] Pascal Boniface , ***Année Stratégique 2010 ; Analyse des Enjeux Internationaux ,*** (Paris : Editions Dalloz , 2009) , p. 320.

7- المساهمة في محاربة التخلف بكل أشكاله ، و التصدي لسيطرة القوى الاقتصادية الامبريالية على مناطق و شعوب العالم الثالث.

و يلاحظ على جميع هذه المبادئ كونها مستمدة من انتماء الجزائر لدول العالم الثالث وسعيها للعب دور إقليمي على مستوى هذه الكتلة ذات الوزن النسبي المهم في السياسة الدولية.[1]

و استنادا إلى هذه المبادئ ، فقد أدت الجزائر جملة من الأدوار في سياستها الخارجية على المستويات الإقليمية و الدولية ، حيث سعت الجزائر للدفاع عن المصالح العليا للبلاد وذلك عن طريق تنشيط عمل دبلوماسي فعال حقق للجزائر مكانة دولية مرموقة ، إضافة إلى عدة مكاسب كالاعتراف الدولي بالحدود الجزائرية ، و توطيد علاقات حسن الجوار، و كذا الدعوة إلى بعث الوحدة العربية ، و تفعيل دور منظمات العالم الثالث من خلال توحيد جهود الدول الأطراف ، وكان ذلك بمناسبة اجتماع قمة منظمة السبعة و السبعين ومنظمة الوحدة الإفريقية المنعقدتين بالجزائر ، وكذا خلال الأعمال التحضيرية لقمة دول حركة عدم الانحياز ، كما تمكنت الدبلوماسية الجزائرية من كسر الحصار الذي حاولت فرنسا شنه ضد الجزائر بعد إعلانها عن تأميم المحروقات.[2]

و في مجال الحفاظ على السلم و الاستقرار الدوليين كان للدبلوماسية الجزائرية دورا في تسوية العديد من القضايا ، مثل الوساطة بين المغرب و موريتانيا في سنة 1969، و التدخل قصد تصحيح العلاقات بين تونس و ليبيا بعد فشل مشروع الوحدة بينهما في عام 1974 ، كذلك وقفت الجزائر ضد غزو مصر للجماهيرية الليبية في سنة 1975 ، كما تمكنت الجزائر بفضل دبلوماسيتها الفاعلة من إيجاد حل للنزاع العراقي الإيراني ، أيضا تدخلت الجزائر بطريقة موفقة لتسوية أزمة الرهائن الأمريكيين في طهران في سنة 1979. و فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية فقد كشفت الجزائر ـ من خلال دبلوماسيتها النشيطة ـ المشروع الاستيطاني الإسرائيلي بعدما أزاحت المفهوم العرقي عن القضية،

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، ***جهود السنوات العشر*** (الجزائر : الطباعة الشعبية للجيش) ، ص. 47.

[2] إبراهيم رماني ، ***مختارات من خطب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة 1999 – 2003*** (الجزائر : منشورات الوكالة الوطنية للنشر و الإشهار ، ط. 1 ، 2003)، ص.ص. 861 ، 862.

كما تمكن الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات لأول مرة من مخاطبة العالم بصفة مباشرة من فوق منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة التي ترأستها الجزائر في عام 1974 ، و خلالها تم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كعضو ملاحظ في الجمعية العامة للأمم المتحدة.
أما في المجال الاقتصادي ، فقد دعت الجزائر إلى سياسة التأميمات التي كانت سباقة إليها في سنتي 1967 و 1971 ، كما أن السياسة الخارجية الجزائرية أولت اهتماما للجانب الثقافي ، حيث ساهمت في اعتماد اللغة العربية كلغة عالمية في منظمة "اليونيسكو" (منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلوم و الثقافة) من خلال مطالبة ممثليها باعتماد اللغة العربية في هذه المنظمة المتخصصة.[1]

شهدت الدبلوماسية الجزائرية منذ أحداث أكتوبر 1988 ركودا ملحوظا ، حيث لم تعد تهتم بشكل كبير بالنشاط الخارجي كما كانت من قبل ، كما أن هذه الظروف الداخلية أثرت سلبا على تفاعل الجزائر مع الأحداث الدولية ، حيث تضاءل الحضور الجزائري على مستوى التجمعات و المحافل الإقليمية و الدولية ، و بالتالي قل تأثير الدبلوماسية الجزائرية في القضايا الدولية ، و تراجعت بذلك إمكانية استفادة الجزائر منها في إطار علاقاتها الخارجية الثنائية أو متعددة الأطراف على مختلف المستويات الإقليمية أو الدولية.[2]

كذلك تأثرت السياسة الخارجية الجزائرية سلبا بالأوضاع الداخلية المتدهورة خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية 1999 ، حيث إن الصورة السيئة التي رسمتها وسائل الإعلام عن الجزائر كادت تذهب بمكانتها الإقليمية و الدولية.[3]

لكن حتى في ظل أصعب الظروف التي مر بها النظام السياسي في الجزائر ، فإن عقيدة الدور في السياسة الخارجية الجزائرية لم تغيب في برامج السياسة العامة للبلد، فخلال فترة الأزمة الأمنية عندما وصل الرئيس زروال إلى رئاسة الدولة ، أخذ زروال على عاتقه ـ من

---

[1] صالح بن القبي ، ***الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس و اليوم و محاضرات أخرى*** (الجزائر : الوكالة الوطنية للنشر و الإشهار ، 2002) ، ص. ص. 25 - 27.

[2] بوعشة ، الدبلوماسية الجزائرية و صراع القوى في القرن الإفريقي ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 37 - 40.

[3] عيسى خلادي ، ***بوتفليقة الرجل و منافسوه*** ، تر. محمد ساري و علاوة بوجادي (الجزائر : إنجاز متيجة للطباعة ، 2004) ، ص. ص. 104 ، 105.

خلال خطابه في 07 فيفري 1994 ـ التصدي للعنف و العمل على استعادة السلم و تقوية مؤسسات الدولة ، و التعامل مع قضية الديون الخارجية للجزائر ، و كذا بعث دور الجزائر على المستوى الدولي و الإقليمي ، و من خلال هذا البرنامج يتبين أن عقيدة الدور في السياسة الخارجية الجزائرية موجودة ضمن السياسة العامة الجزائرية حتى في ظل أصعب الظروف التي مرت بها الجزائر.[1]

3 ـ دور العوامل الشخصية للقائد السياسي:

بما أن رئيس الجمهورية هو المخول ـ وفقا لما ينص عليه الدستور الجزائري - بإقرار و توجيه السياسة الخارجية للدولة ، كما أن طبيعة النظام السياسي الجزائري تتيح للرئيس مجالا أوسع لتحديد توجهاتها العامة ، فيمكن القول أنه كان للرئيس عبد العزيز بوتفليقة منذ وصوله إلى السلطة في عام 1999 دورا في بلورة و توجيه أهم قرارات السياسة الخارجية الجزائرية بشكل عام و سياستها الإقليمية في إفريقيا على وجه التحديد.[2]

و قد شكل وصول الرئيس بوتفليقة إلى سدة الحكم منعطفا حاسما في مسار السياسة الخارجية الجزائرية ، فخبرته في الميدان إضافة إلى تتبعه للتطورات الحاصلة على مستوى الساحة الدولية ، مكنتاه من استثمار التجربة المأساوية للجزائر بهدف العودة بها إلى الصعيد العالمي في ظل إدراك المعمورة بالطبيعة المتعددة الأبعاد و المستويات لظاهرة الإرهاب ، و أنها ليست متعلقة بنظام سياسي أو مؤسساتي معين.[3]

كما أن نجاح مشروع الوئام المدني ، أضفى نوعا من الاعتدال على مواقف الدول الكبرى تجاه الجزائر ، و زاد من القبول الدولي لشخصية الرئيس باعتبار شرعيته ذات

---

[1] Salaheddine Bariki , « Algérie Chronique Intérieure » , ***Annuaire de l'Afrique du Nord*** (Paris : CNRS Editions , 1998) , p. p. 407 – 441.

[2] مولود ديدان ، ***نصوص القانون الدستوري الجزائري*** (الجزائر : دار النجاح للكتاب ، ط. 1 ، 2005) ، ص. ص. 20 ، 21

[3] Khaled Chaib , ***Bouteflika le Président et son Bilan le Défit*** (Alger : les Editions El-hikma , 4 em ed. , 2004) , p. p. 208 – 211.

مصدر شعبي محض ، و بالتالي غلق المجال أمام الضغوط الخارجية ، و هذا ما منحه حرية واسعة في تحديد توجهات السياسة الإقليمية الجزائرية وفقا لتصوراته الشخصية.[1]

و استطاع الرئيس بوتفليقة أيضا أن يعطي دفعا قويا للدبلوماسية الجزائرية من خلال تبني نزعة هجومية في الميدان خلال سنة 2001 ، فهذه السنة شهدت حوالي سبع عشرة زيارة نحو بعض دول العالم ، حيث قاد الرئيس بوتفليقة ما نسبته 82.35 بالمائة من مجموع هذه الزيارات أي ما يعادل أربعة عشر زيارة ، في حين أوكل الرئيس ثلاث زيارات فقط لبعض مساعديه ، و واصل الرئيس في الاتجاه نفسه خلال سنة 2002 التي عرفت هي الأخرى حوالي ثمان زيارات رسمية نحو الخارج ، ركزت هذه الزيارات بصفة كاملة على المجال الجغرافي الإفريقي.[2]

أيضا تجلى التوجه الإفريقي في السياسة الخارجية الجزائرية من خلال عقد القمة العادية الخامسة و الثلاثين لمنظمة الوحدة الإفريقية بالجزائر في جويلية 1999 ، و التي حرص الرئيس بوتفليقة خلالها ، على أن تخصص محاور النقاش لدراسة أوضاع القارة الإفريقية و مختلف التحديات التي تواجهها في مطلع الألفية الثالثة ، حيث كانت دعوة الرئيس إلى ضرورة إعادة تنظيم الجهود الإفريقية في مجال التنمية ، من خلال تحيين مؤسسات منظمة الوحدة الإفريقية باستحداث إطار تنظيمي جديد يكون أكثر فاعلية أطلق عليه اسم "الإتحاد الإفريقي".[3]

و يمكن تفسير التوجه الإفريقي في السياسة الخارجية الجزائرية ، من خلال ميل الرئيس بوتفليقة لمعالجة القضايا التي تهم القارة الإفريقية ، و قد بينت دراسة سابقة حول التوجهات الجغرافية للسياسة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 1999 – 2009 ، أن نسبة 50 بالمائة من نشاط السياسة الخارجية الجزائرية كان موجها نحو المجال الإقليمي

---

[1] يحي ح. زوبير ، "جدلية السياسة الخارجية الجزائرية من 1992 ليومنا هذا" ، في محمد بجاوي (محررا)، ***آفاق الجزائر 2010 الديمقراطية و التطور*** ، تر. شوام بوشامة (وهران : دار الغرب ، 2003) ، ص. ص. 195 - 208.

[2] بوعشة ، "الدبلوماسية الجزائرية و صراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي" ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 315 - 318.

[3] محمد عاشور و أحمد علي سالم ، ***دليل المنظمات الإفريقية الدولية*** (القاهرة : معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، ط. 1 ، 2006)، ص. ص. 21 ، 22.

الإفريقي ، بالإضافة إلى ميل السياسة الخارجية الجزائرية ـ بصفة عامة ـ لمناقشة القضايا ذات الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية ، و التي تمثل أهمية بالغة بالنسبة لدول العالم الثالث خاصة الدول الإفريقية.

و بشكل عام يمكن القول أن شخصية الرئيس عبد العزيز بوتفليقة النشيطة و المستقلة و التي تهتم بالمشاركة في التجمعات الدولية ، و التي تسعى لتحقيق التكامل و الاندماج الدوليين وفقا لتصوراتها الخاصة ، كان لها دورا واضحا في بعث نشاط السياسة الخارجية الجزائرية بشكل عام و سياسة الجزائر الإقليمية في إفريقيا على وجه التحديد، و مما زاد من تأثير الرئيس بوتفليقة في سياسة الجزائر الإقليمية هو خبرته في ميدان السياسة الخارجية ، إضافة إلى ثقته العالية بالنفس ، واعتقاده بقدرته على التحكم في القضايا و الأحداث الدولية ، و كذا رفضه الدخول في علاقات تبعية مع أية دولة أخرى.[1]

ثانيا: المحددات العسكرية

هناك شبه اتفاق بين دارسي العلاقات الدولية أن لقوة الدولة عدة عناصر ، و أنه لا يمكن تقديم عنصر ـ بشكل حاسم ـ على باقي العناصر في قياس قوة الدولة أو إمكانياتها في السياسة الخارجية ، حيث أن مفهوم قوة الدولة يتسع في الغالب ليشمل "الإمكانات العسكرية و الاقتصادية و التقنية و الدبلوماسية ، و العوامل الجغرافية مثل مساحة الدولة و موقعها و تضاريسها ، و العوامل السكانية مثل عدد السكان و مستواهم الصحي و التعليمي و الموارد الطبيعية". و يضاف إلى جميع هذه العوامل العناصر المعنوية للقوة حيث عرف Hans Morgenthau ، القوة الشاملة للدولة على أنها "مركب كلي يضم عناصر مادية و معنوية" ، فالعناصر المعنوية ممثلة في الخصائص القومية و الروح المعنوية للأفراد ، و ميلهم نحو المسالمة أو القتال و طبيعة نظام الحكم و مدى نجاعته و قدرته على تشكيل الرأي العام ، و

[1] محمد جعبوب ، "السياسة الخارجية الجزائرية 1999 ـ 2009 دراسة في موضوع القيادة السياسية" ، ***فكر و مجتمع***، ع. 23 (الجزائر: طاكسيج كوم للدراسات و النشر و التوزيع ، جانفي 2015) ، ص. ص. 29 - 54.

هذه كلها عناصر تزيد في قوة الدولة في السياسة الخارجية ، غير أن مفهوم القوة في السياسة الخارجية يضيق في بعض الأحيان ليقتصر فقط على عناصر القوة العسكرية للدولة.[1]

و يرتبط المتغير العسكري أساسا بالقوة العسكرية للدولة ، و يؤثر العامل العسكري في السياسة الخارجية بشكل كبير ، باعتباره يمثل الركيزة الأساسية للدفاع عن كيان الدولة و ضمان بقائها ، كما يمكن الدولة من فرض احترامها على باقي الوحدات الأخرى. و عليه فضعف القوة العسكرية للدولة يدفعها للبحث عن سند خارجي لضمان أمنها و بقائها ، و يترتب عن ذلك القبول بمجموعة من الشروط المفروضة من طرف أجنبي ، و هو ما يحد من سيادة الدولة و قدرتها على المناورة في السياسة الخارجية.[2]

و تقدر القوة العسكرية للدولة ، بتعداد الجيوش و التجنيد و الوسائل و المعدات العسكرية المتوفرة بالنسبة للقوات الجوية و البحرية و البرية ، أي قيمة الإنفاق العسكري أو الميزانية المخصصة للدفاع ، بالإضافة إلى البحث و التصنيع في المجال العسكري لتطوير وسائل الدفاع و الهجوم ، قصد تلبية الحاجات المحلية و حتى التصدير إلى الخارج ، أيضا مدى تحكم الدولة في تكنولوجيا الفضاء كقواعد إطلاق الصواريخ و عدد الأقمار الصناعية ... الخ ، و ما إذا كان للدولة أسلحة متطورة ذات قدرات التدمير الشامل (ذرية أو بيولوجية أو كيماوية) و فيما إذا قامت بتجارب نووية ، و يضاف إلى هذا كله درجة قوة جهاز المخابرات.

أيضا يندرج ضمن عوامل حساب القوة العسكرية للدولة علاقاتها العسكرية الخارجية، و يدخل في هذا الإطار الاتفاقيات و التحالفات و الشراكات العسكرية للدولة مع الدول الأخرى ، و مدى مساهمتها في الأنشطة العسكرية في الخارج كامتلاكها لقواعد عسكرية

---

[1] أحمد علي سالم ، "القوة و الثقافة و عالم ما بعد الحرب الباردة : هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيئا من الماضي؟" ص. 119 - 136. ، ***المجلة العربية للعلوم السياسية*** ، ع. 20 ، خريف 2008 ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية)، ص.

[2] مهدي صالح ، ***مرجع سابق*** ، ص. 101.

خارجية ، و استقبالها للقوات الأجنبية و تعاونها في حفظ السلم و الأمن الدوليين، و كذا عدد تدخلاتها العسكرية في دول أخرى ، و التي تكون عادة تحت غطاء منظمة الأمم المتحدة.[1]

أما بخصوص القوة العسكرية للجزائر ، فحسب إحصائيات عام 2005 ، يوظف الجيش الجزائري نحو 127500 عاملا مقسمين بين القوات البرية بتعداد 110000 فرد و القوات الجوية بتعداد يصل إلى 10000 فرد ، و القوات البحرية بنحو 7500 فرد.[2]

و قد بلغ تعداد الجيش الجزائري خلال سنة 2010 حوالي 147000 فرد مقسمين بين القوات البرية (127000 فرد) ، و القوات الجوية (14000 فرد) ، و القوات البحرية (6000 فرد).[3]

أما فيما يخص التسلح ، فخلال عقد التسعينيات ضربت العديد من الدول حصارا عسكريا على الجزائر جراء الحرب الأهلية في البلد ، إلا فرنسا التي بقت أكبر داعم للجزائر بالسلاح ، إلى جانب روسيا ، و المملكة العربية السعودية ، ففي عام 1994 تلقى الجيش الجزائري مدرعات "فهد" من المملكة العربية السعودية ، و قبلها في عام 1993 حصل استخدمت لقصف مواقع SU-24سلاح الطيران على عشر قاذفات قنابل روسية من نوع الجماعات الإسلامية ، أيضا في عام 1994 زودت فرنسا الجزائر بمروحيات "سنجاب" المتطورة لمراقبة تحركات الجماعات المسلحة ، و في عام 1995 حصل الجيش الجزائري على أجهزة اتصال متطورة من فرنسا.[4]

---

[1] Thierry Garcin , ***Op. Cit.*** , p. 91.

[2] Pascal Boniface et Autre , ***l'Année Stratégique 2005 Strateco : Analyse des Enjeux Internationaux*** (Paris : Armand Colin , 2004) , p. 364.

[3] Pascal Boniface , Année Stratégique 2010 , ***Op. Cit.*** , p.320.

[4] حبيب سويدية ، ***الحرب القذرة شهادة ضابط سابق في القوات الخاصة بالجيش الجزائري 1992 – 2000*** ، تر. روز مخلوف : ورد للطباعة و النشر و التوزيع ، ط. 1 ، 2003) ، ص.ص. 136 ، 137. (دمشق

و حسب إحصائيات عام 2005 بخصوص العتاد العسكري ، تحوز الجزائر حوالي 1000 دبابة ، و 140 طائرة حربية ، ليرتفع عدد هذه الطائرات إلى نحو 170 طائرة في عام 2010 ، كما تملك القوات البحرية الجزائرية ثلاث فرقاطات و غواصتين.[1]

و رغم ذلك يلاحظ أن الجزائر تركز أغلب نفقاتها العسكرية الموجهة لاقتناء الأسلحة نحو الأسلحة التقليدية ، حيث ورد تصنيف الجزائر ـ حسب قاعدة بيانات SIPRI ـ في عام 2006 في المرتبة التاسعة عشر ضمن قائمة الدول الأكثر استيرادا للأسلحة التقليدية في العالم ، و ذلك بعد أن كانت تحتل المرتبة السادسة عشر خلال الفترة 2000 – 2004 حيث خصصت الجزائر ما مقداره 531 مليون دولار في عام 2001 لاستيراد الأسلحة التقليدية ، و خصصت حوالي 221 مليون دولار للغرض نفسه في عام 2002 ، ثم 188 مليون دولار في عام 2003 ، و 292 مليون دولار في عام 2004 ، و 149 مليون دولار في عام 2005. أما خلال الفترة 2001 – 2005 فقد أنفقت الجزائر ما مجموعه 1381 مليون دولار من أجل شراء الأسلحة التقليدية.[2]

خلال الفترة الممتدة ما بين 2002 و 2006 احتلت الجزائر المرتبة رقم 24 عالميا من بين الدول الأكثر استيرادا للأسلحة التقليدية في العالم ، أما منذ عام 2007 و إلى غاية 2011 فإن الجزائر أصبحت تحتل المرتبة السابعة على المستوى العالمي من حيث اقتناء الأسلحة التقليدية. فخلال عام 2007 قدرت واردات الجزائر من الأسلحة التقليدية بنحو 489 مليون دولارا أمريكيا ، لترتفع قيمة هذه الواردات في عام 2008 إلى حدود 1.444 مليار دولارا ، ثم 1.093 مليار دولارا في سنة 2009 ، ثم 836 مليون دولارا في السنة الموالية ، و في عام 2011 أنفقت الجزائر حوالي 783 مليون دولارا لشراء أسلحة تقليدية و عليه فإن

---

[1] Pascal Boniface , Année Stratégique 2010 **, *Op. Cit.*** , p. 320.

[2] "بيورن هاغلين" و آخرون ، "حجم عمليات نقل أسلحة تقليدية رئيسية وفقا للبلدان المتلقية و البلدان الموردة ، 2001 - 2005" ، ***التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي الكتاب السنوي 2006*** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط. 1 ، 2006) ، ص.ص. 705 – 715.

الإنفاق الجزائري المخصص لاقتناء الأسلحة من النوع التقليدي خلال الفترة (2007 – 2011) قد بلغ حدود 4.644 مليار دولارا أمريكيا.[1]

و حسب إحصائيات عام 2013 فإن الجزائر احتلت المرتبة السادسة عالميا ضمن قائمة الدول الاكثر استيرادا للأسلحة التقليدية الرئيسية خلال الفترة 2008 - 2012 ، حيث انفقت قيمة مالية قدرها 5247 مليون دولارا أمريكيا لاستيراد أسلحة تقليدية رئيسية ، و ذلك بعد أن كانت الجزائر تحتل المرتبة 22 عالميا في الترتيب نفسه خلال الفترة 3003 - 2007 ، و قد أنفقت الجزائر خلال سنة 2012 فقط حوالي 650 مليون دولارا أمريكيا لاقتناء أسلحة تقليدية رئيسية.[2]

أما ميزانية الجيش الجزائري بشكل عام ، فقد عرفت ميزانية الدفاع في الجزائر منذ عام 1999 ارتفاعا مستمرا و ملحوظا ، و هو ما فسره تقرير أمريكي بأن "الجزائر تسعى لامتلاك أسلحة متطورة". ففي عام 1999 بلغت ميزانية الجزائر الخاصة بالتسلح 1.9 مليار دولار ، و ارتفع هذا المبلغ إلى قرابة 2 مليار دولار في سنوات 2000 و 2003 ثم تجاوز عتبة المليارين و نصف مليار دولار في عام 2004.[3]

و قد وصلت ميزانية الجيش الجزائري في عام 2005 إلى حوالي 2.2 مليار دولار أمريكي أو ما يعادل 4.1 بالمائة من الناتج المحلي الخام.[4]

أما في عام 2010 فقد خصصت الحكومة الجزائرية حوالي أربعة ملايير دولار أمريكي لقطاع الدفاع ، و هو ما يعادل 2.34 بالمائة من الناتج المحلي الخام للبلد.[5]

---

[1] "بول هولتوم" و آخرون ، "التطورات التي شهدها نقل الأسلحة في سنة 2011" ، ***التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي : الكتاب السنوي 2012*** ، تر. عمر الأيوبي و أمين سعيد الأيوبي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط. 1 ، 2012) ، ص.ص. 354 – 371.

[2] "بول هولتوم" ، "نقل الأسلحة على الصعيد الدولي" ، ***التسلح و نزع السلاح و الامن الدولي الكتاب السنوي 2013***، تر. عمر سعيد الأيوبي و امين سعيد الأيوبي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط. 1 ، 2013) ، ص. ص. 329 - 358.

[3] الراسي ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 904 ، 905.

[4] Boniface et Autre , l'Année Stratégique 2005 , ***Op. cit.*** , p. 364.

[5] Boniface , Année Stratégique 2010 , ***Op. cit.*** , p. 320.

و في عام 2011 أنفقت الحكومة الجزائرية ما مقداره 8652 مليون دولارا أمريكيا على التسلح ، أو ما يعادل نسبة 4.4 بالمائة من الناتج المحلي الخام ، أما خلال عام 2012 فقد خصصت الجزائر ميزانية قدرها 9325 مليون دولارا أمريكيا كنفقات على القطاع العسكري ، و هو ما يعادل نسبة 4.5 بالمائة من الناتج المحلي الخام للبلد. و الملحق رقم 04 يوضح الانفاق العسكري الجزائري منذ سنة 2003 و حتى عام 2012.[1]

و جاءت إحصائيات سنة 2013 لتؤكد القوة العسكرية للجزائر ، حيث صنفت الجزائر على رأس قائمة الدول الأكثر تسلحا في إفريقيا ، كما أنها تمثل قوة عسكرية كبرى من حيث عدد الجيوش ، إذ بلغ تعداد الجيش الجزائري 167000 فردا موزعين بين القوات البرية (147000 فردا) ، و القوات الجوية (14000 فردا) ، و القوات البحرية (6000 فردا). أما العتاد العسكري فتملك الجزائر ـ حسب الإحصائيات ذاتها ـ 1050 دبابة ، و 125 طائرة حربية ، و أربع غواصات ، و أربع فرقاطات. أما بخصوص ميزانية الدفاع الجزائرية فقد ارتفعت من 03 مليار دولار في سنة 2002 إلى 8.2 مليار دولار في سنة 2011 أي بنسبة قدرها 173 بالمائة ، و منذ سنة 2011 إلى سنة 2013 فإن الموارد المالية المخصصة لقطاع الدفاع في الميزانية العامة للجزائر قد تضاعفت بنسبة 44 بالمائة ، حيث أن قانون المالية لعام 2012 خصص قيمة 10.3 مليار دولار أمريكي لقطاع الدفاع بهدف عصرنة القطاع و تحديث المعدات و الأسلحة.[2]

و "جاءت الزيادة المتواصلة في الإنفاق العسكري الجزائري في السنوات الأخيرة نتيجة لارتفاع العائدات النفطية ، و قد وفرت أنشطة تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي تبريرا جاهزا لها ، مع أن المطامح الإقليمية قد تكون دافعا أكثر أهمية". بمعنى أن الجزائر تريد أن

---

[1] "سام بيرلو ـ فريمان" و آخرون ، "بيانات الإنفاق العسكري 2002 - 2011" ، ***التسلح و نزع السلاح و الامن الدولي الكتاب السنوي 2013*** ، تر. عمر سعيد الأيوبي و امين سعيد الأيوبي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط. 1 ، 2013) ، ص. ص. 237 - 280.

[2] Les Quatres Puissances Militaires Régionales d'Afrique , ***www.lavdc.net*** , 10 / 11 / 2014.

تكون لديها قوات عسكرية أكثر تجهيزا و تطورا من حيث الجوانب البشرية و التقنية تمكنها من القيام ببعض الأدوار الإقليمية على مستوى القارة الإفريقية.[1]

كذلك من المقومات التي تزيد من القوة العسكرية للجزائر علاقاتها الخارجية مع الدول الكبرى ، خاصة في الميدان العسكري و الأمني ، حيث تربط الجزائر علاقات في الميدان الأمني مع الولايات المتحدة الأمريكية و حلف شمال الأطلسي ، كما للجزائر أيضا اتفاقيات مع روسيا في المجال العسكري ، إذ عقدت الجزائر العديد من اتفاقيات التسلح مع روسيا ، بحيث تقدم هذه الأخيرة تقدم للجزائر أسلحة بأسعار تفضيلية ، كما أن روسيا (وريثة الاتحاد السوفييتي) كانت من قبل قد ساعدت الجزائر لتسديد ديونها العسكرية المستحقة لفائدة الاتحاد السوفييتي بالتقسيط ، كذلك زودت روسيا الجزائر بطائرات حربية بأقل تكلفة من العروض الأمريكية ، حيث اشترت الجزائر طائرات روسية الصنع مثل MIG-25 FOXBAT ، و SU-24 ، و MIG-29 FULCRUM.

أيضا مثلت أحداث 11 سبتمبر 2001 فرصة للجزائر من أجل توطيد علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية و منظمة حلف شمال الأطلسي بشكل عام ، حيث اتخذت الجزائر موقفا منددا و رافضا للهجمات الإرهابية ضد الولايات المتحدة ، و هو الموقف الذي كانت الجزائر ترفعه دوما ضد الجماعات الإسلامية المتطرفة و الإرهاب ، و كان هدف الجزائر من ذلك هو تجفيف منابع الدعم الخارجي للحركات الإرهابية الناشطة في الجزائر منذ عقد التسعينيات ، و كذا الحصول على مساعدة الولايات المتحدة ـ في الميادين العلمية و التقنية و كذا التزويد بالمعلومات ـ للتصدي للجماعات الإرهابية الناشطة في الجزائر ، و هذه الأهداف تفسر ذلك التوجه السريع للسلطة الحاكمة في الجزائر من أجل تطوير علاقات تعاون و شراكة مع حلف "الناتو" ، و قد تجلى ذلك التقارب بين الجزائر و الحلف في العديد من لقاءات و مؤتمرات "الناتو" التي دعيت إليها الجزائر ، كما أنها أخذت صفة العضو الملاحظ في بعض المناورات العسكرية للحلف مثل تمارين COSUP-01 و مناورة Osprey.

[1] "سام بيرلو فريمان" و "كارينا سولميرانو" ، "التطورات العالمية في الإنفاق العسكري" ، ***التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي الكتاب السنوي 2012*** ، تر. عمر الأيوبي و سعيد أمين الأيوبي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 1 ، 2012) ، ص.ص. 203 – 216.

إضافة إلى ذلك تستفيد الجزائر من دورات تكوينية يقدمها الحلف لفائدة المؤسسة العسكرية الجزائرية ، و ذلك في إطار "البرنامج الدولي للتربية و التدريب العسكري" ، حيث استفاد من هذا البرنامج ضباط جزائريون من القوات البحرية ، و القوات الجوية ، و المدرسة العسكرية للقيادة ، و الإدارة العامة ، و قدرت القيمة المالية للبرنامج خلال عام 2001 بحوالي 125000 دولار أمريكي.[1]

إن سعي الجزائر لتطوير قدراتها العسكرية ، سوف يمكنها من صون سيادتها ضد أية تهديدات عسكرية خارجية ، و كذا ضمان الاستقرار الداخلي ، كما أن علاقات الجزائر الخارجية في الميدان العسكري ترفع من احترافية الجيش الجزائري ، و تجعله أكثر قدرة على التعامل مع مختلف التحيات الأمنية ، خاصة في بعدها الإقليمي ، و هو ما سيؤهل الجزائر لأداء سياسة إقليمية في إفريقيا أكثر فاعلية.

المبحث الثالث: المحددات الاقتصادية و الاجتماعية

و تشمل كل ما تعلق بالأساس المادي للدولة كالموارد الطبيعية ، و مدى التطور الاقتصادي الذي يمكن الدولة من إقامة علاقات خارجية مكثفة في هذا الميدان ، إضافة إلى التقدم العلمي و التقني الذي يعتبر كركيزة أساسية لأي تقدم اقتصادي. أما المحددات الاجتماعية فتعني عدد سكان المجتمع و قيمه و ثقافته و تقاليده و تجاربه التاريخية و درجة تجانسه ، و كيف تؤثر هذه العوامل مجتمعة في تشكيل البيئة الاجتماعية للنظام السياسي الذي تتبادل معه التأثير و التأثر ، من خلال الرأي العام و الأحزاب السياسية و جماعات الضغط.[2]

و تتطرق الدراسة للمقومات الاقتصادية و الاجتماعية ، لأن هناك ارتباطا وثيقا بين السياسة الخارجية التي يمكن أن يؤديها أي نظام سياسي من جهة ، و تلك المحددات الداخلية في الميادين الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ، باعتبار أن هذه الأخيرة تمثل مجال الدور الوظيفي للنظام السياسي ، أي تعامل النظام مع مطالب الشعب ، حيث أن هذا الأخير يدين

---

[1] حسين سنطوح ، "الحوار الجزائري الأطلسي: سيناريوهات المستقبل" ، ***دراسات استراتيجية*** ، ع. 03 (الجزائر : مركز البصيرة للبحوث و الاستشارات و الخدمات التعليمية ، فيفري 2007) ، ص. ص. 21 - 42.

[2] الحديثي ، ***مرجع سابق*** ، ص. 44.

للنظام بالولاء مقابل مجموعة من الخدمات يسديها النظام للأفراد تتمثل في خدمات تحافظ على الاستقرار الداخلي كحماية الأرواح و الممتلكات ، إضافة إلى خدمات صحية و ثقافية ، و خدمات تحمي وجود الدولة ككل كرد العدوان الخارجي. و على قدر نجاح النظام السياسي القائم في التعامل مع القضايا التي تهم الشعب و مطالبه ـ الاقتصادية و الاجتماعية بالأساس ـ تكون درجة الولاء الشعبي له و تتحدد درجة مشروعيته ، و بالتالي أحقيته في السلطة بشكل عام ، و هو ما سيمنح النظام السياسي حرية أكبر في المناورة و التحرك على مستوى السياسة الخارجية.[1]

أولا: المحددات الاقتصادية.

و تشمل المقومات الاقتصادية للدولة جميع الموارد الطبيعية المتوفرة لدى الدولة كالمعادن مثل الحديد و القصدير و النحاس و الذهب ، و مصادر الطاقة مثل الفحم و البترول و الغاز الطبيعي و اليورانيوم ... الخ ، و الموارد الزراعية كالقمح و الذرة و القطن ، حيث أن توافر هذه الموارد يمنح للدولة الأساس المادي للتطور الاقتصادي ، و يجعلها قادرة على تبني عدة خيارات في سياستها الخارجية.[2]

و تمثل الموارد الاقتصادية (زراعية و صناعية و مالية) محددا رئيسيا لقوة الدولة و بالتالي دورها الإقليمي أو الدولي ، فقوة الاقتصاد الأمريكي ـ مثلا ـ كانت وراء انتصار الحلفاء في الحربين العالميتين الأولى و الثانية. وتقاس القوة الاقتصادية للدولة بعدة معايير أهمها حجم الناتج القومي أو الدخل القومي ، و متوسط نصيب الفرد من الدخل أو الإنتاج القومي ، و مهما كانت القوة الاقتصادية للدولة ، فإنها لا تستطيع الاستغناء كلية عن غيرها من الدول ، و هو ما يدفع بها للدخول في تكتلات اقتصادية إقليمية و دولية لتغطية ذلك العجز.[3]

---

[1] "مرسل مرل" ، ***السياسة الخارجية*** ، تر. خضر خضر (لبنان : "جروس برس" ، د.س.ن.) ، ص. 151,

[2] السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 55 ، 56.

[3] أبو عامر ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 57 - 59.

أيضا من بين أهم عوامل القوة الاقتصادية للدولة هو توفرها على شبكة مواصلات تمكنها من نقل الناس و المعدات بين مختلف مناطق البلد ، و تتمثل شبكة المواصلات في الطرق المعبدة ، و السكك الحديدية ، و الجسور ، و قنوات الملاحة البحرية ، التي تساعد على نقل المواد الخام نحو المصانع ، و من ثم توزيع تلك المنتجات على أسواق الوطن، أو الدخول في مبادلات اقتصادية مع دول أخرى.[1]

و بشكل عام يمكن القول أن العامل الاقتصادي يعد من أبرز المحددات في السياسة الخارجية ، ذلك أن هذه الأخيرة تسعى دوما لتحقيق أكبر قدر من العوائد الاقتصادية لصالح البلد ، كما أن الإمكانيات الاقتصادية لبلد معين تتيح له فرص أكبر للمناورة على مستوى السياسة الخارجية بالاعتماد على تلك الإمكانيات.[2]

بالنسبة للجزائر فقد خرج الاقتصاد الجزائري منهارا بشكل كلي غداة الاستقلال نتيجة للتخريب الذي أحدثته الحرب التحريرية الجزائرية ، و عليه حاولت الجزائر دفع التنمية الاقتصادية اعتمادا على تلك الإنجازات الموروثة عن الفترة الاستعمارية ، مثل مشاريع البنية التحتية كالطرق ، و السكك الحديدية ، و الموانئ ، و السدود ، إضافة إلى بعض الشركات في مجالات الصناعة ، و الخدمات ، و التجارة ... الخ ، و يمكن تقسيم مراحل التنمية الاقتصادية في الجزائر إلى ثلاث مراحل أساسية.

فالمرحلة الأولى التي تلت الاستقلال مباشرة إلى غاية عام 1979 ، شهدت تبني الجزائر للنهج الاشتراكي في التسيير الاقتصادي ، فتم منح التسيير الذاتي للمؤسسات الصناعية و التعاونيات الفلاحية ، لكن ما لبثت الدولة بداية من سنة 1965 أن أعادت فرض رقابتها المباشرة على المشاريع الصناعية و الزراعية ، عن طريق وضع مخططات للتسيير مثل المخطط الثلاثي (1967 - 1969) ، و المخطط الرباعي الأول (1970 - 1973) ، ثم المخطط الثاني (1974 - 1977) الذي تضمن مشاريع صناعية ضخمة احتوت على 500 وحدة صناعية من الحجم الكبير ، كما بدأت الحكومة في تأميم الموارد بداية من تأميم المناجم

[1] جاد الرب ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 185 - 188.

[2] مجدان ، تحليل العلاقات الدولية ، ***مرجع سابق*** ، ص.ص. 85 - 87.

عام 1966 ، ثم تأميم المحروقات عام 1971. و قد كان للأزمة البترولية لعام 1973 آثارا إيجابية على التنمية الاقتصادية في الجزائر جراء ارتفاع أسعار النفط ، بحيث وصل معدل الدخل الفردي السنوي إلى ضعف ما كان عليه في كل من تونس و المغرب مثلا.[1]

أما المرحلة الثانية (1980 - 1989) فقد تزامنت مع وصول الرئيس الشاذلي بن جديد إلى السلطة ، هذا الأخير كانت له توجهات أكثر انفتاحا عل المستوى الاقتصادي كذلك عرفت هذه الفترة تراجعا في أسعار النفط منذ عام 1986 ، حيث تراجعت مداخيل الجزائر بنسبة 50 بالمائة ، و هو ما أثر على التنمية الاقتصادية بشكل عام ، حيث تراجع نمو الدخل الفردي الذي كان بمعدل 4.2 بالمائة طوال الفترة (1965 - 1980) إلى نسبة 0.7 بالمائة خلال الفترة (1980 - 1992). أيضا كان من عواقب هذا التراجع الاقتصادي أن دخلت الجزائر في مشكلة المديونية التي سوف تتفاقم بعد مرور حوالي عشر سنوات.[2]

أما المرحلة الثالثة فتبدأ منذ سنة 1990 ، حيث أصبحت الأزمة الاقتصادية و الأزمة الأمنية تغذيان إحداهما الأخرى بشكل متبادل ، و في ظل هذه الظروف وصلت نسبة التضخم إلى 40 بالمائة في السنة خلال عامي 1994 و 1995 ، كما سجل تراجع في استغلال الإمكانيات الصناعية إلى نسبة 50 بالمائة فقط خلال سنة 1994 بعدما كان قد وصل إلى 80 بالمائة في عام 1980 ، كما تزايد حجم ديون الجزائر الخارجية من 30 بالمائة إلى 50 بالمائة ثم إلى 75 بالمائة من الناتج الداخلي الخام في سنة 1994 ، و بذلك أصبحت الجزائر من الدول الأكثر مديونية في العالم ، و لأول مرة وجدت الجزائر نفسها في عام 1994 عاجزة عن تسديد ديونها ، و هو ما دفعها لطلب إعادة الجدولة مع الموافقة على برنامج التصحيح الهيكلي المقدم من طرف صندوق النقد الدولي للفترة 1995 - 1997.[3]

يقوم الاقتصاد الجزائري بشكل أساسي على قطاع المحروقات ، فرغم أن حوالي مليوني كلم^2 من مساحة الجزائر هي عبارة عن صحراء ، إلا أنها تزخر بموارد طبيعية

---

[1] Marc Cote , ***l'Algérie Espace et Société*** (Constantine : Editions Media-Plus , 2005) , p.p. 120.-118

[2] ***Ibid.*** , p.p.120 - 123.

[3] ***Ibid.*** , p.p. 123 , 124.

تعتبر ركيزة الاقتصاد الجزائري ، حيث تعد الجزائر خامس منتج للغاز الطبيعي عالميا، و تحتل المرتبة الثالثة عشر عالميا في إنتاج البترول.[1]

يعود اكتشاف البترول في الجزائر إلى عام 1956 ، و بدأ استغلال هذه المادة منذ عام 1960 ، أما استغلال الغاز الطبيعي فكان بعد حوالي 20 سنة من هذا التاريخ نظرا لأسباب تقنية ، و تعتبر الجزائر من الدول متوسطة الإنتاج ، حيث أنها استهلكت حوالي نصف احتياطها من النفط ، و بحسب هذا النمط من الإنتاج يمكن للجزائر أن تستمر في إنتاج البترول إلى حدود 20 سنة في المستقبل ، و إلى نحو 100 سنة فيما يخص إنتاج الغاز الطبيعي بمعدل 110 مليون طن سنويا ، يوجه منها نسبة 85 بالمائة إلى التصدير.[2]

و قد بلغ إنتاج الجزائر من البترول ـ حسب إحصائيات عام 2006 أي بعد حوالي 50 سعر البترول مع العلم أن سنة من الاستغلال ـ حوالي 86.5 مليون طن في عام 2005 ، في عام 2005 بلغ قيمة 70 دولارا للبرميل ، و تحتل بذلك الجزائر المركز التاسع عالميا في تصدير البترول ، في حين وصل تصدير الجزائر للغاز في عام 2005 نحو 79 مليون طن ، و هنا نشير إلى أن الجزائر تحتل المرتبة العاشرة عالميا من حيث احتياطي الغاز الطبيعي بنسبة 1.8 بالمائة من الاحتياطي العالمي ، أو ما يعادل 3 مليار متر مكعب.[3]

و بفضل ارتفاع قيمة المواد الطاقوية في السوق العالمية ، فقد تضاعفت مداخيل الجزائر من تصدير المحروقات أكثر من ثلاث مرات خلال الفترة 2002 ـ 2007 ، و ذلك من 19 مليار دولار سنويا إلى 60 مليار دولار سنويا ، كما سعت الجزائر لزيادة صادراتها من الغاز الطبيعي إلى نحو 35 مليار متر مكعب بحلول عام 2010 ، و تصدير حوالي 100 مليون طن من البترول سنويا ، و هو ما سمح للجزائر بإقامة العديد من المشاريع التنموية ، حيث تراوح معدل النمو ما بين 6 بالمائة إلى 5 بالمائة سنويا خلال الفترة 2000 – 2007 ،

[1] George Mutin , ***Op. Cit.*** , p. 64.

[2] Marc Cote , ***Op. Cit.*** , p. 119.

[3] Karine Bennafla et Autre , ***Géopolitique du Maghreb et du Moyen-Orient*** (Paris : Editions Sedes , 2007) , p.p. 111 - 113.

كما تراجعت قيمة الدين الخارجي للجزائر من 46 مليار دولار في عام 2000 إلى 3.8 مليار دولار في عام 2007.[1]

وقد بلغ متوسط الدخل الفردي في الجزائر في عام 2000 حوالي 1570 دولارا للفرد.[2] أما في عام 2005 فبلغ معدل نصيب الفرد 1781 دولار من الدخل القومي في الجزائر ، و ذلك بعد أن فاق الناتج المحلي الخام للجزائر في عام 2005 قيمة 55.9 مليار دولار أي بنسبة 0.17 بالمائة من الناتج المحلي العالمي.[3]

أما في عام 2010 فقد بلغ الناتج المحلي الخام للجزائر حوالي 135.285 مليار دولار ، و هو ما يعادل 0.2489 بالمائة من الناتج المحلي العالمي الخام. أما نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام فقد بلغ 3877 دولارا للفرد. أما الدين الخارجي فبلغ نسبة 4.1 بالمائة من الناتج المحلي الخام ، في حين قارب الاحتياطي المالي 115 مليار دولار (114.972 مليار دولار) ، و بلغت نسبة التغطية الطاقوية في الجزائر 472 بالمائة.

و بالنسبة لتوزيع اليد العاملة بحسب القطاعات في الجزائر ، فيوظف القطاع الفلاحي نسبة 08 بالمائة من اليد العاملة فقط ، رغم ذلك تنتج الجزائر ـ في الميدان الفلاحي ـ القمح و الشعير ، و أعلاف الحيوانات ، و التمور ، كما تربي الأغنام ، في حين يوظف قطاع الخدمات 30 بالمائة من اليد العاملة ، أما قطاع الصناعة فيوظف نسبة 62 بالمائة من اليد العاملة في الجزائر.[4]

و يعتبر القطاع الصناعي ذو أهمية كبيرة في الاقتصاد الجزائري ، ذلك كونه يشمل معظم فروعه كصناعة الحديد و الصلب ، حيث تقدر طاقة إنتاج مركب الحجار بولاية عنابة بحوالي 02 مليون طن سنويا ، و يشغل نحو 20000 عاملا ، و رغم دخوله في شراكة مع

---

[1] George Mutin , ***Op. Cit.*** , p. 64.

[2] محمد صادق صبور ، ***مناطق الصراع في إفريقيا*** (القاهرة : دار الامين للطباعة ، 2006) ، ص. 14.

[3] Boniface et Autre , l'Année Stratégique 2005 , ***Op. Cit.*** , p. 364.

[4] Boniface , Année Stratégique 2010 , ***Op. Cit.*** , p. 320.

شريك هندي استولى بموجبها هذا الأخير على حصة 70 بالمائة من الأسهم غير أن المركب يبقى يمثل الممون الأساسي للعديد من الصناعات الثقيلة في الجزائر كالصناعات الميكانيكية و أشغال البناء و التعمير. من جهة أخرى تشكل الصناعات البتروكيماوية الركيزة الأساسية في الاقتصاد الجزائري ، حيث تمثل حوالي 60 بالمائة من الميزانية العامة ، و 30 بالمائة من الناتج الإجمالي المحلي ، و 95 بالمائة من فوائد التصدير ، و ذلك راجع لكون الجزائر تملك سابع أكبر احتياطي عالمي من الغاز الطبيعي في العالم بنحو 4.531 تريليون متر مكعب ، و هي ثاني أكبر مصدر له بحوالي 62.60 مليار متر مكعب سنويا ، كما تصنف في المرتبة الرابعة عشر عالميا من حيث احتياطي النفط بما يقارب 14.56 مليار برميل ، و يبلغ إنتاج الجزائر من النفط 1.5 مليون برميل يوميا ، يوجه منها 1.127 مليون برميل للتصدير يوميا ، و ذلك حسب إحصائيات عام 2008.[1]

و ما يزيد من فرص الجزائر في لعب أدوار إقليمية ـ بالاعتماد على مقوماتها الاقتصادية و الطاقوية بالأساس ـ ما جاء في تقرير John Browne كبير المديرين التنفيذيين بشركة British Petroleum أن النفط و الغاز الطبيعي سيبقيان كمصدر أول للطاقة في العالم على مدى 35 سنة المقبلة على الأقل ، نظرا لعدم نجاح محاولات البحث عن مصادر جديدة للاستعاضة عن البترول و الغاز الطبيعي ، حيث يتوقع أن يزداد حجم استهلاك الدول الكبرى للبترول من 42 مليون برميل يوميا في عام 1997 إلى حدود 50 مليون برميل يوميا في عام 2020 ، ثم إلى 55 مليون برميل يوميا في عام 2025.[2]

أيضا تتمتع الجزائر بتغطية معتبرة من الطاقة الشمسية تعادل 300 ساعة سنويا ، و في في سبتمبر 2010 ـ على هامش ندور الطاقة Earth Policy هذا الشأن صرح رئيس معهد بكندا ـ قائلا: "تتوفر الجزائر على طاقة شمسية كافية لتموين الاقتصاد العالمي برمته". و

[1] قطش و آخرون ، ***مرجع سابق*** ، ص. 33.

[2] ص. 19 ، 20. حسن كامل و سليمان ، ***مرجع سابق*** ، ص.

عليه يمكن القول أن الجزائر ستبقى الممون الرئيسي لأوروبا بالطاقة خلال السنوات المقبلة ، خاصة في ظل التنافس الفرنسي الألماني حول استغلال الطاقة الشمسية في الجزائر.[1]

تولي الجزائر أيضا أهمية كبيرة للقطاع الزراعي ، فحسب تقرير منظمة التغذية و الزراعة لعام 2006 ، فقد بلغت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر حوالي 7545000 هكتار ، كما يوظف القطاع نسبة 24 بالمائة من اليد العاملة في البلد.[2]

كذلك تحاول الجزائر تطوير القطاع السياحي ، من أجل دفع النمو الاقتصادي، خاصة و أن الجزائر تصنف ضمن الدول العشرة الأولى الأكثر جمالا في العالم. و قد تطور قطاع السياحة في الجزائر بنسبة بلغت 15.67 بالمائة في سنة 2011 ، بعدما كانت هذه النسبة تساوي 7.89 بالمائة خلال عام 2009. و خلال سنة 2011 ساهمت السياحة بنسبة 2.4 بالمائة من الناتج المحلي الخام في الجزائر.[3]

أما علاقات الجزائر الاقتصادية على المستوى الخارجي ، فتتعامل الجزائر على المستوى الدولي مع العديد من المناطق التجارية ، التي تتفاوت من حيث كثافة المبادلات بينها و بين الجزائر نتيجة لعدة اعتبارات موضوعية و تاريخية ، حيث يأتي في المقام الأول دول الاتحاد الأوروبي ، إذ بلغت نسبة مبادلات الجزائر مع هذه المجموعة 62.5 بالمائة من حجم تجارة الجزائر الخارجية ، في حين تحظى البلدان الأوروبية الأخرى بنسبة مبادلات من التجارة الخارجية الجزائرية تقدر بنحو 6.9 بالمائة ، أما دول أمريكا الشمالية فتستأثر بما نسبته 14.1 بالمائة ، و البلدان الآسيوية بنسبة 8.1 بالمائة من إجمالي تجارة الجزائر

---

[1] بشير مصيطفى ، ***الإصلاحات التي نريد مقالات في الاقتصاد الجزائر*** (الجزائر : جسور للنشر و التوزيع ، ط. 1 ، 2011) ، ص. ص. 176 - 179.

[2] Kassim Bouhou , « l'Algérie des Réformes Economiques : un Gout d'Inachevé » , ***Politique Etrangère*** , No.71430 , Juin 2009 (Paris : Institut français des relations Internationales) , p.p. 323 – 335.

[3] العياشي زرزار و محمد مداحي ، "السياحة الصحراوية في الجزائر كوجهة سياحية مستدامة : الواقع و الآفاق" ، ***المستقبل العربي*** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، مارس 2015) ، ص. ص. 42 - 62.

الخارجية ، و هذه المبادلات مع الدول المتقدمة خاصة تبين مدى الأهمية الاقتصادية للجزائر ضمن الاقتصاد العالمي.[1]

فحسب إحصائيات عام 2005 ، تجاوزت قيمة واردات الجزائر 10.79 مليار دولار أغلبها من أوروبا (فرنسا 22.7 بالمائة ، و ايطاليا 9.6 بالمائة ، و الدول الأوروبية الأخرى 9.8 بالمائة) ، أما صادرات الجزائر فقد بلغت 19.13 مليار دولار و توجه 20.1 بالمائة منها لايطاليا ، و 13.6 بالمائة لفرنسا ، و 14.2 بالمائة نحو دول أوروبية أخرى ، و عليه فقد سجل الميزان التجاري الجزائري فائضا قدره 8.33 مليار دولار، كما فاق الاحتياطي الرسمي من العملة الصعبة 25.1 مليار دولارا.[2]

و بصفة عامة يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري يعرف انتعاشا مستمرا ، فخلال عام 2012 كانت نسبة النمو الاقتصادي 3.3 بالمائة ، أما في خلال سنة 2013 فبلغت نسبة 3 بالمائة ، و يتوقع الخبراء أن تصل هذه النسبة إلى 4.3 بالمائة في عام 2014. أما بالنسبة للبطالة فقد انخفضت في سنة 2013 إلى حدود 9.8 بالمائة ، في حين تراجعت نسبة التضخم إلى 3.3 بالمائة بعدما كانت 8.9 بالمائة في عام 2012. احتياطي الصرف الجزائري من العملة الصعبة بلغ 196 مليار دولار أمريكي خلال سنة 2013 ، و هو ما يسمح للجزائر بتحقيق جميع متطلباتها لمدة ثلاث سنوات كاملة. أيضا تحاول الجزائر التقليل من اعتمادها على قطاع المحروقات و المناجم ، من خلال تطوير قطاعات منتجة أخرى ، فقطاع المناجم الذي كان يساهم بنسبة حوالي 49 بالمائة من الناتج المحلي الخام في عام 2008 أصبح يساهم بنسبة تقل عن 36 بالمائة في عام 2012 ، مقارنة مع ذلك سجلت الجزائر ارتفاعا في نسبة مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الخام من 6.3 بالمائة في عام 2012 إلى 10 بالمائة في عام 2013. و بخصوص تعاملات الجزائر الخارجية في الميدان الاقتصادي هناك حضور قوي للصين التي تعتبر المصدر رقم واحد للجزائر ، تليها فرنسا ثم إيطاليا و إسبانيا و ألمانيا ، في حين احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى كمستورد من الجزائر

[1] Rachid Benyoub, ***l'Annuaire Politique de l'Algérie 2000*** (Algérie : ANEP , 3em ed. , 2000) , p. 142.

[2] Pascal Boniface et Autre , ***l'Année Stratégique 2005 Strateco : Analyse des Enjeux Internationaux*** (Paris : Armand Colin , 2004) , p. 364.

في سنة 2012 ، ثم المرتبة السادسة في سنة 2013 بعد كل من إسبانيا و إيطاليا و المملكة المتحدة و فرنسا.[1]

من ناحية أخرى ، و نظرا لأهمية البنية التحتية في تحقيق التنمية الاقتصادية ، فقد عملت الجزائر منذ الاستقلال على تطوير بنيتها التحتية ، حيث حاولت تطوير و تعميم شبكات الطرقات عبر كافة الإقليم الجزائري ، فأنشأت الطريق السيار شرق ـ غرب الذي يربط بين المغرب و تونس على مسافة 1200 كلم ، كذلك أقامت الجزائر أربعة محاور أساسية في الجنوب ، و هي الطريق الرابط بين ولاية تيندوف و موريتانيا ، لكن هذا الطريق لم يتجاوز مدينة تيندوف جراء النزاع حول إقليم الصحراء الغربية ، و الطريق بين أدرار و مالي الذي يفك العزلة على منطقة "توات" ، و الطريق العابر للصحراء الذي يمتد من غرداية إلى تامنغست ثم يتفرع ليربط كل من مالي و النيجر ، إضافة إلى الطريق الذي يربط "تاسيلي" بمنطقة "جانت" ، و يقدر طول الطرقات المعبدة في الجزائر بنحو 104.000 كلم ، تضمن حوالي 80 بالمائة من النقل الداخلي للسلع و الأفراد ، و تتفوق كثافة الطرقات في الجزائر بعشرة أضعاف على ما هي عليه في دول إفريقيا جنوب الصحراء. و رغم أن هذه الشبكة من الطرقات تهدف أساسا إلى دفع التنمية على المستوى المحلي ، إلا أنه يمكن أن نستشف من خلالها أيضا ذلك التوجه الإقليمي للجزائر نحو إفريقيا ، حيث تحاول الجزائر بواسطة هذه الطرقات ـ خاصة الطريق شرق غرب و طريق الوحدة الإفريقية ـ أن تبقى على اتصال دائم بمحيطها الإفريقي. أما السكك الحديدية فتمتلك الجزائر عدة خطوط تساهم في النقل العام للبضائع بحوالي 23 مليون طن سنويا، مثل الخطوط الرابطة بين الشلف و البويرة ، و قسنطينة و جيجل ، و عنابة و تبسة ...الخ. الموانئ و المطارات هي الأخرى تعتبر ذات أهمية بالنسبة للنشاط الاقتصادي ، و يوجد بالجزائر 57 مطارا حسب إحصائيات عام 2004 تضمن نقل السلع و الأفراد على المستويين الداخلي و الخارجي. أما بالنسبة للنقل البحري ، فللجزائر 12 ميناء تستوعب حوالي 80 مليون طن من البضائع سنويا منها ثلاثة أرباع عبارة عن محروقات ، من بين هذه الموانئ ثلاثة مخصصة للمحروقات في كل من

[1] Banque Africaine de Développement , « Perspectives Economiques en Afrique 2014 » , ***www.africaneconomicoutlook.org/fr*** , 04 / 07 / 2015.

سكيكدة ، و أرزيو ، و بجاية ، كما يستحوذ ميناء الجزائر على 40 بالمائة من نقل السلع ، أو ما يعادل سبعة ملايين طن من البضائع سنويا ، في حين تصدر الجزائر عبر ميناء عنابة حوالي أربعة ملايين طن من المعادن ، و عبر ميناء وهران حوالي ثلاثة ملايين طن ، في الوقت الذي تسعى الجزائر لتأهيل ميناء "جنجن" (جيجل) ، و توسعة ميناءي "تنس" و "الغزوات".[1]

و ما يؤكد اهتمام الحكومة الجزائرية بالبنية التحتية ، أنها أنفقت خلال الفترة الممتدة ما بين سنوات 2003 – 2013 ما يعادل خمسين مليار دولار في قطاعات البنية التحتية، و من أجل بعث الاقتصاد الوطني ، حيث أقامت أكثر من مليوني سكن ، و بنت مئات الثانويات ، و عشرات المستشفيات الجهوية ، إضافة إلى تدشين حوالي عشرين جامعة جديدة.[2]

ثانيا: المحددات الاجتماعية

يقصد بالمحددات الاجتماعية كل ما تعلق بالتركيبة الاجتماعية للوحدة السياسية وتشمل مستوى التطور القومي ، و الطبقات الاجتماعية ، و النخبة السياسية ، و جماعات المصالح و يتميز العامل السكاني بالثبات النسبي ، ذلك كوسيط بين أفراد المجتمع و النخبة الحاكمة. أنه يتغير باستمرار لارتباطه بنسب الولادات و الوفيات في المجتمع ، و التي ترتبط بدورها بعلاقات الزواج و الرعاية الصحية و الخدمات الاجتماعية.[3]

و يؤثر عامل السكان في السياسة الخارجية للدولة باعتبار أن السكان يمثلون أحد أهم عناصر قوة الدولة من خلال التعداد السكاني ، و كذا العامل النوعي ، أي كلما كان السكان يتمتعون بمؤهلات علمية و اقتصادية و صحية كان ذلك بمثابة عامل من عوامل القوة التي

---

[1] Marc Cote , ***Op. Cit.*** , p. p. 130.125 -

[2] Cherif Ouazani , « Algérie Vivement Demain » **,** ***Jeune Afrique*** , No. 2762 , 15 – 21 / 12 / 2013 , p. p. 72 – 74.

[3] مهدي صالح ، ***مرجع سابق*** ، ص. 90.

يمكن للدولة استخدامها في السياسة الخارجية ، من ناحية أخرى فإن هذه الأخيرة يتم صياغتها دوما قصد تحقيق أكبر منفعة لفائدة سكان البلد.[1]

أيضا تؤثر التركيبة الثقافية و العرقية للسكان على خيارات السياسة الخارجية للدولة، فالتجانس العرقي و الثقافي للسكان ، يعطي للدولة قوة من خلال توحد توجهات القوى الفاعلة في المجتمع.[2] كما أن التماسك الوطني يهيئ ظروف الاستقرار الداخلي ، و منه إمكانية ادخار موارد و طاقات أكبر لتنفيذ أهداف السياسة الخارجية.[3]

كذلك تمثل كثافة السكان و توزيعهم على إقليم الدولة محددا في سياستها الخارجية إذ أن ضغط السكان على مساحة الدولة يعتبر محددا رئيسيا في توجهاتها الخارجية ، لذا فقد افترض بعض الدارسين ما يعرف "بالحجم الأمثل للسكان" ، و هو ذلك التعداد السكاني الذي يتناسب مع حجم الدولة و مواردها الطبيعية المتاحة.[4]

عرف تعداد سكان الجزائر تزايدا ملحوظا ، إذ وصل معدل النمو السكاني في الجزائر خلا الفترة الممتدة ما بين 1975 و 2004 نسبة 2.4 بالمائة سنويا ، و عليه فعدد السكان قد انتقل من نحو 16 مليون نسمة في عام 1975 إلى حوالي 32.4 مليون نسمة حسب إحصائيات عام 2004.[5]

و في عام 2005 ورد في تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية أن عدد سكان الجزائر وصل إلى نحو 32.8 مليون نسمة ، و ذلك بعد أن كان هذا العدد في عام 1970 نحو 14.3 مليون نسمة ، و يتوقع البرنامج أن يصل عدد سكان الجزائر في عام 2015 إلى حدود 38.1 مليون ، ثم إلى حوالي 56 مليون نسمة نسمة ، ثم إلى حوالي 40.6 مليون نسمة بحلول عام 2025

---

[1] أبو عامر ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 59 – 62.

[2] جاد الرب ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 176 - 188.

[3] سعد حقي ، مبادئ العلاقات الدولية ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 187 - 189.

[4] العيسوي ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 99 ، 100.

[5] محمد بلغالي ، "سياسة إدارة الموارد المائية في الجزائر: تشخيص الواقع و آفاق التطوير" ، ***الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية*** ، ع. 02 ، 2009 (الشلف : جامعة حسيبة بن بوعلي) ، ص. ص. 73 - 93.

في عام 2050 ، و هذه الزيادة مردها إلى ارتفاع نسبة الولادات التي بلغت 20 بالألف مقابل نسبة الوفيات التي لم تتعدى 04 بالألف.[1]

كما قدر مؤشر الخصوبة بنحو 2.26 طفل لكل امرأة ، كذلك وصل معدل الأمل في الحياة لدى النساء إلى 75 سنة ، و 71.9 سنة بالنسبة للرجال. أما التركيبة العمرية للمجتمع الجزائري ، فتمثل نسبة أقل من 15 سنة في المجتمع الجزائري حوالي 40 بالمائة من إجمالي السكان ، في حين لا تتعدى نسبة الفئة العمرية لأكثر من 65 سنة 4.7 بالمائة. أما بخصوص الكثافة السكانية في الجزائر ، فبتوزيع التعداد السكاني حسب احصائيات عام 2010 (34895000) على المساحة الإجمالية تكون الكثافة السكانية في الجزائر نحو 14.7 نسمة في الكلم[2]. أما بخصوص التركيبة الإثنية للمجتمع الجزائري فيتوزع سكان الجزائر بين العرب بنسبة 80 بالمائة ، و البربر بنسبة 20 بالمائة ، و يدين 99 بالمائة منهم بالإسلام ، و يمكن القول أن الجزائر تتمتع بنوع من التجانس الديني و العرقي يسمح لها بتحقيق درجة معتبرة من الاستقرار الاجتماعي الداخلي ، و يؤهلها لأداء سياسة إقليمية نشيطة.[2]

أما فيما يخص الخدمات الاجتماعية في الجزائر ، فإن معدل الأمل في الحياة الذي وصل إلى 76 سنة مرده إلى التطور في مجال العناية الصحية ، حيث جاء في إحصائيات عام 2009 أن هناك طبيب واحد لكل 757 نسمة ، و جراح أسنان لكل 2515 فردا ، و صيدلي لكل 3141 نسمة ، و عون شبه طبي مقابل 290 نسمة ، إضافة إلى 512 مستشفى عام و متخصص ، و العديد من العيادات و المراكز الصحية.[3]

و يأتي هذا التطور بعد أن كان هناك ـ حسب إحصائيات عام 2002 مثلا ـ حوالي 1.13 طبيب لكل 1000 نسمة ، و قد فاقت نسبة استفادة القطاع الصحة 3.4 بالمائة من الناتج المحلي الخام. وبالنسبة للخدمات الأخرى ، فخلال عام 2005 أحصت الجزائر توفر 9.1 سيارة لكل 100 مواطن ، و 9.06 خط هاتف ثابت ، و 81.41 هاتف محمول لكل 100

---

[1] Bennafla et Autre , ***Op. Cit.*** , p. 51.

[2] Pascal Boniface , ***Année Strategique 2010 ; Analyse des Enjeux Internationaux ,*** (Paris : Editions Dalloz , 2009) , p.320.

[3] قطش و آخرون ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 30 - 32.

مواطن ، في حين لا يستفيد من شبكة الانترنت سوى 10.34 بالمائة من المواطنين ، كما بلغت نسبة التعليم في الجزائر خلال عام 2010 حوالي 75 بالمائة.[1]

و في الميدان الاجتماعي دائما سعت الحكومات الجزائرية المتعاقبة منذ الاستقلال للاهتمام بمجال حقوق الإنسان ، حيث صادقت الجزائر على العديد من الاتفاقيات الدولية الرامية لضمان حقوق الإنسان ، كما أصبحت عضوا داخل أجهزة تلك المنظمات ، إذ صادقت على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام 1963 ، و كذا الإعلان المتعلق بالمادة رقم 41 الخاص بحق لجنة حقوق الإنسان بفحص الأوضاع المرتبطة بمجال اختصاصها فوق إقليم دولة عضو ، و ذلك بتاريخ 12 سبتمبر 1989 ، أيضا كانت الجزائر قد صادقت من قبل على العهد الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية بتاريخ 16 ماي 1989 ، و الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان و الشعوب في 03 فيفري 1987 ، و الاتفاقية الدولية لإزالة كافة أشكال التمييز العنصري في 15 ديسمبر 1966 ، ثم الاتفاقية الدولية لإزالة و إدانة جرائم "الآبارتيد" في 05 ديسمبر 1981 ، و اتفاقية منظمة الأمم المتحدة للثقافة و التربية و العلوم الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم في 15 أكتوبر 1968 ، و الاتفاقية الدولية لإدانة جرائم الحرب و الحماية منها في 11 سبتمبر 1963 وكذا الاتفاقية الدولية ضد التعذيب و الممارسات القاسية و المهينة بتاريخ 16 ماي 1989 و في 19 ديسمبر 1992 صادقت الجزائر على الاتفاقية الدولية المتعلقة بحقوق الطفل، ثم على الاتفاقية الدولية لإزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة في 22 جانفي 1996.[2]

و نظرا لنسبة المرأة في التعداد الإجمالي للسكان في الجزائر (نحو 50 بالمائة) ، فقط سعت الجزائر لتطوير نشاط المرأة في مختلف المجالات الاقتصادية و الاجتماعية ، و حتى السياسية في سبيل تحقيق التنمية الشاملة ، و تطبيقا لهذه الأحكام فقد أورد دستور الجزائر لعام 1996 في فصله الرابع ، و بالتحديد في المادة رقم 29 ما يلي: "كل المواطنين سواسية أمام القانون ، و لا يمكن أن يتذرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد أو العرق أو الجنس أو

[1] Boniface , Année Stratégique 2010 **, *Op. Cit.*** , p.320.

[2] Benyoub, ***Op. Cit.*** , p. 146.

الرأي أو أي شرط أو ظرف آخر شخصي أو اجتماعي" ، كما سعت الجزائر لتمكين العنصر النسوي في المجالات السياسية و المناصب العليا ، فمثلا نسبة 20 بالمائة من قضاة المحكمة العليا في الجزائر من النساء.[1]

كذلك و من أجل تفعيل دور المرأة في الحياة العامة ، و ضمان حقوقها في المجتمع صادق البرلمان الجزائري في مارس 2005 على تعديل قانون الأسرة الصادر في جوان 1984 ، حيث حث القانون الجديد على توفير سكن للزوجة المطلقة ، و منحها حق الحضانة ، إضافة إلى ضرورة موافقة الزوجة الأولى في حالة تعدد الزوجات ، كما مكن القانون الزوجة من منح جنسيتها لزوجها الأجنبي و لأولادها. أما عن مشاركة المرأة في الحياة العامة فيلاحظ أن عدد النساء العاملات قد وصل إلى نحو مليون و نصف مليون امرأة في عام 2008 ، بعدما كان يقدر بحوالي 625 ألف في عام 1996.[2]

و نظرا لأهمية العامل الثقافي في الحفاظ على الاستقرار الداخلي ، و منه إمكانية إدارة سياسة خارجية بعيدة عن كل مساومات من طرف قوى أجنبية ، فمنذ عام 1988 و في إطار الانفتاح السياسي ، أولت الحكومات الجزائرية المتعاقبة اهتماما متزايدا بالجوانب الثقافية خاصة الثقافة الأمازيغية ، حيث أصبحت بعض دور النشر العمومية ، و على رأسها المؤسسة الوطنية للفنون الغرافية تساهم في نشر الأعمال الثقافية الأمازيغية. أيضا كان لبعض الأحزاب مثل حزبي جبهة القوى الاشتراكية ، و التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية حرية إنشاء صحيفة خاصة ناطقة باللغة الأمازيغية ، كما تبنت مجموعة أخرى من الصحف تجربة "الصفحة الأمازيغية". كذلك في المجال السمعي البصري كان إنشاء قناة إذاعية للبث باللغة الأمازيغية منذ سبعينيات القرن العشرين ضمت لهجات قبائلية و شاوية و ميزابية ، كما خصص التلفزيون العمومي الجزائري منذ عام 1991 فترات للبث الأمازيغي تمهيدا لإنشاء قناة تلفزيونية ناطقة بالأمازيغية. على مستوى الجامعة ، في عام

---

[1] البنك الدولي للإنشاء و التعمير ، ***تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا , النوع الاجتماعي و التنمية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا ، المرأة في المجال العام*** (بيروت : دار الساقي ، 2005) ، ص.ص. 208 -241.

[2] الراسي ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 910 ، 911.

1997 تم اعتماد معهدين للغة الأمازيغية في مدينتي تيزي وزو و بجاية إضافة إلى ذلك سمحت السلطات بإنشاء الجمعيات الثقافية الأمازيغية ، ففي نهاية جويلية عام 1989 تم إحصاء حوالي 154 جمعية في منطقة القبائل لوحدها ، إضافة إلى جمعيات ثقافية أخرى خاصة بالشاوية ، و بني ميزاب ، و التوارق ، و حاليا تعد الجمعيات الأمازيغية في الجزائر بالمئات ، كما أنشئت الفيدرالية الوطنية للجمعيات الأمازيغية منذ عام 1989 ، ثم المحافظة السامية للأمازيغية بموجب المرسوم الرئاسي الصادر في 28 ماي 1995 للبحث في سبل تطوير الثقافة الأمازيغية و تدريس اللغة الأمازيغية ، و التي أصبحت تدرس ـ بشكل اختياري ـ في المدارس العمومية.[1]

أيضا حاولت الحكومات الجزائرية المتتالية تفعيل العامل الديني من أجل تحقيق الوحدة الوطنية ، فبعد صدور قرار مجلس علماء الإسلام بالقاهرة في القرن الثاني عشر الهجري الذي أجاز ترجمة معاني القران الكريم إلى جميع اللغات ، كانت هناك العديد من المحاولات لترجمة معاني القران إلى اللغة الأمازيغية في الجزائر ، فكانت ترجمة وزارة الشؤون الدينية لثمانية عشر حزبا صدرت بالحرف العربي ، أما خلال ربيع 2007 فقد أصدرت منشورات "زرياب" الترجمة الكاملة للقران الكريم باللغة الأمازيغية مكتوبة بالأحرف اللاتينية ، و حروف "التيفيناغ" ، و جاء هذا الإصدار استجابة لمطالب القارئ الجزائري ، و قد نشر من هذا الإصدار 1600 نسخة مصحوبة بقراءة لمعاني القرآن الكريم بالأمازيغية في شكل قرص مضغوط.[2]

بعد دراسة مختلف المحددات الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر ، يتضح أنها تتمتع بمقومات طبيعية خاصة في مجال الطاقة ، و لها أيضا مؤهلات بشرية تسمح لها بتحقيق نسبة من النمو الاقتصادي الذي يزيد من قوتها بشكل عام ، و يمنحها فرصة أداء أدوار معينة في سياستها الإقليمية. زيادة على ذلك فإن السياسات الاقتصادية و الاجتماعية التي تسعى

---

[1] سالم شاكر ، ***الأمازيغ و قضيتهم في بلاد المغرب المعاصر*** ، تر. حبيب الله منصوري (الجزائر : دار القصبة للنشر ، 2003) ، ص. ص. 169 - 185.

[2] الراسي ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 887 ، 888.

الجزائر لتجسيدها تبين سعيها لتحقيق درجة من النمو الاقتصادي ، و الاستقرار الاجتماعي الداخلي ، و بالتالي إمكانية المناورة على مستوى السياسة الإقليمية.

المبحث الرابع: المحددات الخارجية

إن خاصية التفاعل تعتبر ميزة جوهرية لدراسة الأنساق الدولية و الإقليمية ، بمعنى أن دراسة النظم الدولية باعتبارها كيانات ثابتة ، لا تعطي تحليلا دقيقا للعلاقات الدولية، حيث أن العلاقات بين وحدات النظام هي قائمة على التفاعل و التأثير المتبادل.[1]

و تعتبر المحددات الخارجية ممثلة في طبيعة النظام الدولي ، و التوازنات الدولية، متغيرا أساسيا في توجيه السلوك الخارجي للدولة ، ذلك أن البيئة الدولية قد توفر بعض الفرص التي تعزز أهداف الدولة و مصالحها على مستوى السياسة الإقليمية.[2] فكلما تساوى توزيع القوى بشكل نسبي بين وحدات متعددة على مستوى النسق الدولي ، شهد هذا الأخير علاقات تنافسية بين وحداته الكبرى ، و هو ما يعطي مجالا أوسع للمناورة على مستوى السياسة الخارجية بالنسبة للدول الصغرى و المتوسطة كالجزائر ، من ناحية أخرى تعتبر المؤسسات الدولية الإطار الأنسب للعديد من الدول لتنفيذ أهداف سياستها الخارجية ، فالمنظمات الدولية تمثل أطرا للتعاون و تنسيق جهود الدول الأطراف في مختلف المجالات ، حيث توفر بعض المنظمات مجالا مناسبا لتحقيق السلم و الأمن الدوليين ، كما تساهم في تحقيق التنمية في الميادين الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.[3]

و نظرا لهذا التأثير الذي تحدثه المحددات الخارجية ، فإن تصلب أي سياسة خارجية و عدم قدرتها على التكيف مع مستجدات الواقع الإقليمي أو الدولي الذي تتعامل معه ، فإن هذه

---

[1] خليل حسن، **مرجع سابق** ، ص. 29.

[2] الحديثي، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 47 ، 48.

[3] السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، ***مرجع سابق*** ،ص. ص. 298 ، 299.

السياسة تظل معرضة للفشل و الانتكاس ، و ذلك مهما رصد لها من إمكانيات و وفر لها من موارد.[1]

أولا: المحددات الإقليمية

إن إفريقيا تتمتع بمجموعة من المقومات الطبيعية و البشرية ، التي تسمح لها بأن تتبوأ مكانة في التفاعلات الدولية بشكل عام. و أما بخصوص السياسة الاقليمية للجزائر، فإن هذه الأخيرة إذا استطاعت معرفة إمكانيات القارة ، و فهم ظروفها بشكل جيد ، و استغلالها في سياستها الخارجية ، سيعطيها ذلك قوة على المستوى الدولي و يعزز مكانتها على المستوى الإقليمي في القارة الإفريقية.

فمن الناحية الطبيعية تقدر مساحة إقليم إفريقيا جنوب الصحراء بنحو 23307402 كلم^2 ، أي بنسبة 17.5 بالمائة من مساحة اليابسة في العالم و التي تقدر بحوالي 133.4 مليون كلم^2 ، أما مساحة إفريقيا ككل فتتجاوز ثلاثين مليون كلم^2.[2]

كما تتمتع إفريقيا بمؤهلات اقتصادية معتبرة ، حيث يوجد في إفريقيا واحد مليار هكتار من الأراضي الزراعية ، أربعة أخماس هذه الأراضي غير مستغلة ، و هذه المساحة الزراعية لإفريقيا هي ضعف المساحة الزراعية لقارة آسيا التي يتجاوز عدد سكانها سكان إفريقيا بضعفين و نصف ، كما أنها تتجاوز أيضا الأراضي الزراعية المتوفرة لدى دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية مجتمعة ، و تتجاوز حتى الأراضي الزراعية لأمريكا اللاتينية ، و هذه الإمكانيات جعلت إفريقيا محط تنافس بين القوى الكبرى في مجال الاستثمارات الزراعية. أيضا لإفريقيا ثروة غابية كبيرة تمثل مصدرا طبيعيا يساهم في التنمية ، فبالإضافة إلى دور الغابات في الحفاظ على البيئة، فهي مورد أساسي للطاقة الحرارية ، ففي عام 2000 أحصت إفريقيا أكثر من 650 مليون هكتار من الغابات أي نحو 17 بالمائة من الغطاء الغابي في العالم ، و يستغل هذا المورد في المجالات الصناعية و من

---

[1] فتحي معتوق أمحمد ، **المتغيرات السياسية الإقليمية و الدولية و أثرها في السياسة الخارجية الليبية (1990-2003)** (ليبيا : مجلس الثقافة العام ، 2008) ، ص. 13.

[2] Garnier , ***Op. Cit.*** , p. 27.

أجل التصدير. أما في مجال الطاقة فتتوفر إفريقيا على نسبة 9.2 بالمائة من الاحتياطي العالمي للبترول ، و قد ارتفع إنتاج البترول في إفريقيا بنسبة 20 بالمائة منذ عام 2004. كما لدى إفريقيا أيضا نسبة 8.1 بالمائة من الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي خاصة في الجزائر و "موزمبيق" و "نيجيريا" و "رواندا" و "غانا" و مصر و تونس و جنوب إفريقيا ، و تزايد إنتاج هذه المادة بشكل متصاعد منذ عام 2005.[1]

و يتوقع المتتبعون أن يرتفع إنتاج إفريقيا من البترول بحلول عام 2025 إلى حدود 4.3 مليون برميل يوميا ، و ذلك إذا استثنينا الدول الإفريقية الأعضاء في منظمة "الأوبيك" ، أما احتياطي القارة من النفط فسوف يصل إلى حوالي 114 مليار برميل أي نحو 10 بالمائة من الاحتياطي العالمي للنفط. و تزود القارة الإفريقية حاليا ـ حسب إحصائيات سنة 2011 ـ الصين بنسبة 28 بالمائة من احتياجاتها النفطية ، كما تغطي نسبة 18 بالمائة من واردات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط ، و يحتمل أن تصل هذه النسبة إلى 25 بالمائة في عام 2015 ، نظرا لتذبذب تزود الولايات المتحدة بالنفط من منطقة الخليج ، و عموما يمكن للإنتاج الافريقي من النفط أن يغطي احتياجات القارة من هذه المادة ، و التي ستبلغ نحو خمسة ملايين برميل يوميا في عام 2030.[2]

أيضا تتوفر إفريقيا على نسبة 30 بالمائة من احتياطي المعادن في العالم ، و تنتج نحو 10 بالمائة من الإنتاج العالمي للمعادن ، و يشغل قطاع الإنتاج المعدني ما بين 4 إلى 6 مليون عامل إفريقي ، حيث توجد في إفريقيا معادن مختلفة كالفحم ، كما يوجد 50 بالمائة من الاحتياطي العالمي للماس في إفريقيا ، أيضا تتوفر القارة على حوالي 85 بالمائة من البلاتين المتواجد في العالم ، و نحو 97 بالمائة من الاحتياطي العالمي لمادة "الكروم" و أيضا على

[1] Arnaud Pautet , ***Afrique(s) du Continent Oublié au Continent Convoité*** (Paris : Ellipses Edition Marketing , 2011) , p.p. 19 – 24.

[2] Nicole Gnesotto et Autre **,** ***Le Monde en 2025***, traduction : Beatrice Bocard (Paris : Editions Robert Laffont , 2007) , p.97.

64 بالمائة من "منغنيز" العالم ، إضافة الى 25 بالمائة من الاحتياطي العالمي من "اليورانيوم" ، و 13 بالمائة من النحاس.[1]

أما في القطاع الزراعي فتحتل إفريقيا مكانه هامة في تصدير بعض المنتجات ، فهي تنتج 70 بالمائة من الإنتاج العالمي للكاكاو ، و 12 بالمائة من البن ، و 14 بالمائة من الشاي ، و 6 بالمائة من القطن. و بخصوص التجارة البينية داخل إفريقيا ، فإن إخماد بعض النزاعات و تحسن طرق المواصلات ساهم في رفع نسبة المبادلات بين الدول الإفريقية إلى حدود 15 بالمائة ممثلة في المواد الغذائية و المحروقات و الأنعام.[2]

في مجال تكنولوجيا الاتصالات تعرف إفريقيا بعض التأخر ، إلا أن هناك العديد من الاستمارات الأجنبية في هذا القطاع ، فقد أعلنت شركة الاتصال الفرنسية France Telecom و شركة الاتصال الهندية Bharti Airtel ـ مثلا ـ عن استعدادهما لاستثمار ما قيمته 9.3 مليار دولار و 10.7 مليار دولار على التوالي في إفريقيا في قطاع التكنولوجيا الجديدة للاتصال.[3]

كذلك تمثل الهجرة من إفريقيا نحو الدول الأكثر تقدما ـ خاصة الأوروبية منها ـ أحد أهم مصادر العملة الصعبة للدول الإفريقية ، و ذلك رغم الآثار السلبية للهجرة على القارة الإفريقية بشكل عام ، حيث أن العمالة الإفريقية في الخارج تساهم بشكل معتبر في التنمية الاقتصادية للبلدان الأصلية.[4]

و بشكل عام فخلال سنتي 2006 و 2007 سجلت القارة الإفريقية نسبة نمو معتبرة تراوحت ما بين 5.8 بالمائة و 5.9 بالمائة على التوالي ، و يرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها حسن التسيير على مستوى الاقتصاد الكلي للبلدان الإفريقية ، والنمو الذي شهده العالم ككل ، و زيادة الإنفاق العام على التنمية ، إضافة إلى خفض الدين المترتب على العديد من الدول

---

[1] عزو محمد عبد القادر ناجي ، "المساعدات العربية للدول الإفريقية" ، ***www.ahewar.org*** ، 20 / 04 /2014.

[2] Pautet , ***Op. Cit.*** , p. p. 239 - 242.

[3] ***Ibid.*** , p. 257.

[4] Pourtier et autre , ***Op. Cit.*** , p. 30.

الإفريقية الأكثر فقرا ، كما يضاف إلى ذلك الزيادة في أسعار المواد الأولية الناتجة عن الطلب المتزايد لبعض القوى النامية كالصين و البرازيل و الهند.[1]

و في عام 2010 ورد في تقرير صندوق النقد الدولي أن نسبة النمو في إفريقيا جنوب الصحراء بلغت 4.7 بالمائة ، كما توقع التقرير أن تصل هذه النسبة إلى 5.9 بالمائة خلال سنة 2011 ، حيث أن 20 دولة من المنطقة فاقت بها نسبة النمو 5 بالمائة مثل "الكونغو برازافيل" ، و "مالاوي" و "تانزانيا" ، كما اقتربت من هذه النسبة أيضا "بوركينافاسو"، في حين بلغت نسبة النمو في دول أخرى حوالي 3 بالمائة مثل "نيجيريا" و "بوروندي" و "كينيا".[2]

و حسب تقرير البنك الإفريقي للتنمية لعام 2014 فإن إفريقيا سجلت في السنوات الاخيرة نسب نمو معتبرة ، حيث تراوحت هذه النسب ما بين 5.3 بالمائة و 5 بالمائة خلال سنوات 2005 - 2010 ، كما سجلت إفريقيا في سنة 2011 نسبة نمو قدرها 3.3 بالمائة ثم 6.4 بالمائة في عام 2012 ، و 3.9 بالمائة في عام 2013 ، و 4.8 بالمائة في عام 2014 ، و 5.7 بالمائة في سنة 2015.[3]

أما بخصوص المقومات الاجتماعية للقارة ، فتقدر بعض المصادر سكان إفريقيا بحوالي 950 مليون نسمة ، و هو ما يعادل نسبة تفوق 12.3 بالمائة من سكان العالم ، مع العلم أن أغلبية سكان القارة من فئة الشباب الناشطة اقتصاديا ، و بالنظر إلى المساحة العامة لإفريقيا ، فإن معدل الكثافة السكانية فيها لا يتعدى 30 نسمة في الكلم المربع.[4]

قد شهدت إفريقيا نموا سكانيا غير مسبوق في العالم ، خاصة في منطقة إفريقيا جنوب و الصحراء ، حيث عرفت القارة تضاعفا في عدد سكانها خلال فترة تتراوح ما بين 25 إلى

---

[1] Philippe Hugon , « l'Afrique Contrastée entre Zones d'Ombres et de Lumières » ***, l'Année Stratégique 2008 Analyse des Enjeux Internationaux*** (paris : Editions Dalloz , 2007) , p.p. 356 – 390.

[2] Vincent Hugeux , ***l'Afrique en Face*** (Paris : Armand Colin , 2010) , p.p. 125 - 127.

[3] Banque Africaine de Devlopement , ***Op. Cit.***.

[4] عبد المنعم مصطفى المقمر ، ***الانفجار السكاني و الاحتباس الحراري*** (الكويت : المجلس الوطني للثقافة ة الفنون و الآداب ، 2012) ، ص. 19.

30 سنة فقط. و يرجع هذا الارتفاع إلى عدة أسباب أهمها تراجع نسبة الوفيات نتيجة لاستقلال أغلب الدول الإفريقية ، و تطور الطب و حملات التطعيم ، حيث تراجعت نسبة الوفيات من 45 بالألف إلى 16 بالألف عام 2007 ، هذا إلى جانب ارتفاع نسبة الخصوبة في القارة الإفريقية ، و التي قاربت ستة أطفال لكل امرأة مقابل المعدل العالمي الذي يقدر بنحو 2.7 طفل لكل امرأة.[1]

أما على المستوى السياسي ، فمع بداية تسعينيات القرن الماضي ، شهدت إفريقيا تحولات سياسية مهمة ، حيث أنه في نصف بلدان القارة اتخذت السلطات السياسية مبادرات بفتح المجال أمام التعددية السياسية ، و إشراك المجتمع المدني في السلطة ، حتى أن بعض المتتبعين أطلق على هذه التطورات "موجة التحرر الثانية في إفريقيا". و رغم أن هذه التحولات السياسية جاءت استجابة لمطالب البيئة الداخلية ، غير أنه لا يمكن تفسيرها بعيدا عن مستجدات السياق الدولي ، ممثلة في انهيار الاتحاد السوفييتي ، و هيمنة القيم الليبرالية و الديمقراطية للولايات المتحدة الأمريكية.[2]

من جهة أخرى ، فإن الظروف الدولية الراهنة و طبيعة النسق الدولي تفرض على الدول التحرك ضمن أطر إقليمية تضمن تنسيق الجهود ، و عليه فالدول الإفريقية و منها الجزائر ، تعي أنه لا يمكنها تحقيق وزن نسبي في التفاعلات الدولية إلا من خلال إقامة تجمعات إقليمية ، و في هذا السياق أنشأت الدول الإفريقية عدة منظمات جهوية و إقليمية تتبنى نمط الإقليمية الجديدة ، و التي تركز على الجوانب الاقتصادية لزيادة التفاعلات بين وحدات النظام الإقليمي مثل منظمة الاتحاد الافريقي (2002) ، و اتحاد المغرب العربي (1989) ، و مؤتمر التعاون و التنمية لإفريقيا الجنوبية (1980) ، و السوق المشتركة لشرق و جنوب إفريقيا (1994) ، و منطقة التبادل الحر لإفريقيا الجنوبية و الشرقية (2008). و تلعب هذه التجمعات بشكل عام دورا في دفع التنمية في إفريقيا ، كما تمثل بعض منها

[1] Pourtier et autre , ***Op. Cit.*** , p.118 - 121.

[2] Goran Hyden et Michael Bratton , ***Gouverner l'Afrique Vers un Partage des Rôles*** , traduit par Brigitte Delorme (Paris : Nouveaux Horizons , 1992) , p. p. 11 – 15.

كالاتحاد الإفريقي ، و اتحاد المغرب العربي فضاء للحركة بالنسبة للجزائر على مستوى سياستها الإقليمية.[1]

بالإضافة إلى كل هذه المقومات التي تتيح للجزائر إمكانية لعب دور إقليمي ، سواء من خلال النشاط في إطار المنظمات الفوق قومية الإفريقية ، أو من خلال السعي للعب دور الوسيط أو المتحدث باسم القارة الإفريقية في المحافل الدولية ، فإن هناك عدة تغيرات على المستوى الإقليمي تسمح ببروز و تفعيل الدور الإقليمي للجزائر في إفريقيا أبرزها:

1- تراجع الدور الإقليمي لمصر: حيث لم تعد مصر تتولى دور القائد الإقليمي القومي العربي ، أو حتى تنافس حول دور القائد الإقليمي في إفريقيا مثلما كانت عليه في أثناء المرحلة الناصرية (فترة حكم جمال عبد الناصر) ، و حتى و إن اعتبرنا أن مصر تحاول تكوين توجه مستقل في سياستها الخارجية خارج الإطار الإفريقي ، فإن رواج هذا التوجه على المستوى الإقليمي يبقى محدودا ، خصوصا في ظل الاضطرابات السياسية و الأمنية التي تشهدها البيئة الداخلية لمصر.

2- تراجع الثقل التاريخي لإثيوبيا: فهذه الأخيرة لطالما اعتبرت رمزا للمقاومة بالنسبة للشعوب الإفريقية ، و كذا مركزا جامعا للوحدة الإفريقية منذ ستينيات القرن الماضي ، إلا أن توجهاتها الحالية ـ في إطار الأحادية القطبية ـ تبرز مدى مجاراتها لحركة العولمة أو الهيمنة الأمريكية خاصة في مجال مكافحة الإرهاب ، حتى و إن كان ذلك على حساب مصالح الشعوب الإفريقية ، و يبرز ذلك جليا من مواقف إثيوبيا تجاه الصومال.

3- رغم تخلص دولة جنوب إفريقيا منذ بداية تسعينيات القرن الماضي (1991 ـ 1994) من نظام التمييز العنصري ، إلا أن نهاية الحرب الباردة و تراجع دور منظمات دول العالم الثالث حد من إمكانية لعب جنوب إفريقيا لأدوار إقليمية في الإطار الإفريقي بشكل عام ، حيث اقتصر جل سعيها للبحث عن تكريس مصالحها الاقتصادية ضمن الأطر الإقليمية مثل دورها ضمن حركة الوحدة الإفريقية بشكل عام ، كما أن توجهاتها خارج القارة الإفريقية

[1] خليل حسين ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 175 ، 176.

مثل محاولة التكتل الاقتصادي مع كل من البرازيل و فنزويلا و الهند و ماليزيا ، تحد من فاعلية السياسة الإقليمية لدولة جنوب إفريقيا في القارة الإفريقية.

4- بروز بعض القوى التي تسعى للعب أدوار على المستويات الجهوية المحدودة و في مجالات محددة أيضا مثل النفوذ العسكري لنيجيريا في منطقة غرب إفريقيا و المملكة الإسلامية في المغرب ، و نموذج القيادات الشابة في أوغندا.[1]

ثانيا: المحددات الدولية

يمكن القول أن شكل النسق الدولي و طبيعة التفاعلات التي تحدث فيه تمثل فرصا للحركة بالنسبة للسياسة الاقليمية للجزائر في إفريقيا ، إذ أن تعدد القوى الفاعلة في النسق الدولي و المنافسة فيما بينها ، يخلق مجال أوسع للمناورة أمام الجزائر في رسم و تنفيذ سياستها الإقليمية. رغم أن هناك شبه إجماع ـ سواء في أوساط السياسيين أو الدارسين الأكاديميين ـ على أن جميع قرارات و توجهات السياسة الخارجية الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، ما هي إلا محاولة لتجسيد و فرض الهيمنة الأمريكية على العالم استنادا لمبدأ الأمر الواقع و المتمثل في اعتبارها القوة العالمية رقم واحد.[2] غير أن بعض المتتبعين يرون أن النظام الدولي الحالي لم يحسم بعد لصالح الأحادية القطبية ، و إنما يفترض أصحاب هذا الرأي أن العديد من الدلائل تشير إلى أن النظام الدولي يتجه نحو نظام متعدد الأقطاب ، و هذا لا ينطلق من فراغ و إنما يستند إلى حقائق موضوعية أهمها تراجع قوة الوليات المتحدة الأمريكية ، حيث بينت الإحصائيات الاقتصادية لسنة 2000 تراجع الإنتاج الصناعي الأمريكي إلى أقل من إنتاج الاتحاد الأوروبي ، و أكثر بقليل من الإنتاج الصناعي لليابان ، زيادة على ذلك يعرف الميزان التجاري الأمريكي ـ حسب الإحصائيات ذاتها ـ عجزا بنحو 450 مليار دولار أمريكي ، و هو ما يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية

---

[1] حلمي الشعراوي ، "التعاون العربي الإفريقي من التحرر الوطني إلى العولمة" ، ***المجلة العربية للعلوم السياسية*** ، ع. 15 ، صيف 2007 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية) ، ص .ص. 73 - 94.

[2] Yves Lacoste , ***Geopolitique ; la Longue Histoire d'Aujourd'hui*** (France : Graficas Estella , 2 em ed. , 2009) , p. p. 44 , 45.

تنتج أقل مما تستهلك ، و بالتالي فهي بحاجة إلى العالم أكثر مما هو بحاجة إليها ، أضف إلى كل هذا قيمة الديون الخارجية المترتبة على الخزينة الأمريكية و المقدرة بنحو 44000 مليار دولار خلال سنة 2001 ، و هو ما يعادل 21 بالمائة من الناتج الداخلي الخام للولايات المتحدة. و هذا الوضع الاقتصادي المتدهور باستمرار للولايات المتحدة دفعها لاتباع سياسة خارجية عدوانية تجاه العديد من دول العالم قصد نهب ثرواتها ، فكان من نتائج هذه السياسة أن خلقت تذمرا و حقدا من قبل دول و شعوب العالم حيال الولايات المتحدة ، و هو ما يؤثر على مكانتها و هيبتها ، كما يمكن أن يوحد الدول المسلوبة و يؤلبها ضد الولايات المتحدة. علاوة على ذلك فإن التحول الهيكلي في طبيعة الاقتصاد الأمريكي ـ من اقتصاد قائم على إنتاج السلع إلى اقتصاد أساسه إنتاج الخدمات و المعلومات ـ يتنافى مع مقتضيات الهيمنة على العالم.[1]

إضافة إلى ما سبق تسجل الولايات المتحدة الأمريكية تراجعا في تفوقها في مجال التكنولوجيا الدقيقة ، بسبب المنافسة التي تعرفها الشركات الأمريكية من نظيراتها الأوروبية ، و الآسيوية ، و هذا دليل على تراجع الأفضلية الأمريكية في هذا المجال. أما في القطاع الزراعي ، فالبلدان الأوروبية و حتى دول أمريكا اللاتينية أصبحت تشكل منافسا قويا للمنتجات الأمريكية ، و هو ما يدفع بهذه الأخيرة في العديد من المرات لاختراق قوانين و قواعد حرية السوق التي تحث منافسيها على ضرورة الالتزام بها.[2]

كذلك عززت الخسائر الكبيرة التي شهدتها أسواق المال في الولايات المتحدة الأمريكية جراء الأزمة المالية لعام 2008 ، شعور عدم الثقة الذي أصبحت تكنه أغلب دول العالم لها. أما من الناحية العسكرية فإن الانتشار الموسع للقوات الأمريكية خارج إقليمها ، أصبح يفوق إمكانات الولايات المتحدة في الاستمرار بتغطية تكاليف ذلك الانتشار.[3]

---

[1] زياد حافظ ، "مضمون و اتجاه التغيير في البيئة العامة على الصعيد الدولي و في المنطقة العربية" ، ***العولمة و النظام الدولي الجديد*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط. 1، 2004) ، ص. ص. 43 - 55.

[2] سمير أمين ، "جيوسياسية الإمبريالية المعاصرة" ، ***العولمة و النظام الدولي الجديد*** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط. 1، 2004) ، ص. ص. 11 - 41.

[3] زياد حافظ ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 43 - 55.

زيادة على ذلك فالولايات المتحدة الأمريكية لم تعد قادرة حتى على توفير الحماية لنفسها بعد أحداث 11 سبتمبر قائلا: "لقد John Warner، حيث صرح السيناتور الجمهوري طلبنا من العالم أجمع أن يقدم لنا يد المساعدة". ففي حملتها الدولية ضد الإرهاب حاولت الولايات المتحدة الأمريكية البحث عن شركاء عبر مختلف أنحاء العالم ، حيث عقدت الولايات المتحدة شراكات مع كل من روسيا ، و الصين ، و الهند ، و باقي دول حلف شمال الأطلسي ، و في هذا اعتراف بأهمية هذه القوى في الحفاظ على الأمن و الاستقرار على المستوى الدولي.[1]

من جهة أخرى تؤكد طبيعة التفاعلات الدولية التصور القائل بتعدد القوى القطبية فالحرب على العراق في سنة 2003 أثبتت أن القوى الكبرى انقسمت بين مؤيد للسياسة الأمريكية كاليابان و بريطانيا ، في حين شكلت كل من ألمانيا ، و روسيا ، إلى جانب فرنسا تحالفا رافضا للحرب.[2] أيضا تجلى ذلك التعدد في القوى الدولية الفاعلة بوضوح في مناقشة العديد من القضايا الدولية و على رأسها الملف النووي الإيراني ، و الأزمة في سوريا ، حيث رفضت كل من روسيا و الصين بشكل مطلق استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي ـ و ذلك باستخدام حق "الفيتو" ـ للتدخل العسكري في سوريا ، كما أبديتا من قبل تحفظات بخصوص فرض عقوبات ضد إيران بسبب إصرارها على تطوير برنامجها النووي.[3]

إن هذا التعدد في القوى الفاعلة في إطار النسق الدولي يدفع هذه القوى للتنافس حول الموارد و مناطق النفوذ عبر العام ، و هو الحال بالنسبة لإفريقيا التي أصبحت محطة تنافس بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية ، و الاتحاد الأوروبي ، و الصين ، و اليابان ، و روسيا ، و حتى بعض الدول النامية الأخرى كالهند و البرازيل.[4]

---

[1] Brice Soccol , ***Relations Internationales*** (Orlians : Editions Paradigme – Centre de Publications Universitaires , 2004) , p.p. 129 , 130.

[2] علي سالم ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 119 - 136.

[3] يوسف أحمد و آخرون ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 23 - 31.

[4] خيرة الشيباني ، "هل سيكون القرن الحادي و العشرون قرنا إفريقيا؟" ، ***دراسات دولية*** ، ع. 117 ، ديسمبر 2010 (تونس : جمعية الدراسات الدولية) ، ص. ص. 15 – 22.

فبالنسبة للإتحاد الأوروبي فقد أصبح يبحث عن مكانة سياسية توازي قوته الاقتصادية على المستوى العالمي ، و لأجل ذلك هناك سعي مشترك بين كل من فرنسا و ألمانيا لتشكيل نواة جيش أوروبي مشترك قوامه 60000 عنصرا بهدف الاستغناء عن مضلة حلف شمال الأطلسي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

أما بخصوص العلاقات الأوروبية ـ الإفريقية ، ففي ظل زيادة التنافس بين القوى الكبرى حول إفريقيا ، حاول الاتحاد الأوروبي توطيد علاقاته الإستراتيجية مع القارة، فخلال ندوة الاتحاد الأوروبي حول إستراتيجية الاتحاد تجاه إفريقيا في 28 نوفمبر 2006 أجمع المتدخلون على ضرورة وضع إفريقيا في صميم السياسة الخارجية الأوروبية ، و جاءت قمة "لشبونة" (البرتغال) ما بين أيام 8 و 9 ديسمبر 2007 لتؤكد هذا التوجه، حيث أسفرت القمة عن توقيع اتفاقية شراكة بين الاتحاد الأوروبي و الدول الإفريقية.[2]

كذلك يبدو الاهتمام الأوروبي بإفريقيا من خلال السياسة الخارجية لبعض القوى الأوروبية تجاه إفريقيا خاصة فرنسا و بريطانيا ، فخلال الفترة 2000 ـ 2010 قادت الدبلوماسية الفرنسية ـ على أعلى مستوياتها ـ 32 زيارة رسمية إلى العديد من الدول الافريقية ، و ذلك قصد تطوير العلاقات في مختلف المجالات.[3]

بريطانيا هي الأخرى بحلول عام 2000 ، أصبحت تحاول أن تبحث عن موقع لها في إفريقيا ، من خلال تقديم بعض المساعدات الاقتصادية لنيجيريا و جنوب إفريقيا ، و أيضا عن طريق التدخل في "سيراليون" ، و التدخل من أجل دعم المعارضة في "زمبابوي" ، إذن فبريطانيا تسعى للحفاظ على مكانتها و تواجدها في إفريقيا من خلال ما تملكه من مؤهلات لحل بعض الخلافات ، إلى جانب التدخل العسكري عن طريق قوات مراقبة السلام.[4]

---

[1] زياد حافظ ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 43 - 55.

[2] Olivier Mbabia , ***la Chine en Afrique Histoire , Géopolitique , Geoeconomie*** (Paris : Ellipsses Edition Marketing S.A. , 2012) , p. 116p. - 118.

[3] ***Ibid.*** , p. 153.

[4] Philippe Hugon , « Une Afrique Emportée par la Crise Mondiale » , ***l' Année Stratégique 2010 ; Analyse des Enjeux Internationaux*** , Pascal Boniface éd. (Paris : Editions Dalloz , 2009) , p.p. 343 - 366.

الصين أيضا تعتبر من بين الاقطاب التي يحتمل أن تظهر على الساحة الدولية ، ذلك أنها أضحت تتمتع بنمو اقتصادي يفوق نسبة 7 بالمائة سنويا حتى في ظل الكساد الاقتصادي الذي يشهده العالم بداية من سنة 2008 ، حيث يتوقع المتتبعون أن تكون الصين أحد القوى الأقطاب في النظام الدولي بحلول عام 2025.[1]

و تسعى الصين لتجسيد سياسة خارجية أكثر فاعلية و انتشارا على المستوى الإقليمي و الدولي مثل مكافحة القرصنة في القرن الإفريقي ، إضافة إلى خرجات متعددة لأعالي البحار ، و حتى في المناطق التي كانت تدخل ضمن مجال النفوذ الأمريكي مثل منطقة
و يتجلى الاهتمام الصيني بإفريقيا من خلال عقد القمة الصينية الإفريقية "الكرايبب".[2]
الأولى في عام 2000 ثم القمة الثانية في عام 2006 ، ثم الندوة الوزارية الرابعة لمنتدى التعاون الصين ـ إفريقيا في سنة 2009 ، و كذا من خلال حوالي 70 زيارة رسمية قادها ممثلو الصين نحو دول إفريقية خلال العقد الأول من القرن الحالي بهدف تطوير العلاقات في مختلف الميادين. و قد تضاعفت التجارة بين الصين و إفريقيا خلال الفترة 2000 - 2005 حوالي أربع مرات لتصل إلى 39.7 مليار دولار ، كما أن هناك حوالي 700 شركة صينية تنشط في 49 دولة إفريقية ، كذلك تقيم الصين علاقات أمنية و عسكرية مع العديد من البلدان الإفريقية.[3]

أما بالنسبة لروسيا فقد سعت هي الأخرى من خلال سياستها الخارجية منذ مطلع الألفية الثالثة لرفض فكرة القطب الواحد في إطار النسق الدولي ، و ذلك بواسطة تطوير علاقات شراكة مع العديد من القوى الدولية خاصة مع الاتحاد الاوروبي منذ عام 2003 و هذه التحالفات قد تسمح لروسيا أن تقف ضد مشروع الهيمنة الأمريكية على العالم، أيضا من

---

[1] Gnesotto et Autre **, *Op. Cit.*** , p. p. 36 , 37.

[2] Joseph Henrotin , « l'Année Stratégique 2011 : Démonstration de Puissance et Décrochage Militaire » , ***Enjeux Diplomatiques et Stratégiques 2012*** (Paris : Edition Economica , 2012) , p. p. 253 - 262.

[3] محمد عطوى ، "غزو هادئ ... بخطى محسوبة" ، ***الوفاق العربي*** ، ع. 95 ، ماي 2007 ، ص. ص. 22 ، 23.

أهداف السياسة الخارجية لروسيا مكافحة الإرهاب ، و هو ما يدعم توجهات الجزائر في سياستها الإقليمية ، خاصة في طابعها الأمني.[1]

كذلك يمكن لليابان أن تكون إحدى القوى المؤثرة على الساحة الدولية كونها تعد قوة اقتصادية كبيرة ، حيث أن ناتجها القومي يفوق الناتج القومي لكل من ألمانيا و فرنسا و بريطانيا ، و هو يساوي ثلاثة أخماس الناتج القومي الأمريكي ، أيضا تعمل اليابان على توطيد علاقاتها الإقليمية مع كل من الصين ، و روسيا قصد تشكيل محور قادر على الوقوف أمام الهيمنة الأمريكية ، كما أنها تطالب بضرورة زيادة عدد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ليكون لها مقعدا دائما فيه نظرا لنفقاتها المعتبر في المنظمة الأممية.[2]

أما بالنسبة للدول النامية ، فيلاحظ أن هناك حضورا قويا للهند مثلا في إفريقيا ، حيث أصبحت هذه الأخيرة أحد محاور السياسة الخارجية الهندية التي تسعى لتطوير علاقاتها السياسية و الاقتصادية مع إفريقيا ، و في هذا السياق عقدت القمة الإفريقية ـ الهندية الأولي في الهند في عام 2008 ، و كان ذلك بحضور 14 رئيس دولة إفريقية منهم رؤساء دول الجزائر و مصر و جنوب إفريقيا ، و في ديسمبر 2009 عقدت قمة أخرى بين الهند و إفريقيا. و تشهد العلاقات التجارية بين الهند و إفريقيا تطورا مستمرا ، إذ وصل حجم المبادلات التجارية بين الطرفين في عام 2007 حوالي 25 مليار دولار ، ثم 35 مليار دولار في عام 2009.[3]

أيضا هناك العديد من الدول النامية مثل المملكة العربية السعودية ، و إيران ، و البرازيل ، و فينزويلا ، و إندونيسيا ، و ماليزيا ، و كل هذه الدول تسعى جاهدة لتوطيد

---

[1] Tshiyembe , ***Op. Cit.*** , p. p. 177 - 180.

[2] توفيق سعد حقي ، ***النظام الدولي الجديد دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة*** (عمان ، الأردن : الأهلية للنشر و التوزيع ، ط. 1 ، 1999) ، ص.ص. 83 - 90.

[3] Henrotin , « l'Année Strategique 2011 : Démonstration de Puissance et Décrochage Militaire » , ***Op. Cit.*** , p.p. 253 - 262.

علاقاتها مع إفريقيا ، و عليه يمكن لهذه الأخيرة الاستفادة من الدعم الخارجي للتنمية سواء الدعم المالي أو التقني.[1]

إن بروز مجموعة من القوى المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية في إطار النسق الدولي ، جعل هذه الأخيرة تعمل جاهدة للحفاظ على مصالحها في إفريقيا ، و يتجلى ذلك من خلال تزايد الاهتمام الأمريكي بإفريقيا كونها تمثل أهمية اقتصادية و استراتيجية في السياسة الخارجية الأمريكية ، حيث أقرت الولايات المتحدة في سنة 2000 "قانون التنمية و الإمكانيات الاقتصادية في إفريقيا" ، و هو القانون الذي ينظم العلاقات الاقتصادية بين إفريقيا و الولايات المتحدة.[2]

قائلا: "إن Richard Holbrookeو في جانفي من عام 2000 صرح المندوب الأمريكي إفريقيا مهمة ... لا بد من معالجة قضايا القارة الإفريقية ، و إلا أنها ستتفاقم" ، كما طرح الشخص ذاته ـ باعتباره رئيسا لمجلس الأمن الدولي خلال دورة جانفي 2000 ـ برنامجا لمعالجة القضايا الأمنية العالقة التي تخص إفريقيا ، و سمي البرنامج باسم "شهر إفريقيا".[3]

كذلك يبرز الاهتمام الأمريكي بإفريقيا من خلال الدبلوماسية الرسمية ، حيث قام مسئولون أمريكيون بحوالي 30 زيارة رسمية للعديد من الدول الإفريقية خلال الفترة 2000 ـ 2010 ، و ذلك لدفع العلاقات بين الولايات المتحدة و إفريقيا في مختلف الميادين.[4]

و هذا الاهتمام ـ الذي تبديه الولايات المتحدة الامريكية لإفريقيا بشكل عام ـ يمكن أن تستفيد منه القوى الإقليمية كالجزائر بهدف الحصول على ضمانات و مساعدات أمريكية لتحقيق استقرارها و نموها الداخلي من جهة ، و أيضا قصد لعب دور إقليمي في إفريقيا.

---

[1] Hugon , « Une Afrique Emportée par la Crise Mondiale » , ***Op. Cit.*** , p. p. 343 - 366.

[2] Nicolas Guyatt , ***Encore un Siècle Américain ? les Etats-Unis et le Monde au 21 ème Siècle*** (Tunisie : Cérès Productions , 2002) , p .p. 65 - 67.

[3] بوعشة ، الدبلوماسية الجزائرية و صراع القوى الصغرى في القرن الافريقي ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 180 - 182.

[4] Mbabia , ***Op. Cit.*** , p. 152.

من خلال ما سبق يمكن القول أن هناك عدة قوى يمكن أن تؤثر بشكل ملحوظ في النسق الدولي الحالي ، كما أن درجة اهتمامها بإفريقيا تدفعها للدخول في منافسة حول القارة ، و هذا الوضع يخدم بلدان القارة بشكل عام ، كما أنه يصب في صالح السياسة الإقليمية للجزائر ، باعتباره يمنحها مجموعة من البدائل و الخيارات في التعامل مع القوى الدولية التي تحقق أكبر قدر من المنفعة للجزائر ، و التعاون مع تلك القوى التي تدعم توجهات السياسة الإقليمية للجزائر في إفريقيا. و بشكل عام فهذا التنافس يمنح الجزائر مجالا أوسع للمناورة و الحركة من أجل تنفيذ سياستها الإقليمية في إفريقيا.[1]

أيضا من بين المتغيرات الدولية التي يمكن أن تزيد من فاعلية السياسة الإقليمية في إفريقيا ـ على المستوى الأمني ـ الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب ، و لقد مثلت هجمات 11 سبتمبر 2001 التي قام بها تنظيم القاعدة ضد الولايات المتحدة الأمريكية الحدث الأساسي لفت أنظار المجتمع الدولي الى خطورة ظاهرة الإرهاب الدولي و ضرورة التصدي لها.[2]

و ذلك رغم أن العديد من الأصوات نوهت من قبل بخطورة الظاهرة ، حيث جاء في حديث الأمين العام السابق لمنظمة الأمم المتحدة بطرس غالي: " في السنوات الأخيرة أخذ الإرهاب أبعادا دولية ، و أصبحت يده تضرب في مختلف أنحاء العالم ، و لم يعد يقتصر على منطقة بذاتها أو على شعوب بعينها. لقد اتسع نطاق الإرهاب في عصرنا و تحول من إرهاب محلي أو وطني إلى إرهاب دولي بل إلى إرهاب عالمي".[3]

و قد كانت هذه الهجمات وراء تبني القوى الكبرى توجها جديدا في سياستها الخارجية و المتمثل مكافحة الإرهاب ، من خلال إقامة علاقات شراكة مع العديد من دول العالم في هذا المجال ، إضافة إلى العمل على الحد من الظروف المساعدة على نمو الحركات الإرهابية و المتطرفة مثل الفقر ، و التخلف ، و الأنظمة السياسية الاستبدادية.[4]

---

[1] محمد ناصر بوغزالة ، "العولمة و التحديات المعاصرة" ، ***المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الاقتصادية و السياسية*** ، ع. 03 (الجزائر : الديوان الوطني للأشغال التربوية ، 2002) ، ص. ص. 45 – 78.

[2] Lacoste , ***Op. Cit.*** , p. p. 34 - 38.

[3] صبري مقلد ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 424 -430.

[4] Tshiyembe , ***Op. Cit.*** , p.p. 129 – 133.

و هنا تجدر الاشارة إلى أن الجزائر كانت في طليعة الدول التي حذرت من مخاطر الإرهاب ، و كانت السباقة إلى دعوة الجماعة الدولية إلى ضرورة تنسيق الجهود ، و سن قوانين لمكافحة الإرهاب على المستوى العالمي. و قد أثبتت مجريات الأوضاع الأمنية على المستوى الدولي صحة التصور الجزائري حول سبل مكافحة الإرهاب ، حيث أدرك الذين كانوا يمثلون القواعد الخلفية للإرهاب أن مواقفهم كانت على حساب أمنهم فالولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تستعين بالتنظيمات الإسلامية في أفغانستان للتصدي للمد الشيوعي خلال الحرب الباردة ، أصبحت هذه التنظيمات تطال أمنها في عقر دارها.[1]

و هذا التوجه العام في المجال الأمني ، يتوافق مع توجهات السياسة الخارجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب ، و هو ما سوف يساعد الجزائر على تحقيق الاستقرار الداخلي ، و الاستفادة من بعض المساعدات الدولية في مجال القضاء على الأسباب و الظروف المساعدة على نمو الحركات المتطرفة و الإرهابية على المستوى المحلي، إضافة إلى تحقيق درجة من التقارب مع القوى الكبري ـ مثل ما هو الحال مع الولايات المتحدة الامريكية ـ خاصة في مجال مكافحة الإرهاب ، و من ثم إمكانية تطوير تلك العلاقات لتشمل ميادين أخرى.

أيضا من المتغيرات الدولية ـ في الميدان الاقتصادي ـ و التي يمكن أن تمثل مقوما للسياسة الإقليمية للجزائر في إفريقيا العولمة الاقتصادية ، ذلك أنها تفرض على كل دولة أن تدخل في مبادلات اقتصادية مع الدول الأخرى بشكل مكثف ، بحيث أن كل دولة تصدر الموارد أو المنتجات التي تتمتع فيها بمزايا نسبية ، و هذا التخصص يحقق لجميع الدول نسبة فائدة معينة فالدولة المصدرة تصبح تتمتع بسوق عالمية موسعة لمواردها ، في حين تحصل الدول المستوردة على تلك الموارد بأقل تكاليف و بأفضل جودة.[2]

كذلك من المتغيرات الاقتصادية التي يمكن للجزائر استغلالها في سياستها الإقليمية ـ في حالة ما إذا أنها لم تتمكن من مجارات المنافسة الحادة للعولمة الاقتصادية ـ الحركة المناهضة للعولمة ، و التي يعود ظهورها إلى بداية التسعينيات من القرن الماضي ، لكن الظهور

---

[1] نصر القفاص ، ***مرجع سابق*** ، ص. 247 - 253.

[2] Bernard Guillochon , ***la Mondialisation une Seule Planète des Projets Divergents*** (France : Impression I. M. E. , 2006) , p. p. 36 - 39.

المؤثر لهذه الحركة كان خلال مؤتمر المنظمة العالمية للتجارة بالولايات المتحدة الأمريكية في نوفمبر 1999 ، حيث حظرت حوالي 1200 جمعية ـ ضمت حوالي 40000 شخص يمثلون أزيد من مائة دولة ـ لكي تندد بالتوجهات الاقتصادية التي تخدم فئة معينة من الدول و الأفراد على حساب غالبية شعوب العالم ، و تنادي بضرورة إدخال بعض التعديلات العلاقات الاقتصادية الدولية.[1]

و هذا التوجه ـ في ظل وجود إحصائيات تؤكد بأن هناك تبادل غير متكافئ في إطار النظام الاقتصادي الدولي الحالي ـ يمثل مجالا للجزائر قصد المناورة على مستوى سياستها الاقليمية في الميدان الاقتصادي ، و ذلك بالتحدث باسم شعوب إفريقيا ، و بعث مشروع النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، الذي تبنته الجزائر خلال عقدي الستينيات و السبعينيات من القرن الماضي.[2]

أيضا من بين الظروف الدولية التي تزيد من إمكانيات الجزائر ـ التي تتمتع بمؤهلات طاقوية معتبرة ـ في لعب دور في السياسة الإقليمية ، هو تزايد الطلب العالمي على الطاقة خاصة البترول و الغاز الطبيعي ، حيث يتوقع الخبراء أن يتزايد الطلب العالمي على الطاقة بنسبة 1.6 بالمائة سنويا ، و هو ما يعني أن الاستهلاك العالمي سوف يرتفع بنسبة 50 بالمائة ـ عما كان عليه في عام 2006 ـ في بحلول عام 2030 ، ثم يتضاعف هذا الاستهلاك مرتين سنة 2050.[3] و يرجع سبب هذا الطلب المتزايد على مصادر الطاقة إلى النمو الذي تحققه بعض القوى النامية كالصين و الهند إلى جانب كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي.[4] و حسب توقعات الوكالة الدولية للطاقة ، فإن الطلب العالمي على مادة النفط سوف يرتفع إلى حدود 11 مليون برميل في اليوم بحلول سنة 2025 بعدما كان يقدر بنحو 5.5 مليون برميل يوميا في سنة 2013 ، و عليه فالعالم سوف يحتاج إلى حوالي 120 مليون

---

[1] Alcaud et Autres , ***Op. Cit.*** , p. p. 07 - 09.

[2] : منشورات اتحاد الكتاب العرب ، 2008) ، ص. "أليس لاندو" ، ***السياسة الدولية النظرية و التطبيق*** ، تر. قاسم المقداد (دمشق 147.-ص. 141

[3] Gnesotto et Autre **,** ***Op. Cit.*** , p. p.73 – 75.

[4] Pascal Boniface et Huberte Vedrine , ***Atlas du Monde Global*** (Paris : Armand Colin / Fayard , 2010) , p. 55.

برميل من النفط سنويا خلال عام 2025 ، و هو ضعف الطلب العالمي الحالي.[1] و نتيجة لهذا الطلب المتزايد فقد ارتفع سعر البترول من 14 دولارا للبرميل في أواخر عام 1990 إلى قرابة 100 دولار للبرميل مع بداية عام 2008.[2]

إن هذا الطلب العالمي المتزايد على مصادر الطاقة الأحفورية ، خاصة البترول و الغاز الطبيعي ، يضمن للجزائر ـ ذات الإمكانيات المعتبرة من البترول و الغاز الطبيعي ـ أن تحقق في المستقبل موارد مالية مستقرة ، تسمح لها بدفع التنمية على المستوى الداخلي، و إقامة مشاريع على مستوى سياستها الإقليمية في إفريقيا و تجسيدها.

زيادة على هذه المقومات الاقتصادية ، هناك العديد من المتغيرات الدولية في الميادين الاجتماعية و الثقافية ، و التي يمكن أن تساعد الجزائر على تجسيد بعض من تصوراتها على مستوى السياسة الخارجية ، خاصة في بعدها الإقليمي في إفريقيا. و من بين تلك المتغيرات نجد ذلك الاهتمام الدولي بالأبعاد الاجتماعية و الإنسانية في التنمية ، حيث عقدت الجماعة الدولية العديد المؤتمرات مثل مؤتمر البيئة و التنمية بالبرازيل في عام 1992 ، و مؤتمر القاهرة الخاص بالسكان و التنمية في عام 1994 ، و قمة التنمية الاجتماعية في دانمرك في عام 1995 ، و المؤتمر الرابع للنساء بالصين في عام 1995 و مؤتمر الاستيطان البشري بتركيا في عام 1996 ، و مؤتمر تمويل التنمية في المكسيك في سنة 2002 ، و قمة التنمية المستدامة في جنوب إفريقيا في سنة 2002.[3]

و في هذا السياق عقدت أيضا القمة العالمية لمحاربة الجوع بإيطاليا في شهر جوان 2008، و ذلك بعد أن تسببت مشكلة ارتفاع أسعار الغذاء في تجويع نحو 100 مليون إنسان إضافي من الدول النامية.[4]

---

[1] "ورويك موراي" ، ***جغرافيات العولمة*** ، تر. سعيد منتاق (الكويت : المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، 2013) ، ص. ص. 237 ، 238.

[2] Frederic Encel , ***Comprendre la Geopolitique*** (France : Editions du Seuil , 2011) , p. p. 119 , 120.

[3] محمود الامام ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 161 - 182.

[4] زينب غصن ، "عالم أكثر فقرا و جوعا و أقل استقرارا" ، ***الإنساني*** ، ع. 43 ، صيف 2008 ، ص. ص. 05 - 11.

أيضا من القضايا التي أصبحت محط اهتمام الجماعة الدولية في الوقت الراهن قضية حقوق الإنسان ، فرغم أن جذور هذا المفهوم تعود إلى القرن الثامن عشر ميلادي ، إلا أنها أصبحت مسألة ذات طابع عالمي بعد الحرب الباردة ، حيث وضعت الأمم المتحدة العديد من الأطر القانونية و المؤسساتية لضمان احترام حقوق الانسان ، كما ربطتها بالتنمية بشكل عام.[1]

و هذا التوجه العالمي الرامي لدفع التنمية المستدامة ، و الاهتمام بحقوق الإنسان، يمكن للجزائر استغلاله في سياستها الإقليمية ، من خلال لعب دور المناهض للإمبريالية، و المرافعة عن شعوب القارة الإفريقية في مختلف المحافل الدولية ، قصد جلب بعض الإعانات التنموية لفائدة القارة ، خاصة و أن ما تعانيه إفريقيا من تخلف هو بالأساس نتاج علاقات اقتصادية غير متكافئة بينها و بين الاقتصاديات المتطورة.

كذلك من المحددات الدولية ، الاهتمام الذي أصبحت توليه الجماعة الدولية للمرأة و حقوق المرأة في المجتمع ، و جاء هذا الاهتمام استجابة لمطالب الحركة النسوية العالمية التي تطالب بالمساواة بين الرجال و النساء ، حيث بدأت المطالبة "بديمقراطية تماثلية" أين يكون التمثيل للعنصر النسوي مساو للرجال في مراكز صناعة القرار السياسي.[2]

و قد ساهم في الترويج لموضوع حقوق المرأة تقدم وسائل الإعلام و الاتصال ، من خلال الدعوة إلى ضرورة انصاف المرأة ، و رفع مختلف الحواجز التي قد تحول دون ممارستها لحقوقها السياسية و المدنية على قدم المساواة مع الرجل ، حيث وافقت العديد من الدوائر السياسية على هذا التوجه بإقرارها ما يعرف "بالكوتا النيابية النسائية" ، و هي إجراء تدخلي تقوم به السلطة السياسية لضمان حصة من مقاعد المجالس النيابية لفئة النساء ، بهدف تعزيز مشاركتهن في الحياة السياسية.[3]

---

[1] "تشارلز آر. بيتز" ، ***فكرة حقوق الإنسان*** ، تر. شوقي جلال (الكويت : المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، 2015) ، ص. 177.

[2] Alcaud et Autres , ***Op. Cit.*** , p. p. 134 - 138.

[3] هنا صوفي عبد الحي ، "الكوتا النيابية النسائية بين التاكيد الدولي و المواقف العربية المتناقضة" ، ***المجلة العربية للعلوم السياسية*** ، ع. 47 ، 23 ، صيف 2009 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية) ، ص. 70.-

هذه الدعوات العالمية لزيادة التمثيل النسوي في مراكز صناعة القرار ، تتوافق مع توجهات الجزائر في هذا الميدان ، حيث فرضت السلطات الجزائرية ـ من خلال القانون العضوي رقم 12. 03 الصادر بتاريخ 15 جانفي 2012 ـ الذي فرض على الأحزاب السياسية تخصيص مجال للعنصر النسوي ضمن القوائم الانتخابية ، كما منح الأحزاب مكافآت مالية من أجل تعزيز دور المرأة في الميدان السياسي ، و ذلك رغم أن نتائج الانتخابات البرلمانية في الجزائر لعام 2007 فاقت بها نسبة التمثيل النسوي 35.6 بالمائة. هذا الوضع يسمح للجزائر أن تلعب دور النموذج أو المثال في سياستها الإقليمية تجاه إفريقيا بخصوص تحرير المرأة و زيادة نشاطها في الحياة العامة ، وما يزيد من حظوظ الجزائر في أداء هذا الدور تصديقها على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، و كذا نتائج القمة العربية المنعقدة بالجزائر في عام 2005 و التي رفضت كل أشكال التمييز الموجه ضد المرأة.[1]

أما في الميدان الثقافي فمن بين أهم المتغيرات التي تزيد من فاعلية الدور الإقليمي للجزائر في إفريقيا المعروفة بتنوعها الثقافي ، تلك الانتقادات التي وجهت لأطروحة صدام الحضارات ، حيث أن الواقع يثبت ـ في كثير من التفاعلات الدولية و الاجتماعية ـ عدم صحة هذه النظرية ، كما أن التقسيم الحضاري للعالم الذي قدمه Huntington[2] غير دقيق. فالحضارة الإفريقية ـ مثلا ـ تضم دولا متباينة حضاريا في شمال القارة و إفريقيا جنوب الصحراء ، و حتى هذه الأخيرة تضم أيضا تشعبات ثقافية و حضارية و لغوية و دينية كثيرة. و حتى إن اعتبرنا إفريقيا جنوب الصحراء تمثل نمطا حضاريا واحدا ، فإن النزاعات و الحروب التي تعرفها القارة في "الكونغو" ، و "رواندا" ، و "بوروندي" ، أو البحيرات الكبرى ، و التي راح ضحيتها في أقل من 20 سنة حوالي أربعة ملايين من المدنيين الذين يشتركون في كثير من الخصائص و التقاليد ، كما لهم مستوى اقتصادي و اجتماعي متقارب

[1] أنجلو البعيني ، "المشاركة السياسية للمراة العربية" ، ***المجلة العربية للعلوم السياسية*** ، ع. 23 ، صيف 2009 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية) ، ص. ص. 165 - 168.

[2] آيت وعلي ، ***مرجع سابق*** ، ص. 25.

، و هذا كله يعطي للنزاعات و الحروب لفترة ما بعد الحرب الباردة أبعادا أخرى غير العامل الحضاري كالبعد القبلي و الاقتصادي و الاستراتيجي خصوصا.[1]

و عليه فإن هذا الطرح الجديد القائل بتعاون الحضارات و ليس صدامها ، يفتح المجال أمام الجزائر لزيادة تعاونها مع العديد من الدول الإفريقية ذات الثقافات المختلفة من جهة ، و من جهة أخرى يسمح للجزائر بزيادة التقارب مع القوى الكبرى في العالم قصد تعزيز مكانتها و دورها الإقليمي في إفريقيا.

الفصل الثالث:

[1] ***Jeune Afrique l'Intelligent*** , No 2196 , 09 – 15 Février 2003 , p. 43.

واقع السياسة الإقليمية للجزائر في إفريقيا أو دور الجزائر الإقليمي

الفصل الثالث: واقع السياسة الإقليمية للجزائرية في إفريقيا أو دور الجزائر الإقليمي

يرى بعض المتتبعين أن السياسة الإقليمية للجزائر في إفريقيا ، هي سياسة فرضتها ظروف تاريخية على الجزائر ، أكثر من أن تكون هذه الأخيرة هي التي تبنتها بمحض إرادتها ، حيث أن ظروف الثورة التحريرية في الجزائر منذ عام 1954 دفعت الجزائر للبحث عن دعم مادي و دبلوماسي خارجي ، و هو ما وجدته الجزائر لدى شعوب القارة الإفريقية. و قد تبنت الدول الإفريقية القضية الجزائرية و دعمتها بشكل كبير ، حيث أن مؤتمر القاهرة لعام 1957 حث على دعم الجزائريين ماديا و معنويا ضد فرنسا ، كذلك ساندت مخرجات مؤتمرات إفريقية أخرى الثورة الجزائرية مثل مؤتمر "آكرا" في أفريل 1958 ، و مؤتمر "منروفيا" في أوت 1959 أين رفع العلم الجزائري ، أيضا دعمت الدول الإفريقية قضية استقلال الجزائر في إطار مؤتمر حركة عدم الانحياز في "بلغراد" عام 1996 ، كما رافعت الجماعة الإفريقية لصالح القضية الجزائرية في إطار الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة ، كذلك سمح الدعم الإفريقي للجزائر بأن تصبح العضو رقم 77 ضمن اتفاقية "جونيف" الخاصة بضحايا الحرب لعام 1949 ، و كان ذلك في 20 جوان 1960. و

عليه فمنذ السنوات الأولى للثورة الجزائرية سعت الجزائر لربط علاقات دبلوماسية و توطيدها مع العديد من الدول الإفريقية ، و هذه الشبكة من العلاقات مثلت الإطار الأكثر ملاءمة لنشاط السياسة الخارجية الجزائرية بعد الاستقلال.[1]

و رغم أن السنوات الأولى للاستقلال و ما حملته من نتائج مدمرة لحرب التحرير، إضافة إلى الحرب الحدودية مع المغرب في عام 1963 ، جعلت الجزائر مهتمة أكثر بقضاياها الداخلية ، إلا أن "اختبار الحرب و تحدياته أدى إلى تكوين فئة من الدبلوماسيين المهرة الذين وفروا للحكومة المؤقتة أنصارا و متضامنين عبر العالم ، و هذه الخبرة جعلت الدولة الجزائرية في عام 1962 - و رغم حداثتها - ذات خبرة دبلوماسية أكبر من معظم الدول المستقلة حديثا ، و هذا ما أهلها لأن تلعب أدوارا مهمة في الدبلوماسية الإفريقية و العالمية" ، و قد كان الفضاء المغاربي يمثل هدف السياسة الخارجية للجزائر بعد الاستقلال ، غير أن مشكلات الحدود ، و العلاقات المتوترة مع دول الجوار خاصة مع المغرب ، دفعت الجزائر لتحويل طموحاتها في سياسة خارجية أكثر نشاطا نحو القارة الإفريقية. و مما يزيد من فرص الجزائر في لعب أدور إقليمية في إفريقيا هو انتماءاتها المتعددة ، بحيث "تنتمي إلى الوسط المغاربي ، و المحيط المتوسطي ، و الإطار العربي، و القارة الإفريقية ، و العالم الإسلامي ، و عدم الانحياز" ، و هذه الانتماءات سمحت للجزائر بأن تكون محورا في جميع التفاعلات التي تحدث بين القوى المختلفة ، في جميع تلك الفضاءات خاصة الفضاء الافريقي.[2]

المبحث الأول: دور الجزائر في القضايا السياسية الإفريقية

تحاول الدراسة في هذا المبحث أن تبرز التوجه الإقليمي للسياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا ، إضافة إلى بعض الأدوار السياسية التي تسعى الجزائر للقيام بها في سياستها الإقليمية.

---

[1] مريم صغير ، ***البعد الإفريقي للقضية الجزائرية 1955 - 1962*** (الجزائر : دار السبيل للنشر و التوزيع ، ط. 01 ، 2009) ، ص. ص. 299 - 351.

[2] عبد الله منقلاتي و تواتي دحمان ، ***البعد الافريقي للثورة الجزائرية و دور الجزائر في تحرير افريقيا*** (الجزائر : وزارة الثقافة ، ط. 1 ، 2009) ، ص. ص. 84 - 92.

فيما يخص التوجه الإفريقي للسياسة الخارجية الجزائرية ، فقد ركزت الجزائر في سياستها الخارجية ـ حتى قبل الاستقلال ـ على إفريقيا باعتبارها تمثل مجالا مناسبا من أجل إثبات الذات ، و تحقيق بعض المكاسب ، حيث قدمت فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا تصورا حول السياسة الخارجية الجزائرية يقوم على السعي لتحقيق مجموعة من الأهداف تسعى في مجملها لخدمة الشعوب الإفريقية ، و من بين ما كانت ترمي إليه جبهة التحرير الوطني من خلال نشاطها الدبلوماسي ما يلي:

1- النضال ضد الاستعمار و الامبريالية ، من خلال دعم تيار عدم الانحياز.

2- دعم الحركات الوحدوية على مستوى المغرب العربي و العالم العربي و إفريقيا.

3- مساندة حركات التحرر في جنوب إفريقيا و شرقها و في أنغولا.

4- النضال في مجال التعاون الدولي ضد الامبريالية و التجارب النووية و القواعد الأجنبية في إفريقيا.

5- اليقظة و الصرامة تجاه الدول الغربية و مشاريعها في القارة الإفريقية.

6- تبني سياسة عدم الانحياز ، و عدم تأييد أي من المعسكرين في أية مواقف قد تؤثر سلبا على المصالح الوطنية للدول الإفريقية.

7- تعزيز التضامن و الوحدة بين الشعوب الإفريقية.

8- تقديم الدعم بكل أشكاله لمساندة الشعوب من أجل الحرية كما كان الشأن في "أنغولا".[1]

و يلاحظ من خلال هذه الأهداف أن فيدرالية جبهة التحرير الوطني ـ و حتى في ظل ظروف حرب التحرير ـ سطرت سياسة إقليمية خاصة بإفريقيا ، و كانت تسعى لأداء مجموعة من الأدوار السياسية في إفريقيا ضمن نشاطها الدبلوماسي العام ، حيث تنبت أدوار المنادي بالحرية ، و المناهض للإمبريالية ، و الداعم لحركات التحرر ، إلى جانب دور المساعد على التكامل بين أطراف النظام الإقليمي الإفريقي ، و النظام الفرعي كما كان الحال مع الدعوة للتكامل المغاربي.

---

[1] عبد الحميد زوزو ، ***المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة*** (الجزائر : دار هومة للنشر و التوزيع ، ط. 1 ، 2005) ، ص. 64.

أما بعد الاستقلال فقد عبر الرئيس أحمد بن بلة عن التوجه الإفريقي في السياسة الخارجية الجزائرية بقوله: "أنه يريد جعل إفريقيا النجم القطبي للسياسة الجزائرية". و استمر هذا التوجه إلى غاية بداية الألفية الثالثة ، و بالتحديد منذ وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى السلطة ، حيث سجلت الدبلوماسية الجزائرية خلال النصف الثاني من سنة 1999 حوالي أربعة و عشرين زيارة رسمية قام بها الرئيس ، أو بعض مساعديه نحو أكثر من أربعين دولة افريقية. أما خلال سنة 2000 فإن نسبة 80 بالمائة من إجمالي الوفود الدبلوماسية الجزائرية التي أرسلت نحو الخارج كانت باتجاه الدول الإفريقية ، و هي نسبة تؤكد أهمية البعد الإفريقي في السياسة الخارجية الجزائرية ، كما تبرز عقيدة الدور الذي يجب أن تلعبه الجزائر على المستوى القاري.[1]

أما بخصوص الأهداف الراهنة للسياسة الإقليمية للجزائر في إفريقيا ، فهي لم تتغير كثيرا في توجهاتها العامة الرامية للنهوض بالقارة الإفريقية ، و المساهمة في تحقيق التنمية لفائدة الشعوب الإفريقية ، غير أن الجزائر حاولت أن تكيف أهداف سياستها الإقليمية في إفريقيا ، بحيث تصبح أكثر استجابة للتحديات التي تعرفها إفريقيا ، و كذا ظروف البيئة الدولة بشكل عام ، و تتمثل الأهداف الحالية للسياسة الإقليمية الجزائرية في إفريقيا أساسا فيما يلي:

1- بناء حوار فاعل بين القوى الإقليمية و الدولية من أجل التصدي للتهديدات الأمنية في إفريقيا.

2- تشجيع الاستثمارات في إفريقيا من أجل زيادة حجم الصادرات الإفريقية ، و الرفع من الاقتصاد المنتج.

3- زيادة حظوظ إفريقيا في التمثيل في إطار المنظمات و المحافل الدولية.

4- تحقيق دعم القوى الكبرى للتوجهات التنموية في إفريقيا.

[1] بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية و صراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي ، ***مرجع سابق*** ، ص.ص. 309 - 315.

5- التأكيد على تحمل إفريقيا لمسؤولياتها من خلال الالتزام بما اتفقت عليه في إطار "أهداف الألفية" ، خاصة آلية التقييم من قبل النظراء و التي تمنح للجزائر مجالا للحركة في إفريقيا بعيدا عن التدخلات الأجنبية.[1]

أما على المستوى المؤسساتي ، فيبدو التوجه الإفريقي في السياسة الخارجية الجزائرية جليا من خلال قراءة المرسوم الرئاسي رقم 404 - 02 المؤرخ في 26 نوفمبر 2002 ، و الذي أعاد تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية ، حيث خصص التنظيم الجديد مديرية عامة لإفريقيا تتمثل مهامها ـ حسب المادة الرابعة من المرسوم ـ في تنسيق و تنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا عن طريق دفع مبادرات التعاون و متابعة تنفيذ مخططاته.[2]

أيضا يظهر اهتمام الجزائر بالقضايا الإفريقية في استحداثها لوزارة الشؤون الإفريقية و في مساهمتها في إنشاء المركز الإفريقي للدراسات و البحوث لمكافحة الإرهاب الذي اتخذ من العاصمة الجزائرية مقرا له ، حيث كانت الجزائر قد احتضنت ـ في هذا السياق ـ الاجتماع الحكومي المشترك لدول الاتحاد الإفريقي لمحاربة الإرهاب في أكتوبر 2004. و يضاف إلى الدور الجزائري في القارة الإفريقية ذلك التقارب بين الجزائر و جنوب إفريقيا و الذي تجسد في العمل المشترك بين البلدين في إطار مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا ، و في تمثيل القارة لدى مجموعة الدول الثمانية الصناعية الكبرى. أيضا تمكنت الجزائر بفضل هذا التنسيق الدولي من كسب موقف جنوب إفريقيا حيال القضية الصحراوية ، و تعليق عضوية المغرب في الاتحاد الإفريقي الذي أبقى على اعترافه بالجمهورية الصحراوية بأغلبية حوالي ثلاثين دولة إفريقية.[3]

و من خلال ما سبق يمكن أن نستشف ذلك التوجه الإفريقي في العمل الدبلوماسي الجزائري بشكل عام ، سواء من طرف جبهة التحرير الوطني ، أو من قبل حكومات الجزائر المستقلة ، إذ بعد الاستقلال سعت السياسة الإقليمية للجزائر من أجل تجسيد تلك

---

[1] ***La Tribune*** , No. 5835 , 09 Aout 2014 , p. 13.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، "المرسوم الرئاسي رقم 404 - 02 المؤرخ في 21 رمضان 1423 الموافق لـ 26 نوفمبر 2002 المتعلق بتنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية" ، ***الجريدة الرسمية*** ، رقم 79 المؤرخة في 01 ديسمبر 2002.

[3] عبد النور بن عنتر ، ***البعد المتوسطي للأمن الجزائري*** (الجزائر : المكتبة العصرية للطباعة ، النشر و التوزيع ، 2005) ، ص. ص. 81 - 83.

الأهداف ، و كان ذلك من خلال المساهمة في إقامة منظمة الوحدة الإفريقية ، و اتحاد المغرب العربي ، و الاتحاد الإفريقي ، و الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا ، و دعم حركات التحرر في إفريقيا ، كما هو الشأن مع قضية الصحراء الغربية ، إضافة إلى محاولة حل بعض الخلافات السياسية مثل الخلاف الحدودي بين "إثيوبيا" و "إرتريا" ، و الوساطة بين الأطراف المتنازعة في "مالي" ، ثم في ليبيا ، و كل ذلك من أجل الحفاظ على الاستقرار السياسي في إفريقيا. كذلك حاولت الجزائر أن ترافع ـ في المحافل الدولية ـ لصالح القضايا التي تهم القارة الإفريقية ، من أجل تحقيق بعض المصالح الاقتصادية و الاجتماعية لفائدة الشعوب الإفريقية مثل مطالبة الدول المتقدمة بدعم التنمية في إفريقيا ، و مسح ديون الدول الأكثر فقرا في القارة.[1]

أولا: دور الجزائر في تحقيق التكامل في إفريقيا

في بداية عقد الستينيات من القرن العشرين ـ و في ظل تنافس القوى العظمى حول مناطق النفوذ في إطار الحرب الباردة ـ عرفت إفريقيا تجاذبات سياسية تشكلت على إثرها تحالفات أدت إلى انقسام إفريقيا بين معسكرين: مجموعة "منروفيا" التي ضمت ثلثي دول إفريقيا و التي قبلت الارتباط بالاتحاد الفرنسي و الكومنولث البريطاني ، و مجموعة الدار البيضاء التي ضمت المغرب ، و مصر ، و الجزائر ، و "غينيا" ، و "غانا" ، و "مالي"، و هذه الأخيرة تفككت بعد استقلال الجزائر.

مباشرة بعد الاستقلال عملت الجزائر جاهدة من أجل تحقيق تكامل إقليمي إفريقي، حيث أرسل الرئيس بن بلة دبلوماسيين إلى مختلف الدول الإفريقية لإقناعهم بإنشاء منظمة إفريقية تقوم على قاعدة الإجماع ، و تتبنى مبدأ الحفاظ على الحدود الموروثة عن الاستعمار ، كما دعى بن بلة لإنشاء قوة عسكرية إفريقية تساهم فيها الجزائر بعشرة آلاف متطوع. و قد استجابت الدول الإفريقية لهذا الطرح ، من خلال تشكيل لجنة من تسعة أعضاء اتخذت من الجزائر مقرا لها لدراسة المقترح الجزائري ، و قد كان لهذه اللجنة دورا كبيرا في وضع أسس تنظيم إقليمي إفريقي ، و اعترافا من الدول الإفريقية بدور الجزائر في إنشاء منظمة

[1] Slimane Chikh , « la Politique Africaine de l'Algérie » **,** ***Annuaire de l'Afrique du Nord*** (Paris : Editions du Centre National de la Recherche Scientifique , 1979) , p. p. 01 – 54.

الوحدة الإفريقية ، فقد تم تعيين الدبلوماسي الجزائري محمد سحنون أمينا عاما بالنيابة و ناطقا باسم المنظمة منذ عام 1964 الى غاية 1973.[1]

أيضا بدى اهتمام الجزائر ـ في سياستها الخارجية ـ بالتكامل الإفريقي من خلال رعايتها لمبادرة الاتحاد الافريقي ، فخلال عقد القمة العادية الخامسة و الثلاثين لمنظمة الوحدة الإفريقية بالجزائر في جويلية 1999 ، حرصت الجزائر على أن تخصص محاور النقاش لدراسة أوضاع القارة الإفريقية ، و مختلف التحديات التي تواجهها في مطلع الألفية الثالثة ، و قد كانت دعوة الرئيس بوتفليقة إلى ضرورة أن تتحمل إفريقيا لكامل مسؤولياتها بهدف دفع التنمية ، و مواجهة هذه التحديات. و في هذا السياق جاءت المبادرة بضرورة إعادة تنظيم الجهود الإفريقية في مجال التنمية ، من خلال تحيين مؤسسات منظمة الوحدة الإفريقية باستحداث إطار تنظيمي جديد يكون أكثر فعالية أطلق عليه اسم الاتحاد الإفريقي.[2]

و بدى التصور الجزائري بهدف تحقيق التنمية في إفريقيا واضحا في برامج الإتحاد الإفريقي ، الذي حرص بشكل كبير على مواجهة الصراعات و الحروب في القارة، باعتبار أن ضمان الاستقرار في إفريقيا خيارا لابد منه قصد بعث التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، حيث شرع الاتحاد في التعامل مع العديد من القضايا الأمنية مثل الأزمة في دارفور (السودان) ، و النزاع "الإثيوبي ـ الإرتيري" ، و الصراع في ساحل العاج ، كما ناقش الاتحاد الوضع المتأزم في الكونغو الديمقراطي و البحيرات الكبرى ، كذلك نبهت لقاءات الاتحاد الافريقي للأوضاع المتأزمة في كل من الصومال ، و "بوروندي" ، و إفريقيا الوسطى ، و "غينيا الاستوائية" ، و "غينيا بيساو" ، و "ليبيريا" ، و جزر القمر.[3]

أيضا كان للجزائر دورا فاعلا في مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، حيث كانت المبادرة من طرف خمس دول إفريقية هي: الجزائر ، و مصر ، و "نيجيريا"، و "سنغال" ، و جنوب إفريقيا ، و قد قدمت قمة Lusaka بزامبيا في جويلية 2001 وثيقة

---

[1] منقلاتي و دحمان ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 93 - 96.

[2] Methia , ***Réconciliation avec soi ; Regards sur la Réconciliation Nationale en Algérie***, Vol. 03 (Béjaia : Edition Methia) , p. 189.

[3] عاشور و على سالم ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 33 ، 34.

"نيباد" التي وحدت بين مبادرة OMEGA[1] التي طرحها الرئيس السينغالي بهدف تطوير البنية التحتية و الاقتصادية في إفريقيا ، و مبادرة MAP (Millenium Partnership for African Recovery Programme) التي تقدمت بها الجزائر إلى جانب كل من نيجيريا و جنوب إفريقيا قصد تحقيق الظروف الداخلية و الخارجية الملائمة لدفع التنمية، و بهذا لم يكن من الصعوبة دمج المبادرتين في إطار موحد نظرا لأن كل منهما تكمل الأخرى.[2]

و بشكل عام تهدف "نيباد" لمواجهة التحديات الكبرى التي تعاني منها القارة الإفريقية كمشاكل الفقر ، و التخلف الاقتصادي و الاجتماعي ، و التهميش السياسي. و قد عبرت مبادرة "نيباد" عن إرادة قوية لدى الدول الإفريقية رافقها عمل جاد في إطار منتظمة الاتحاد الإفريقي ، و بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة و بعض الدول الكبرى ، و كان ذلك خاصة في مجال حل النزاعات الداخلية أو البينية في القارة ، و بالتحديد في كل من "كوديفوار" ، و "ليبيريا" ، و سيراليون" ، و جزر القمر ، و "مدغشقر" ، و "أثيوبيا" ، و "إرتريا" ، و السودان ، و الصومال. أما فيما يتعلق بتحقيق الحكم الديمقراطي ، فقد أنشأت المبادرة "نظام التقييم الذاتي الإفريقي" ، أو ما يعرف بآلية التقييم من قبل النظراء ، و التي تعمل على تتبع و تقييم مدى احترام مبادئ الديمقراطية و حقوق الإنسان ، و كذا الالتزام بالبرامج الاقتصادية و المالية في الدول الأعضاء. و هذه الآلية تبين مدى حساسية الجزائر و الدول القائمة بالمبادرة من أي تدخل أجنبي في شؤون إفريقيا ، و محاولة اعتمادها على التقييم الذاتي.[3]

و نظرا للدور الفاعل الذي لعبته الجزائر إلى جانب كل من جنوب إفريقيا و نيجيريا في السعي لتوحيد الجهود الإفريقية ضمن النظام الإقليمي ، المتمثل في الاتحاد الإفريقي و مبادرة "النيباد" ، كان تفويض أعضاء منظمة الوحدة الإفريقية لرؤساء الدول الثلاثة قصد تمثيل إفريقيا في اجتماع دول مجموعة الثمانية الكبار المنعقد في شهر جويلية سنة 2000 باليابان ، حيث كان هدف ممثلي القارة يتثمل في إقناع الدول الثمانية بضرورة إسقاط ديون

---

[1] و هي مبادرة أعدها الرئيس السينغالي عبد الله وادي ، و أطلق عليها اسم خطة "أوميغا" (Omega Plan) ، قدمها لأول مرة أمام مؤتمر القمة الفرنسية ـ الإفريقية بالكمرون في جانفي 2001 ، كما عرضها كذلك خلال قمة منظمة الوحدة الإفريقية غير العادية في مدينة سيرت بليبيا.

[2] رحاب الشريف الخاتم و الطيب أحمد عبد الجبار ، "الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا" ، ***المصرفي*** ، ع. 56 ، جوان 2010 ، ص.ص. 47 - 50.

[3] توفيق راوية ، ***الحكم الرشيد و التنمية في افريقيا*** (القاهرة : مشروع دعم التكامل الافريقي ، ط. 1 ، 2005) ، ص. ص. 25 - 27.

الدول الأكثر فقرا في القارة الإفريقية ، و في إطار المداولات كان التنويه من قبل أعضاء المجموعة إلى حاجة إفريقيا لبرنامج متكامل ، يوافق بين الحاجيات التنموية للقارة و التطورات الحاصلة على المستويين السياسي و الاقتصادي.[1]

كذلك نتيجة للجهود الدبلوماسية للجزائر في تمثيل القارة الإفريقية ، فقد رحبت قمة الثمانية الكبار بمبادرة "نيباد" خلال قمة "جنوة" الايطالية في 20 جويلية 2001 ، و ذلك بعد أن حثت الدول الإفريقية على ضرورة تبني إصلاحات سياسية و اقتصادية تسمح لها بالاستفادة من الإعانات الخارجية.[2]

أيضا يعتبر الفضاء المغاربي مجالا للسياسة الخارجية الجزائرية بهدف تجسيد مشاريع تكامل جهوي في إفريقيا ، حيث تولي الجزائر أهمية بالغة للتكتل الإقليمي المغاربي ، و ذلك ناتج عن إدراك الجزائر لدور مثل هذه التكتلات في ظل الظروف الدولية السائدة ، و القائمة على أساس موازين القوى التي تكون دوما في صالح الوحدات الأكثر تماسكا و انسجاما ، مثل اتحاد دول امريكا الشمالية و الاتحاد الأوروبي. بالإضافة الى العوامل الجغرافية و التاريخية و الثقافية تراهن الجزائر على الجوانب الاقتصادية و التجارية ، و المالية قصد تعزيز تكتل بلدان المغرب العربي ، حيث يمثل المغرب العربي سوقا استثماريا واسعا بحوالي 100 مليون نسمة ، و هذا ما سوف يمنحه أولوية أكبر في نظر المستثمرين الأجانب ، زيادة على ذلك يحقق المغرب العربي جراء تكتله وزنا نسبيا أكبر في حواره مع باقي التكتلات و القوى الإقليمية و الدولية ، مثل الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الامريكية.[3]

و قد سعت الجزائر من أجل بعث اتحاد المغرب العربي المجمد منذ عام 1995 نظرا لموقف الجزائر الثابت بخصوص قضية تقرير المصير في إقليم الصحراء الغربية ، و كذا العنف الداخلي المسلح الذي شهدته الجزائر منذ بداية التسعينيات ، لكن منذ عام 1999 شهدت العلاقات الجزائرية المغربية انتعاشا بفضل الوساطة المصرية بين الطرفين ، و التي ساهمت في بعث العلاقات بين البلدين من خلال تبادل الزيارات الرسمية ، و إعلان الجزائر لفترة حداد جراء وفاة العاهل المغربي الحسن الثاني ، ثم فتح حدودها مع المغرب في 20

---

[1] عبد اللطيف بن أشنهو ، ***عصرنة الجزائر حصيلة و آفاق*** (الجزائر : وزارة الثقافة ، 2004) ، ص. 75.

[2] عبد القادر رزيق المغامدي ، ***التحول الديمقراطي في القارة الافريقية*** (القاهرة : دار الفجر للنشر و التوزيع ، ط. 1 ، 2006) ، ص. ص. 265 - 268.

[3] عبد اللطيف بن أشنهو ، ***الجزائر اليوم بلد ناجح*** (الجزائر : وزارة الثقافة ، 2004) ، ص. ص. 29 ، 30.

أوت 1999 ، و في هذا دليل على أهمية التكامل المغاربي بالنسبة للجزائر و نيتها في دفع مسار التكامل الإقليمي في المنطقة.[1]

و قد عبر الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة ـ أمام منتدى العلاقات الخارجية الأمريكية بمدينة "بيويورك" في 21 سبتمبر 1999 ـ عن تصور الجزائر بخصوص التكامل المغاربي بقوله: "بناء الاتحاد المغاربي بالنسبة للجزائر خيارا حضاريا و أولوية وطنية ذات بعد إستراتيجي ، و الحقيقة أن اتحاد المغرب العربي يشكل عامل استقرار و أمن في المنطقة ، و يفتح مجالا لاستغلال التكامليات الاقتصادية الحقيقية ، و سوق إقليمية لا غنى عنها لازدهار الاقتصاديات المغاربية" ، و أضاف الرئيس في السياق ذاته خلال الزيارة الرسمية التي قادها إلى تونس في 28 جوان 2000 قائلا: "بالنسبة لنا فإن هذا المشروع سيظل ضرورة حتمية و هدفا تاريخيا لا محيد عنه ، لكن مواصلة بنائه يجب أن تتم وفق مقاربة جديدة و مسعى عقلاني و أهداف مضبوطة قصد الوصول إلى بناء صرح قادر على الحياة و على البقاء ، و بصورة تمكننا من إنشاء تجمع اقتصادي متكامل و متجانس مبني على مبدأ المساواة في الحقوق و الواجبات و تكافئ المصالح".[2]

و يهدف التوجه الاقتصادي إلى تخطي العقبات السياسية ، و عدم الاقتصار على عامل الهوية في تحقيق اتحاد المغرب العربي ، نظرا لأن هذا العامل أثبت عدم جدواه خاصة في ظل التوترات السياسية التي تعرفها المنطقة ، في حين تمكنت العوامل الاقتصادية و التجارية من تحقيق العديد من المشاريع التكاملية عبر العالم ، و على رأسها الاتحاد الأوروبي ، و عليه تفضل الجزائر تفعيل الفقرة الثانية من المادة الثالثة من المعاهدة المنشئة لاتحاد المغرب العربي ، و التي تنص على "تحقيق التنمية الصناعية و الزراعية و التجارية و الاجتماعية للدول الأعضاء ، و أخذ ما يلزم من وسائل لهذه الغاية خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة و إعداد برامج عامة و نوعية في هذا الصدد".[3]

---

[1] ناظم عبد الواحد الجاسور ، ***الجزائر محنة الدولة و محنة الاسلام السياسي*** (عمان : دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، ط. 1 ، 2001) ، ص. ص. 116 - 118.

[2] رماني ، ***مرجع سابق*** ، ص. 333.

[3] حامد نور الدين و عيسى بشير ، "مبررات إقامة اتحاد المغرب في ظل التحولات العالمية الراهنة" ، في محمد عاشور (محررا) ، ***التكامل الإقليمي و التنمية في إفريقيا*** (القاهرة : معهد البحوث و الدراسات الإفريقية ، ط. 01 ، 2005) ، ص. ص. 151 - 170.

أيضا بهدف دفع مسار التكامل المغاربي المتوقف منذ حوالي خمسة عشر سنة كانت زيارة وزير الخارجية الجزائري عبد العزيز بلخادم إلى المغرب يومي 06 و 07 فيفري 2003 ، حيث ناقش الطرفان إمكانية بعث مسار التكامل المغاربي من خلال مشاريع مشتركة خاصة في الميادين الاقتصادية و الاجتماعية.[1]

و تبقى الجزائر متشبثة بالطرح الاقتصادي و التجاري كبديل أمثل لدفع مسار التكامل على المستوى المغاربي ، فخلال اجتماع رجال الأعمال المغاربة المنعقد بالجزائر في شهر ماي 2009 ، و الذي يدخل في إطار التحضير لقمة قادة دول اتحاد المغرب العربي أكد الطرف الجزائري على ضرورة تكثيف المبادلات التجارية ، و إقامة مشاريع اقتصادية مشتركة بين الدول الأطراف ، بهدف تجاوز الخلافات السياسية و خاصة قضية الصحراء الغربية التي تعرقل مسار التكامل المغاربي ، حيث صرح وزير الصناعة و ترقية الاستثمارات الجزائري عبد الحميد تمار بأن "رجال الأعمال في المغرب العربي هم أصحاب القرار ، و ليس هناك مقررين آخرين في مكانهم" ، و ذلك فيما يتعلق ببعث مسار الاندماج بين دول المغرب العربي ، كما أشار الوزير إلى المجهودات الحكومية المتمثلة في إنشاء بنك مغاربي لتمويل المشاريع الاستثمارية في دول المغرب العربي ، و توفير السيولة المالية للمشاريع الكبرى و المشاريع التنموية ، خاصة تلك المشتركة بين الدول الخمس الأعضاء في الاتحاد المغاربي ، و هو المشروع الذي وافقت عليه جميع الدول الأطراف. من جهته أشار الأمين العام للاتحاد المغاربي لحبيب بن يحي لأهمية إضفاء البعد المغاربي على الإنتاج ، و مختلف المشاريع الاقتصادية في المنطقة ، كما حث على تشكيل تكتل اقتصادي مغاربي ، من جهته دعى رئيس الاتحاد المغاربي لأصحاب الأعمال الهاني الجيلالي إلى وجوب فتح الحدود التي لا تزال مغلقة ، بهدف تمكين رجال الأعمال من الاستفادة من الامتيازات الاقتصادية و التجارية التي توفرها كل دولة من دول الاتحاد.[2]

و يمكن تفسير سعي الجزائر لإعطاء توجه اقتصادي لمسار التكامل المغاربي من خلال اهتمام السياسة الخارجية الجزائرية بالبيئة الدولية ، و ما تقدمه من فرص للتحرك السياسي ، حيث شهدت السنوات الأخيرة من القرن العشرين توجه الدول على مختلف مستوياتها إلى

---

[1] ***Maroc-Hebdo*** , no. 545 , 14 au 20 Février 2003 , p.p. 04 – 05.

[2] جريدة ***الشروق اليومي*** ، ع. 2607 ، 11 ماي 2009 ، ص. 04.

الدخول في تكتلات و تحالفات اقتصادية إقليمية تمكنها من تحقيق مصالح مشتركة مثل الاتحاد الأوروبي ، و اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (نافتا) ، و الاتحاد الاقتصادي لدول آسيا و المحيط الهادئ ، لذا فالجزائر حاولت الاستفادة من هذه التجارب و تطبيقها في مسعى التكامل المغاربي.[1]

بالإضافة إلى ما سبق يندرج هذا التوجه الجزائر ـ لبناء اتحاد المغرب العرب ـ في إطار أوسع يتمثل في إنشاء المجموعة الاقتصادية الإفريقية التي كانت دائما من ضمن اهتمامات الجزائر سواء في إطار منظمة الوحدة الإفريقية ، ثم الاتحاد الافريقي ، و كذا في إطار مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا ، حيث صرح الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في كلمته أثناء الندوة حول المجموعات الاقتصادية الإقليمية و دورها في مسار التكامل الإقليمي المنعقدة "بناميبيا" في الفاتح من جويلية 2006 قائلا: "إن أهداف التكامل السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي هذه تم تناولها من جديد في القانون التأسيسي لاتحادنا الذي جدد تأكيد التعهد الذي التزمنا به آنذاك في معاهدة "أبوجا" بإنشاء المجموعة الاقتصادية الإفريقية ، إن إفريقيا إذ أقامت الاتحاد الإفريقي و "النيباد" ، أكدت بوضوح أهمية الهدف المتمثل في إقامة تكامل شامل عملي و تدريجي ، و قد ألحت على البعد الإقليمي لهذا المسعى و جعلت من التعجيل به أحد الأهداف ذات الأولوية" ، بمعنى أن اتحاد المغرب العربي يدخل ضمن الاستراتيجية الشاملة الرامية لتحقيق تكامل إفريقي يبتدئ بتكاملات جهوية يتم دمجها فيما بعد ضمن تكتل قاري إفريقي.[2]

و مما سبق يمكن القول أن الجزائر من خلال سياستها الإقليمية في إفريقيا ، تسعى لأداء مجموعة من الأدوار السياسية في القارة ، و من أبرز هذه الأدوار دور المساعد على التكامل بين أطراف النظام الإقليمي ، و يتجلى ذلك في حرصها على إقامة نظام إقليمي إفريقي ، من خلال طرحها لمشروع منظمة الوحدة الإفريقية في سنة 1962 و احتضانها للجنة التي أوكلت لها مهمة و ضع القواعد و الأسس الأولى لهذه المنظمة، إضافة الى حرص الجزائر على تفعيل دور تلك المنظمة و جعلها الإطار الأنسب لتجسيد الأهداف الإفريقية المشتركة ،

---

[1] علي الحاج ، ***سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة*** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط. 01، 2005) ، ص. 198.

[2] عبد العزيز بوتفليقة ، "الخطب و الرسائل" ، ***www.el-mouradia.dz*** ، 10 / 12 / 2014.

ثم مساهمة الجزائر أيضا منذ عام 1999 من أجل تحيين أهداف و مبادئ منظمة الوحدة الإفريقية ، و استبدالها بمنظمة تكون أكثر قدرة على الاستجابة لأهداف و تطلعات الشعوب الإفريقية ، و كذا التكيف مع معطيات البيئة الدولية. أيضا يتجلى دور الجزائر الذي يرمي للمساعدة على الاندماج الإقليمي من خلال مساهمتها في صياغة أهداف و مبادئ الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا. كذلك تحاول الجزائر أن تلعب دور المساعد على التكامل بين أطراف النظام الفرعي الإقليمي ، و بدى ذلك في سعيها من أجل تفعيل التكامل المغاربي ، باعتباره تكاملا جهويا يسهل في النهاية تحقيق تكامل إقليمي قاري لإفريقيا.

ثانيا: دور الجزائر في دعم قضايا تقرير المصير في إفريقيا

نظرا للدعم الذي قدمه الأفارقة لثورة الجزائر ، فإن هذه الأخيرة سطرت ضمن أهداف سياستها الخارجية دعم حركات التحرر في إفريقيا ، حيث فتحت الجزائر إقليمها أمام نشاط الحركات التحررية التي فتحت مكاتب لها بالجزائر مثل الحركة الشعبية لتحرير "أنغولا" ، و جبهة تحرير "موزنبيق" ، و الحزب الإفريقي لتحرير "غينيا" و الرأس الأخضر ، و مؤتمر تحرير شعب جنوب إفريقيا ، و حركة تحرير "روديسيا" ، و حركة تحرير "ناميبيا".[1] كذلك دعمت الجزائر ماديا و دبلوماسيا حركات تحرير أخرى في إفريقيا مثل حركة الاتحاد من أجل "الكمرون" ، و حركات التحرير في كل من "النيجر" و ساحل العاج ، و "الكونغو كينشاسا". زيادة على ذلك دربت الجزائر الأفارقة المنخرطين في حركات التحرير الإفريقية ، ففي عام 1963 كان حوالي 1000 مناضل إفريقي يتدربون في الجزائر على حد تصريح الرئيس السابق أحمد بن بلة ، و هذه المساهمات التي قدمتها الجزائر لفائدة حركات التحرير في إفريقيا جعلت مناضلا مثل Amilcar Cabral يقول: "إن الجزائر هي قبلة الأحرار".[2]

أما الزعيم Nelson Mandela ، فخلال زيارته الى الجزائر في عام 1998 فقال بخصوص دعم الجزائر لحركات التحرير في إفريقيا: "إن الجزائر كانت و ستبقى قلعة الثوار و الأحرار ، و السند القوي لكل الشعوب المناضلة من أجل العدالة و الحرية ، و

---

[1] عبد الله بالحبيب ، ***السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1992 – 1997*** (الأردن : دار الراية للنشر و التوزيع ، ط. 1 ، 2012) ، ص. ص. 16 – 18.

[2] منقلاتي و دحمان ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 97 ، 98.

مواقفها الأصيلة ترجمتها إلى إعطاء دعم و إسهام مباشر في تحرير القارة الإفريقية ، إن عطاء ثورة الجزائر و جبهة التحرير الجزائرية كان عظيما و قويا و فاعلا ، و ستظل كل الشعوب الإفريقية تذكر باعتزاز للجزائر دورها الرائد في تحريرها من الاستعمار ، و تثمين جهودها في توحيد و تضامن القارة و شعوبها و النهوض بالتنمية الاقتصادية فيها".[1]

و هذه المواقف التاريخية و التصريحات ، تثبت دور الجزائر السياسي في الدفاع عن حق الشعوب الإفريقية في تقرير مصيرها. و من بين قضايا تقرير المصير في إفريقيا التي ترافع لصالحها الجزائر في سياستها الخارجية قضية الصحراء الغربية ، حيث ورد في أحد تصريحات الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة حول موقف الجزائر تجاه القضية الصحراوية قوله: "موقفي أن الجزائر بعد ثمان سنوات من الحرب مع فرنسا قبلت الرجوع إلى مبدأ تقرير المصير بالنسبة للشعب الجزائري ، إذن لم نستقل إلا بعدما قال الشعب الجزائري ـ و هذا بعد ثمان سنوات من الحرب ـ بأنه يريد الاستقلال ، و دافعنا منذ 1962 على هذا المبدأ في جميع أقطار العالم ، و بخاصة في موضوع كهذا دافعنا عليه في "بليز" و دافعنا عليه في "بروناي" ، و دافعنا عليه في "سورينام" ، و دافعنا عليه في الصحراء الغربية".[2]

بتاريخ 21 سبتمبر 2004 ، و خلال تدخله أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة و الخمسين ، أكد الرئيس بوتفليقة أن النزاع بين المغرب و جبهة البوليساريو هو مسألة تصفية استعمار يخضع لأحكام القرار 1514 و مخطط السلام الذي أقره مجلس الأمن الدولي بالإجماع ، و الذي يعطي الشعب الصحراوي الحق التام في تقرير مصيره بكل حرية ، و كانت هذه الإشارة أيضا خلال الدورة الرابعة و الستين للجمعية العامة في 23 سبتمبر 2009 ، حيث اعتبرت الجزائر أن مساندة الشعب الصحراوي تمثل مسؤولية بالنسبة للحكومة و الشعب الجزائري.[3]

و قد اتخذت الجزائر عدة مواقف ساندت من خلالها حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره ، منها الاعتراف بجبهة "البوليساريو" منذ تأسيسها في عام 1973 ، كما رفضت

---

[1] ***المرجع نفسه*** ، ص. 163.

[2] عبد العزيز بوتفليقة ، ***تصريحات و أحاديث صحفية (04 فيفري - 13 أكتوبر 2000)*** ، (الجزائر : المؤسسة الوطنية للنشر و الاشهار ، 2001) ، ص. 236.

[3] بوتفليقة ، "الخطب و الرسائل" ، ***مرجع سابق.***

الجزائر معاهدة "مدريد" بين المغرب و موريتانيا في 14 نوفمبر 1974 ، و التي سعى البلدان من خلالها لاقتسام إقليم الصحراء الغربية ، أيضا ضغطت الجزائر على إسبانيا ـ بواسطة دعمها لحركة تحرير جزر الكناري ـ و دفعتها للاعتراف بجبهة "البوليساريو" في عام 1978 ، إلى جانب ذلك آوت الجزائر اللاجئين الصحراويين في عام 1976. و في عام 1979 ـ و في إطار انعقاد مؤتمر القمة الإفريقية في "منروفيا" ـ تمكنت الدبلوماسية الجزائرية من حشد دعم الدول الإفريقية لفائدة القضية الصحراوية، حيث قرر المؤتمرون بالأغلبية إجراء استفتاء حر و عام حول تقرير المصير في إقليم الصحراء الغربية. كما نجحت الجزائر أيضا بتاريخ 22 فيفري 1982 من تمكين الصحراء الغربية من اكتساب العضوية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية ، و ذلك بعدما اعترفت ست و عشرين دولة إفريقية بجمهورية الصحراء الغربية. من جهة أخرى فإن الجماعة الدولية أيدت دعم الجزائر للقضية الصحراوية ، حيث جاء في قرار الأمم المتحدة رقم 2625 "إن على الشعوب عندما تكون بصدد تحقيق تقرير مصيرها أن تبحث و تتلقى الدعم وفقا لأهداف و مبادئ قانون الأمم المتحدة" ، كما أن الأمم المتحدة و المنظمات الإفريقية لم تمانع استقبال الجزائر للصحراويين على إقليمها.[1]

الجزائر من جهتها ساندت عمل منظمة الأمم المتحدة فيما يخص أسلوب التسوية في الصحراء الغربية ، حيث احترمت الجزائر قرار تقرير المصير ، و كذا اقتراح كل من الأمين العام السابق لمنظمة الأمم المتحدة Kofi Annan و ممثله الخاص James Baker ، و جاء الموقف الجزائري هنا استنادا إلى محددات أخرى ذات جذور تاريخية في السياسة الخارجية الجزائرية ، مثل ضرورة حل النزاعات بالطرق السلمية إضافة إلى احترام الشرعية الدولية ، و ما يؤكد التزام الجزائر بهذه المبادئ تجاه قضية الصحراء الغربية هو عدم محاولتها لاستثمار تفوقها النسبي ـ مقارنة مع دولة المغرب ـ بهدف استمالة القوى الكبرى التي تدعم الموقف المغربي ، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا ، لصالح التصور الجزائري بخصوص كيفية حل القضية الصحراوية.[2]

---

[1] منقلاتي و دحمان ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 119 - 123.

[2] زوبير ، "جدلية السياسة الخارجية الجزائرية من 1992 ليومنا هذا" ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 195 - 208.

أيضا أكدت الجزائر موقفها الرسمي حيال القضية الصحراوية عندما قام وفد من "الكونغرس" الأمريكي بزيارة إلى الجزائر في شهر ماي 2009 من أجل إقناع الجزائر بالدخول في تطبيع مع إسرائيل ، و كان ذلك في إطار مبادرة لضم أكبر عدد من الدول العربية لفتح اتصال مع إسرائيل ، حيث حاول رئيس الوفد الأمريكي مقايضة موقف الجزائر تجاه إسرائيل ، أي قبول التطبيع بتغيير الموقف الأمريكي حيال النزاع في الصحراء الغربية ، غير أن الجزائر رفضت مبدأ ربط القضيتين ، و أكدت استمرار دعمها لحق الصحراويين في تقرير المصير سلميا ، و عدم ربط العلاقات الجزائرية الإسرائيلية بموقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه تقرير المصير في الصحراء الغربية.[1]

أيضا على الرغم من الحاجة الملحة ـ حسب توجهات السياسة الخارجية الجزائرية ـ لتطوير اتحاد المغرب العربي بهدف تحقيق تطلعات الشعوب المغاربية ، و دفع التنمية في المنطقة ، خاصة في ظل الظروف الدولية و الإقليمية الراهنة ، و رغم ما تشكله قضية الصحراء الغربية من عرقلة لكل محاولة تقارب بين المغرب و الجزائر ، إلا أن هذه الأخيرة تبقى متمسكة بموقفها النابع من قناعة ثابتة حول حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره ، حيث يبقى الموقف الجزائري الرسمي يؤيد مقررات منظمة الأمم المتحدة بخصوص تقرير المصير في إقليم الصحراء الغربية.[2]

من خلال المواقف و التصريحات السابقة للسياسة الخارجية الجزائرية ، يبدو أن الجزائر تحاول أن تكيف توجهاتها في السياسة الإقليمية ، بحيث تكون أكثر تناسقا مع السياق الدولي و الشرعية الدولية ، حيث صدر عن مجلس الأمن الدولي القرار رقم 2152 في أفريل 2014 الداعي لضرورة حل القضية الصحراوية من خلال الحوار بين المغرب و جبهة البوليساريو ، كما أن مختلف القرارات الأممية السابقة الصادرة بخصوص قضية الصحراء الغربية تؤيد الطرح الجزائري ، و تدعو الى ضرورة احترام حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره من خلال الاستفتاء الشعبي.[3]

---

[1] جريدة ***الخبر*** ، ع. 5657 ، 04 جوان 2009 ، ص. 02.

[2] علي عياد كرير ، "المحددات الداخلية و الخارجية المؤثرة في مسيرة اتحاد المغرب العربي" ، في محمد عاشور (محررا) ، ***التكامل الإقليمي و التنمية في إفريقيا*** (القاهرة : معهد البحوث و الدراسات الإفريقية ، ط. 1 ، 2005) ، ص. ص. 171 - 185.

[3] ***El-hayat*** , No. 110 , 06 Aout 2014 , p. 24.

لكن رغم ذلك لا يمكن القول أن مواقف و سلوكات السياسة الإقليمية الجزائرية هي مواقف مثالية لا تحكمها أية أهداف براغماتية ، ذلك أن الجزائر تدعم جبهة "البوليزاريو" لأسباب سياسية واقتصادية في آن واحد ، حيث تعتبرها قضية تصفية استعمار مشابهة لقضية الجزائرية خلال القرن الماضي ، كما تهدف الجزائر من وراء ذلك ـ في حالة استقلال إقليم الصحراء الغربية ـ أن تكون الجمهورية الصحراوية دولة صديقة تسمح للجزائر بالحصول على منفذ على المحيط الأطلسي يسهل عليها تصدير مواردها الطاقوية والمعدنية ـ خاصة الحديد الموجود بمنطقة تيندوف ـ بتكلفة أقل من تلك التي تتطلبها نقل هذه المواد إلى الشمال ، ثم تصديرها عبر البحر المتوسط.[1]

أما بخصوص الدور الإقليمي للجزائر من خلال قضية الصحراء الغربية ، فالجزائر تحاول أن تلعب دور المنادي بالحرية ، و يبدو ذلك جليا في تصريحات الدبلوماسية الجزائرية حيال القضية خاصة في المحافل الدولية ، و التي تنصب في مجملها على حق الشعب الصحراوي في التحرر من الاستعمار ، و كذا حقه في تقرير المصير ، أيضا تسعى الجزائر أن تكون قلعة الثورة بالنسبة للشعب الصحراوي ، و ذلك من خلال الدعم المادي و العسكري الذي تقدمه الجزائر لجبهة "البوليساريو" التي تناضل في سبيل تحرير إقليم الصحراء الغربية ، كذلك يمكن القول أن الجزائر تريد أيضا أن تلعب دور النموذج أو المثال الذي يجب أن يقتدي به الشعب الصحراوي في سبيل الانعتاق من الاستعمار، ذلك أن العديد من تصريحات الدبلوماسية الجزائرية بشأن قضية الصحراء الغربية فيها إشارة إلى تجربة الجزائر في التصدي للاستعمار ، و النتائج الإيجابية التي حققتها تلك التجربة أي الحصول على الاستقلال.

ثالثا: دور الجزائر في حل الخلافات و النزاعات السياسية في إفريقيا

لقد سعت السياسة الإقليمية للجزائر في إفريقيا لتحقيق درجة معينة من الاستقرار السياسي و الأمني الذي يسمح للقارة بتجسيد المشاريع التنموية المختلفة ، و في هذا السياق أخذت الجزائر على عاتقها حل بعض الخلافات السياسية في إفريقيا ، مثل النزاع الحدودي

[1] Bennafla et Autre , ***Op. Cit.*** , (Paris : Editions Sedes , 2007) , p.p.202 - 203.

بين "أثيوبيا" و "إرتريا" ، كذلك عملت الجزائر من أجل إيجاد حل للأزمة السياسية و الأمنية في "مالي" ، كما تسعى الجزائر أيضا للتوفيق بين الأطراف المتنازعة في ليبيا.

و تنبع مبادرات الوساطة الجزائرية في الخلافات و النزاعات الإفريقية من تجربة تاريخية تمثلت في تعامل الجزائر مع قضية الحدود بين المغرب و الجزائر مباشرة بعد استقلالها ، أو ما اصطلح عليه بحرب الرمال في سنة 1963 ، حيث تمكنت الدبلوماسية الجزائرية من إدارة النزاع الحدودي و التوصل إلى إبرام معاهدة حسن الجوار التي أنهت النزاع. أما فيما يخص التجربة الجزائرية في ميدان الوساطة في مختلف النزاعات و الأزمات في العالم ، فإن للدبلوماسية الجزائرية تجربة في عدة قضايا مماثلة ، و هو ما يمنح القائمين على الوساطة إمكانية أكبر للتعامل بنجاح مع الوساطات الحالية. و قد توسطت الجزائر بين تونس و ليبيا بهدف إعادة تسوية العلاقات بين البلدين بعد فشل مشروع الوحدة بينهما في عام 1974. كذلك يحسب للدبلوماسية الجزائرية وساطتها الناجحة لوقف الحرب المصرية الليبية في سنة 1977.[1]

و حتى أثناء فترة الأزمة التي مرت بها الجزائر خلال عقد التسعينيات ، استطاعت الجزائر أن تلعب أدوارا دبلوماسية منافسة للقوى الكبرى في إفريقيا خاصة في منطقة الساحل ، حيث توسطت الجزائر بين كل من حركة أزواد و حكومتي مالي و نيجر بهدف منع فرنسا من التدخل قصد استمالة بعض عناصر أزواد ، من خلال بعثها لمشروع الدولة الصحراوية ـ الذي يعود إلى عام 1920 ـ عن طريق تأسيس منظمة "تضامن طوارق" في عام 1990 بباريس. و في جانفي من عام 1991 كللت جهود الوساطة الجزائرية بين حركة أزواد من جهة ، و حكومتي "مالي" و "نيجر" من جهة أخرى بالنجاح ، حيث وقع الطرفان اتفاقية تامنغست (جنوب الجزائر) ، غير أن الانقلاب في "مالي" ألغى هذا الاتفاق. و في أفريل 1992 تمكنت ـ مرة أخرى ـ جهود المساعي الحميدة للجزائر من التوصل إلى اتفاق "بماكو" بين حركة أزواد و حكومة مالي ، و الذي أنهى الحرب في شمال مالي. أيضا خلال عامي 1993 و 1995 احتضنت الجزائر مؤتمرين من أجل مناقشة قضايا الأمن و التعاون في منطقة الساحل. و لم يقتصر دور الجزائر في المنطقة على الجانب الدبلوماسي بل تعداه

[1] بوعشة ، الدبلوماسية الجزائرية و صراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 133 - 136.

إلى الجوانب الإنسانية ، إذ عملت الجزائر على التكفل باللاجئين من شمالي مالي و النيجر نحو الجنوب الجزائري جراء الحروب الأهلية في المنطقة ، ثم إعادة ترحيلهم نحو مواطنهم الأصلية ، فخلال الفترة 1993 - 1996 نظمت الجزائر خمس عمليات لإعادة ترحيل اللاجئين الماليين إلى ديارهم.[1]

من جهة أخرى قادت الدبلوماسية الجزائرية عدة وساطات ناجحة على المستوى الدولي ، مثل تسوية النزاع الحدودي بين العراق و إيران ، و الذي انتهى بالتوقيع على اتفاق الجزائر في 06 مارس 1975 ، كما توسطت الجزائر بين الولايات المتحدة الأمريكية و إيران في قضية احتجاز الرهائن الأمريكيين الإثنين و الخمسين في السفارة الأمريكية بطهران لمدة 444 يوما (من نوفمبر 1979 إلى غاية جانفي 1981) ، و انتهت الوساطة الجزائرية بتحرير الرهائن. كذلك تدخلت الجزائر لتسوية الخلاف بين "باكستان" و "بنغلادش" ، حيث مكنت الوساطة الجزائرية هذه الأخيرة من الانضمام إلى منظمة المؤتمر الإسلامي في سنة 1974 ، كما كانت الجزائر قد تدخلت من قبل قصد تسهيل انضمام جمهورية موريتانيا إلى منظمتي جامعة الدول العربية و المؤتمر الاسلامي في عام 1969.[2]

و أما على المستوى الشخصي ، فإن التجربة المعتبرة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة في مجال السياسة الخارجية و مساهمته في حل قضايا مماثلة ، أهلته للتعامل مع مشكلة الحدود في القرن الإفريقي بالشكل الذي يرضي الطرفين ، حيث كلف الرئيس عددا من مساعديه بدور الوساطة مثل وزير العدل أحمد أويحي الذي قاد عملية الوساطة ، و الوزير المنتدب لدى وزير الخارجية المكلف بالشؤون الإفريقية عبد القادر مساهل الذي تابع الملف حتى بعد توقيع اتفاق وقف اطلاق النار ، إضافة إلى ذلك كان هناك تفاعل مستمر مع الموضوع من قبل البعثة الدبلوماسية الجزائرية الدائمة في إثيوبيا. و رغم هذا التوزيع للأدوار ظلت رئاسة الجمهورية متحكمة في جميع قنوات الاتصال بين القائمين بالوساطة و الأطراف المتنازعة ، بل إن الرئيس بوتفليقة أخذ بصفة شخصية زمام المبادرة الجزائرية عندما شعر بإمكانية فشل الوساطة ، حيث تنقل الرئيس إلى كل من "إثيوبيا" و "إرتريا" بهدف تجديد ثقتهما في

---

[1] عبد النور بن عنتر ، "الأزمة الراهنة و الأمن القومي الجزائري" ، ***الأبعاد التاريخية و الثقافية في الأزمة الجزائرية (ندوة لندن 1999)*** ، في عبد جاسم الساعدي (محررا) ، (الجزائر : المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، 2004) ، ص. ص. 22 - 35.

[2] رماني ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 56 ، 57.

الوساطة الجزائرية ، و حثهما على مواصلة المفاوضات لوقف إطلاق النار ، و من هنا يبرز دور العامل الشخصي للرئيس بوتفليقة في توجيه و نجاح عملية الوساطة في القرن الإفريقي.[1]

و بتاريخ 12 ديسمبر 2000 وقع طرفا النزاع (إثيوبيا و إرتريا) اتفاق السلام بالجزائر العاصمة ، و ذلك بحضور ممثلين عن الجماعة الدولية و الدول الكبرى ، و بعض الدول الإفريقية التي كانت تساند الجهود الجزائرية في عملية الوساطة.

كذلك كان للسياسة الإقليمية الجزائرية دورا بارزا في الحفاظ على الأمن و الاستقرار السياسي في "مالي" و بالتحديد في منطقة شمال مالي ، و جاءت الجهود الدبلوماسية للجزائر بعد مطالبة الاقليم الشمالي لدولة مالي بالانفصال ، و تشكيل دولة مستقلة خاصة بقبائل الأزواد ، حيث تمتد منطقة أزواد على الأقاليم الواقعة إلى الجنوب وراء الحدود الجزائرية فيما يعرف بدولة مالي ، أو هي المنطقة التي تقع بين الصحراء الكبرى و إفريقيا جنوب الصحراء ، إلا أن حدود المنطقة ظلت في نظر السكان المحليين و حتى المستكشفين الأوروبيين غير محددة بشكل دقيق ، بحيث تمتد لتشمل أقاليم من جنوب الجزائر ، و شرق موريتانيا ، و شمالي نيجر ومالي.[2]

تعود الأزمة في مالي إلى سيطرة جماعات انفصالية مسلحة على إقليم شمال مالي حيث أعلنت مجموعة من الدول الغربية عن نيتها في التدخل لحل الأزمة ، فأرسلت فرنسا و بريطانيا و دول أوروبية أخرى قواتها العسكرية لقصف المناطق التي سيطر عليها الانفصاليون كمنطقة "ديابالي" (400 كلم شمال العاصمة "بماكو") ، أيضا عبر مجلس الأمن الدولي في جلسته الطارئة بتاريخ 14 جانفي 2013 عن دعمه للتدخل الفرنسي في مالي من خلال قراراته 2056 و 2071 و 2085. إضافة إلى هذه التدخلات الدولية فإن العديد من دول الجوار مثل "نيجر" ، و "توغو" ، و "بوركينافاسو" ، و "سنغال" ، و

[1] بوعشة ، الدبلوماسية الجزائرية و صراع القوى الصغرى في القرن الافريقي ، ***مرجع سابق*** ، ص.ص. 130 - 133.
[2] محمد الصالح حوتية ، ***توات و الأزواد*** ، ج. 1 (الجزائر : دار الكتاب العربي للطباعة ، النشر و التوزيع و الترجمة ، 2007) ، ص. ص. 38 ، 39.

"نيجيريا" ، و "بنين" ، و "غانا" أعلنت عن عزمها لإرسال حوالي 3000 جندي من قواتها إلى مالي لمواجهة الجماعات المتمردة هناك.[1]

اعتبرت الجزائر أن التدخل العسكري الأجنبي في مالي يحقق مصالح القوى المتدخلة و يؤثر سلبا على الشعب المالي و الدول المجاورة بما فيها الجزائر ، و عليه سعت هذه الأخيرة لقيادة حملة دبلوماسية مضادة للتدخل العسكري في مالي ، و قد استغلت الجزائر منظمات اتحاد المغرب العربي ، و حركة عدم الانحياز ، و الأمم المتحدة لشرح مقاربتها في حل الأزمة في مالي ، و تمكنت الجزائر من إقناع كل من روسيا و الصين و الولايات المتحدة الأمريكية و الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة Ban Ki-moon بجدوى المقاربة الدبلوماسية و خطورة التدخل العسكري ، حيث حذر Ban Ki-moon من مغبة التدخل العسكري الذي سيحدث مأساة إنسانية في المنطقة".[2]

إن موقف الجزائر الرافض لأي تدخل أجنبي عسكري في مالي يستند إلى سياسة عدم التدخل التي تتبناها الجزائر في سياستها الخارجية ، إضافة إلى ذلك هناك دوافع استراتيجية وراء هذا الموقف ، حيث أن تواجد قوات أجنبية في دولة محاذية مثل مالي يعني حدود برية و جوية مكشوف للجزائر ، و إلى جانب كل ما سبق فالجزائر لا تريد أن تتحمل تبعات حرب في دولة مجاورة ، و ما ينتج عنها من تسرب للأسلحة و الجماعات المسلحة نحو الإقليم الجزائري ، و كذا أعداد معتبرة من النازحين بحثا عن مواقع آمنة.

رغم ذلك يلاحظ أن موقف الجزائر هذا أصبح أكثر اعتدالا بعد ضغوط من طرف الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا و الاتحاد الأوروبي ، زيادة على ذلك كان هناك شبه إجماع دولي على التدخل العسكري في مالي بمشاركة قوات إفريقية ، كما أن الجزائر كانت من الدول السباقة التي طالبت من الجماعة الدولية أن توحد جهودها لمحاربة الإرهاب و التطرف ، و بالتالي فلا يمكنها الوقوف ضد هذا المسعى عندما يتعلق الأمر بدولة مجاورة.[3]

---

[1] Hacen Ouali , « Intervention Militaire au Mali une Coalition Internationale Commence à prendre forme » , ***EL WATAN*** , No 6766 , 15 Janvier 2013 , p. 02.

[2] جريدة ***الخبر*** ، ع. 6853 ، 02 أكتوبر 2012 ، ص. 03.

[3] حسني عبيدي ، "واشنطن تريد مشاركة الجزائر في العمليات العسكرية بمالي" ، جريدة ***الخبر*** ، ع. 6879 ، 30 اكتوبر 2012 ، ص. 02.

و نظرا لأهمية منطقة شمال مالي و حساسيتها بالنسبة للجزائر ، فقد كان للجزائر دورا مهما في إدارة الأزمة في مالي ، حيث ساهمت في تنفيذ العمليات العسكرية ضد مواقع الجماعات الانفصالية في شمال مالي ، من خلال السماح بتحليق الطائرات العسكرية الأوروبية فوق إقليمها.[1] لكن رغم هذه الجهود الأمنية من قبل الجزائر إلا أنها تبقى تراهن على الدور السياسي في حل الأزمة ، خاصة بعد نجاحها في تقريب وجهات النظر بين جماعة أنصار الدين و الحكومة المالية ، لكن بعد عدم التزام الجماعة بالاتفاق اقتنعت الجزائر بضرورة التدخل العسكري ، و قد عبر عن ذلك الناطق باسم وزارة الخارجية الجزائرية عمار بلاني في 14 أكتوبر 2013 قائلا: "إن الجزائر لا تراهن كلية على العمل السياسي ، حيث أن اللجوء إلى القوة أمر مشروع لدحض التهديدات الإرهابية" ، لكن حسب الشخص ذاته فالجزائر تعتقد أن التدخل العسكري لوحده ليس كافيا ، و لن يؤدي إلى حل كلي للأزمة ، و عليه فإن تفعيل حوار سياسي يشمل جميع مطالب القوى الفاعلة في منطقة شمال مالي ، هو الدور الذي تريد أن تقوم به الجزائر في هذا البلد من أجل الوصول إلى حل نهائي للأزمة.[2]

بناء على هذا التصور قادت الجزائر الوساطة بين الفرقاء في مالي ، و ذلك بمساعدة منظمة الأمم المتحدة ، و الاتحاد الإفريقي ، و الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ، و الاتحاد الاوروبي ، و منظمة التعاون الإسلامي ، و دول الجوار لمالي مثل "بوركينافاسو" ، و موريتانيا ، و "نيجر" ، و "تشاد" ، إلى جانب فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية ، و هو ما سمح بتوقيع اتفاق أولي بتاريخ 17 أوت 2014 بالجزائر، أخذت بعثة منظمة الأمم المتحدة على عاتقها متابعة تطبيقه.[3]

من خلال هذه الحالة المتعلقة بالحرب الدولية لمحاربة الإرهاب في شمال مالي يمكن أن نلاحظ أن الجزائر عرفت ما يصطلح عليه بصراع الأدوار في السياسة الخارجية ، و الذي

---

[1] و كان ذلك استجابة لطلب فرنسا على لسان وزير خارجيتها Laurent Fabius في جانفي 2013 ، و قد وافقت الجزائر بحسب نص المرسوم التنفيذي لسبتمبر 2010 المنظم لشروط التحليق فوق الاقليم الوطني ، كما نشرت الجزائر قواتها العسكرية لمراقبة حوالي 6000 كلم من الحدود مع دول الجوار في منطقة الساحل ، و هذا قصد التضييق على تحرك الجماعات المسلحة.

[2] ***EL WATAN*** , No 6766 , 15 Janvier 2013 , p. 03.

[3] Cherif Ouazani , « Interview Ramtane Lamamra » , ***Jeune Afrique*** , No. 2795 ,03 – 09 Aout 2014 , p. p. 41 – 45.

يكون نتيجة لتبني الدولة لمجموعة من الأدوار في سياستها الخارجية ، فالجزائر تدعو من جهة الجماعة الدولية من أجل التعاون لمكافحة ظاهرة الإرهاب ، لكن لما تعلق الأمر بإقليم متاخم للجزائر ، أي شمال مالي ، فإن الجزائر اتخذت موقفا متحفظا بشأن التدخل الدولي من أجل التصدي للجماعات الإرهابية في المنطقة ، و هذا التباين في مواقف السياسة الإقليمية مرده إلى عدم التناسق بين المبادئ التي تتبنها الجزائر في سياستها الخارجية خاصة مبدأي عدم التدخل و ضرورة احترام سيادة الدول من جهة ، و دور الدولة المناهضة للإرهاب من جهة ثانية ، فالحملة الدولية لمحاربة الإرهاب التي انخرطت فيها الجزائر منذ سنة 2001 تتطلب القيام بتدخلات ـ سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ـ في أقاليم معينة لأجل التصدي لظاهرة الإرهاب. ورغم ذلك فقد حاولت الجزائر أن توفق بين مبدأ عدم التدخل في سياستها الخارجية ، و الحملة الدولية لمحاربة الإرهاب في منطقة شمال مالي ، حيث استطاعت الجزائر أن تتجاوز موقفها المبدئي الرافض لأي تدخل عسكري في المنطقة ـ و كان ذلك بعد ضغوط أمريكية و أوروبية ـ من خلال المشاركة بالمعلومات ، و التخطيط ، و فتح إقليمها الجوي أمام قوات التحالف المشاركة في التدخل ، و ذلك دون أن ترسل الجزائر قواتها العسكرية إلى خارج حدودها ، أو أن تشارك بصفة مباشرة في عملية التدخل.

و لتبرير هذا الموقف حاولت الجزائر فرض تصورها القائم على أساس التفريق بين الجماعات الواجب محاربتها ، إذ هناك جماعات في شمال مالي ذات مطالب سياسية مثل "حركة تحرير أزواد" ، و "جماعة أنصار الدين" يجب التحاور معها ، و هناك جماعات إرهابية تجب محاربتها مثل "جماعة التوحيد و الجهاد" ، و في هذا أيضا حرص من قبل الجزائر للحفاظ على مسعاها السياسي للوساطة بين الحكومة المالية و جماعات الطوارق في منطقة شمال مالي.

و تنبع أهمية الجزائر كطرف محوري في الأزمة المالية ، نظرا للقرب الجغرافي إضافة إلى كون الجزائر لها خبرة في التعامل مع الجماعات الإرهابية ، و كذا درايتها

بالأوضاع في "مالي" ، باعتبار أن الجزائر قطعت أشواطا طويلة ـ منذ بداية تسعينيات القرن الماضي ـ في الوساطة بين حكومة "مالي" و حركة "أزواد" في شمال البلاد.[1]

من خلال تتبع السياسة الإقليمية للجزائر تجاه الأزمة في "مالي" ، يتبين أن الجزائر تسعى للقيام بمجموعة من الأدوار في المنطقة ، فهي تتبنى دور الدولة المناهضة للإرهاب و التي تسعى للقضاء عليه بمختلف الأساليب و الوسائل ، حتى و إن تعارض ذلك مع أحد أهم مبادئها في السياسة الخارجية أي مبدأ عدم التدخل ، أيضا تحاول الجزائر أن تلعب دور الوسيط المساعد على التقارب و الاندماج بين الأطراف المتنازعة في دولة "مالي"، خاصة الحكومة المالية و الحركات ذات المطالب السياسية مثل حركة "أزواد" ، كذلك ترمي الجزائر للاضطلاع بدور النموذج أو المثال ، من خلال تأكيدها على أن الحل السياسي هو فقط الذي بإمكانه إخراج البلاد من الأزمة ، و هذا الطرح يعبر عن حرص الجزائر على تقديم تجربتها الخاصة في حل الأزمة الداخلية ، و المتمثلة في ميثاق السلم و المصالحة الوطنية كنموذج يمكن للفرقاء في دولة "مالي" الإقتداء به لأجل الوصول إلى حل نهائي للأزمة. أيضا حاولت الدبلوماسية الجزائرية ـ من خلال الأزمة في "مالي" ـ أن تتبنى دور النشيط المستقل ، و بدى ذلك في التحفظات التي قدمتها الجزائر بشأن التدخل العسكري في "مالي" ، فالجزائر بهذا تعبر عن استقلاليتها و عدم دخولها في أي تحالف دولي ، و هو ما يزيدها قبولا لدى جميع الأطراف المتنازعة في "مالي" ، و بالتالي إمكانية القيام بالوساطة و إنجاحها ، لأن نجاح عملية الوساطة مرتبط أساسا بمدى حياد الطرف الوسيط ، أو مدى قناعة أطراف النزاع بهذا الحياد ، و بشكل عام فالجزائر تريد أن تكون الدولة صانعة السلام في منطقة الساحل. أيضا يمكن أن نستشف من موقف الجزائر الذي يرفض التدخل في "مالي" ، أن الجزائر كانت تحاول أن تلعب دور الحامي الإقليمي أو حامي المنطقة ، و ذلك نظرا لأنها تمثل ـ حسب التصور الجزائر ـ منطقة ذات امتداد أمني بالناسبة للجزائر ، و بالتالي فأي تهديد للمنطقة يمكن أن يطال الأمن الجزائري.

أيضا تمثل الأزمة في ليبيا تحديا بالنسبة للسياسة الإقليمية الجزائرية ، فبعد سقوط نظام العقيد معمر القذافي تشكلت عدة مجموعات مسلحة ذات توجهات سياسية متباينة دخلت فيما

[1] حسني عبيدي ، "واشنطن تريد مشاركة الجزائر في العمليات العسكرية بمالي" ، جريدة ***الخبر*** ، ع. 6879 ، 30 اكتوبر 2012 ، ص. 02.

بعد في صراعات مسلحة ، و مع الوقت تزايد عدد الجماعات المسلحة في ليبيا حيث احصت هذه الأخيرة حوالي 200000 مسلحا غداة سقوط النظام السياسي في ليبيا ليرتفع عدد المسلحين إلى حوالي 400000 في عام 2014 ، كما أن زيادة انتشار الأسلحة في ليبيا التي يربطها بالجزائر شريط حدودي طوله 1000 كلم جعل الجزائر أمام تهديد حقيقي ، فهذا الانتشار الكبير للأسلحة في ليبيا جعل منها أهم مورد لتسلح الجماعات الإرهابية و مافيا التهريب التي تنشط في منطقة الساحل الإفريقي ، زيادة على ذلك فإن حوالي أربعة عشر جماعة متطرفة في ليبيا بتعداد 200000 فرد تسيطر على الحدود البرية بين ليبيا و الجزائر ، و عليه فقد كثفت الجزائر قواتها المسلحة لمراقبة الحدود الجزائرية ـ الليبية ، و مناطق العبور بين البلدين خاصة بمنطقة إيليزي لأجل منع أي نقل محتمل للأسلحة ، أو تنقل عناصر الجماعات المتطرفة من ليبيا نحو الجزائر ، أو حتى نحو الدول المجاورة الأخرى.

حاولت الجزائر أن تتعامل مع هذه الأزمة من خلال السعي لتقديم الحل السياسي و ضمان انتقال سلمي للسلطة في ليبيا ، أو على الأقل تحقيق ذلك بأقل خسائر ممكنة ، لكن بعد الانزلاقات الأمنية فإن الحكومة الجزائرية وقفت إلى جانب السلطة المركزية في ليبيا للسيطرة على الأوضاع ، و قدمت الجزائر في هذا الشأن عدة مساعدات عسكرية و لوجيستية لفائدة ليبيا ، حيث سلمت الجزائر لحكومة ليبيا صورا و خرائط و معلومات حول الجماعات المتشددة المنتشرة عبر المناطق المتاخمة للحدود الجزائرية ، و يدخل ذلك في إطار اتفاقيات التعاون التي أبرمت بين البلدين في عام 2013 ، و التي شملت مجالات الدفاع و محاربة الإرهاب و الجريمة المنظمة ، إضافة إلى التعاون في ميادين المالية و التجارة و كذا تنقل الأفراد.[1]

إن تتبع السياسة الإقليمية الجزائرية تجاه الأزمة في ليبيا ، يوحي بأن الجزائر تحاول القيام ببعض الأدوار السياسية في المنطقة ، و أبرزها دور حامي المنطقة أو الحامي الإقليمي ، و يتجلى ذلك من مواقف الجزائر الرافضة للتدخلات الأجنبية في ليبيا نظرا لأن ذلك قد يؤثر بشكل غير مباشر ـ من خلال انتشار الأسلحة و تزايد عدد الجماعات المسلحة في ليبيا

[1] جريدة ***الشروق اليومي*** ، ع. 4244 ، 02 جانفي 2014 ، ص. 03.

و احتمال تنقلها نحو الجزائر ـ على الأمن الجزائري ، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار طول الحدود التي تربط الجزائر مع ليبيا.

سعت الجزائر أيضا من أجل إيجاد حل للتوترات السياسية و الأمنية التي عرفتها تونس بعد الثورة ، حيث سخرت الجزائر جميع إمكانياتها السياسية و الاقتصادية لتفعيل دور الوساطة بين القوى السياسية المتنافسة في تونس ، خاصة بين حركتي النهضة و حزب نداء تونس ، ففي الكثير من المرات كانت هناك لقاءات دورية بين سفير الجزائر بتونس عبد القادر حجار و ممثلين عن التيارات السياسية في البلد ، من جهته الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة استقبل مرتين متتاليتين كل من راشد الغنوشي ، و باجي قايد السبسي في شهر سبتمبر من عام 2013 ، ثم في شهر نوفمبر من العام ذاته ، و ذلك بهدف الاستماع للطرفين و محاولة التقريب بينهما ، لتجاوز الصراع الداخلي في تونس. و قد استغلت الجزائر في سبيل إنجاح الوساطة المساعدات الاقتصادية ، و دعم الولايات المتحدة الأمريكية لتصور الجزائر لأجل إيجاد حل سياسي ، إضافة إلى العلاقات الشخصية و التاريخية للرئيس بوتفليقة مع قادة القوى الفاعلة في تونس خاصة الغنوشي و السبسي ، رغم ذلك تحاول الجزائر دوما أن تحافظ على حيادها ، و أن لا تتدخل في القضايا الداخلية للبلد. من جهة أخرى قدمت الجزائر مساعدات للحكومة التونسية من أجل التصدي للجماعات الإرهابية خاصة تلك التي كانت تنشط في المناطق الحدودية في جبال "الشعانبي" ، حيث زودت الجزائر تونس بالأسلحة و المعلومات ، كما قادت القوات الجزائرية عمليات تمشيط ، و مراقبة عسكرية مشتركة إلى جانب القوات التونسية في المنطقة.[1]

من خلال تعاطي الجزائر مع قضايا دول الجوار (مالي ، و ليبيا ، و تونس) يمكن القول أن الجزائر تبنت ـ إلى جانب العمل العسكري ـ العمل السياسي أو الأسلوب الدبلوماسي من أجل تسوية الأزمات في إفريقيا ، حيث رفضت الجزائر العمل العسكري و التدخل الأجنبي في البلدين ، و رغم رضوخ الجزائر لضغوط القوى الكبرى من أجل التدخل في "مالي" و ليبيا ، إلا أنها حافظت على بعض من مبادئها في السياسة الخارجية مثل عدم مشاركة قواتها العسكرية خارج إقليم الجزائر ، و هو ما أكده الوزير الأول الجزائري عبد المالك سلال

[1] Peter Cross , « Un Triangle Politico-Sécuritaire » , ***Réalité*** , No. 1457 , du 28 Nov. au 04 Dec. 2013 , p. p. 12 – 15.

خلال قمة إفريقيا ـ الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 05 و 06 أوت 2014. أيضا أكدت الجزائر ـ في مقاربتها لحل الأزمات في إفريقيا ـ على تقديمها للتسوية السلمية للقضايا المطروحة من خلال الحوار السياسي ، ذلك أن العمل العسكري وحده لن يكون كافيا لبناء السلام في إفريقيا ، و عليه "يجب تبني المقاربة الجزائرية" على حد تعبير الوزير الأول الجزائري ، و التي تقوم على حمل الأطراف المتحاربة في ليبيا بما فيها الجماعات الإسلامية و الميليشيات المسلحة على التفاوض من أجل الوصول الى اتفاق شامل و تشكيل سلطة مركزية ، و تحاول الجزائر الاستشهاد بنجاح مقاربها في "مالي" ، و التقدم الذي يعرفه مسار التفاوض بين القوى الفاعلة في البلد بفضل الوساطة الجزائرية ، و هذا الطرح الجزائري الأكثر عملية و واقعية سوف يعطيها مكانة و وزنا سياسيا في إفريقيا ، و بالتالي إمكانية لعب أدوار إقليمية أخرى في المستقبل.[1]

المبحث الثاني: دور الجزائر في القضايا الأمنية الإفريقية

إن هناك اختلافا بين الدارسين حول تحديد مفهوم الأمن ، و كذا سبل تحقيقه ، غير أن الدراسات الحديثة في هذا المجال تتجاوز هذا الاختلاف من خلال تقديم عدة مستويات أو انواع للأمن ، بحيث يتطلب كل نوع وسائل و إجراءات تساعد في الحفاظ عليه بمعنى تحقيق الأمن. و يعرف "باري بوزان" الأمن بأنه "العمل على التحرر من التهديد" ، كما يمكن أن يقسم الأمن إلى عدة أنواع فنجد أمن الدولة ، و أمن المجتمع ، و أمن الإنسان ، و يمكن الاعتماد على القوة العسكرية لضمان استقرار النظام السياسي و سلامة إقليم الدولة أما أمن المجتمع و الأمن الإنساني فيرتبطان أساسا بالتنمية المستدامة.[2]

و فيما يخص السياسة الأمنية للجزائر في إفريقيا ، فإن الدراسة في هذا المبحث سوف تركز على أمن الدولة بمعنى مساهمة السياسة الإقليمية الجزائرية ـ في شقها الأمني ـ في الحفاظ على أمن و استقرار الأنظمة السياسية في إفريقيا ، من خلال محاربة الجماعات المتطرفة و الإرهاب ، و كذا الجريمة المنظمة في القارة ، و بشكل خاص في منطقة الساحل الإفريقي أو الصحراء الكبرى ، في حين أن أساليب تحقيق الأمن في مستوياته الاجتماعية و

---

[1] ***La Tribune*** , No. 5835 , 09 Aout 2014 , p. p. 01 , 02.

[2] عبد النور بن عنتر ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 13 - 25.

الإنسانية سوف يتم إدراجها ضمن السياسة الإقليمية للجزائر في أبعادها الاقتصادية و الاجتماعية.

مع بداية الألفية الثالثة ، و بالتحديد بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 وضعت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية جديدة قصد التعامل مع مصادر التهديد في العالم ، و المتمثلة أساسا في ظاهرة الإرهاب الدولي و الدول التي تدعم الإرهاب ، و التي أطلق عليها اسم الدول المارقة ، فطرحت الإدارة الأمريكية مبادرة مكافحة الإرهاب في إطار الحرب الوقائية ، كما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية صراحة أن كل من لا يقف إلى جانبها في حربها ضد الإرهاب يعتبر ضدها. و هذا التوجه الجديد في عقيدة الأمن القومي الأمريكي ، و الذي أخذ طابعا عالميا فيما بعد ، ساهم في انضمام الجزائر إلى الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب.[1]

يمكن القول أن أحداث 11 سبتمبر 2001 ضد الولايات المتحدة الأمريكية شكلت نقطة تحول في السياسة الخارجية الجزائرية ، نظرا لأن تلك الأحداث مثلت دعما لتصورات الجزائر بخصوص ظاهرة الإرهاب الدولي العابر للحدود ، إضافة إلى ذلك ساهمت دبلوماسية الجزائر النشيطة في فك العزلة التي كانت مفروضة عليها من الخارج إذ أصبحت الجزائر منذ عام 2004 عضوا غير دائم في مجلس الأمن الدولي.[2]

و هذه الظروف سمحت للجزائر بلعب دور الزعيم الإقليمي في القارة الإفريقية خاصة لما يتعلق الأمر بالتهديدات الأمنية الجديدة ، و على رأسها ظاهرة الإرهاب الدولي و الجريمة و المنظمة ، بحيث استغلت الجزائر ثقلها الإقليمي على المستوى العسكري و تجربتها في مكافحة الإرهاب ، لتصبح أحد الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن الدولي ، ثم بعد ذلك استغلت هذه العضوية في مجلس الأمن من أجل طرح بعض التصورات المتعلقة بكيفية التعامل مع القضايا الأمنية في القارة الإفريقية.

حقيقة كانت أحداث 11 سبتمبر عاملا حاسما في تغيير نظرة الولايات المتحدة الأمريكية و دول الاتحاد الأوروبي و الدول أخرى تجاه الجزائر ، حيث أن هذه الهجمات نبهت الرأي

---

[1] "بنجامين ر. باربر" ، ***إمبراطورية الخوف ، الحرب على الإرهاب و الديمقراطية*** ، تر. عمر الأيوبي (بيروت : دار الكتاب العربي ، 2005) ، ص. ص. 79 - 81.

[2] عبد اللطيف بن أشنهو ، عصرنة الجزائر ، ***مرجع سابق*** ، ص.73.

العام العالمي و من ورائه الحكومات بأن الجزائر عانت بصفة مزدوجة ، أي من هجمات الإرهاب الداخلي من جهة ، و الحصار الخارجي من جهة أخرى ، كذلك أكدت هذه الأحداث أن الإرهاب الذي ضرب الجزائر طيلة عقد من الزمن هو ذاته الذي هاجم الولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر 2001 ، و الذي بإمكانه أن يهاجم أية دولة أخرى في العالم.[1]

و نظرا لخبرة الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب ، حيث أنها خاضت تجربة طويلة منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي ضد نشاط الجماعات الإرهابية ، نجد اليوم أن العديد من الدول التي تبنت الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب تؤكد على أهمية دور الجزائر المحوري في التصدي للإرهاب ، حيث جاء في كلمة الرئيس الفرنسي François Holland أمام البرلمان الأوروبي في Strasbourg في عام 2013 قوله: "... إذا كان هناك بلد عانى من همجية الإرهاب فهو الجزائر" ، أما بخصوص دور الجزائر في تحقيق السلم و الأمن في منطقة الساحل الإفريقي فقال: "... نحن بحاجة إلى الجزائر لمكافحة الإرهاب نحن بحاجة إلى الجزائر لتحقيق التنمية في منطقة الساحل ، نحن بحاجة إلى الجزائر من أجل الحوار السياسي في مالي" ، فالرئيس الفرنسي هنا يؤكد على الدور السياسي للجزائر في القضية المالية ، مما يوحي بوجود اتفاق فرنسي ـ جزائري من أجل تقاسم الأدوار في المنطقة ، بحيث يكون لفرنسا الدور العسكري ، و يبقى للجزائر الدور السياسي.[2]

من جهتها الولايات المتحدة الأمريكية أدركت أن مهمة مكافحة الإرهاب لا يمكن أداؤها في إفريقيا دون إشراك الدول الأقطاب في القارة ، و على رأسها الجزائر التي مرت بتجربة داخلية رائدة في مكافحة الإرهاب ، و بناء على هذه القناعة كان سعي الولايات المتحدة الأمريكية لتعزيز علاقاتها الأمنية مع الجزائر خصوصا في مجال تبادل المعلومات ، حيث التقى الرئيس الأمريكي George W. Bush مرتين مع الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في إطار التشاور حول سبل مكافحة الإرهاب ، و هو ما سمح للجزائر بالتعبير عن

[1] Abdelkader Bousselham , ***Regards sur la Diplomatie Algérienne*** (Alger : Casbah Editions , 2005) , p. 280.

[2] ***Liberté*** , No. 6223 , 06 Février 2013 , p. 03.

تصورها حول الأساليب التي يجب اتباعها من أجل القضاء على الإرهاب سواء في إفريقيا أو في العالم ككل.[1]

و في السياق ذاته قام رئيس مكتب التحقيق الفيدرالي الأمريكي Louis Freeh بزيارة إلى الجزائر في شهر مارس من سنة 2001 ، بهدف طلب العون الجزائري لمحاربة الشبكات الإرهابية في العالم ، و على رأسها تنظيم القاعدة بزعامة أسامة بن لادن ، إذ طلبت الأجهزة الأمنية في الولايات المتحدة الأمريكية مثل وكالة الاستخبارات المركزية ، و مكتب التحقيقات الفيدرالي ، و وكالة الأمن القومي المساعدة من السلطات الجزائرية في مكافحة الارهاب ، نظرا لخبرة الأجهزة الأمنية الجزائرية في هذا الميدان. مقابل ذلك أعربت الولايات المتحدة الأمريكية عن استعدادها لتزويد الجزائر بأجهزة فعالة قصد تمكينها من التصدي لمختلف النشاطات الإرهابية ، خاصة في المناطق النائية و الصحراوية ، حيث زودت الولايات المتحدة الجزائر بأجهزة اتصال عبر الأقمار الصناعية ، إضافة إلى تقديم دعم لوجيستي يتمثل في أجهزة لتحديد مواقع تحرك الجماعات الإرهابية ، خاصة عبر الحدود الجنوبية للجزائر ، و هذه التنسيق الأمني يدل على أن الجزائر دولة محورية في محاربة الإرهاب في نظر الخبراء الأمريكيين.

من جهتها السلطات الجزائرية قدمت قوائم بأسماء ناشطين ضمن شبكات الجماعات الإسلامية المسلحة في الجزائر بصفتهم لاجئين في الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا، و ذلك بهدف تسليمهم الى النظام الجزائري في إطار التعاون القضائي و الاستخباراتي ، و كان ذلك خلال الزيارة التي قادها الرئيس بوتفليقة إلى الولايات المتحدة في 05 نوفمبر 2001 ، حيث كان موضوع الزيارة يتمحور حول الحملة العالمية لمحاربة الإرهاب ، و إدانة جميع أشكال الوصول إلى الحكم في إفريقيا بطرق العنف و الانقلابات العسكرية.

و نشير هنا إلى إن هذا التقارب بين الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية لم يكن ليحدث لولا الدور الجزائري المتنامي في حفظ الأمن في منطقة البحر المتوسط ، و منطقة الصحراء و الساحل ، إذ تمثل هاتان المنطقتان بعدين أساسيين في الاستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية بهدف ضمان تدفق الغاز و النفط من جهة ، و مكافحة الإرهاب من جهة

[1] بوعشة ، الدبلوماسية الجزائرية و صراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي، ***مرجع سابق*** ، ص.ص. 183 ، 184.

أخرى. من جهتها الجزائر سعت لتعزيز علاقاتها مع حلف شمال الأطلسي ، و في هذا السياق قام الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بزيارتين إلى مقر الحلف في بلجيكا في ديسمبر 2001 ، و في ديسمبر 2002 ، حيث برمجت مناورات مشتركة بين القوات الجزائرية و قوات الحلف في حوض البحر الأبيض المتوسط.[1]

كذلك كانت الجزائر من الدول التي لبت دعوة مؤتمر Stoutgart بألمانيا في أفريل 2005 ، حيث دعت الولايات المتحدة الأمريكية قادة أركان جيوش دول منطقة الساحل (الجزائر ، و المغرب ، و مالي ، و موريتانيا ، و نيجر ، و سنغال ، و تشاد) لحضور المؤتمر ، غير أن حضور الجزائر لم يكن يعني سيرها المطلق وفقا للاستراتيجية الأمريكية ، خاصة بخصوص القضايا الأمنية و السياسية في إفريقيا ، إذ لم تتوان الجزائر في التعبير عن رفضها لمشروع القرار الأمريكي بخصوص أزمة "دارفور" ، و اعتبرته مجحفا في حق الحكومة السودانية.[2]

و دائما في إطار تنسيق الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب ، كان للجزائر دورا فاعلا في تجفيف منابع الإرهاب ، حيث يؤكد الكثير من الخبراء "أن الدعم اللوجيستيكي يمثل 50 بالمائة من المعركة في كل الحروب ، و هو أكثر أهمية لما يتعلق الأمر بأعمال هدامة ذلك أن مموني الإرهاب باقتناع و دون عائق هم أدعى للإدانة من الإرهابيين الذين ينفذون العمليات التخريبية ، فدون مخابئ و دون معلومات و تموين لا يكون للإرهاب وجود". و انطلاقا من هذه القناعة سعت الجزائر ـ في حربها ضد الإرهاب ـ لتجفيف منابع الإرهاب و قطع مصادر التموين عليه ، و ذلك من خلال تفكيك شبكات الدعم في الخارج ، و تجريم دفع الفدية التي تعد من أهم مصادر التموين بالنسبة للجماعات الإرهابية.[3]

و قد تمكنت الجزائر من إقناع الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي بضرورة إصدار قرار يجرم تمويل الإرهاب من خلال دفع الفدية لتحرير الرهائن ، و قد وافقت كل من الولايات المتحدة الأمريكية ، و بريطانيا ، و روسيا على المقترح الجزائري ،

---

[1] Yahia H. Zoubir and Ben Abdellah-Gambier Karima , «The United States and the North African Imbroglio : Balancing Interests in Algeria , Marocco and the Western Sahara » , ***Mediterranean Politics*** , Vol.10 , No. 02 , July 2005.

[2] بن عنتر ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 73 - 75.

[3] خالد نزار ، ***مذكرات اللواء خالد نزار*** (الجزائر: منشورات الشهاب ، 1999) ، ص. 87.

إذ أقر مجلس الأمن الدولي بتاريخ 17 ديسمبر 2009 القرار رقم 1904 المتعلق "بالتهديدات التي تستهدف السلم و الأمن العالميين من طرف الأفعال الإرهابية"، و جاء هذا القرار لاستكمال اللائحة رقم 1373 الصادرة في سنة 2001 و المتعلقة بتمويل الإرهاب ، و كذا اللائحة رقم 1267 الصادرة في سنة 1999 بشأن حضر تمويل نشاطات التنظيمات الإرهابية ، و يعتبر هذا القرار تتويجا لجهود الدبلوماسية الجزائرية ، خاصة أنه جاء بعد الصدى الذي حققته مبادرات الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب خلال ندوة رؤساء دول و حكومات الاتحاد الإفريقي المنعقد بليبيا بين 30 جوان و 03 جويلية 2009 و كذا اجتماع شرم الشيخ لأعضاء حركة عدم الانحياز الذي أنعقد بمصر في 15 جويلية 2009.[1]

حاولت الجزائر ـ من خلال هذه المساعي السالفة الذكر بخصوص مكافحة الإرهاب، أن تؤكد دورها كزعيم إقليمي في القارة الإفريقية ، و ذلك بنقلها لتصور الدول الإفريقية حول سبل مكافحة الإرهاب لمستويات عالمية ، و كان ذلك في إطار مجلس الأمن الدولي، و عليه فالجزائر تسعى لأن تلعب دور الوسيط بين الدول الإفريقية من جهة ، و بين هذه الأخيرة و الدول الكبرى ـ من جهة ثانية ـ بخصوص القضايا الأمنية في القارة خاصة قضية محاربة الارهاب.

و في السياق ذاته سعت الجزائر لإقناع الدول الإفريقية ـ خلال قمة "نيروبي" التي خصصت لمناقشة قضايا السلم و الأمن في إفريقيا في سبتمبر 2014 ـ بضرورة دعم تصورها حول أساليب مكافحة الإرهاب ، خاصة فيما يتعلق بتجريم دفع الفدية ، و قد دعمت دول الاتحاد الإفريقي الطرح الجزائري ، حيث ساند المؤتمرون الجزائر من أجل عقد مؤتمر إفريقي في الجزائر خلال خريف 2015 يهدف إلى بلورة تصور إفريقي مشترك يتم رفعه إلى منظمة الأمم المتحدة بهدف صياغة بروتوكول إضافي ملحق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ، و يرمي البروتوكول بالأساس إلى تجفيف مصادر الدعم لظاهرة الإرهاب.[2]

و نذكر هنا أن الاختطاف كان يمثل الوسيلة الأساسية لتمويل النشاطات الإرهابية في منطقة الساحل ، حيث تقوم الجماعات الإرهابية في المنطقة باختطاف رهائن أجانب بهدف

---

[1] جريدة ***الشروق اليومي*** ، ع. 2801 ، 22 ديسمبر 2009 ، ص. 03.

[2] ***El Moudjahid*** , No. 15376 , 04 Mars 2015 , p. 04.

الحصول على فدية تكون دعما مباشرا لمواصلة نشاطها ، إذ قامت الجماعة السلفية للدعوة و القتال التي تنشط في الجنوب الجزائري باحتجاز اثنين و ثلاثين سائحا أوروبيا في الصحراء الكبرى في عام 2003 ، و طلبت مقابل الإفراج عنهم مبالغ مالية دفعتها كل من ألمانيا في سنة 2003 ، كما رضخت النمسا للمطالب نفسها في عام 2007 للإفراج عن سائحيها المختطفين ، كذلك دفعت كندا فدية لفائدة مختار بلمختار (قائد التنظيم الإرهابي في الجنوب الجزائري) نظير الإفراج عن دبلوماسيين كنديين ، كما مارست كندا ضغوطا على "باماكو" للإفراج عن أربعة إرهابيين معتقلين بمالي لأجل تحرير الدبلوماسيين الكنديين ، أما بريطانيا فقد التزمت بقرارات مجلس الأمن الدولي التي تمنع دعم الجماعات الإرهابية بالفدية ، رغم إقدام هذه الجماعات على إعدام رهينة بريطاني محتجز في 02 جوان 2009 ، و في هذا السياق ثمنت الجزائر رسميا الصرامة البريطانية في التعامل مع الملف ، و عدم دفعها للفدية التي كانت ستوجه لأعمال تخريبية في المنطقة و خارجها.[1]

و ما يؤكد هذا الدور المتنامي للجزائر في منطقة الساحل ، و بالتحديد في ميدان مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة ، هو سعي الولايات المتحدة الأمريكية للاستعانة بالجزائر خاصة في مجال الاستعلام و المراقبة و الاستطلاع ، و هو ما أشار إليه قائد "أفريكوم" (David Rodriguez) في تدخله أمام مجلس الشيوخ الأمريكي في مارس 2014 كما تناقش Rodriguez ـ في السياق ذاته ـ مع مسئولين جزائريين (رئيس أركان الجيش أحمد قايد صالح ، و الوزير الأول عبد المالك سلال) حول إمكانية استغلال إقليم الجنوب الجزائري لتطوير أنظمة مراقبة ممثلة في طائرات دون طيار (U28) ، أو من خلال تطوير أرضيات المراقبة و الاستعلام ، بحيث توجه هذه الأنظمة لكشف تحركات شبكات تجارة المخدرات و الأسلحة التي تعتبر الممون الأساسي لنشاطات الجماعات الإرهابية في إفريقيا ، مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ، و حركة الشباب، و أنصار الشريعة. و قد نوه قائد "أفروكوم" بأهمية الإقليم الجزائري لزيادة مجال المراقبة الذي قدر بنحو 07 بالمائة في عام 2012 ، و 11 بالمائة في عام 2013 ، و 12 بالمائة في عام 2014.[2]

---

[1] جريدة ***الخبر*** ، ع. 5657 ، 04 جوان 2009 ، ص. 02.

[2] حفيظ صواليلي ، "تنسيق جزائري ـ أمريكي لتجفيف منابع تمويل الإرهاب في الساحل" ، جريدة ***الخبر*** ، ع. 7546، 07 سبتمبر 2014 ، ص. 03.

خلال شهر جوان 2014 ناقشت كاتبة الدولة الأمريكية للشؤون السياسية Wendy Sherman مع المسئولين جزائريين أساليب تطوير التعاون في مختلف المجالات بين الولايات المتحدة الأمريكية و الجزائري ، و قد ركزت المناقشات على قضية محاربة الإرهاب في الساحل الإفريقي. و بتاريخ 05 أوت 2014 ـ و دائما في إطار التشاور حول سبل مكافحة الإرهاب ـ دعت الإدارة الأمريكية الوزير الجزائري المكلف بالشؤون المغاربية و الإفريقية عبد القادر مساهل ، و ذلك لبحث أساليب تنسيق الجهود لمحاربة الإرهاب و الآفات المرتبطة بالنشاط الإرهابي ، و يدخل هذا اللقاء في إطار التحضير للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب بتاريخ 25 سبتمبر 2014 بالولايات المتحدة الأمريكية.[1]

يضاف إلى هذه الانجازات للجزائر في ميدان مكافحة الارهاب ، نجاحها في التضييق على تنظيم القاعدة في منطقة الساحل ، و كان ذلك بعد أن تمكنت الجزائر من اقناع دولة مالي بمطالب دول الساحل التي اعتبرت مالي دولة متواطئة ـ في بعض الأحيان ـ مع الجماعات الإرهابية الناشطة على مستوى المنطقة ، خاصة من خلال إيواء هذه الجماعات و كذا مبادلة الرهائن معها ، و صدرت الموافق المالية على لسان رئيسها Amadou Toumani Touré الذي أكد بأن السلطات المالية تشجع جيرانها ـ بمن فيهم الجزائر و موريتانيا ـ و حتى القوى الأجنبية الفرنسية و الأمريكية على استعمال حق المطاردة داخل الإقليمي المالي ، قصد القبض على الإرهابيين و المجرمين الناشطين على مستوى منطقة الساحل ، لكن هذا الموقف المالي بقدر ما يخدم الجهود الإقليمية في محاربة الإرهاب في المنطقة ، فإنه من جهة أخرى يفتح المجال أمام قوى التدخل الأجنبي و بالتحديد الفرنسية منها و الأمريكية ـ خاصة في ظل تمسك الجزائر بمبدأ عدم مشاركة قواتها المسلحة في عمليات عسكرية خارج الإقليم الجزائري ـ و هو ما تجسد فعلا خلال الحملة المشتركة بين القوات المسلحة الموريتانية و الفرنسية بدعم أمريكي بالمعلومات في 24 جويلية 2010 ضد معاقل الجماعات الإرهابية فوق التراب المالي بحجة تحرير الرهينة الفرنسي Nelson Germano.[2]

---

[1] ***El-hayat*** , No. 110 , 06 Aout 2014 , p. 24.

[2] ***Le Quotidien d'Oran*** , No. 4756 , 25 Juillet 2010 , p. 02.

أيضا سعت الجزائر للتضييق على نشاط الجماعات الإرهابية الناشطة في منطقة الساحل ، فخلال شهر سبتمبر عام 2012 تمكنت قوات الأمن المنتشرة على الحدود الجنوبية للجزائر من القضاء على ثمانية عشر إرهابيا ، و إلقاء القبض على ثلاثة و عشرين آخرين ، كذلك في شهر أكتوبر أفشلت قوات الأمن الجزائرية محاولة تسلل اثنا عشر إرهابيا من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ـ المتواجدة بشمال مالي ـ إلى الإقليم الجزائري. و جاء ذلك نتيجة للرقابة الأمنية المشددة التي فرضتها الجزائر على حدودها مع كل من "مالي" ، و "نيجر" ، و ليبيا تحسبا لأية محاولة اختراق للحدود من قبل عناصر تنظيم القاعدة ، أو حركة التوحيد و الجهاد ، أو الحركات الإرهابية الأخرى الناشطة بالمنطقة.[1]

إلى جانب هذه الجهود الجزائرية حاولت الجزائر إيجاد تنسيق دولي للتصدي لهذه التهديدات الأمنية ، فخلال شهر أفريل 2010 سعت الجزائر لتفعيل اللقاءات الأمنية مع دول الجوار ، قصد تشكيل قوة للتدخل العسكري المشترك تضم الجزائر إلى جانب موريتانيا ، و "مالي" ، و "النيجر" ، و بمساعدة كل من الولايات المتحدة الأمريكية ، و روسيا ، و فرنسا لمكافحة تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي. و هذه المبادرات الأمنية الجزائرية رغم تأثيرها السلبي على تراجع الدور الإقليمي لليبيا باعتبارها المساهم الأكبر في إنشاء "تجمع الساحل و الصحراء" في عام 1998 ، إلا أن العديد من القوى الكبرى كالولايات المتحدة ، و روسيا ، و فرنسا أصبحت تدعم الدور الجزائري في المنطقة. و نتيجة لهذه التحركات نجحت الجزائر في مارس 2010 في إقامة تحالف إقليمي ضد تنظيم القاعدة في الساحل ضم كل من ليبيا ، و موريتانيا ، و ، "مالي" ، و "نيجر" ، و "بوركينافاسو".[2]

أما فيما يتعلق بالتنسيق الدولي في مجال مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة ، فقد تمكنت الجزائر أيضا من إحراز تقدم ملحوظ ، حيث صرح مصدر أمني جزائري ـ على هامش الأيام الدراسية حول التعاون القضائي في إطار التحقيقات الدولية التي جرت بالجزائر في شهر جوان 2009 ـ أن الجزائر تسلمت خلال الأربع سنوات الأخيرة خمسة عشر مجرما صدرت في حقهم تهم بجرائم القانون العام و تجارة المخدرات ، و كان ذلك من إسبانيا و إيطاليا و فرنسا و المغرب و أكرانيا ، من جهتها سلمت الجزائر ثلاثة مجرمين متهمين في

[1] جريدة ***الخبر*** ، ع. 6853 ، 02 أكتوبر 2012 ، ص. 03.
[2] جاد و آخرون ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 235 ، 236.

قضايا النظام العام ، و اختطاف الأطفال ، و النصب و الاحتيال لفرنسا ، في حين تبقى المنظمة الدولية للشرطة الجنائية أو "الأنتربول" تلاحق حوالي مائة جزائري هارب متهمين بالتورط في قضايا إرهابية ، إلا أن الجزائر لم تتمكن بعد من تحديد أماكن تواجدهم نظرا للإمكانيات المحدودة المتوفرة لدى مصالح الأمن الجزائرية، من جهة أخرى تصعب بعض الأنظمة القانونية ـ خاصة في كندا و بريطانيا و أستراليا ـ إجراءات تسليم المطلوبين قضائيا ، و هو ما أشار إليه العميد الأول للشرطة الجزائرية نيابة عن مدير الشرطة القضائية ، من خلال طرحه لأهمية التنسيق بين جهازي العدالة و الضبطية القضائية لتفعيل التعاون بينهما في مجال مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة العابرة للحدود.[1]

كذلك أكدت الجزائر استعدادها قصد تنسيق الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة خلال الدورة الرابعة للجنة المشتركة الجزائرية ـ البريطانية المنعقدة في شهر مارس 2010 بلندن ، حيث أكد ممثل الوفد الجزائري عبد القادر مساهل على "ضرورة احترام جميع الدول للوائح و اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الإرهاب خاصة القرار الأممي رقم 1904 الذي يدين دفع الفديات للجماعات الإرهابية بكل أشكالها" ، أيضا كان من أهم مخرجات هذا اللقاء الاتفاق على تشكيل فريق عمل مشترك مهمته التنسيق في مجال مكافحة الإرهاب وفق آليات جديدة أكثر فعالية.[2]

رغم أن الجزائر كانت تفضل دوما الحلول السياسية للقضايا الأمنية في إفريقيا، حيث سخرت ـ مثلا ـ إمكانيات معتبر لإيجاد اتفاق بين جماعة أنصار الدين في شمال "مالي" و الحكومة المالية ، غير أن خروج الجماعة عن المسعى الجزائري ، و سعيها للسيطرة على البلد ، دفع الجزائر للتحرك ضمن الحملة الدولية بقيادة فرنسا للتصدي للجماعات الإرهابية في شمال مالي و منطقة الساحل بشكل عام. و يرجع سبب هذا الحزم في تعامل السلطات الجزائرية مع الجماعات المتطرفة في الساحل ، إلى اعتبار أن تواجد مثل هذه الجماعات في منطقة الساحل يمثل تهديدا مباشرا للأمن الجزائري ، حيث تعرض حقل إنتاج الغاز الطبيعي بمنطقة "تيغنتورين" بالجنوب الجزائري لهجوم إرهابي حاولت الجماعات الإرهابية من خلاله احتجاز رهائن ، كما هددت بتفجير الحقل كلية. و عليه يمكن القول أن معالجة الجزائر

[1] جريدة ***الشروق اليومي*** ، ع. 2644 ، 23 جوان 2009 ، ص. 05.
[2] جريدة ***الخبر*** ، ع. 5925 ، 04 مارس 2010 ، ص. 04.

للقضايا الأمنية في إفريقيا تستند بالأساس إلى توجهات براغماتية ، إذ تحاول الجزائر من خلال هذه المواقف و التدخلات الضغط على الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل ، و بالتالي تأمين حدودها الجنوبية حوالي 6000 كلم ، و كذا لحمل الجماعات الانفصالية في شمال مالي على قبول المقترحات الجزائرية في الوساطة و الالتزام بها ، و في هذا محاولة استغلال من قبل الجزائر للظروف الإقليمية و الدولية المتعلقة بالحملة الدولية لمحاربة الإرهاب بهدف إنجاح مشروع الوساطة الجزائرية في "مالي".[1]

من خلال كل ما سبق يمكن القول أن للجزائر دورا مهما في القضايا السياسية و الأمنية في إفريقيا. و يستند هذا الدور بالأساس إلى مقومات الجزائر المادية و البشرية ، و كذا تجربتها في التعامل مع بعض التحديات السياسية و الأمنية الراهنة في إفريقيا كالخلافات السياسية البينية و مكافحة الإرهاب ، كذلك كان لموقع الجزائر الجغرافي دورا في جعلها تتعاطي بشكل أو بآخر مع بعض التحديات الأمنية مثل الإرهاب و الجريمة المنظمة في منطق الساحل الإفريقي التي تعتبر امتدادا جغرافيا و أمنيا بالنسبة للجزائر. زيادة على ذلك حاولت الجزائر الاستفادة من المحددات الدولية ، أو طبيعة النسق الدولي من أجل تعزيز دورها الإقليمي في إفريقيا ، و بدى ذلك واضحا خلال قمة الولايات المتحدة الأمريكية ـ إفريقيا بواشنطن من 04 إلى 07 أوت 2014 ، حيث حاول الوزير الأول الجزائري عبد المالك سلال أن يركز على القضايا التي تتبناها الجزائر ، و التي تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية مثل القضايا الأمنية ، و ذلك بهدف الحصول على دعم مادي و دبلوماسي من هذه الأخيرة ، حيث أعربت الولايات المتحدة خلال القمة عن إنشاء صندوق مالي لمكافحة الإرهاب يقدم إعانات مالية للدول المشاركة في الحملة تصل إلى 110 مليون دولار سنويا خلال فترة تتراوح ما بين ثلاث و خمس سنوات ، كما عبرت الولايات المتحدة عن استعدادها لتقديم مساعدات مالية قدرها 65 مليون دولار لفائدة مجموعة من الدول الإفريقية مثل "مالي" ، و تونس ، و "كينيا" ، و "نيجريا" ، و "نيجر" ، و "غانا" من أجل إقامة

[1] Entretien avec «Eric Denécé » (Directeur du Centre Français de Recherche sur le Renseignement) , ***El Watan*** , No. 6766 , 15 Janvier 2013 , p. 04.

السلام ، من جهتها طالبت الجزائر من الولايات المتحدة الأمريكية تقديم دعم أكبر لإفريقيا من أجل تعزيز السلم في القارة خاصة الدعم المالي و التقني و المعلوماتي.[1]

كذلك تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية في حفظ السلام في إفريقيا على مجموعة من الدول الافريقية مثل "غانا" و "أثيوبيا" و "سنغال" و "تنزانيا" و "رواندا" و "أوغندا" و الجزائر ، ففي أكتوبر 2012 عقدت الدورة الأولى للحوار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية و الجزائر ، و تضمن الحوار مختلف القضايا السياسية خاصة الأوضاع في منطقة الساحل ، و القضايا الاقتصادية المتعلقة أساسا بالطاقة ، إلى جانب القضايا الأمنية التي ركزت على سبل و أساليب محاربة الإرهاب ، غير أن الحوار طغت عليه الجوانب الأمنية. و تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أن الجزائر طرفا لا يمكن الاستغناء عنه لإدارة أهم القضايا الإفريقية الراهنة ، حيث ورد في تصريح لمسئول في الخارجية الأمريكية قوله: "إن الجزائر هي أقوى دول الساحل ، و أصبحت بالتالي شريكا أساسيا لمواجهة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ... و في سياق ما حصل في شمال مالي فإن الجزائر لها أهمية متزايدة".[2]

أيضا حاولت الجزائر الاستفادة من علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي من أجل ترسيخ مكانتها و دورها في القارة الافريقية ، حيث عقدت الجزائر مع الاتحاد الأوروبي اتفاقية شراكة في عام 2005. و في نوفمبر 2012 قادت وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي Katrine Ashton زيارة إلى الجزائر ، و قد تضمن جدول أعمال الزيارة مناقشة عدة قضايا تشمل مختلف المجالات السياسية ، و الأمنية ، و الاقتصادية ، و الاجتماعية ، و من خلال هذه الزيارة أكد الاتحاد الأوروبي على الدور المحوري للجزائر في إفريقيا خاصة في مجال السلم و الأمن في القارة ، كما حاول الاتحاد الأوروبي إقناع الجزائر بالمساهمة إلى جانبه ، و كذا الولايات المتحدة الأمريكية ، و دول غرب إفريقيا لإيجاد حل للأزمة في "مالي" ، و التصدي للجماعات الإرهابية ، و مافيا المخدرات ، و تجارة الأسلحة في منطقة الساحل الإفريقي.[3]

---

[1] ***La Tribune*** , No. 5835 , Samedi 09 Aout 2014 , p. 11.
[2] جريدة ***الخبر*** ، ع. 6879 ، 30 أكتوبر 2012 ، ص. 03.
[3] ***المكان نفسه***.

كذلك تمكنت الجزائر من استغلال علاقاتها مع فرنسا ـ و هي دولة ذات تأثير بالغ في إفريقيا بحكم العلاقات التاريخية و الاقتصادية و الثقافية المكثفة بين الطرفين ـ من أجل تفعيل دورها في القضايا الإفريقية ، فخلال الندوة الصحفية التي عقدها الرئيس الفرنسي François Holland في الجزائر بتاريخ 19 فيفري 2012 ، عبر صراحة عن نية بلاده في بعث علاقات شراكة قوية تشمل مختلف الميادين مع الجزائر ، كما أضاف الرئيس الفرنسي أن للجزائر و فرنسا قضايا مشتركة مهمة في إفريقيا يجب التفاهم حولها ، و كان يقصد بذلك التدخل الفرنسي في "مالي" ، و محاربة الإرهاب و الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي.[1]

استنادا على ما سبق يمكن القول أن للجزائر دورا محوريا على المستوى الإقليمي في تحقيق السلم و الأمن و مكافحة الإرهاب في إفريقيا ، ذلك أنها انخرطت ضمن الحملة الدولية لمكافحة الارهاب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية منذ سنة 2001 ، كما كان للجزائر قبل ذلك دعوات إلى ضرورة التعاون الدولي من أجل التصدي للظاهرة. أما على المستوى العالمي فتشارك الجزائر في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب (FGCT) ، كما تترأس الجزائر ـ إلى جانب كندا ـ "مجموعة العمل حول الساحل" المكلفة بمعالجة مختلف القضايا الأمنية في المنطقة ، أيضا تساهم الجزائر بشكل فاعل في محاربة الإرهاب بالتعاون مع دول أخرى ، من خلال تبادل المعلومات و نقل الخبرات عن طريق التدريب و المناورات المشتركة ، و حتى تقديم معونات مادية للدول الإفريقية المتضررة من الإرهاب ، و هو ما أكد عليه وزير الخارجية الجزائري رمضان لعمامرة في تصريح له بتاريخ 04 أفريل 2014 حيث قال: "إن الدول إخواننا في المنطقة يجدون لدى الجزائر شريكا مهما يدعمهم بالمعلومات و العتاد و التكوين" ، كذلك تلعب الجزائر دورا فاعلا ضمن مجلس رؤساء قيادة الأركان للدول المساهمة في مواجهة الإرهاب في منطقة الساحل ، و كانت الجزائر هي من دعى لإقامة هذه الهيئة ، و التي اتخذت ـ فيما بعد ـ من مدينة تامنغست في الجنوب الجزائري

[1] جريدة ***الخبر*** ، ع. 6930 ، 20 ديسمبر 2012 ، ص. 05.

مقرا لها ، زيادة على ذلك فالجزائر عضو بارز ضمن المركز الإفريقي للبحوث و الدراسات حول الإرهاب.[1]

من جهة اخرى يمكن الاستدلال على الدور المحوري للجزائر من خلال دبلوماسية القوى العظمى و على رأسها الولايات المتحدة الامريكية ، التي تعتبر الجزائر شريكا لا يمكن الاستغناء عنه في مكافحة الإرهاب و تحقيق السلم و الأمن في القارة الإفريقية بشكل عام ، و هو ما عبر عنه صراحة كاتب الدولة للشؤون الخارجية الأمريكية John Kerry خلال زيارته إلى الجزائر في 04 أفريل 2014 عندما قال: "إن الجزائر تعتبر شريكا مهما في مكافحة الإرهاب ، سواء على مستوى العلاقات الثنائية أو متعددة الأطراف" كما أكد "كيري" على أهمية الطرح الجزائري للتصدي لظاهرة الإرهاب الدولي القائل بضرورة تكاتف الجهود الدولية. أيضا تحاول الولايات المتحدة اقناع الجزائر بفتح إقليمها أمام الوحدات العسكرية "للأفريكوم" (القيادة الأمريكية لإفريقيا) المرابطة حاليا بألمانيا و ذلك إيمانا من الولايات المتحدة بأن الجزائر هي البلد المناسب لاستقبال تلك الوحدات نظرا لموقعها الجغرافي الذي يتوفر على امتدادات طبيعية متعددة ، فهي دولة مغاربية ، و عربية ، و متوسطية ، إلى جانب عمقها الإفريقي من خلال منطقة الساحل.

من ناحية أخرى ترى الولايات المتحدة الأمريكية ، و القوى الأوروبية الكبرى ضرورة دعم الاستقرار في الجزائر ، و كذا دفعها للعب دور إقليمي في إفريقيا ـ خاصة على المستوى الأمني ـ لأن هذا الدور سوف يجعل من الجزائر جبهة دفاع متقدم ضد مختلف التهديدات الأمنية التي قد تنجم عن نشاط تنظيم القاعدة في منطقة الساحل ، و كذا عن عدم الاستقرار في المنطقة بشكل عام ، و الذي قد يطال الدول الأوروبية أو حتى المصالح الأمريكية في إفريقيا ، لذلك نلاحظ أن هناك ضغوط أمريكية و أوروبية على الجزائر قصد التخلي عن بعض مبادئها في السياسة الخارجية ، مثل مبدأي عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى ، و

[1] Zahir Mahdaoui , « Les Attentes de Washington » , ***Le Quotidien d'Oran*** , No. 5887 , 05 Avril 2014 , p. 02.

عدم إرسال قواتها المسلحة إلى خارج إقليمها الجغرافي ، و هذان المبدآن ـ حسب التصور الأمريكي ـ يعيقان الدور الإقليمي للجزائر في إفريقيا.[1]

المبحث الثالث: دور الجزائر في القضايا الاقتصادية و الاجتماعية الإفريقية

إن من بين الثوابت في السياسة الخارجية الجزائرية ، في طابعها الاقتصادي و الاجتماعي ، أن ظاهرة العولمة في شقها الاقتصادي و الاجتماعي تعرقل التنمية المستدامة في الدول النامية ، و بالتالي فإن تقسيم العالم إلى دول متقدمة و أخرى متخلفة هو تقسيم اعتباطي ، جاء نتيجة للأسس الجائرة التي تحكم طبيعة العلاقات الاقتصادية في إطار العولمة. و بهدف تحقيق التنمية المستدامة التي هي "مسار تغيير يتسق ضمنه استغلال الموارد و توجيه الاستثمارات و التغيرات التقنية و المؤسساتية ، و تدعيم الإمكانيات الحالية و المستقبلية لتلبية الاحتياجات البشرية" ، يجب توفير مجموعة ظروف أهمها التقليل من نسبة تفاقم الفقر و التدهور السريع للبيئة ، كما أن العمل الجزئي في هذا المجال يبقى محدود النتائج مهما سخرت له من إمكانيات ، و بالتالي يجب تكثيف العمل المشترك لجميع القوى الفاعلة على الساحة الدولية في إطار منظمة الأمم المتحدة ، و من ثم الالتزام بمختلف القرارات الرامية لإيجاد نوع من التقسيم العادل بشأن تحمل المسؤوليات ، لمواجهة تحديات التنمية المستدامة. كذلك تسعى الجزائر في سياستها الخارجية لربط التنمية الاجتماعية بالعمل ، و منه ضرورة تكاتف الجهود الدولية لحل مشكلات التشغيل ، و البطالة ، و الحماية الاجتماعية ، و ذلك من خلال التنسيق على المستوى الداخلي بين الحكومات و القوى العاملة و أرباب العمل قصد إيجاد نظام ضمان اجتماعي قادر على التكيف مع ما تفرضه توجهات العولمة في هذا المجال ، أي تعاملها مع تجارة الخدمات و الموارد البشرية ، حيث يتجلى ذلك في كثافة ظاهرة الهجرة من دول العالم الثالث نحو الدول المتقدمة ، ذلك أن القوى البشرية غير المستغلة بالشكل الأمثل في الدول المتخلفة تصبح إما عالة على التنمية داخل

[1] Ghania Oukazi , « Intervention de A.N.P. en Dehors de Frontières Pression Américaines sur Alger » , ***Le Quotidien d'Oran*** , No. 5887 , 05 Avril 2014 , p. 02.

مجتمعاتها ، و إما أن تسلك طريق الهجرة و تساهم بفعالية في تطوير الدول المتقدمة دون أن تستفيد منها دولها الأصلية.[1]

كذلك يقوم التصور الجزائري في تحليل العلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة على أنها "نتاج لعدم التوازن الاقتصادي ، و كذا نقص الشفافية و استحالة التنبؤ ، و التي تعود بدرجة أولى إلى غياب التنظيم ، و ضعف آليات تطهير البيئة الاقتصادية المحتكمة فقط لقوى السوق" ، و في هذا السياق دعت الجزائر إلى ضرورة إيجاد مقاربة جديدة للتسيير الاقتصادي على المستوى العالمي ، كما تشترط الجزائر أن تتم هذه المقاربة في إطار منظمة الأمم المتحدة ، و ذلك قصد السماح لجميع دول و شعوب العالم أن تشارك في صياغتها دون إقصاء أو تمييز ، و بهذا ـ حسب التصور الجزائري ـ يمكن تجاوز النظام الاقتصادي الجائر الذي أسس في أعقاب الحرب العالمية الثانية بهدف تحقيق المصالح الضيقة لمجموعة من الدول ، أما اليوم و بعد أن تبين ضعف ذلك النظام من خلال تداعيات الأزمة المالية العالمية ، فإنه يجب إشراك الدول النامية أثناء صياغة السياسة الاقتصادية العالمية الجديدة ، باعتبار أن هذه الدول نادت منذ عدة سنوات خلت لتأسيس نظام اقتصادي دولي جديد ، و كانت الجزائر على رأس الدول النامية التي عبرت عن هذا التصور خلال عقد السبعينيات من القرن الماضي ، كما لا تزال الجزائر تحاول الترويج لفكرة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، حيث عبر عن ذلك الرئيس عبد العزيز بوتفليقة خلال مشاركته في أشغال القمة الثانية عشر لمنظمة الدول الفرانكوفونية المنعقدة في شهر أكتوبر 2008 بكندا.[2]

و تجدر الإشارة هنا إلى أن المبادرات الأولى للدبلوماسية الجزائرية بخصوص النظام الاقتصادي الدولي الجديد أخذت طابعا إفريقيا ، و كان ذلك في إطار منظمة الوحدة الإفريقية خلال قمتها التاسعة المنعقدة بالجزائر في 23 جوان 1971 ، تواصلت بعدها مساعي الجزائر في الترويج لتصورها الاقتصادي في المؤتمر الرابع لقمة دول حركة عدم الانحياز الذي احتضنته الجزائر ما بين 05 و 09 سبتمبر 1973 ، ثم في أوساط الدول المصدرة للنفط بعد الحرب العربية ـ الإسرائيلية في أكتوبر 1973 ، ليأتي بعد ذلك أكبر نجاح للمساعي الجزائرية بخصوص دعوتها لنظام اقتصادي دولي جديد في إطار الجمعية العامة

---

[1] بوتفليقة ، "الخطب و الرسائل" ، ***مرجع سابق.***

[2] ***La Tribune*** , No. 4051 , 19 Octobre 2008 , p.p. 01 , 02.

للأمم المتحدة التي تبنت ـ في دورتها الاستثنائية السادسة في 09 أفريل 1974 ـ اللائحة رقم 3202 المتضمنة للمبادئ العامة للنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، و أكدت الجمعية العامة تبنيها لتصورات الجزائر الاقتصادية على المستوى العالمي من خلال تبنيها كذلك للائحة رقم 3281 المتعلقة "بميثاق الحقوق و الواجبات الاقتصادية للدول".[1]

و يهدف النظام الاقتصادي الدولي الجديد ـ حسب التصور الجزائري ـ إلى تفعيل التعاون و الاعتماد المتبادل بين جميع دول العالم بغض النظر عن طبيعة نظمها الاقتصادية و الاجتماعية ، إضافة إلى إتاحة الفرصة لكل الدول دون إقصاء أو تمييز للمشاركة في حل المشاكل الاقتصادية العالمية العالقة ، و صياغة الأطر القانونية و التنظيمية اللازمة لذلك. أيضا دافعت الجزائر ـ من خلال هذا الطرح ـ عن الحق المشروع للدول في تبني نظمها الاقتصادية و السياسية التي تتوافق مع خصوصياتها الاجتماعية و الثقافية ، و التي تراها الأنجع لتحقيق مصالحها ، و يدخل في هذا الإطار حق الشعوب في تأمين ملكية مواردها الطبيعية دون تعرضها لضغوطات أجنبية. و فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية بين الدول المتقدمة و الدول النامية ، و هي العلاقات القائمة أساسا على تخصص هذه الأخيرة في تصدير المواد الأولية ، فإن الجزائر ألحت على ضرورة مراجعة أسعار هذه المواد و جعلها متكافئة مع أسعار المواد المصنعة التي تصدرها الدول المتقدمة ، زيادة على ذلك ارتأت الجزائر أن تقدم الدول المتقدمة مساعدات اقتصادية و تجارية لفائدة الدول المتخلفة قصد تحسين قدراتها التنافسية مثل زيادة الاستثمارات الأجنبية ، و نقل التكنولوجيا إلى هذه الدول بطريقة تفضيلية ، أي من غير اشتراط بند المعاملة بالمثل في جميع معاهدات التعاون الاقتصادي. و يستند الطرح الجزائري بخصوص النظام الاقتصادي الدولي الجديد إلى معطيات واقعية تبين عدم التكافؤ بين الدول المتقدمة و الدول المتخلفة في إطار النظام الاقتصادي الحالي ، حيث أن نسبة 70 بالمائة من سكان العالم الثالث لا يستفيدون سوى من

[1] عيسى طالح ، "النظام الاقتصادي الدولي الجديد" ، ***www. djazairess.com/elhiwar/24838*** ، 24 / 10 / 2014.

نسبة 30 بالمائة من الدخل العالمي في حين تستأثر الدول المتقدمة بنسبة 70 بالمائة من الدخل العالمي.[1]

إن هذا الطرح الاقتصادي في السياسة الخارجية الجزائرية ، و نضالها الدبلوماسي من أجل إرساء قواعد نظام اقتصادي دولي جديد ، كان له الأثر البالغ في بلورة و توجيه السياسة الإقليمية للجزائر في إفريقيا في شقها الاقتصادي و الاجتماعي. و نظرا للظروف الدولية الراهنة المتمثلة في طبيعة النسق الدولي الأحادي القطبية ، و سيطرة مبادئ النظام الاقتصادي الرأسمالي على كافة التعاملات الدولية في جانبها الاقتصادي ، فإن الجزائر حاولت أن تكيف توجهاتها الاقتصادية في السياسة الخارجية ، بحيث تكون أكثر تركيزا على مجال محدد ممثلا في القارة الإفريقية بدل التوجه العالمي ، لأن هذا الأخير أصبح شبه مستحيل التحقق نظرا لتعارضه مع مصالح القوى الكبرى المسيطرة على النسق الدولي ، من جهة أخرى فإن مساعي الجزائر من أجل إعادة النظر في العلاقات الاقتصادية لإفريقيا مع العالم يجعلها تدخل ضمن المطالب التنموية التي تقرها مبادئ النظام الاقتصادي الرأسمالي مثل مبدأ المعاملة المتميزة و الأكثر تفضيلا لفائدة الدول النامية في تعاملاتها الاقتصادية و التجارية مع الدول المتقدمة ، و مبدأ إمكانية التخلي الجزئي عن المبادئ العامة للنظام الرأسمالي في حالات الظروف الاستثنائية و الأزمات التي عادة ما تتعرض لها الاقتصاديات الناشئة في دول العالم الثالث ، و هذه كلها ظروف يمكن للجزائر استغلالها من أجل تغيير الظروف الاقتصادية و الاجتماعية في إفريقيا و دفع التنمية في القارة ، دون أن تكون مضطرة للدخول في صراع مع القوى الكبرى من خلال الطعن في المبادئ الاقتصادية التي أقرتها هذه الأخيرة ، و التي تحكم التعاملات الدولية الراهنة.

و عليه فقد حاولت الجزائر أن تركز سياستها الخارجية ـ في جوانبها الاقتصادية ـ ضمن الإطار الإقليمي الإفريقي ، و تجلى ذلك بالتحديد من خلال مبادرة "النيباد" ، و مرد ذلك إلى أن القارة الإفريقية كانت قد تبنت أولى بوادر النظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي قدمته الجزائر خلال عقد السبعينيات من القرن الماضي ، و كان ذلك في إطار منظمة الوحدة الإفريقية. كذلك لعب السياق الإقليمي ـ و بالتحديد مشاكل التنمية في القارة الإفريقية ـ دورا

[1] الإمام ، "أهم التطورات العالمية و الإقليمية و القطرية خلال العقود الثلاثة الماضية" ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 161 - 182.

في إعطاء توجه إقليمي للسياسة الخارجية الجزائرية في شقها الاقتصادي ، حيث أشارت تقارير اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة الخاصة بإفريقيا ، و البنك الدولي ، و العديد من المنظمات الدولية المتخصصة أن القارة الإفريقية تواجه مشكلات تنموية عويصة ، و طبقا لتقديرات البنك الدولي فإن "معدل نمو الناتج القومي الإجمالي للدول ذات الدخل المنخفض ـ و التي تشكل غالبية الدول الإفريقية ـ قد انخفض من نسبة 02.5 بالمائة سنويا خلال الفترة (1960 - 1973) إلى نسبة 01.4 بالمائة سنويا خلال الفترة (1978 - 1980) ، و حسب هذه التقارير فإن ما يزيد من خطورة الأزمة الاقتصادية في إفريقيا هو ارتفاع حجم الديون المترتبة على دول القارة ، فبعد أن كان حجم ديون القارة الإفريقية حوالي 167 مليار دولار أمريكي في عام 1981 ، تطور هذا المبلغ ليتجاوز 257 مليار دولار في سنة 1987. و تجدر الإشارة هنا إلى ما يترتب عن هذه الديون من زيادة في معدلات خدماتها نتيجة لبرامج التكييف الهيكلي التي يفرضها البنك الدولي و صندوق النقد الدولي ، فخلال سنة 1989 اضطرت الدول الإفريقية الأشد فقرا لتخصيص نسبة 43 بالمائة من قيمة صادراتها كخدمة لديونها الخارجية ، في حين سخرت الدول ذات المداخيل المرتفعة في إفريقيا حوالي 51 بالمائة من قيمة صادراتها للغرض نفسه. و ما يؤكد هذه المعطيات تقرير بنك الصادرات و الواردات الإفريقي لسنة 1999 ، و الذي جاء فيه تراجع مساهمة إفريقيا في التجارة العالمية بنسبة 03.6 بالمائة مقارنة مع إحصائيات عام 1998 ، أما التجارة البينية لدول القارة الإفريقية فقد قدرت بنحو 25.1 مليار دولار أمريكي ، بعدما بلغت في سنة 1998 حوالي 27.3 مليار دولار و باعتبار أن "التجارة العالمية تنمو بمعدل يبلغ ضعف (مرتين) المعدل الذي ينمو به الناتج الإجمالي العالمي" ، فإن تراجع التجارة الخارجية لإفريقيا لا يعود فقط لتدهور أسعار المواد الأولية ، و إنما هناك ضعف هيكلي في البنية الاقتصادية للقارة الإفريقية تتطلب معالجته تغيير جذري و برنامج عمل واضح ـ على المستوى الإقليمي ـ صاغته الجزائر مع كل من جنوب إفريقيا و نيجيريا في إطار مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (نيباد).[1]

[1] خالد عبد العزيز الجوهري ، "الفساد رؤية تحليلية لواقع الظاهرة في القارة الإفريقية" ، ***السياسة الدولية*** ، ع. 143 ، جانفي 2001 ، ص.ص. 231 - 235.

إن التصور الجزائري بشأن العمل الإقليمي المشترك لا ينطلق من فراغ ، و إنما يستند لأسس نظرية و واقعية ، إذ يجمع العديد من الدارسين في مجال العلاقات الدولية على أن التنمية في ظل الظروف الدولية الراهنة متوقفة على مدى إمكانية نجاح التكامل الإقليمي ، باعتبار أن الاستثمار الأمثل معطيات البيئة يتطلب إمكانيات لا تتوفر عليها كل دولة على حدى ، و من هذا المنطلق كانت المبادرة الإفريقية نحو التكامل بإنشاء منظمة الوحدة الإفريقية في عام 1963 ، ثم جاءت قمة "أبوجا" بنيجيريا في عام 2001 كخطوة مهمة في هذا السياق حيث كان اقتراح مشروع الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (نيباد) ، و تركز هذه المبادرة على بحث سبل حل مشكلات التنمية في القارة بالاعتماد على الذات ، و محاولة الاستغلال الأمثل للموارد الإفريقية المتاحة.[1]

أما على المستوى الميداني فقد واجهت منظمة الوحدة الإفريقية ، و كذا المنظمات الجهوية في إفريقيا جملة من التحديات حالت دون إمكانية الاضطلاع بالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية في القارة ، و عليه فإن إفريقيا ـ و في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي و الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا و مؤتمر التعاون و التنمية لدول جنوب افريقيا ـ قد تبنت استراتيجية جديدة من خلال مبادرة "نيباد" (NEPAD) أو الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا ، و التي كانت الجزائر فيها إحدى القوى الإفريقية المبادرة إلى جانب كل من جنوب إفريقيا ، و مصر ، و "سينغال" و "نيجيريا" ، و ترمي هذه الاستراتيجية في جوانبها الاقتصادية إلى تسريع التكامل الإقليمي لإفريقيا عن طريق زيادة حجم المبادلات الاقتصادية بين دولها ، و جعل القارة أكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية بتطوير البنى التحتية ، أما في الجوانب الاجتماعية فتركز المبادرة على تحسين المستويات التعليمية و الصحية للأفارقة.[2]

بادرت الدول الإفريقية و على رأسها الدول المحورية الجزائر و نيجيريا و جنوب إفريقيا باقتراح مشروع الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا ، و تنبع هذه المبادرة من اعتقاد راسخ لدى الرئيس الجزائري بوتفليقة شاركه فيه كل من رئيس جنوب إفريقيا Thabo Mbeki و الرئيس النيجيري Obasanjou ، حيث يعتقد القادة الثلاثة أن عليهم

---

[1] شوقي عطا الله الجمل ، "التكامل الإقليمي في إفريقيا" ، في محمد عاشور (محررا) ، ***التكامل الإقليمي و التنمية في إفريقيا*** (القاهرة: معهد البحوث و الدراسات الإفريقية ، ط. 1 ، 2005) ، ص. ص. 27 - 51.

[2] Marie-Françoise Durand et Autres , ***Atlas de la Mondialisation*** (Paris : les Presses de Sciences Po , 2008) , p. 49.

واجبا تاريخيا يتمثل في تخليص القارة الإفريقية من مشاكلها الاقتصادية و الاجتماعية ، و دفع مسار التنمية في القارة قصد تمكينها من المشاركة الفعالة ضمن الاقتصاد العالمي. و تقوم "نيباد" على بعث المبادرة التنموية من داخل القارة الإفريقية بدل تعليق مآسي القارة و آلامها على الماضي الاستعماري الذي عانت منه ، أي أن ترتيب البيت الإفريقي من الداخل سوف يعطي إمكانية نجاح أكبر للمساعدات الدولية و الاستثمارات الخارجية ، و يقصد بترتيب البيت بحث سبل الحفاظ على السلم و الاستقرار السياسي داخل إفريقيا ، و ترشيد التسيير السياسي و الاقتصادي من خلال إرساء دولة القانون ، غير أن هدف "نيباد" لا يتمثل في فرض معايير الديمقراطية و الحكم بنمطه الغربي ، و إنما فقط محاولة إيجاد مقاييس مستقاة من القواعد الدولية في المجالات السياسية ، و الاقتصادية، و الاجتماعية ، و الالتزام بهذه المعايير هو في صالح الدولة القطرية ، لكن في إطار تضامني فعال بين دول التجمع القاري من خلال تشجيع الاقتصاد المنتج بدل الاقتصاد الريعي ، و بناء علاقات تعاون ثنائية و متعددة الأطراف مثل تلك التي تجمع بين الجزائر و جنوب إفريقيا ، و بين نيجيريا و الجزائر ، و بين هذه الدول الثلاث مجتمعة ، إذن تهدف "نيباد" إلى إقامة أسس سياسية و اقتصادية تسمح لإفريقيا بالاستغلال الأمثل لثرواتها المحلية و المساعدات الدولية.[1]

و تضمن برنامج "نيباد" خطة عمل مفصلة للإنعاش الاقتصادي و الاجتماعي في إفريقيا ، و مشروعا للشراكة تلتزم من خلاله إفريقيا بتحمل مسؤولياتها في دفع التنمية مع التركيز على دور المساعدات الخارجية من قبل الدول المتقدمة ، و لهذا الغرض حرص القادة أصحاب المبادرة على عرضها قبل الانتهاء من صياغتها بصفة نهائية أمام المنتدى الاقتصادي العالمي بمدينة Davos في جانفي 2001 ، و ذلك بغية تحصيل الدعم الدولي للمبادرة ، كذلك تم طرح مشروع "نيباد" أثناء قمة قادة دول الثمانية بالعاصمة اليابانية (طوكيو) في جويلية 2000 ، حيث كان هدف القادة الأفارقة إقناع الدول الصناعية الكبرى قصد دعم المبادرة ، كما عقدت لقاءات مع ممثلي المؤسسات المالية الدولية للغاية ذاتها. بعد كل هذا عرض المشروع على القمة السابعة و الثلاثين لمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة بعاصمة "زامبيا" (Lusaka) في جويلية من عام 2001 ، حيث تشكلت لجنة لتنفيذ المبادرة

[1] بن أشنهو ، عصرنة الجزائر ، ***مرجع سابق*** ، ص.ص. 75 - 77.

تضم خمسة عشر دولة إفريقية ، ليتم عرض المبادرة في صيغتها النهائية بعاصمة نيجيريا Abuja في أكتوبر من سنة 2001.[1]

تهدف السياسة الإقليمية الجزائرية في طابعها الاقتصادي من خلال مبادرة "نيباد" إلى تحقيق معادلة تربط فيها بين الاستقرار السياسي و الأمني في إفريقيا من جهة ، و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من جهة أخرى ، حيث أن تحقيق السلم و الأمن في القارة عن طريق الالتزام بقواعد الديمقراطية و الحكم الراشد ، سوف يسمح لها بتحقيق "الاستقرار الاقتصادي الكلي و الأمن الغذائي و التنوع الاقتصادي و الوصول إلى الأسواق و الهياكل القاعدية و تكنولوجيا الإعلام و الاتصال الجديدة و مكافحة الأوبئة المستشرية و التنمية البشرية". و استنادا على هذا التصور فإن القارة الإفريقية أصبحت أكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية إلى درجة أن بعض الخبراء وصفها بالفضاء الجديد للاستثمار و لنمو الاقتصاد العالمي ، خاصة في ظل الأزمات و الركود الاقتصادي الذي أصبحت تعرفه الأنظمة الاقتصادية الإقليمية في كل من آسيا و أمريكا و أوروبا ، وقد شهدت إفريقيا نموا اقتصاديا معتبرا حتى في عز الأزمة الاقتصادية التي ضربت الاقتصاد العالمي منذ سنة 2008 ، أيضا عرف قطاع الفلاحة نموا في إفريقيا بفضل الشراكة بين "نيباد" ، و الاتحاد الإفريقي ، و منظمة الأمم المتحدة للتغذية و الزراعة.[2]

بعد مصادقة الدول الإفريقية على مبادرة "نيباد" ، تولوا رؤساء المبادرة ـ و من بينهم الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة ـ عرض خطة العمل التي تم تبنيها على قمة مجموعة الدول الثمانية الصناعية المنعقدة بمدينة Genoa الإيطالية ، حيث وافقت الدول الكبرى على المساهمة في المبادرة بصفة عامة. أولت الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا أهمية بالغة للبنى التحتية باعتبارها تمثل ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية و تشمل البنية التحتية في المبادرة مجالات الطاقة و المياه و النقل و الاتصالات ، حيث يكون على المدى القريب بناء مشاريع إقليمية مشتركة بين دولتين أو أكثر ، ليتم فيما بعد توسيعها كي تضم جميع دول القارة على المديين المتوسط و البعيد. كذلك ركزت المبادرة على القطاع الزراعي وسبل

---

[1] عاشور و على سالم ، ***مرجع سابق*** ، ص.ص. 59 ، 60.

[2] "كلمة الرئيس بوتفليقة حول تقويم تنفيذ تعهدات مجموعة الثمانية و إفريقيا" ، ***www.mae.gov.dz/news*** ، 26 / 06 / 2010.

تطويره من خلال السعي للاستثمار في استصلاح الأراضي و توفير المياه ، و من ثم رفع حجم الاستثمارات في القطاع على المدى القصير (2002 - 2005) إلى حوالي 9.9 مليار دولار أمريكي ، و على المدى المتوسط (2006 - 2010) إلى 20.1 مليار دولار أمريكي ، ثم على المدى الطويل (2010 - 2015) إلى حوالي 6.8 مليار دولار ، أما فيما يخص المشاركة في تمويل هذه البرامج فتكون نسبة 48 بالمائة من مصدر حكومي ، و 22 بالمائة من مساعدات التنمية الخارجية ، و 30 بالمائة من القطاع الخاص. من جهة أخرى تسعى "نيباد" لتطوير القطاع الصناعي و تنويعه ، عن طريق العمل على زيادة فائض قيمة الموارد الصناعية و المنتجات الزراعية الموجهة للتصنيع و ذلك من خلال الربط بين القطاعات المنتجة و مراكز الأبحاث ، إضافة إلى رفع القدرات التفاوضية للمنتجات الإفريقية خاصة في المجال التجاري.[1]

أيضا تسعى الجزائر في سياستها الإقليمية في الميدان الاقتصادي لربط التنمية في البلدان الإفريقية بما يمكن أن تحصل عليه هذه الأخيرة من مساعدات خارجية ، خاصة من الدول المتقدمة ، حيث يمكن القول أن نشاط الدبلوماسية الجزائرية في جانبها الاقتصادي و الاجتماعي يدخل ضمن ما يعرف بدبلوماسية التنمية التي تعني "تلك الجهود الرامية إلى اعتصار أثمن المساعدات و الموارد من البيئة الخارجية لحقن التنمية من خلال القروض ، و الاستثمارات ، و نقل التكنولوجيا ، و النفاذ إلى الأسواق ، و زيادة الاعتماد المتبادل فضلا عن تشجيع التعاون الاقتصادي الإقليمي و الدولي".[2]

و في هذا الإطار نجد أن السياسة الخارجية الجزائرية تسعى لتمثيل القارة الإفريقية، و التحدث باسمها و المرافعة عن مصالحها الاقتصادية و الاجتماعية في إطار المحافل الدولية ، فخلال تدخله أمام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية في دورته العاشرة المنعقدة بتاريخ 18 فيفري 2000 "بتايلاندا" ، حاول الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة الإشارة إلى الآثار السلبية للنظام الاقتصادي العالمي الحالي على إفريقيا ، خاصة التقلبات الحاصلة على مستوى أسعار المواد الأولية ، و الذي تسبب في خسائر فادحة للقارة ، حيث بلغت تلك

---

[1] الحسين حسن وداعة الله ، "البعد التكاملي في مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا النيباد" ، في محمد عاشور (محررا) ، ***التكامل الإقليمي و التنمية في إفريقيا*** (القاهرة: معهد البحوث و الدراسات الإفريقية ، ط. 01 ، 2005) ، ص.ص. 101 - 132.

[2] فؤاد صادق المفتي و آخرون ، ***تطوير الأداء الدبلوماسي العربي*** (القاهرة: دار الأمين ، ط. 01 ، 2005) ، ص. 13.

الخسائر نسبة 205 بالمائة من منتوجها القومي الخام خلال عام 1998 يضاف إلى هذا قلة الاستثمارات الأجنبية التي تستفيد منها إفريقيا ، و التي لم تحصل سوى على نسبة 01 بالمائة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم. كذلك خلال القمة الأولى الإفريقية ـ الأوروبية المنعقدة بالقاهرة بتاريخ 03 أفريل 2000 حاولت الجزائر التركيز على الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية في الشراكة بين الطرفين ، بحيث طلبت الجزائر من دول الاتحاد الأوروبي دعم التوجهات التنموية في إفريقيا ، من خلال مسح ديون الدول ذات الدخل المتوسط ، و الزيادة من حجم الاستثمارات الأوروبية في إفريقيا. أيضا خلال اللقاء المنعقد بمدينة "نيويورك" الأمريكية في 16 سبتمبر 2002 حول شراكة المجموعة الدولية مع "نيباد" ، حاولت الجزائر أن ترافع عن القضايا الاقتصادية و الاجتماعية التي تهم القارة الإفريقية ، و ذلك بهدف تحقيق دعم الجماعة الدولية للمسعى التنموي الذي تتبناه إفريقيا. في سبتمبر 2003 ـ و في إطار اجتماع مجموعة الثمانية و "نيباد" ـ طالبت الجزائر ، ممثلة في رئيس الجمهورية ، من الدول المتقدمة اتخاذ إجراءات تجارية تسمح للمنتوجات الزراعية الخاصة بالدول الإفريقية أن تحظى بمعاملة تفضيلية في أسواق الدول المتطورة. بحيث تكون أكثر قدرة على المنافسة و من خلال هذا الإجراء سوف تتمكن إفريقيا من الحصول على عوائد مالية جراء تصديرها للمنتجات الزراعية ، و كذا تشجيع القطاع الزراعي بالقارة بإيجاد أسواق خارجية كبيرة.[1]

كذلك تعاني إفريقيا من مشكلة المديونية التي ما فتئت تتفاقم ، بسبب خدمات الديون التي جعلت من إفريقيا ممونا للدول المتقدمة برؤوس الأموال ، في حين أن القارة الإفريقية هي في أمس الحاجة لتلك الأموال لدفع عجلة التنمية. و عليه تمثل مرافعة الجزائر لفائدة الدول الإفريقية الأشد فقرا بهدف محو ديونها الخارجية أحد أهم البنود التي ركزت عليها السياسة الخارجية الجزائرية في الميدان الاقتصادي ، خاصة في إطار مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا ، ذلك أن الدول الإفريقية بصفة عامة ، و البلدان الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء تعتبر من أفقر دول العالم ، و هو ما دفعها للاستعانة بالقروض الخارجية بهدف دفع عجلة التنمية ، لكن عدم الاستقرار الذي شهده النظام الاقتصادي العالمي في أواخر

[1] بوتفليقة ، "الخطب و الرسائل" ، ***www.el-mouradia.dz*** ، 13 / 09 / 2014.

السبعينيات من القرن العشرين ، و المتمثل في انخفاض قيمة الصرف من جهة ، و ارتفاع نسبة الفوائد على الديون من جهة أخرى، أدى إلى ارتفاع الدين الخارجي لإفريقيا من 21.1 مليار دولار أمريكي في سنة 1976 إلى 57.5 مليار دولار خلال سنة 1980 ، ليصل في سنة 1985 إلى 106.6 مليار دولار، ثم 184.3 مليار دولار حسب إحصائيات عام 1990 ، أي ما يعادل 13.6 بالمائة من إجمالي الديون الخارجية للدول النامية في العالم. و هذا الوضع راجع بدرجة أولى إلى انخفاض أسعار المواد الأولية التي تمثل أهم صادرات البلدان الإفريقية في السوق العالمية، بحيث أصبحت إفريقيا مطالبة بتصدير مدة ثلاث سنوات و نصف ـ بحجم صادراتها لسنة 1987 ـ قصد سداد ديونها الخارجية فقط. كذلك يتضح العجز الاقتصادي للقارة الإفريقية من خلال قياس مداخيلها السنوية نسبة إلى قيمة ديونها الخارجية التي بلغت 14.9 بالمائة في سنة 1980 لتصل إلى 361.2 بالمائة خلال سنة 1988 ، ثم إلى نسبة 329.5 بالمائة في عام 1990 ، و هذا التطور يبين العجز الهيكلي في إمكانية السداد لدى القارة الإفريقية بشكل عام ، و بالتالي استمرار التبعية للخارج ، و هو ما يؤكده تدهور الناتج الوطني الخام للفرد في إفريقيا ـ منذ سنة 1962 و حتى عام 1990 ـ بعكس باقي الدول النامية الأخرى عبر العالم ، و التي عرفت تطورا في ناتجها الوطني الخام لدى الفرد فاق ثلاث أضعاف ما هو عليه في إفريقيا.[1]

و نتيجة لجهود الدبلوماسية الجزائرية الرامية للرفع من قيمة المساعدات الدولية من أجل تحقيق التنمية في إفريقيا ، تبنت قمة Glen Eagles لدول الثمانية في جويلية 2005 عدة مقترحات لدفع التنمية في إفريقيا ، مثل مسح ديون الدول الإفريقية الأكثر فقرا ، و الرفع من الدعم المالي المقدم لإفريقيا ، حيث توعدت الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء حساب خاص بإفريقيا يوفر حوالي خمسة ملايير دولار سنويا ، بالإضافة إلى مضاعفة حجم مساعداتها المقدمة لإفريقيا خلال الفترة (2004 - 2010). من جهتها توعدت دول الاتحاد الأوروبي بتقديم 0.7 من إجمالي دخلها القومي في شكل مساعدات تنموية لإفريقيا بحلول عام 2015 ، على أن تصل تلك المساعدات إلى 0.56 بالمائة في عام 2020. أيضا التزم الاتحاد

[1] Maamar Boudersa , ***Le F.M.I. ce Monstre de Paris*** (Alger : Editions Révolutions Africaine , 1994) , p.p. 98 , 99.

الأوروبي بزيادة مساعداته التنموية لإفريقيا من 34.5 مليار دولار في عام 2004 لتصل إلى 67 مليار دولار في عام 2010.[1]

و في السياق ذاته ـ و تلبية لهذه المطالب التنموية ـ كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد أقرت في سنة 1999 البرنامج الاقتصادي الأمريكي لشمال إفريقيا ، و الذي استفادت منه دول منطقة المغرب العربي ، و الذي يتمثل في دعم مالي لا يوجه للاستثمار المباشر و إنما هدفه يتمثل في تحسين الظروف الاستثمارية في دول المغرب العربي كالجزائر ، و المغرب ، و تونس ، و جعلها بلدانا أكثر جاذبية للاستثمارات الخاصة ، و تجدر الإشارة هنا إلى أن القيمة المالية لهذا البرنامج بلغت أربعة ملايير دولار أمريكي ، خصص نصفها لفائدة الجزائر.[2]

و بخصوص هذا البرنامج صرح كاتب الدولة الأمريكي Stuart Eizenstat في عام 1999 قائلا: "إن البرنامج يهدف إلى ربط الدول الثلاث للمغرب العربي مع الولايات المتحدة الأمريكية في مجال التجارة و الاستثمارات ، عن طريق تشجيع الاستثمارات الأمريكية في المنطقة المغاربية ، و كذا دعم التجارة البينية لدول المغرب العربي من جهة و تقليص الحواجز الجمركية بين الدول الثلاث ، و الولايات المتحدة الأمريكية من جهة ثانية". و يبدو من خلال هذه المبادرة أن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول بعث مسار التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي ، و هو ما يسهل عملية التكامل الاقتصادي في القارة الإفريقية بشكل عام ، كما طالبت الجزائر أيضا من الولايات المتحدة الأمريكية توسيع مجال المساعدات ـ في إطار هذا البرنامج ـ لتشمل دول إفريقية أخرى مثل ليبيا و موريتانيا.[3]

أيضا خلال تدخله أمام قمة مجموعة الثمانية المنعقدة بمدينة Muskoka (كندا) في 25 جوان 2010 نوه الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بالمساعدات المقدمة من قبل دول

---

[1] "شارون ويهارتا" ، "بناء السلام: التركيز الدولي الجديد على إفريقيا" ، ***التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي الكتاب السنوي 2006*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط. 01 ، 2006) ، ص.ص. 247 - 270.

[2] المغامدي ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 191 ، 192.

[3] Zoubir and Ben Abdellah-Gambier, « The United States and the North African Imbroglio: Balancing Interests in Algeria , Maroccoand the Western Sahara" , ***Op. Cit.*** , p.p. 181 - 202.

المجموعة لفائدة القارة الإفريقية ، غير أنه طالب بالمزيد من الدعم خاصة في الميدان الاقتصادي و الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات المنتجة.[1]

و بشكل عام يمكن القول أن الجزائر تسعى ـ في سياستها الإقليمية ـ لإشراك الدول الكبرى من أجل دفع التنمية في إفريقيا ، إذ رغم النمو الاقتصادي الذي حققته إفريقيا في السنوات الأخيرة و الذي وصل إلى نسبة 06 بالمائة ، إلا أنها لا تزال ـ حسب الدبلوماسية الجزائرية ـ بحاجة لدعم أكبر من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ، و الدول المتقدمة خاصة في مجالات البنى التحتية ، و الاستثمارات المباشرة في إفريقيا ، و نقل التكنولوجيا الحديثة في الميادين الصناعية و الزراعية و الطاقوية.[2]

إضافة إلى ذلك عملت الجزائر على إقناع أصحاب رؤوس الأموال الأجانب من أجل الاستثمار في إفريقيا ، و ذلك من خلال إبراز المؤهلات الطبيعة و البشرية التي تتمتع بها القارة ، و التي يمكن أن تجعل منها قبلة للاستثمارات الأجنبية في مختلف الميادين الإنتاجية و الخدماتية ، حيث خصصت الجزائر ـ في إطار تحركاتها الدبلوماسية ـ جانبا من نشاطها لإقناع رجال الأعمال الأجانب على الاستثمار في إفريقيا ، و هذا ما يتضح من خلال الكلمة التي ألقاها الرئيس بوتفليقة أمام المقاولين الهنديين في Bombay بالهند في 30 جانفي 2001 ، و كذا اللقاء الذي جمع الرئيس مع أرباب العمل الصناعيين الألمان ، ثم مع رجال الأعمال الروس خلال شهر أفريل من سنة 2001. كذلك كان للرئيس بوتفليقة لقاء مع رجال الأعمال الأمريكيين بمؤسسة James Baker بالولايات المتحدة الأمريكية في 02 نوفمبر 2001 ، و كذا لقاء مع رجال الأعمال الأوروبيين ببلجيكا في 20 ديسمبر 2001. أيضا ألقى الرئيس بوتفليقة مداخلة أمام رجال الأعمال الإسبان خلال الزيارة التي قادها إلى إسبانيا في 23 أفريل 2002 ، كما كان للرئيس لقاء مع رجال الأعمال السويسريين في 30 نوفمبر 2004. أما فيما يتعلق بالاستثمارات العربية فقد أولت الجزائر اهتماما كبيرا لرؤوس الأموال العربية ، فخلال المنتدى الدولي الثاني للاستثمار المنعقد بالجزائر في 17 أفريل 2002 ، أكدت الجزائر عزمها ـ في إطار مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا ـ على تطوير

---

[1] "كلمة الرئيس بوتفليقة حول تقويم تنفيذ تعهدات مجموعة الثمانية و إفريقيا" ، ***www.mae.gov.dz/news*** ، 26 / 06 / 2010.

[2] ***La Tribune*** , No. 5835 , 09 Aout 2014 , p. 11.

القارة لنظمها الاقتصادية و القانونية بالشكل الذي يمكنها من الاستفادة من الاستثمارات المباشرة في العالم ، و التي بلغت قيمة 1300 مليار دولار أمريكي بحسب احصائيات عام 2000. كذلك طرحت الجزائر إمكانية استغلال الودائع العربية الموجودة في البنوك الغربية ، و المقدرة بحوالي 800 مليار دولار قصد دفع التنمية في البلدان العربية و الإفريقية ، أيضا تبرز مساعي الجزائر لجلب الاستثمارات العربية المباشرة نحو إفريقيا خلال الكلمة التي ألقاها الرئيس الجزائري أمام منتدى جدة الاقتصادي الذي نظم بالمملكة العربية السعودية في 19 فيفري 2005 ، حيث ركز الرئيس على ما توفره القارة من فرص للاستثمار في الميدانين الانتاجي و الخدماتي ، و ذلك بغية استقطاب رؤوس الأموال العربية ، و تحفيزها على الاستثمار في إفريقيا. و خلال افتتاح المؤتمر العاشر لرجال الأعمال العرب المنعقد بالجزائر في 18 نوفمبر 2006 ، جددت الجزائر دعوتها لجميع رجال الأعمال العرب للاستثمار في إفريقيا ، إضافة إلى ذلك تبين مشاركة الجزائر في أشغال هذا المؤتمر و احتضانها له الأهمية التي توليها الجزائر للاستثمارات العربية ، بهدف دفع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في إفريقيا.[1]

إلى جانب العمل الدبلوماسي للجزائر في المحافل الدولية قصد جلب أكبر قدر ممكن من المساعدات الاقتصادية و الاجتماعية لفائدة إفريقيا ، أبدت الجزائر منذ حوالي أربعين سنة خلت ، اهتماما بالتعاون الاقتصادي بين الدول الإفريقية ، و ذلك من خلال إقامة مشاريع بنى تحتية تسهل المبادلات الاقتصادية بين الجزائر و الدول الإفريقية الأخرى ، و من بين هذه المشاريع طريق الوحدة الإفريقية الذي يبلغ طوله حوالي 9400 كلم ، بحيث يربط بين منطقة المغرب العربي ، و منطقة الصحراء الكبرى في الجنوب ، و منطقة الساحل الإفريقي ، و بحلول عام 2013 كانت الدول الأطراف قد أنجزت نحو 80 بالمائة من طول الطريق ، بالنسبة للجزائر فقد أنهت كل شطر الطريق الذي يمر بإقليمها ، و الذي يربط بين الجزائر العاصمة و "النيجر" على طول يزيد عن 2300 كلم ، كما تأخذ الجزائر على عاتقها أيضا إنجاز حوالي 230 كلم من هذا الطريق داخل إقليم دولة "النيجر".[2]

---

[1] بوتفليقة ، "الخطب و الرسائل" ، ***مرجع سابق***.

[2] ***El Watan*** , No. 6766 , 15 Janvier 2013 , p. 05.

كذلك كان للجزائر مساهمة كبيرة في إنشاء البنك الإفريقي للاستثمار في 25 ديسمبر 2009 ، حيث تعتبر الجزائر إلى جانب كل من ليبيا ، و "نيجيريا" ، و مصر ، و جنوب إفريقيا الدول الأكثر مساهمة في رأسمال البنك ، و الذي يبلغ حوالي خمسة ملايير دولار أمريكي.[1]

زيادة على مساهمتها في البنك الإفريقي للاستثمار ، أقدمت الجزائر خلال شهر ماي من عام 2013 على مسح ديونها المترتبة على أربعة عشر دولة إفريقية ، و قد استفادت من هذه المبادرة كل من "الكونغو" ، و "إثيوبيا" ، و "غينيا" ، و "غينيا بيساو" ، و موريتانيا ، و "مالي" ، و موزمبيق" ، و "نيجر" ، و "ساوتومي و برانسيب" ، و "سنغال" ، و "سيشل" ، و "تنزانيا" ، و "بنين" ، و "بوركينافاسو". و قد بلغت قيمة الديون التي ألغتها الجزائر لفائدة البلدان الإفريقية حوالي 902 مليون دولار أمريكي ، و تعد موريتانيا البلد الأكثر استفادة حيث قدرت قيمة الديون التي تنازلت له عنها الجزائر بنحو 250 مليون دولار أمريكي ، و تدخل مبادرة الجزائر هذه ـ حسب مصادر حكومية ـ في إطار مساهمتها في دفع التنمية في القارة الإفريقية. كما يمكن القول أيضا أن الجزائر تسعى من وراء هذه الدبلوماسية لتقوية نفوذها في إفريقيا ، و تعزيز موقعها كبلد محوري في القارة إلى جانب كل من جنوب إفريقيا و نيجيريا ، أيضا يلاحظ أن أغلب البلدان التي استفادت من عملية مسح الديون تعترف بجبهة "البوليساريو" ، و عليه فالجزائر تحاول من وراء هذه المساعدات كسب تأييد دبلوماسي ، من خلاله ترسيخ تصورها حول قضايا إقليمية معينة ، مثل حق تقرير المصير في إقليم الصحراء الغربية. و الجزائر هنا تجمع بين دورين أساسيين في إفريقيا هما: المساعد على التطور و التنمية ، و المناهض للاستعمار.[2]

كذلك تقدم الجزائر مساعدات مالية للعديد من الدول الإفريقية ، و خاصة دول الجوار فمثلا تحصل كل من موريتانيا ، و "نيجر" ، و "مالي" ، و "بوركينافاسو" على ما يزيد عن

---

[1] ***www.lepangolin.africblog.com*** , 23 / 12 /2014.

[2] "الجزائر تسعى في توسيع نفوذها بإفريقيا عبر الدعم الاقتصادي بشطب ديون أربعة عشر دولة إفريقية" ، ***www.alifpost.com*** ، 26 / 02 / 2014.

ثمانين مليون دولار أمريكي كمساعدات سنوية من الجزائر ، و ذلك بهدف دعم المشاريع التنموية في هذه البلدان خاصة في طابعها الاقتصادي و الاجتماعي.[1]

أما على المستوى الاجتماعي ، فقد ركزت السياسة الإقليمية الجزائرية في إفريقيا على الجوانب الاجتماعية بشكل ملحوظ ، حيث تسعى الجزائر لإعطاء دفع للتنمية الاجتماعية أو التنمية المستدامة في القارة ، و ذلك من خلال تقديم مساعدات مباشرة للدول الإفريقية ، أو المرافعة عن القضايا الاجتماعية التي تهم شعوب القارة ، من أجل إشراك الجماعة الدولية قصد إيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية التي تتخبط فيها إفريقيا كالجوع ، و الأمراض المعدية ، و تدهور المستوى التعليمي ، و كذا المشاكل المتعلقة بالبيئة كالجفاف والتلوث.

أيضا يتجلى البعد الاجتماعي في السياسة الإقليمية للجزائر ، من خلال مختلف طروحات الجزائر بخصوص التنمية في القارة ، فحتى خلال سعيها لتحقيق السلم و الأمن في إفريقيا حاولت الجزائر دوما أن تربط بين الاستقرار السياسي و الأمني ، و التنمية في طابعها الاجتماعي ، و قد عبر الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة عن هذا التصور خلال تدخله في إطار المنتدى الإفريقي للسلم المنعقد بالجزائر في 07 نوفمبر 1999 ، و كذا خلال تدخله أمام الاجتماع العالي المستوى الإفريقي حول الوقاية من الإرهاب و مكافحته المنعقد بالجزائر في شهر سبتمبر 2002 ، حيث ورد في كلمة الرئيس قوله: "كلنا يعلم أن الإقصاء و الحيف و الفقر المدقع ، عوامل تشكل التربة الخصبة حيث تنبت إيديولوجيات التطرف و الاختزال ، تلك الإيديولوجيات التي تحبل بالعنف و الإرهاب ... و لعل مكافحة الفقر هي العنصر الأول الضروري لمكافحة الإرهاب".[2]

و يحاول التصور الجزائري أن يبرز تلك العلاقة بين الاستقرار السياسي و استتباب الأمن في إفريقيا من جهة ، و ضرورة التخلص من المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية التي تعاني منها شعوب القارة من جهة ثانية ، و بناء على هذا التصور سعت الجزائر منذ توليها رئاسة منظمة الوحدة الإفريقية في سنة 1999 لإسماع صوت إفريقيا في المحافل الدولية ، كمنظمة الأمم المتحدة ، و منظمات المجتمع المدني في دول الشمال ، و ذلك بهدف كسب التأييد و الدعم الدوليين لدفع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في القارة الإفريقية ، من خلال

---

[1] "تراجع النفط يدفع الجزائر لخفض مساعداتها للدول الإفريقية" ، ***www.aljazeera.net*** ، 20 / 12 / 2014.

[2] رماني ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 731 ، 732.

مكافحة الفقر ، و الحرمان ، و الأمراض المنتشرة في القارة. كذلك عبرت الجزائر عن تصورها هذا خلال الاجتماع الافتتاحي لقمة مجلس السلم و الأمن للاتحاد الإفريقي ، الذي انعقد بأثيوبيا في 25 ماي 2004 ، أين نوه الرئيس بوتفليقة بحرص الجزائر ـ باعتبارها عضوا غير دائم في مجلس الأمن الدولي ـ على رفع التحديات الأمنية و التنموية التي تواجه القارة الإفريقية إلى مستويات عالمية ، أي اثناء انعقاد دورات مجلس الأمن الدولي بالإضافة إلى بحث سبل التنسيق بين هذه الهيئة و مجلس السلم و الأمن للاتحاد الإفريقي.[1]

و هنا نشير إلى أن مجلس السلم و الأمن الإفريقي دعى ـ خلال دورته المنعقدة في أوت 2014 ـ إلى ضرورة دعم المقاربة الجزائرية التي تربط بين السلم و الاستقرار في إفريقيا من جهة ، و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من جهة أخرى. حيث أكد المؤتمرون على أن تبادر دول منطقة الساحل الإفريقي إلى إقامة مشاريع شراكة مع الجزائر ، خاصة في مجالات البنية التحتية ، و الزراعة ، و الرعي ، و كذا تكوين اليد العاملة من خلال إنشاء مراكز التدريب المهني ، و تطوير الصناعات الحرفية ، إضافة إلى تنسيق الجهود في المنطقة من أجل إقامة جدار أخضر حول منطقة الساحل للتصدي لظاهرة التصحر.[2]

كذلك طالبت الجزائر بتعزيز دور منظمة الأمم المتحدة في القضايا التي تهم إفريقيا خاصة الاقتصادية و الاجتماعية منها ، و ذلك من خلال تحيين دور المجلس الاقتصادي و الاجتماعي للمنظمة الأممية ، حتى يتسنى له التدخل في حل المشاكل الإفريقية التي تدخل ضمن اختصاصه الميداني ، و كان ذلك خلال مشاركة الجزائر في أشغال الدورة الرابعة و الستين للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة.[3]

زيادة على الدور الأممي ، تحاول الجزائر إقناع الولايات المتحدة الأمريكية بضرورة دعمها لإفريقيا من أجل تحقيق الأهداف الاجتماعية للألفية المتعلقة بالتعليم ، و الصحة ، و التشغيل ، و حقوق المرأة ، فمثلا خلال عشرين سنة المقبلة سوف يستقبل سوق الشغل في إفريقيا نحو 400 مليون شاب قادر على العمل هم بحاجة لمناصب شغل، أيضا تسعى الجزائر لإشراك الولايات المتحدة للحفاظ على البيئة ، و التصدي للتغيرات المناخية في

---

[1] بوتفليقة ، "الخطب و الرسائل" ، ***مرجع سابق.***
[2] ***El-Hayat*** , No. 117 , 14 Aout 2014 , p. 03.
[3] بوتفليقة ، "الخطب و الرسائل" ، ***مرجع سابق.***

إفريقيا. زيادة على ذلك تؤكد الجزائر ـ في سياستها الإقليمية ـ على ضرورة دفع شراكة بين إفريقيا ، و مجموعة دول الثمانية ، و كذا دول الاتحاد الأوروبي ، و ذلك لأجل تمكين إفريقيا من الحصول على الدعم المالي و التقني اللازم لتحقيق التنمية الاجتماعية.[1]

و في هذا السياق حاولت الجزائر خلال قمة القادة العالميين ضد الجوع و الفقر المنعقدة بمدينة New Work الأمريكية في 20 سبتمبر 2004 ، أن تبين مدى انتشار ظاهرة المجاعة في إفريقيا ، و التي ما انفكت تتزايد خلال الأربعين سنة الماضية ، حيث بلغت نسبة السكان الذين يعانون المجاعة في إفريقيا 30 بالمائة من مجموع السكان في بداية الألفية الثالثة ، و عليه فقد وضعت الجزائر المسؤولية على عاتق الجماعة الدولية ككل ، و في هذا السياق ورد ضمن تدخل الرئيس الجزائري قوله: "... يتعين على المستوى الهيكلي أن تعامل إفريقيا معاملة خاصة بالنظر إلى ما تعانيه من عجز في الإنتاجية يعود له الدور الأوفى في خطورة مشكل الجوع و سوء التغذية في القارة" ، و ذلك من خلال السعي لتطوير تقنيات التحكم في المياه ، و منشآت البنية التحتية ، و العوامل التقنية التي تدخل ضمن الاستراتيجية الشاملة للتنمية الفلاحية. و نتيجة لجهود الجزائر في دعوة الجماعة الدولية للمساهمة في دعم التنمية الاجتماعية في إفريقيا ، فقد استفادت مجموعة من الدول الإفريقية من برامج دعم مالي من طرف الدول المتقدمة مثل دانمارك ، و السويد ، و هولندا ، و إيرلندا ، و بريطانيا ، حيث سطرت الجماعة الدولية تحت إشراف البنك الدولي للإنشاء و التعمير مخططات للنهوض بقطاعي الصحة و التعليم في إفريقيا ، و قد حصلت دول كأثيوبيا ، و "غانا" ، و "سينغال" ، و "زامبيا" ، و "غامبيا" ، و "موزمبيق" على مساعدات مالية في إطار برامج الدعم لتطوير قطاعي الصحة و التعليم تمتد لحوالي عشرين سنة أي حتى عام 2016. أيضا يحسب للدبلوماسية الجزائرية ـ في إطارها الإفريقي ـ احتضان الجزائر إبان شهر فيفري 2004 المؤتمر الإفريقي للاتحاد الدولي لمكافحة مرض السل و الأمراض التنفسية.[2]

من ناحية أخرى تسخر الجزائر إمكانيات معتبرة لرعاية اللاجئين الصحراويين حيث يقيم حوالي 150 ألف لاجئ من الصحراء الغربية في خمسة مخيمات بولاية تندوف

---

[1] ***La Tribune*** , No. 5835 , 09 Aout 2014 , p. 11.

[2] World Bank Group , ***Education and Health in Sub-Saharan Africa a Review of Sector-Wide Approaches*** (Washington: The International Bank for Reconstruction and Development 138.-, 2001) , p. p. 49

الجزائرية ، و تعتبر مشكلة اللاجئين الصحراويين من أعقد المشكلات ذات البعد السياسي في العالم ، باعتبارهم يقيمون على الأراضي الجزائرية بهذا الشكل منذ أكثر من ثلاثين سنة ، و يمثل هذا الدعم الجزائري للاجئين الصحراويين سياسة مناوئة أو معادية بالنسبة للمغرب الذي يرى فيه دعما لحركة انفصالية ، في حين تعتبره الجزائر دعما لقضية تصفية استعمار أو تقرير المصير ، لذا تحظى جبهة "البوليزاريو" بالاستقلالية في تسيير شؤون اللاجئين على الأقاليم الجزائرية ، و ذلك بهدف التحضير لتسيير شؤون الدولة المستقلة لجمهورية الصحراء الغربية.[1]

كذلك كان للجزائر دورا في التعامل مع القضايا الاجتماعية التي خلفتها الأوضاع السياسية و الأمنية غير المستقرة في منطقة الساحل الإفريقي و دول الجوار ، حيث حذر الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة Ban Ki-moon من أن أي التدخل العسكري في "مالي" ستكون له عواقب وخيمة خاصة على الصعيد الاجتماعي ، حيث توقعت المنظمة أن التدخل العسكري سيؤدي إلى نزوح حوالي 400000 لاجئ من "مالي" نحو دول الجوار خاصة الجزائر ، و جاء هذا التحذير قبل مناقشة مجلس الأمن الدولي لتطورات الأوضاع السياسية و الأمنية في "مالي" في ديسمبر 2012 لاتخاذ التدابير اللازمة بشأنها و تخوفا من أزمة إنسانية حذرت الجزائر ـ هي الأخرى ـ من عواقب التدخل العسكري في "مالي".[2]

و فعلا كان للحرب في "مالي" انعكاسات اجتماعية على سكان المنطقة ، حيث أعلن وزير الخارجية الجزائري دحو ولد قابلية في بداية عام 2013 أن مدن الجزائر الجنوبية مثل تامنغست ، و ورقلة ، و الاغواط استقبلت حوالي 30000 شخص لاجئ من دولة "مالي" جراء ظروف الحرب هناك.[3]

نتيجة للظروف الاجتماعية المتدهورة في دول منطقة الساحل الإفريقي ، فإن العديد من المهاجرين و اللاجئين يقصدون الجزائر بحثا عن ظروف اجتماعية أفضل ، كذلك أدت

---

[1] Bennafla et Autre , ***Op. Cit.*** , p. 217.

[2] جريدة ***الخبر*** ، ع. 6930 ، 20 / 12 / 2012 ، ص. 05.

[3] ***El Watan*** , No. 6766 , 15 / 01 / 2013 , p. 03.

الحروب الأهلية في المنطقة ـ خاصة في "مالي" ـ إلى نزوح حوالي 100000 لاجئ من هذا البلد عبر الصحراء الكبرى نحو كل من الجزائر ، و ليبيا ، و المغرب.[1]

ففي ماي 2014 تلقت الحكومة الجزائرية من نظيرتها حكومة "النيجر" بلاغا بفقدان مجموعة مكونة من خمسين مهاجرا سريا ، بينهم أطفال و نساء ، من أصول نيجيرية يحتمل أنهم تاهوا في الصحراء الجزائرية بعدما تخلى عنهم المهربون الذين يطلبون مبالغ مالية ضخمة من أجل إيصالهم إلى المناطق الحضرية في الجزائر ، و عليه فقد باشرت الجزائر عملية بحث كبيرة باستعمال المروحيات و السيارات الرباعية الدفع من أجل تجنيب المهاجرين مصير الهلاك ، الذي آل إليه مهاجرون أفارقة قبل فترة في الصحراء الفاصلة بين الجزائر و "النيجر" بعد أن تخلى عنهم المهربون.[2]

كذلك تستفيد العديد من الدول الإفريقية من الدعم الجزائري في مجالات تكوين الإطارات البشرية المختلفة في الجزائر ، حيث تسمح الجزائر لطلبة بعض الدول الإفريقية بالالتحاق بجامعاتها و معاهدها المتخصصة ، بهدف الدراسة و التكوين العلمي في الجزائر. و رغم تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية في السنوات الأخيرة ، إلا أن الجزائر حاولت تخفيض قيمة تلك المساعدات المالية إلى النصف و لم تلغها بشكل كلي، و في هذا التزام من قبل الجزائر للحفاظ على دورها في إفريقيا كداعم للتنمية و التطور الاقتصادي ، كذلك حافظت الجزائر على التزاماتها بخصوص التدريب و الدراسة لفائدة طلبة الدول الإفريقية التي كانت تستفيد من هذا الامتياز.[3]

و من خلال تتبع مواقف و سلوكات السياسة الإقليمية للجزائر في بعديها الاقتصادي و الاجتماعي ، يتجلى ذلك التوجه الإقليمي للسياسة الخارجية الجزائرية ، و التي حاولت أن تركز على المجال الجغرافي الإفريقي ، كما تسعى الجزائر أيضا أن تستفيد من ماضيها الدبلوماسي و دعوتها لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، من خلال إعادة النظر في طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الدول المتقدمة و الدول المتخلفة. أيضا سعت الجزائر في إطار نشاطها الدبلوماسي ، أن تعالج بعض التحديات الاجتماعية التي تواجهها القارة الإفريقية ، و

---

[1] صبور ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 10 - 87.
[2] جريدة ***الشروق اليومي*** ، ع. 4370 ، 08 / 05 / 2014 ، ص. 04.
[3] "تراجع النفط يدفع الجزائر لخفض مساعداتها للدول الإفريقية" ، ***www.aljazeera.net*** ، 20 / 12 / 2014.

ذلك بإعطائها طابعا شاملا ، بحيث ترتبط فيه هذه التحديات بتحديات أخرى تمس حتى الدول المتقدمة مثل ظاهرة الإرهاب ، و الهجرة غير الشرعية ، و الجريمة المنظمة ، وعليه فالتصدي لهذه التحديات يفرض على الدول المتقدمة أن تساهم في إيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية التي تعيشها الشعوب الإفريقية. زيادة على كل هذا حاولت الجزائر ـ رغم امكانياتها المحدودة من الناحية المالية و التقنية ـ أن تقدم بعض المساعدات الاقتصادية و الاجتماعية لفائدة بعض من الدول الإفريقية.

مما سبق يمكن القول أن الجزائر تسعى في سياستها الإقليمية ، للعب جملة من الأدوار على المستويين الاقتصادي و الاجتماعي في القارة الإفريقية ، مثل دور الزعيم الإقليمي ، حيث أن الجزائر استغلت تواجدها ـ كممثل للقارة الإفريقية ـ في المحافل و المؤتمرات الدولية من أجل الحصول على بعض المساعدات الاقتصادية من الدول المتقدمة ، كما كان الشأن مع مشروع Eizenstat الخاص بدول المغرب العربي ، و الذي خصص نصف المبلغ المالي للمشروع لدعم مشاريع تنموية في الجزائر ، أيضا يمكن القول من خلال هذه الحالة أن الجزائر تلعب دور الحريص على التطور الوطني. كذلك تسعى الجزائر للعب دور زعيم تيار أو اتجاه دولي ، و كذا المناهض للامبريالية، من خلال سعيها لإعادة بعث أسس النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، رغم أن ذلك الطرح أصبح أكثر تركيزا ضمن إطار إقليمي محدد ممثلا في القارة الإفريقية. أما بخصوص المساعدات الجزائرية المقدمة لفائدة الدول الإفريقية ، و خاصة دول الجوار و دول منطقة الساحل الإفريقي ، فهي تدخل ضمن ما يتطلبه دور المساعد على التطور و التنمية ، أي تقديم مساعدات مادية و تقنية لدعم مشاريع تنموية في دول أخرى.

الفصل الرابع:
تحديات السياسة الإقليمية للجزائر في إفريقيا

الفصل الرابع: تحديات السياسة الإقليمية للجزائر في إفريقيا

يقصد بالتحديات جميع المتغيرات و الأحداث التي تجري على المستويات الداخلية و الإقليمية و الدولية ، و التي يمكن أن تؤثر سلبا ـ سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ـ على السياسة الإقليمية للجزائر في إفريقيا. و من خلال هذا الفصل تحاول الدراسة أن تسلط الضوء على بعض المعطيات و الوقائع الداخلية و الخارجية ، في شقيها الإقليمي و الدولي التي تقلل من قدرة الجزائر على المناورة في السياسة الخارجية ، و الاضطلاع بأدوار معينة في سياستها الإقليمية تجاه إفريقيا ، و نظرا لكثرة و تشعب تلك المتغيرات و الأحداث التي يمكن اعتبارها كتحديات بالنسبة للسياسة الاقليمية للجزائر ، حاولت الدراسة أن تصنفها بحسب مجالها الجغرافي إلى تحديات داخلية ، و إقليمية (قارية) ، و دولية، إضافة إلى تقسيمها بحسب المجالات الموضوعية إلى تحديات سياسية ، و أمنية ، و اقتصادية ، و اجتماعية ، و ثقافية.

المبحث الأول: التحديات الداخلية للسياسة الإقليمية للجزائرية في إفريقيا

هناك العديد من التحديات الداخلية التي تحد من رواج السياسة الإقليمية للجزائر في القارة الإفريقية ، و يمكن تقسيم هذه التحديات بحسب المجالات إلى تحديات سياسية ، و تحديات أمنية ، و تحديات اقتصادية و اجتماعية.

أولا: التحديات السياسية الداخلية

منذ الاستقلال في عام 1962 تبنت الجزائر عدة مخططات تنموية و اقتصادية ضخمة تمثلت في الثورة الزراعية ، و دفع الصناعات الثقيلة ، و نظرا لاعتماد تلك المخططات على عائدات صادرات الموارد الطاقوية ، فإن التوجه التنموي عرف ركودا ثم فشلا ، خاصة بعد تراجع أسعار النفط جراء الأزمة البترولية المضادة في عام 1986، و هذا التدهور

الاقتصادي أدى إلى تدهور الظروف الاجتماعية ، و بروز مطالب إصلاحية في شكل احتجاجات شعبية في عام 1988.[1]

إذ نتيجة لتراجع عائدات البترول ، فقدت الجزائر قدراتها الاقتصادية بداية من سنة 1986، و عليه فقد اضطرت لقبول توصيات صندوق النقد الدولي و البنك الدولي ، مما أثر بشكل سلبي على الوضع الاقتصادي و الاجتماعي عامة في البلاد ، حيث دخلت الجزائر في موجة من الاحتجاجات الاجتماعية ، فخلال الفترة الممتدة من أكتوبر 1988 إلى غاية شهر أكتوبر من سنة 1989 شهدت مختلف مدن الجزائر حوالي 268 مظاهرة شعبية شارك فيها عشرات الآلاف من المواطنين ، غلبت المطالب الاقتصادية و الاجتماعية على هذه المظاهرات بنسبة 42 بالمائة ، أما نسبة المطالب السياسية فكانت بنسبة 24 بالمائة ، في حين لم تزد نسبة المطالب الدينية عن 10 بالمائة.[2]

كانت أحداث أكتوبر 1988 أكبر المظاهرات الشعبية التي عبرت عن الغضب الجماهيري في الجزائر و المطالب الاصلاحية للمجتمع ، فخلال يومي 03 و 04 أكتوبر من سنة 1988 اندلعت أعمال شغب في الجزائر العاصمة ، حيث قام مجموع الشباب المنتفضين بحرق و تدمير ممتلكات عمومية و خاصة ، و استمرت تلك الأعمال إلى غاية يوم 06 أكتوبر بعدما أعلنت الحكومة حالة الحصار و حظر التجول من منتصف الليل حتى الساعة السادسة صباحا ، كما احتلت قوات الجيش المواقع الحساسة و المباني العمومية في العاصمة ، و تم غلق المدارس بداية من يوم 07 من الشهر نفسه. في يوم 08 أكتوبر أطلقت قوات الجيش النار على المتظاهرين في ضاحية القبة بالعاصمة و قتلت منهم ستين شخصا ، و في يوم 10 أكتوبر وقعت مشادات عنيفة بين المتظاهرين و الجيش أودت بحياة حوالي 500 ضحية حسب الإحصائيات الرسمية ، و انتشرت بعدها المظاهرات لتشمل مدنا أخرى من الجزائر. و بتاريخ 12 أكتوبر أعلن الرئيس الشاذلي بن جديد عن عزمه إجراء استفتاء من أجل تعديل الدستور ، كما أعلن في 18 أكتوبر عن فصل حزب جبهة التحرير الوطني عن الدولة. رغم كل تلك الأحداث إلا أن المتتبعين لم يجمعوا على سبب معين وراء التطورات

---

[1] Mutin , ***Op. Cit.*** , p. 64.

[2] محمد العربي ولد خليفة ، ***التنمية و الديمقراطية في الجزائر و المنطقة العربية*** (الجزائر : دار النشر راجعي ، ط. 02 ، 2009) ، ص. ص. 08 ، 09.

التي عاشتها الجزائر خلال هذه المرحلة ، حيث اعتبر البعض أن المظاهرات هي ردة فعل عفوية حول الظروف المعيشية السائدة آنذاك في حين يرى البعض الآخر أنها ترجمة للصراع الذي كان دائرا بين بعض رموز النظام السياسي في الجزائر و مؤسسة الرئاسة التي تبنت توجهات إصلاحية. رغم هذا التضارب إلا أنه يمكن ترجيح الرأي القائل بأن تدهور الأوضاع الاجتماعية هو السبب الرئيسي ـ و ليس الوحيد ـ الذي كان و راء تلك الأحداث.[1]

لقد حاولت السلطة في الجزائر ـ استجابة لهذه المطالب ـ أن تتكيف مع الأوضاع، من خلال إصدار دستور جديد في فيفري 1988 ، و كانت الصيغة الجديدة لهذا الدستور ممثلة في الانفتاح السياسي و الاقتصادي أكثر موائمة للتحولات الحاصلة على المستويين المحلي و الدولي ، خاصة تغير طبيعة النسق الدولي بعد التصدع الذي عرفه الاتحاد السوفييتي. إلا أن العديد من المتتبعين يرون أن التحول الديمقراطي لا يأتي بشكل مفاجئ لأن الديمقراطية هي "نضال فردي و مؤسسي و مستوى من النضج الاجتماعي السياسي و الفكري ، ليس من الضروري أن يتبع نفس الخطوات و يخضع لنفس المقاييس و التعاريف الشائعة في الغرب و الشرق" ، و بعبارة أخرى فإن الأسلوب الذي اعتمدته الجزائر من أجل بناء نظام سياسي يخضع لمقاييس الديمقراطية و الليبرالية بمفهومها السائد في الدول الغربية خاصة ، ربما لا يتناسب مع الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية السائدة في الجزائر آنذاك ، و هو ما سوف يؤثر على التحول الديمقراطي في الجزائر بشكل عام.[2]

و قد أكد هذا الطرح رئيس حزب جبهة التحرير الوطني في عام 2003 ، حيث اعتبر أن التجربة الديمقراطية في الجزائر تعتبر حديثة مقارنة مع الديمقراطيات الغربية و عليه فمن غير المنطقي محاولة استنساخ القواعد و الأطر و الممارسات الغربية لتطبيقها في المجتمع الجزائري بشكل مباشر ، لأن هذا الأخير بحاجة إلى وقت قصد استيعاب أسس الممارسة الديمقراطية و التكيف معها.[3]

---

[1] William B. Quandt , ***Société et Pouvoir en Algérie*** , traduit par : M'hamed Ben Semmane et Autre (Alger : Casbah Editions , 1998) , p. p. 111 - 113.

[2] ولد خليفة ، ***مرجع سابق*** ، ص. 158.

[3] القفاص ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 235 - 240.

سمح دستور الجزائر لعام 1989 بالتعددية الحزبية ، حيث كان إنشاء العديد من الأحزاب السياسية مثل حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ (الفيس) الذي استطاع أن يستغل الظروف الاقتصادية و الاجتماعية ، و كذا سلوك السلطة الحاكمة ممثلة في حزب جبهة التحرير الوطني من أجل فرض تصوراته حول طبيعة النظام السياسي الواجب تطبيقه في الجزائر ، و كانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ مصممة على تطبيق قواعد الشريعة الاسلامية و شرائع كانت ضد الحريات الفردية ، و اصطدمت في أحيان أخرى بالقوانين و الشرائع التنظيمية للبلد ، مثل إعلان الاضراب التمردي في شهر ماي من سنة 1991. رغم ذلك فقد حققت الجبهة الإسلامية فوزا كبيرا خلال أول انتخابات تعددية نظمت في الجزائر، إلا أن بعض المتتبعين يرى أن فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ كان عبارة عن رد فعل عنيف من قبل الشعب الجزائري على سياسة الحزب الواحد (جبهة التحرير الوطني) الحاكم منذ حوالي ثلاثين سنة ، كما عكس هذا الفوز سعي الشعب نحو التغيير ، و لم يكن في الأساس نتاج اقتناع بالبرنامج السياسي الممثل في الدولة الإسلامية الذي قدمته الجبهة.[1]

ففي الوقت الذي كانت تعيش فيه جبهة التحرير الوطني حالة من الانقسام و الصراع الداخلي ، استطاع الحزب الجديد (الجبهة الاسلامية للإنقاذ) من السيطرة على الشارع الجزائري ، و تجلى ذلك في الانتخابات البلدية في 12 جوان 1990 ، حيث فاز "الفيس" بأغلبية المقاعد على مستوى 853 بلدية من مجموع 1541 بلدية ، مقابل ذلك حصلت جبهة التحرير الوطني على أغلبية المقاعد في 487 بلدية ، كما حصلت أحزاب أخرى على الأغلبية في البلديات المتبقية (106 بلدية للمستقلين ، و 87 بلدية لحزب التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية ، و بلديتين لكل من الحزب الاشتراكي الديمقراطي ، و حزب التجديد الجزائري).[2]

رغم ذلك اعتبرت الجبهة الاسلامية للإنقاذ أن قانون الانتخابات الذي أقرته الجمعية الوطنية في أفريل 1991 ـ بأغلبية 232 صوتا من مجموع 265 ـ أنه يخدم أهداف جبهة التحرير الوطني على حساب "الفيس" ، و عليه دعا هذا الأخير على لسان عباسي مدني ـ

---

[1] عبد الحميد براهيمي ، ***في أصل الأزمة الجزائرية (1958 – 1999)*** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط. 1 ، 2001) ، ص. ص. 205 - 222.

[2] الراسي ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 349 ، 350.

في اجتماع بالعاصمة في جوان 1991 - إلى عصيان مدني قصد تغيير السلطة السياسية في البلاد أي الاعتماد على قوة الشارع في التغيير.[1]

أعربت السلطة السياسية ممثلة في رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد في 24 ديسمبر 1991 ، أنها على استعداد للتعايش مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، و رغم دعم العديد من الشخصيات السياسية و التاريخية المؤثرة لهذا التوجه أمثال سيد أحمد غزالي رئيس الحكومة آنذاك ، و حسين آيت أحمد رئيس حزب جبهة القوى الاشتراكية ، و حتى تأييد بعض القوى الدولية لمشروع الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر - خاصة بعد حصولها على أغلب الأصوات في الانتخابات التشريعية لعام 1991 بـ 188 مقعدا - مثل الرئيس الفرنسي François Mitterrand ، و كذا الولايات المتحدة الامريكية ، إلا ان الجيش الجزائري تدخل تحت قيادة وزير الدفاع آنذاك الجنرال خالد نزار لوقف المسار الانتخابي في عام 1992 ، و قد حاول الجيش أن يبرر ذلك التدخل استنادا لعدة حقائق و ظروف داخلية و خارجية كانت تهدد بشكل عام استقرار البلاد ، و حتى استقلالها و سيادتها ، خاصة و أن استقالة رئيس الجمهورية شاذلي بن جديد تزامن مع نهاية العهدة البرلمانية ، و هو ما ترك فراغا سياسيا تخللته فوضى داخلية استدعت تدخل الجيش لفرض النظام ، أيضا استند الجيش في تبرير تدخله إلى دعوات بعض القوى السياسية و تنظيمات المجتمع المدني مثل حزب التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية ، و الاتحاد العام للعمال الجزائريين التي استطاعت جمع أكثر من نصف مليون شخص معارض للجبهة الإسلامية و مشروعها في الجزائر ، في حين لم تتمكن الجبهة الإسلامية طوال مشوارها السياسي أن تجمع سوى 50000 شخص كلهم من المناضلين. إضافة إلى كل هذا برر الجيش تدخله أيضا بأن هناك قوى أجنبية تسعى للتغلغل في الجزائر من وراء المشروع الإسلاماوي للجبهة الاسلامية خاصة إيران ، حيث صرح عضو مجلس الشورى "للفيس" أن 12000 إطار من إيران هم على أتم الاستعداد لتعويض الجزائريين الذين يريدون مغادرة الجزائر ، زيادة على ذلك كان هناك تأييد من قبل

[1] ***المرجع نفسه*** ، ص. ص. 359 - 362.

بعض الشخصيات التاريخية أمثال محمد بوضياف لتدخل الجيش من أجل وقف المسار الانتخابي.[1]

بعد إضراب شهر ماي 1991 الذي دعى إليه "الفيس" ، أصبح تدخل الجيش في الشؤون السياسية في الجزائر أمرا جليا ، حيث ورد في تصريح لوزير الدفاع خالد نزار في سبتمبر 1990 قوله: "إن الجيش على استعداد لوضع حد لكل التجاوزات التي يمكن أن تهدد الوحدة الوطنية بالخطر". و عليه أقدمت مجموعة من جينرالات الجيش الجزائري (خالد نزار ، و عبد المالك غنيزية ، و محمد مدين ، و محمد العماري ، و محمد تواتي ، و عبد المجيد تعزيرت ، و خليفة رحيم ، و طيب دراجي ، و بن عباس غزيل) على إقالة رئيس الوزراء مولود حمروش ، و تم استبداله بسيد أحمد غزالي ، و أجلت الانتخابات التشريعية إلى أواخر عام 1991 ، كما حكمت محكمة البليدة العسكرية على زعيمي "الفيس" علي بن حاج ، و عباسي مدني بالسجن لمدة إثني عشر سنة بحجة تهديدهما للأمن في الجزائر ، و بعبارة أخرى يمكن القول أنه مع بداية عام 1991 أصبح الجيش الجزائري يلعب دور الشرطي في المجتمع و مكافحة التخريب ، كذلك قامت قوات الأمن باعتقال حوالي 8000 من أنصار الجبهة الإسلامية في عام 1991. و ردا على ذلك قامت مجموعة من ستين مقاتلا ينتمون إلى الجبهة الإسلامية بقيادة عيسى مسعودي المدعو طيب الأفغاني بالهجوم على ثكنة عسكرية بمنطقة "قمار" (حوالي 470 كلم شرق الجزائر العاصمة) ، و قتل عشرين عسكريا و الاستيلاء على أسلحتهم. و عليه أعلن وزير الدفاع آنذاك خالد نزار الحرب ضد الجماعات الإسلامية المسلحة ، كما أعلن الجيش أيضا بداية من عام 1992 حالة الطوارئ ، ثم تم تمديدها في فيفري 1993 إلى أجل غير محدد ، و هذه الاجراءات سمحت للجيش أن يتدخل بشكل مباشر في السياسة.[2]

و في ظل هذه الظروف شهدت فترة بداية التسعينيات عدم استقرار سياسي واضح في الجزائر ، فخلال أربع سنوات تداول على الجزائر أربعة رؤساء دولة ، و أربعة رؤساء

---

[1] خالد نزار ، مذكرات اللواء خالد نزار ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 207 - 232.

[2] Jocelyne Cesari , « Algérie : Chronique Intérieure » , ***Annuaire de l'Afrique du Nord*** (Paris : CNRS Editions , 1994) , p.p. 615 - 653.

وزارة.[1] كما كان للجيش الجزائري أيضا دورا في تعيين الرئيس السابق اليامين زروال في السلطة ، من خلال تسليمه مقاليد الحكم كوزيرا للدفاع خلال فترة كان الجيش يتولى خلالها إدارة شؤون البلاد بشكل صريح.[2]

استمرت هذه الحالة من الصراع المسلح بين القوات الحكومية في الجزائر ، و الجماعات الإسلامية المسلحة إلى غاية بداية الألفية الثالثة ، أي بعد المصادقة على قانون الوئام المدني ثم ميثاق السلم و المصالحة الوطنية. و رغم ذلك يبقى نشاط الإسلاميين في الجزائر يعرف نوعا من التضييق من طرف السلطة السياسية ، حيث ورد في تصريح وزير العدل السابق أحمد أويحي خلال سنة 2002 قوله: "إن الذئب يبقى ذئبا ، و لو حلق لحيته و وضع الكلاشينكوف" ، و كان يقصد المتطرفين الإسلاميين الذين يبقون ـ حسب تصوره ـ خطرا على الديمقراطية في الجزائر ، رغم تخليهم عن العمل العسكري بعد المصادقة على قانون الوئام المدني ، و في هذا أيضا إشارة تحذير من عناصر الجبهة الإسلامية للإنقاذ.[3]

في حوار مع أحد أبرز مؤسسي حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ كمال قمازي في عام 2003 ، أكد على أن الشعب الجزائري مازال بعيدا عن ممارسة حقوقه السياسية و المدنية بكل حرية ، و ذلك بالنظر إلى تدخل السلطة ـ في عام 1992 ـ لوقف المسار الانتخابي ، و مصادرة إرادة الشعب الذي زكى قيادات و برنامج الجبهة الإسلامية للانقاذ. و منذ وقف المسار الانتخابي فإن جميع الانتخابات التي أجريت في الجزائر كانت في إطار حال الطوارئ المعلنة ، و التي تحد من الممارسة الحقيقية للديمقراطية. إضافة إلى قيام السلطة ببعض التعديلات في قانون الانتخابات لزيادة حظوظ بعض الأحزاب مثل جبهة التحرير الوطني ، و ذلك على حساب الأحزاب الأخرى المشاركة في الانتخابات.[4]

من جهته بوعلام بن حمودة الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني أعرب في عام 2003 ، عن وجود بعض التجاوزات من قبل السلطة في التعامل مع مسار التحول الديمقراطي ، مثل تجاهل الرد على ملف حزب الجبهة الديمقراطية ، و رفض اعتماد حزب حركة الوفاء و العدل ، إضافة إلى العديد من الجمعيات ، و اعتبر بن حمودة أن ذلك يمكن

---

[1] سويدية ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 119 - 122.
[2] نزار ، مذكرات اللواء خالد نزار ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 207 - 232.
[3] الراسي ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 816 ، 817.
[4] القفاص ، ***مرجع سابق*** ، ص.ص. 225 - 234.

تفسيره بالرجوع إلى الظروف السياسية و الأمنية التي عاشتها الجزائر عقب الانفتاح السياسي و إعلان التعددية الحزبية في عام 1990. و عليه سعت السلطة لضبط قوانين جد صارمة فيما يتعلق بإنشاء و قبول الاحزاب السياسية ، كما أشار رئيس الحزب إلى وجود بعض التجاوزات في العمليات الانتخابية التي تنظم في الجزائر.[1]

و بسبب هذا التضييق عرف النشاط السياسي لقوى المعارضة تراجعا في الجزائر حيث "تراجعت المعارضة البرلمانية في الجزائر خلال الفترة 2005 - 2007 بسبب قمع الدولة لها بصفة أساسية ، على الرغم من أن المعارضة تعترف و على نحو متزايد بسلطة الدولة ، كما توضح ذلك قضية الأمازيغ" ، التي ما فتئت تتضاءل مطالبهم الثقافية التي تم إعطائها صبغة سياسية في بعض الأحيان.[2]

و بناء على ما سبق يرى بعض المتتبعين لنظام الحكم في الجزائر أن النظام السياسي الجزائر يفتقد لأسس حقيقية ـ فكرية أو واقعية ـ لبناء الشرعية ، ذلك أن الحكومة الحالية في الجزائر لا يمكن مقارنتها بأي من الحكومات التي نظر لها المفكرون و الدارسون في الحقل السياسي من الشرق أو الغرب ، فالحكومة التي لا تقيم شرعيتها على أسس واضحة لا يمكن أن تحقق الشرعية التي هي الأساس في بناء الدولة بشكل عام ، كما لا يمكنها لعب أدوار على المستويين الإقليمي أو الدولي.[3]

إن مثل هذه الظروف السياسية المضطربة ، تؤثر سلبا على نشاط السياسة الإقليمية الجزائرية ، كما تشجع العديد من الدول من أجل التدخل في الجزائر مستعملة في ذلك عدة حجج و أساليب ، مثل التصدي للخطر الإسلامي و الخطر النووي الجزائري ، بعد اتهام الجزائر بمحاولة تصنيع قنبلة نووية ، أو لحماية رعاياها ، أو لضمان حقوق الإنسان و تحقيق الديمقراطية. و قد سمحت فرنسا بإنشاء منظمة "تضامن التوارق" في عام 1990 بباريس من أجل الضغط على الجزائر ، من خلال محاولة إحياء فكرة الدولة الصحراوية و تدويل قضية التوارق ، أيضا حاولت دول الاتحاد الأوروبي بشكل عام فرض شروط سياسية على الجزائر مقابل منحها مساعدات اقتصادية ، كما كانت هناك محاولات عربية للتدخل في

---

[1] ***المرجع نفسه*** ، ص. ص. 235 - 240.

[2] مؤسسة "بيرتلسمان" ، ***مؤشر "بيرتلسمان" للتحول الديمقراطي*** (دبي: مركز الخليج للأبحاث ، 2009) ، ص. 216.

[3] Mourad Benachenhou , ***Deprivatiser le System Politique*** (Alger : Dar Elwaai , 1er ed. , 2011) , p. p. 05 , 06.

شؤون الجزائر خلال فترة الأزمة ، خاصة من قبل كل من المغرب ، و تونس و ليبيا ، و لبنان.[1]

أيضا من بين التحديات التي يمكن أن تؤثر سلبا على نشاط السياسة الإقليمية للجزائر طبيعة نظام الحكم في الجزائر ، خاصة فيما يتعلق بتلك الصلاحيات التي يتمتع بها رئيس الجمهورية في رسم و تنفيذ السياسة الخارجية ، حيث نصت المادة رقم 77 من دستور سنة 1996 على أن رئيس الجمهورية "يقرر السياسة الخارجية للأمة و يوجهها ، و يبرم المعاهدات الدولية و يصادق عليها ، كما يعين سفراء الجمهورية و المبعوثين فوق العادة إلى الخارج ، و ينهي مهامهم ، و يتسلم أوراق الممثلين الدبلوماسيين الأجانب ، و أوراق إنهاء مهامهم". كذلك نصت المادة رقم 97 على أن رئيس الجمهورية يوقع اتفاقيات الهدنة و معاهدات السلم. أما في التعديلات الدستورية التي أدخلت على دستور الجزائر في 16 نوفمبر 2008 ، فقد اعتبرت أن "رئيس الجمهورية يجسد الدولة داخل البلاد و خارجها"، و ذلك حسب نص المادة رقم 70. أما المادة رقم 77 فنصت على أن "إقرار السياسة الخارجية للأمة و توجيهها و إبرام المعاهدات الدولية و المصادقة عليها" من اختصاص رئيس الجمهورية. و عليه تبقى صلاحيات السلطة التشريعية ـ في صياغة السياسة الخارجية ـ شكلية ، حيث نصت المادة رقم 130 من دستور عام 1996 على أنه "يمكن للبرلمان أن يفتح مناقشة حول السياسة الخارجية بناء على طلب رئيس الجمهورية أو رئيس إحدى الغرفتين".[2]

إن تتبع جميع مراحل التطورات السياسية في الجزائر خاصة خلال عقد التسعينيات، و كذا بعض مميزات النظام السياسي الجزائري ، مثل عدم احترام قواعد الديمقراطية ، و عدم وجود تعددية سياسية حقيقية ، و التضييق على نشاط الأحزاب ذات المنطلقات الإسلامية ، و انتشار الفساد ، و الصلاحيات الواسعة لمؤسسة الرئاسة في السياسة الخارجية ، سوف يحد من مجال الحركة أمام السياسة الإقليمية الجزائرية في إفريقيا ، و يفتح المجال أمام القوى الأجنبية للتدخل في الشؤون الجزائرية ، تحت ذرائع حماية حقوق الإنسان ، و ضمان

---

[1] بن عنتر ، "الأزمة الراهنة و الأمن القومي الجزائري" ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 22 - 35.

[2] محمد مسعود بونقطة ، "دور الفواعل الحكومية و غير الحكومية في رسم السياسة الخارجية الجزائرية" ، ***فكر و مجتمع*** ، ع. 23 (الجزائر : طاكسيج كوم للدراسات و النشر و التوزيع ، جانفي 2015) ، ص. ص. 09 – 28.

الديمقراطية. كما أن الجزائر في دعواتها في إطار مبادرة "نيباد"، خاصة تلك المتعلقة بضمان قواعد الحكم الرشيد و الديمقراطية ، لا تتوافق مع ممارسات النظام السياسي الجزائري على المستوى المحلي ، و هو ما يدخله في تناقض مع تلك الشعارات التي يرفعها على مستوى سياسته الإقليمية.

ثانيا: التحديات الأمنية الداخلية

عرفت الجزائر العديد من التحديات الأمنية ، و التي يمكن إرجاعها بشكل أساسي إلى عدم الاستقرار السياسي الذي عرفته البلاد منذ الاستقلال ، حيث انبثق عن عدم تمكن النظام السياسي من احتواء جميع القوى الفاعلة في المجتمع الجزائري ، أن تحول النضال السياسي في المجتمع إلى أعمال عسكرية و تخريبية ، أو ما اصطلح عليه بالإرهاب الذي هو عبارة عن أعمال عنف محدودة ماديا ، يقوم بها طرف معين ضد المجتمع من أجل إحداث آثار نفسية بليغة ، يضغط من خلالها على السلطة الحاكمة. و للإرهاب أسباب سياسية ، و اقتصادية ، و اجتماعية ، و دينية ، و من أجل القضاء على ظاهرة الإرهاب يجب إعادة النظر في طبيعة النظام السياسي المعتمد ، و أساليب توزيع الموارد الاقتصادية ، و كذا الظروف الاجتماعية التي تمثل بيئة مواتية لنمو الأفكار المتطرفة و الإرهاب.[1]

بالنسبة للجزائر فإن التضييق الذي عرفته الحركات السياسية ذات التوجهات الاسلامية ، دفع بها لإتباع أسلوب العنف ، و أدى في النهاية لظهور الحركة الاسلامية المسلحة ، و التي تعود جذورها إلى عام 1979 عندما تنحى أحد ضباط الجيش الجزائري المدعو مصطفي بويعلي من منصبه ، و تبنى العمل المسلح كأسلوب للتعبير عن معارضته و ممارسات السلطة القائمة آنذاك ، و لما كانت تلك المرحلة فترة حكم الحزب الواحد ، فإن هذا الأخير لم يجد صعوبة في إخفاء حقيقتها ، و تصويرها كجماعة أشرار تم الزج بأغلب عناصرها في السجن ، و القضاء على قائدها بتاريخ 04 جانفي 1987. و قد ظهرت هذه الحركة في ظل ظروف داخلية مهدت لها ذلك ، حيث كانت هناك عدة حركات مناهضة للنظام السياسي القائم آنذاك ممثلا في جبهة التحرير الوطني التي كانت تحتكر السلطة ، حيث

[1] Charls-Philippe David et Jean-Jacques Roche , ***Théories de la Sécurité Définitions , Approches et Concepts de la Sécurité Internationale*** (Paris : Editions Montchréstien , 2002) , 137. -p. 132 p.

برزت "جماعة الجهاد" في سيدي بلعباس ، و "جماعة الموحدين" في البليدة ، و "جماعة الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر" في كل من باتنة و تبسة ، و كذا الحركة البربرية في تيزي وزو ، و لم تتوان هذه الحركات في الدخول في صدامات دامية مع قوات الأمن التي كانت تحاول قمعها ، كما قامت تلك الجماعات بعدة تفجيرا في العاصمة شملت المطار ، و مقر التلفزيون ، و مصنع للخمور ، و قصر العدالة ، و مقر الاتحاد النسائي ، و فندق الأوراسي ، و طالت تلك الأعمال حتى أفراد الدرك الوطني بداية من 17 نوفمبر 1982.[1]

و في ظل هذه الظروف شهدت فترة بداية التسعينيات عدم استقرار أمني في الجزائر ففي بداية جانفي 1994 لقي نحو خمسين عسكريا حتفهم في كمين نصبته الجماعات الإسلامية المسلحة في سيدي بلعباس ، و في الشهر ذاته تعرض والي ولاية تيسمسيلت و الوفد المرافق له لهجوم من قبل جماعة سايح عطية راح ضحية الهجوم ثلاثين قتيلا من بينهم الوالي نفسه. و في 15 جانفي 1994 تعرضت ثكنة عسكرية (فرقة المدرعات الثامنة) بسيدي بلعباس لهجوم مسلح راح ضحيته نحو أربعين عسكريا. من جهة أخرى حاولت قوات الأمن تتبع قادة الجماعات الإسلامية المسلحة و تصفيتهم مثل جعفر الأفغاني و شريف قوسمي ، و جمال زيتوني ، و عنتر زوابري ، و حسن حطاب.[2]

كذلك تمكنت الجماعة السلفية للدعوة و القتال ذات التوجهات الاسلامية من تأسيس منظمة إرهابية قوية في مناطق الجنوب الجزائري التي تصعب السيطرة عليها ، يبلغ عدد أفرادها هذه المنظمة ما بين 800 و 1000 عنصر مهيئين للقيام فورا بأعمال عنف. و قد حظرت تلك الجماعة ـ التي غيرت اسمها ليصبح "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" منذ مطلع عام 2007 ـ أنشطتها في البداية بالجزائر من خلال القيام بهجمات إرهابية منظمة على نطاق ضيق مستهدفة الحكومة أساسا. و على الرغم من التقدم الهائل الذي حققه النظام الجزائري في مجال مكافحة الإرهاب ، فإنه لم يتمكن عمليا من القضاء على هذه المجموعة

---

[1] أبو جرة سلطاني ، ***جذور الصراع في الجزائر*** (الجزائر : شركة دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع ، ط. 02 ، 1999) ، ص. ص. 164 - 173.

[2] سويدية ، ***مرجع سابق*** ، ص.ص. 119 - 122.

و منع انتشارها المتزايد في دول الجوار خاصة في كل من المغرب وتونس ، و هو ما يدل على أن الجماعة السلفية تواصل كفاحها المسلح على نطاق دولي.[1]

رغم ذلك تحاول السلطة في الجزائر أن تتجاوز الحل السياسي للأزمة الأمنية ، و التركيز على الحل العسكري ، حيث أعلنت السلطات في 23 جويلية 2006 أنها لن تمدد المهلة المخصصة لعودة العناصر المسلحة للجبهة الإسلامية للإنقاذ في إطار قانون الوئام المدني ، و التي انتهت في 30 أوت 2006 ، كما أفاد وزير العدل طيب بلعيز أن عدد الذين استفادوا من قانون الوئام المدني لا يتجاوز 500 شخص ، و من جهته أعلن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عزمه على القضاء بشكل نهائي على الإرهاب و الإرهابيين في الجزائر ، و في 27 جوان 2006 أعلن رئيس أركان الجيش الجزائري أحمد قايد صالح أن قواته مصرة على محاربة الجماعات المسلحة التي مازالت في الجبال إلى غاية القضاء عليها و استئصالها بصفة نهائية.[2]

و نظرا لهذه المواقف الحكومية المتشددة في التعامل مع الوضع الأمني في الجزائر و الاعتماد بشكل أساسي على العمل العسكري ، يلاحظ استمرار نشاط الجماعات الإرهابية في الجزائر ، ففي الأول من أكتوبر لسنة 2012 ـ مثلا ـ تعرضت قافلة للدرك الوطني أثناء مرورها بالطريق الوطني رقم 43 في جزئه الرابط بين بلدتي العنصر و الميلية بولاية جيجل إلى هجوم إرهابي بواسطة قنبلة تقليدية الصنع ، و رغم أن الهجوم لم يسجل أيه خسائر بشرية إلا أنه خلق حالة من الرعب لدى مستعملي الطريق ، و هذا هو الهدف الأساسي للإرهاب ، أي التأثير النفسي على الجماهير.[3]

إن ظروف عدم الاستقرار الأمني التي لا تزال تعرفها الجزائر تؤثر سلبا على نشاط السياسة الإقليمية للجزائر ، حيث أن هذا الوضع يفرض على الجزائر تسخير إمكانيات مادية و بشرية للتعامل مع التحديات الأمنية على المستوى الداخلي ، بدل ادخار تلك الموارد لاستخدامها في مجال السياسة الإقليمية ، مثل مساعدة دول إفريقية أخرى في حل مشاكلها

---

[1] مؤسسة "بيرتلسمان" ، ***مرجع سابق*** ، ص. 216.
[2] الراسي ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 816 ، 817.
[3] جريدة ***الخبر*** ، ع. 6853 ، 02 أكتوبر 2012 ، ص. 03.

الأمنية. زيادة على ذلك فعدم الاستقرار الداخلي يمكن أن يؤدي بالجزائر إلى الدخول في علاقات صراعية على المستوى الإقليمي.

ثالثا: التحديات الاقتصادية و الاجتماعية الداخلية

جاء في تصريح الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني بوعلام بن حمودة في سنة 2003: "... معروف أن اقتصاد السوق فرض نفسه لنعيش اقتصادا عالميا ، بحيث لم تعد الدول تملك خيارا بصدده ... بل أصبحت مجبرة على اتباعه لاعتبارات كثيرة ، فقد نذكر من بينها أن دفة إدارة اقتصادياتنا التي لا نملك التحكم في تفاصيلها ... أصبحت خاضعة في كثير من الأحيان للأسواق العالمية خاصة المالية ... و في الجزائر فرض التحول نفسه و شرعت البلاد فعلا في تنفيذ هذه العمليات مع أواخر الثمانينيات و بداية التسعينيات ... و لا تزال العملية متواصلة لغاية اليوم ... فالذي حدث هو ما تسمونه بالسرعة في خصخصة الاقتصاد ، و قد ترجم ذلك و للأسف بتنفيذ سياسة نتج عنها تفتيت غير مدروس أحيانا للقطاع العام و تحطيم مؤسسات كان يجب علينا أن نحميها ، لكننا أخطأنا في ترجمة عملية الخصخصة و الإصلاح".[1] و من هذا التصريح تتضح هشاشة اقتصاد الدولة الجزائرية ، و هو ما جعلها في كثير من الأحيان تخضع لهيمنة الاقتصاد العالمي ، و شروط المؤسسات المالية الدولية.

فالجزائر باعتبارها بلدا مصدرا للبترول ، يفترض بها أن تكون رائدة في الصناعات البتروكيماوية ، غير أن هذا القطاع يبقى هو الآخر متواضعا ، حيث للجزائر ثلاثة مصانع لتكرير البترول بأرزيو ، و مصنع لتمييع الغاز الطبيعي بسكيكدة. أيضا من التحديات الاقتصادية بالنسبة للجزائر ذات الاقتصاد القائم أساسا على تصدير البترول و الغاز الطبيعي ، سعي الدول المستوردة للحد من اعتمادها بشكل كبير على هاذين المصدرين للتزود بالطاقة ، و البحث عن استغلال إمكانياتها الطاقوية المحلية المتمثلة أساسا في الفحم ، و الطاقة النووية ، و الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية ، و الطاقة المستخرجة من المواد العضوية الزراعية.[2]

---

[1] القفاص ، ***مرجع سابق*** ، ص. 241.

[2] Mohamed Elhocine Benissad , ***Éléments d'Economie Pétrolière*** (Alger : Office des Publications Universitaires , 1981) , p.p. 71 – 83.

و جاءت إحصائيات سنة 2013 لتؤكد هشاشة الاقتصاد الجزائري ، إذ بفعل تراجع أسعار البترول فقد تراجع الفائض المحقق على مستوى الميزان التجاري من نسبة 5.9 بالمائة من الناتج المحلي الخام في عام 2012 إلى نسبة 1.2 بالمائة من الناتج المحلي الخام في عام 2013 ، كما يتوقع الخبراء أن تصل نسبة التضخم في الجزائر إلى حدود 4.2 بالمائة في سنة 2014. و بخصوص تقسيم الناتج المحلي الخام على القطاعات ، نجد أن قطاع واحد هو المحروقات يساهم بنسبة 36 بالمائة حسب إحصائيات عام 2012 ، و يضمن 70 بالمائة من الميزانية العامة للبلد ، و يمثل 98 بالمائة من صادرات الجزائر ، و مع تراجع أسعار البترول بنسبة -10.3 بالمائة و تخفيض الجزائر لصادراتها من هذه المادة بنسبة -7.4 بالمائة فإن الاقتصاد الجزائري أصبح بحاجة إلى إعادة نظر.[1]

كذلك من التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري ، انتشار ظاهرة الفساد ، حيث "هناك احتكار للاستثمار من طرف جماعة ذات نفوذ ترى في القطاع الخاص منافسا لها يهدد مصالحها ، و في راحة السكان مساسا بمستقبلها" ، و عليه فقد سجلت الجزائر خلال سنة 2009 أربعة مشاريع استثمارية فقط ، و لم يتجاوز هذا العدد عشرة مشاريع في سنة 2010. في سنة 2010 أحصت الجزائر أكثر من 360 قضية فساد ، و من جهة أخرى أوردت العديد من الإحصائيات أن نسبة 80 بالمائة من الاعتمادات المالية الموجهة من طرف الحكومة لتشغيل الشباب لم تصل إلى مستحقيها.[2] و قد صنف البنك العالمي ـ في تقريره لعام 2015 ـ الجزائر في المرتبة 163 عالميا من حيث توفير السلطة للمناخ الملائم للاستثمار ، حيث سجل التقرير وجود عدة عراقيل بيروقراطية ، إضافة إلى انتشار الفساد ، و عراقيل أخرى متعلقة بضعف البنية التحتية.[3]

أما على المستوى الاجتماعي ، فرغم أن عدد سكان الجزائر يعرف ارتفاعا مطردا بزيادات سنوية تراوحت ما بين 700.000 و 800.000 نسمة سنويا ، إلا أن تعداد سكان

---

[1] Banque Africaine de Développement , «Perspectives Economiques en Afrique 2014 » , ***www.africaneconomicoutlook.org/fr*** , 04 / 07 / 2015.

[2] بشير مصيطفى ، ***الإصلاحات التي نريد مقالات في الاقتصاد الجزائري*** (الجزائر : جسور للنشر و التوزيع ، ط. 1 ، 2012) ، ص. ص. 96 – 173.

[3] جريدة ***الخبر*** ، ع. 7957 ، 31 أكتوبر 2015 ، ص. 02.

الجزائري الاجمالي يبقى متواضعا مقارنة مع المساحة الإجمالية للبلد ، حيث قدرت الكثافة السكانية في الجزائر مع بداية القرن الواحد و العشرين بنحو 12 نسمة / كلم^2.[1]

رغم هذا التعداد المتواضع نسبيا لسكان الجزائر ، غير أن الإحصائيات الرسمية لعام 2000 قدرت عدد الأشخاص الذين يعيشون دون الحد الأدنى الحيوي في الجزائر بحوالي 12.12 بالمائة ، أو ما يعادل 2.850.000 شخص أغلبهم في المناطق الريفية. كذلك يعيش ما بين 5 بالمائة و 10 بالمائة من سكان الجزائر في حالة فقر شديد لا يسمح لهم حتى بتوفير الحاجيات الغذائية. و نظرا لأن نسبة الشباب في المجتمع الجزائري تبلغ حوالي 75 بالمائة من مجموع السكان ، حيث يسعى هؤلاء الشباب للحصول على مناصب عمل فإن المجتمع يعرف زيادة في نسبة البطالة ، خاصة و أن نحو 1100 مؤسسة عمومية تم إغلاقها جراء الاضطرابات السياسية و الاقتصادية التي عرفتها البلاد خلال عقد التسعينيات ، أين كان تسريح حوالي 500000 عامل ، و هذه الاجراءات كانت في إطار إعادة جدولة الديون الخارجية للجزائر التي فرضها صندوق النقد الدولي. و عليه فقد بلغت نسبة البطالة في الجزائر حسب الاحصائيات الرسمية 28.1 بالمائة ، أي حوالي 2.2 مليون شخص.[2]

و هذه الظروف الاجتماعية المتردية أدت بالعديد من شباب الجزائر لسلوك طريق الهجرة بحثا عن ظروف معيشية أكثر موائمة ، فخلال منتدى رؤساء الشركات الخاصة الجزائرية في عام 2006 ، أوضح المؤتمرون أن الجزائر فقدت خلال العقد الأخير أزيد من 40000 من إطاراتها العلمية. كما أوردت جريدة Liberté بتاريخ 03 أكتوبر 2006 أن من بين 10000 طبيب مهاجر في فرنسا هناك 70000 طبيب جزائري. أما المعهد الوطني الفرنسي للإحصاء و الدراسات الاقتصادية فقد أورد ضمن تقاريره أنه يوجد في أوروبا 99000 رئيسا لشركات اقتصادية أوروبية من أصول جزائرية يوظفون 2.2 مليون عامل ، و يبلغ رقم أعمالهم حوالي 15 مليار "يورو". في الولايات المتحدة الأمريكية هناك 18000 جزائري ، من بينهم 3000 باحثا في العلوم و التكنولوجيا من المستوى العالمي ، أيضا احتلت الجزائر المرتبة الثالثة ضمن خمس و عشرين بلدا مصدرا للكفاءات نحو كندا. و هذا

---

[1] Garnier , ***Op. Cit.*** , p.p. 42 , 43.

[2] الراسي ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 592 ، 593.

الاستنزاف للإطارات و الموارد البشرية في الجزائر يعبر عن عدم كفاءة السياسات العامة المتبعة في احتواء طالبي الشغل من الشباب و توفير مستوى مناسب من الرفاه الاجتماعي.

أيضا هناك انتهاكات لحقوق الطفل في الجزائر ، فحسب تقرير منظمة العمل الدولية لعام 2008 ، فإن الجزائر تحتل المرتبة الأولى عربيا بخصوص عدد الأطفال العاملين بنحو 1.8 مليون طفل عامل ، من بينهم 1.3 مليون تتراوح أعمارهم ما بين ستة و ثلاثة عشر سنة من بينهم 56 بالمائة من الإناث ، و 28 بالمائة لا يتعدى سنهم 15 سنة ، و هنا نشير إلى أن عدد الأطفال في الجزائر بلغ - في سنة 2008 - نحو 9.6 مليون طفل أو حوالي 30 بالمائة من مجموع السكان ، في حين يشكل الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة نسبة 63 بالمائة ، و تشير الإحصائيات و التقارير الرسمية إلى وجود عدة انتهاكات لحقوق الطفل في الجزائر ، حيث ورد في تقرير لقيادة الدرك الوطني أن 90 بالمائة من الاطفال العاملين هم أطراف في الجريمة سواء في شكل مذنبين أو ضحايا. أما إحصائيات مصالح الأمن فقد سجلت في عام 2008 حوالي 4875 قضية عنف ضد الأطفال ، منها 1546 حالى اعتداء جنسي ، و 146 قضية اختطاف ، و 803 حالة عنف جسدي ، و 336 حادثة سوء معاملة ، و 25 جريمة قتل. أيضا شهدت قضية اختطاف الأطفال منحى تصاعديا خلال السنوات الأخيرة في الجزائر ، إذ كشف وزير الداخلية يزيد زرهوني بأنه في عام 2006 تم تسجيل 108 حالة اختطاف ، ليرتفع هذا الرقم إلى 250 حالة في عام 2007 ، هذا في الوقت الذي تبقى حالات اختطاف أخرى غير مصرح بها ، نظرا لتهديد العناصر المختطفة ، أو لاعتبارات متعلقة بالعادات خاصة لما يتعلق الأمر بالاختطاف المصحوب بممارسات جنسية في حق الضحية.[1]

كذلك رغم القوانين التي سنتها الجزائر من أجل ضمان حقوق المرأة في المجتمع، إلا أن هذه الأخير لا تزال عرضة للعديد من أشكال العنف الجسدي و النفسي ، فحسب رئيسة جمعية "المرأة في الاتصال" نفيسة لحرش فإن حوالي 3088 امرأة تعرضت للاغتصاب و الضرب و المعاملة القاسية في الجزائر خلال عام 2007 ، فهناك امرأة على الأقل تغتصب يوميا في الجزائر ، كما أن هناك 1809 امرأة تعرضت للضرب و المعاملة القاسية من قبل

[1] ***المرجع نفسه*** ، ص. ص. 917 - 931.

الأقارب و الزملاء ، في حين أن 1309 حالة أخرى تعرضن للضرب من طرف أشخاص أجانب و مجهولين ، و ذلك دائما حسب إحصائيات السنة ذاتها.[1]

في الميدان الإعلامي ، واجهت الصحافة المستقلة في الجزائر عدة عراقيل أهمها الضغوط التي تمارسها السلطة من خلال سيطرتها على المطابع و المؤسسات الإشهارية، ففي عام 1998 منعت السلطة طبع أربع جرائد ناطقة باللغة الفرنسية (El-Watane , Le Matin, Le Soir , et La Tribune) ابتداء من 17 أكتوبر و استمر ذلك لمدة 24 يوما ، أيضا توقفت جرائد الخبر و Le Quotidien و Liberté عن الصدور لفترة في عام 1998 بسبب ضغوط السلطة من خلال المطابع العمومية ، زيادة على ذلك كانت هناك ضغوط قانونية ضد الصحافة و الصحفيين ، حيث أغلقت مكاتب جريدة La Tribune في 03 جويلية 1996 بتهمة الإساءة إلى العلم الوطني ، و لم تعاود الصدور إلا في 31 جانفي 1997 ، أما الصحفي عمر بلهوشات فقد حكم عليه بالسجن لمدة سنة نافذة بتهمة الإساءة إلى جسم رسمي.[2]

في سنة 2005 صنفت منظمة "مراسلون بلا حدود" الجزائر في المرتبة 129 عالميا من حيث حرية الصحافة ، بعد كل من مالي ، و نيجر ، و نيجيريا.[3]

و هذه الضغوطات الحكومية على حرية التعبير هي التي حملت الفيلسوف و الكاتب الفرنسي Bernad Henri Lévy على التصريح بأنه "يأمل و يدعو كي تتحقق أحلام الحرية في الجزائر ... و أن نظام الرئيس بوتفليقة يمنع حرية التعبير" ، كما دعى الكاتب الفرنسي الدول الكبرى لأن تتدخل لحمل الجزائر على احترام حقوق الإنسان خاصة الحق في العبير.[4]

و هنا نشير إلى أن التضييق على حرية الصحافة ، يؤثر سلبا على الانتقال الديمقراطي ، "فقد أثبتت التجارب أن الاتصال بالشعب هو أهم آلية في التغيير ، فضعف القاعدة الشعبية تحرم الانتقال الديمقراطي من أكبر دعامة و سند أمام القوى المناوئة للتغيير ، و التي تعتبر

---

[1] ***المكان نفسه***.

[2] الراسي ، ***مرجع سابق*** ، ص. 591.

[3] Ahmed Ben Bitour , ***Radioscopie de la Gouvernance Algérienne*** (Alger : E.D.I.F 2000 , 2006) , p. 188.

[4] جريدة ***الخبر*** ، ع. 6853 ، 02 أكتوبر 2012 ، ص. 03

قوى منظمة و ذات قدرات عالية ، فالإبقاء على نظام إعلامي ضعيف و غير حر ، لا يعزز أبدا من قوة القاعدة الشعبية التي تعتبر الضامن الحقيقي للانتقال الديمقراطي و إنجاحه".[1]

إن وجود مثل هذه التحديات الاجتماعية يحد من مجال المناورة في السياسة الاقليمية للجزائر في أفريقيا ، خاصة في بعدها الاجتماعي ، حيث أن تدهور الظروف الاجتماعية للقارة ، يتطلب من الدولة التي تطمح للإضطلاع بأدوار إقليمية تقديم بعض المساعدات في هذا المجال ، لكن هذا الدور لن يتأتى للجزائر في ظل المطالب الاجتماعية الكثيرة للمجتمع المحلي في الجزائر. من جهة أخرى فإن التحديات الاجتماعية المتعلقة بانتهاكات حقوق الانسان على المستوى الداخلي تمثل تناقضا مع ما تدعو اليه الجزائر في سياستها الإقليمية ، خاصة في إطار مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (نيباد).

المبحث الثاني: التحديات الإقليمية للسياسة الإقليمية للجزائر في إفريقيا

سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى مختلف التحديات السياسية ، و الأمنية ، و الاقتصادية ، و الاجتماعية التي تعرفها القارة الإفريقية ، و التي يمكن أن تحد من دور الجزائر الإقليمي في إفريقيا.

أولا: التحديات السياسية الإقليمية

لقد كان للنشاط الاستعمار دورا في خلق بعض المشكلات السياسية في إفريقيا ، فمنذ منتصف القرن 19 ميلادي تزايد النشاط الاستعماري الأوروبي في القارة ، و شهدت هذه الأخيرة منافسة بين مختلف القوى الكبرى آنذاك ، و عليه جاء مؤتمر "برلين" لعام 1884 ليضبط التنافس الأوروبي على الأراضي الإفريقية بين كل من بريطانيا ، و فرنسا و بلجيكا ، و البرتغال ، و ألمانيا ، و إيطاليا ، و إسبانيا. و بقيت إفريقيا على هذه الحال إلى غاية ستينيات القرن العشرين ، حيث بدأت الحركات التحررية تنشط في القارة ، و تم بموجبها استقلال أغلب الدول الإفريقية المستعمرة ، و كان استقلال جميع دول القارة باستكمال تحرر "ناميبيا" في عام 1990.[2]

---

[1] رشيد حمليل ، "النظام الاعلامي الجزائري و الانتقال الديمقراطي" ، ***فكر و مجتمع*** (الجزائر : طاكسيج كوم للدراسات و النشر و التوزيع ، جوان 2014) ، ص. ص. 175 – 198.

[2] الشامي ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 230 ، 231 .

و رغم أن الاستعمار الأوروبي كان يدعي بأنه رسول الحضارة للشعوب الإفريقية غير أن الممارسات التي كان يقوم بها على امتداد أكثر من قرن من الزمن جعلت فارق التنمية يتزايد بين الطرفين الأوروبي الذي ازداد تطورا من جهة ، و البلدان الإفريقية التي ازدادت تخلفا من جهة أخرى. و حتى بعد نيل أغلب الشعوب الإفريقية لاستقلالها السياسي فإنها أصبحت تعاني العديد من المشكلات في مختلف الميادين ، و تعد أغلب هذه المشكلات من مخلفات النشاط الاستعماري. بعدها كانت إفريقيا أيضا مسرحا للتنافس بين القطبين المتصارعين خلال الحرب الباردة ، حيث كان لهذا العامل الخارجي أثرا كبيرا في تخلف القارة. و إلى جانب العامل التارخي ، فإن العامل الجغرافي هو الآخر يعيق التكامل الإقليمي لإفريقيا و تطورها ، حيث تعتبر الصحراء الكبرى بمثابة حاجز كبير يفصل بين شمال إفريقيا المسلم و الذي يضم أجناس ذات بشرة بيضاء ، و إفريقيا جنوب الصحراء من الأجناس الزنجية و المسيحية في أغلبها.[1]

و من بين مخلفات النشاط الاستعماري في إفريقيا مشكلة الحدود السياسية، فالمعروف أن الحدود السياسية في إفريقيا جاءت نتيجة لما فرضته روح المنافسة الاستعمارية بعيدا عن الخصوصيات الطبيعية و الاجتماعية للقارة ، حيث أفضى ذلك إلى أن أصبحت القبيلة الواحدة مقسمة بين دولتين متجاورتين ، يخضع نصف سكانها لسيادة دولة معينة ، و نصفها الآخر لسيادة دولة أخرى ، و هذا الوضع أدى إلى نشوب العديد من النزاعات الحدودية بين دول إفريقيا ، مثل النزاع بين إثيوبيا و الصومال حول إقليم "أوغادين".[2]

كما كانت هناك نزاعات حدودية مسلحة كذلك بين "نيجيريا" و "كاميرون" في عام 1994 ، و عرض النزاع أمام محكمة العدل الدولية عام 2002 ، و تم الفصل فيه لصالح "كاميرون" في عام 2008 ، أيضا النزاع الحدودي بين "إثيوبيا" و "إريتريا" (1998 - 2000) ، و الذي حول هو الآخر إلى محكمة العدل الدولية ، في حين تبقى بعض النزاعات الحدودية معلقة ، مثل الاحتلال المغربي للصحراء الغربية منذ عام 1975.[3]

---

[1] Nouschi , ***Op. Cit.*** , p. p. 47 , 48.

[2] الشامي ، ***مرجع سابق*** ، ص. 234 .

[3] Garcin , ***Op. Cit.*** , p. p. 155 - 159.

أما بالنسبة للجزائر فهي الأخرى مباشرة بعد الاستقلال عرفت علاقات جوار متوترة بسبب مشاكل ترسيم الحدود ، حيث خاضت الجزائر حربا مع المغرب حول الحدود في عام 1963 ، و تم تسوية القضية في عهد الرئيس هواري بومدين بالتوقيع على اتفاقية حسن الجوار في إطار منظمة الوحدة الإفريقية ، رغم ذلك يبقى حوالي 50 كلم من حدود الجزائر مع إقليم الصحراء الغربية غير مرسم ، إلا أنه محترم من قبل الطرفين. أيضا عرفت الجزائر خلافا حدوديا مع تونس في عام 1983 حول منطقة "حزوة" التي ادعى كل طرف أنها تابعة لإقليمه الجغرافي ، اقترحت الجزائر اقتسام المنطقة بالتساوي ، لكن تونس حاولت ضمها بالقوة ، و ردت الجزائر على ذلك بالمثل في عام 1991 ، و عليه قبلت تونس بالمقترح الجزائري السابق ، و تمت تسوية القضية في عام 1994. لكن رغم ذلك تبقى هذه المشاكل الحدودية قادرة على أن تثار في أي وقت لتمثل عائقا أمام السياسية الإقليمية للجزائر في إفريقيا.[1]

كذلك من بين أبرز التحديات السياسية التي تعاني منها القارة الإفريقية اليوم ، و التي تحد من نجاح السياسة الإقليمية للجزائر في إفريقيا نجد مشكلة عدم الاستقرار السياسي فرغم نهاية الحرب الباردة ، و تراجع دور العامل الخارجي في إثارة الصراعات في إفريقيا ، إلا أن هذه الأخيرة ما فتئت تسجل العديد من النزاعات و الحروب ، حتى أصبحت سمة عدم الاستقرار السياسي هي الميزة الأساسية لإفريقيا. و قد شهدت إفريقيا العديد من النزاعات الداخلية و الحروب الأهلية ، مثل الحركة الانفصالية بمنطقة "كازاماس" (سنغال) كذلك عرفت "إثيوبيا" محاولة انفصالية ، كما حاولت "أنجوان" إحدى الجزر الثلاث لجمهورية القمر الانفصال في عام 1997 ، من جهتها شهدت "غانا" في سنة 1994 حربا داخلية راح ضحيتها مئات القتلى ، أيضا استمرت الاضطرابات السياسية و الأمنية في منطقة البحيرات الكبرى ، أين ارتكب Hutu مجازر في حق Tutsi في "رواندا" خلال عام 1994 ، أما في جمهورية إفريقيا الوسطى فتحولت المنافسة السياسية إلى حرب أهلية بعدما أصبح قادة الأحزاب رؤساء لتنظيمات مسلحة مثل "نينجا" و "كوبرا" و "زولو" ، و هو الحال أيضا في "كونغو برازافيل" خاصة خلال سنتي 1996 و 1997. و في "زائير" خلال

[1] خالد نزار ، مذكرات اللواء خالد نزار ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 59 - 62.

سنتي 1996 و 1997 كان النظام السياسي بقيادة Laurent Kabila و بمساعدة رواندية مسئولا عن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية على حد تقرير منظمة الأمم المتحدة لسنة 1998.[1]

كذلك عرفت كل من "كاميرون" ، و أفريقيا الوسطى ، و "سيراليون" ، و "رواندا" و "بوروندي" ، و "ليبيريا" ، و الصومال نزاعات داخلية و حروب أهلية ، من جهتها دولة "مالي" شهدت صراعا متواصلا بين الشمال و الجنوب مازال مستمرا إلى غاية اليوم ، حيث عرف البلد تمردات قادتها قبائل الشمال من الطوارق ضد الحكومة المركزية في الجنوب.[2]

أيضا عرفت بعض من هذه الحروب الداخلية تجددا في السنوات الأخيرة ، حيث تجددت المواجهات في الصومال خلال سنتي 2006 و 2007 ثم في 2010 و 2011. مدينة "جوس" بنيجيريا كانت هي الأخرى مسرحا للاقتتال المتبادل في شهر نوفمبر 2008 ، لتتجدد بعدها الحرب الدينية في شهر جانفي 2010 ، و التي راح ضحيتها 300 بدوي من المسلمين قتلوا كلهم خلال ثلاثة أيام ، و في شهر مارس 2010 رد المسلمون بقتل نحو 500 فلاح مسيحي خلال ليلة واحدة ، و تعود الشرارة الأولى لهذا الاقتتال إلى بناء مسجد للمسلمين في أحد شوارع المسحيين ، و ما زاد من تأزم الأوضاع هو محاولة المسلمين في الشمال تطبيق الشريعة الإسلامية في الحياة الاجتماعية ، و حسب منظمة Human Rights Watch فإن النزاعات الدينية في البلد راح ضحيتها 13500 مدني خلال عشر سنوات أي منذ سقوط النظام العسكري للجنرال Sani Abacha في عام 1999. و في عام 2009 قامت جماعة "بوكوحرام" ذات التوجهات الإسلامية بتمرد في مدينة "بورنو". إلى جانب العامل الديني هناك العامل السياسي الذي ساهم في تأجيج عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا ، حيث ظهرت مطالب انفصالية لبعض الحركات مثل "الحركة من أجل تحرير دالتا النيجر" ، و التي قامت مع بداية عام 2010 بالقيام ببعض الاعمال التخريبية ، و نصب الكمائن للقوات النظامية. كذلك تجددت المواجهات الطائفية في جمهورية "الكونغو" الديمقراطي خلال عامي 2009 و 2010 ، و قد أدت هذه المواجهات في بعض الأحيان إلى

[1] Garcin , ***Op. Cit.*** , p. p. 155 - 159.

[2] صبور ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 10 - 87.

انقسام الدولة الواحدة في إفريقيا ، مثل ما حدث مع السودان في عام 2011 بسبب الصراع العقائدي بين الشمال و الجنوب.[1]

كذلك من بين التحديات السياسية الأخرى التي تواجه القارة الإفريقية ، تدخل الجيش في السلطة ، فخلال عقد الستينات من القرن العشرين شهدت ـ تقريبا- نصف الدول الإفريقية تدخل الجيش في السلطة السياسية أو ما يعرف بالانقلابات العسكرية ، سواء ضد أنظمة مدنية كانت قائمة ، أو استبدال أنظمة عسكرية بأنظمة عسكرية أخرى كما كان الحال في نيجيريا في 1966 و 1975 و 1985 ، وفي غانا في 1978 و 1979. كذلك شهدت دول أخرى عديدة محاولات انقلاب عسكري كما كان الشأن في "غابون" عام 1964 ، و "أنغولا" في عام 1977 ، و "كينيا" خلال عام 1982. وبغض النظر عن القوة الاستعمارية السابقة في هذه البلدان فيما كانت فرنسا ، أو بريطانيا ، أو إيطاليا ، أو بلجيكا ، أو البرتغال ، أو إسبانيا ، وعما إذا كانت فقيرة مثل "فولتا العليا"(بوركينافاسو منذ 1984) أو غنية كليبيا ، وكذا عن طبيعة النظام السياسي الذي كان قائما ، محافظا كان مثل "نيجر" ، أو راديكاليا كالجزائري في عهد الرئيس أحمد بن بلة ، وأيضا بغض النظر عن مدى انفتاح تلك الأنظمة السياسية ، سواء كانت دولة بحزب واحد مثل "غانا" و "مالي" ، أو متعدد الأحزاب مثل "داهومي" (في عام 1963) و "نيجيريا" ، فإن هذه الأمثلة تعبر عن عدم الاستقرار التي تعرفها الحكومات الإفريقية جراء تدخل الجيش في السلطة.[2]

فخلال الفترة 1963 إلى 1969 سجلت 15 دولة افريقية انقلابا عسكريا ناجحا على الأقل ، أما في الفترة 1970 إلى 1990 فكانت هناك انقلابات عسكرية ناجحة في 14 دولة إفريقية أخرى. و رغم أن الفترة الممتدة ما بين سنتي 1963 إلى غاية 1991 شهدت حوالي 61 انقلابا عسكريا ناجحا في مختلف البلدان الإفريقية ، إلا أن 43 بالمائة من هذه الدول لم تعرف أبدا انقلابات عسكرية ناجحة ، أي شهدت محاولات انقلابية فاشلة ، و هو ما يساهم في عدم الاستقرار السياسي الذي تعرفه إفريقيا بشكل عام.[3]

---

[1] Hugeux , ***Op. Cit.*** , p. p. 44 - 51.

[2] "وليم توردوف" ، ***الحكم و السياسة في إفريقيا*** ، تر. كاظم هاشم نعمة (طرابلس : أكاديمية الدراسات العليا ، ط. 1، 2004) ، ص. 185.

[3] Hélène d'Almeida-Topor , ***l'Afrique au 20 eme Siècle*** (Paris : Armand Colin , 2 em ed. , 1999) , p. p. 233 , 234.

و حسب وكالة الأنباء الفرنسية فإن إفريقيا شهدت خلال عشر سنوات حوالي 15 انقلابا عسكريا ناجحا ، حيث كان تسجيل انقلابات عسكرية في كل من "نيجر" ، و جزر القمر ، و "غينيا بيساو" ، و "كوديفوار" خلال عام 1999 ، و في عام 2003 حدثت انقلابات في كل من جمهورية إفريقيا الوسطى ، و "ساوتومي و البرانسيب" ، و "ليبيريا" ، و "غينيا بيساو" ، كذلك عرفت موريتانيا انقلابين عسكريين خلال ثلاث سنوات (2005 - 2008) ، أيضا حدث انقلاب عسكري في "غينيا كوناكري" في ديسمبر 2008 ، و في "مدغشقر" في مارس 2009 ، ثم في "نيجر" في فيفري 2010 ، ثم "غينيا بيساو" في أفريل 2010 ، أي بحوالي عام فقط عن الانقلاب السابق في هذا البلد. و ما زاد من تفاقم هذه الانقلابات هو عدد الميليشيات (الفرق) المسلحة و قطع الأسلحة التقليدية المنتشرة في إفريقيا ، و التي بلغ عددها حوالي 100 مليون قطعة سلاح.[1]

إن هذه الانقلابات العسكرية في إفريقيا ، أدت إلى ظهور مشكل آخر هو ضعف مسار التحول الديمقراطي في القارة ، فخلال سنة 2009 كان في إفريقيا جنوب الصحراء عشرة انتخابات رئاسية مبرمجة في كل من جنوب إفريقيا في شهر أفريل ، و "أنغولا" و "كونغو برازافيل" في شهر جويلية ، و "كوديفوار" في شهر ديسمبر ، و "مالاوي" خلال شهر ماي ، و موريتانيا في شهر جوان ، و "موزمبيق" و "نيجيريا" في شهر ديسمبر ، و الصومال في شهر جويلية ، إضافة إلى الجزائر خلال شهر أفريل. رغم ذلك يبقى مسار التحول الديمقراطي هشا في إفريقيا ، جراء التجاوزات الدستورية التي تحدث في العديد من الدول مثل جزر "موريس" و "بنين" و "مالي" ، كما أن التداول على السلطة يبقى هو الآخر محدودا ، بالنظر إلى التسليم بحق بعض الرؤساء في الحكم مدى الحياة ، كما هو الحال في "كونغو" و "غينيا" الاستوائية ، و "تشاد" ، و كما كان الأمر في ليبيا ، و ما انتخاب الرئيس الليبي السابق معمر القذافي على رأس الاتحاد الإفريقي إلا اعترافا ضمنيا بهذا الحق. من ناحية أخرى تعرقل الانقلابات العسكرية في إفريقيا من إمكانية نجاح مسار التحول الديمقراطي فالرئيس الموريتاني سيدي ولد عبد الله الذي انتخب بشكل ديمقراطي ، شن ضده في سبتمبر 2008 انقلابا عسكريا من طرف الجنرال عبد العزيز المدعوم من قبل العديد من

[1] Hugeux , ***Op. Cit.*** , p. p. 43 , 44.

الدول الإفريقية كالسينغال و المغرب و الجزائر و ليبيا. "مدغشقر" أيضا شهدت اضطرابات سياسية استقال على إثرها الرئيس Marc Ravalo Manana ليسيطر الجيش على السلطة ، بعدما تجاوز صلاحيات المحكمة الدستورية ، كما تم حل مجلسي النواب و الشيوخ. "غينيا بيساو" هي الأخرى رغم تبنيها لتعددية حزبية ، و إجراء انتخابات غير أنها تعرف عدم استقرار سياسي بسبب الاغتيالات السياسية التي تكون في الغالب في حق الشخصيات ذات النفوذ ، كما كان الحال مع رئيس الدولة Bernardo Vieira في 03 مارس 2009 ، ثم محاولة اغتيال رئيس أركان الجيش. أما في "غينيا" فقد استطاع الرئيس Conté أن يحافظ على مركزه الرئاسي منذ عام 1984 من خلال استغلال الانقسامات داخل الجيش الوطني ، و ذلك إلى غاية وفاته في 22 ديسمبر 2008.[1]

الممارسة السياسية في بلدان المغرب العربي هي الأخرى تبرز عسر التحول الديمقراطي في إفريقيا ، فرغم وجود إصلاحات دستورية و إقرار تعددية حزبية ، و إجراء انتخابات رئاسية و نيابية إلا أن الواقع يثبت عدم وجود تحول ديمقراطي حقيقي و لا تناوب على السلطة في دول المنطقة ، حيث تعيش هذه الدول في حالة طوارئ غير معلنة يتم من خلالها تعليق العمل بالدستور ، كما أن التعديلات الدستورية الكثيرة التي أجرتها دول المغرب العربي ما هي إلا آلية لإضفاء الصبغة الشرعية على الخروقات التي تقوم بها السلطة التنفيذية في أحكام الدساتير السابقة ، و محاولة لتعزيز قوة هذه السلطة، و تهميش دور المعارضة. و إذا كان نظام الحكم في المغرب ملكي وراثي فإن الدساتير في كل دول المغرب الأخرى قد عدلت بالشكل الذي يحقق رغبة الحكام في البقاء في السلطة مدى الحياة ، فالتعديلات الدستورية في موريتانيا في جوان 2009 ، و في تونس في أكتوبر 2009 كانت تهدف إلى تمكين الرئيسين ولد عبد العزيز ، و زين العابدين بن علي من تجاوز الخط الأحمر الذي يحدد عدد العهدات الرئاسية.[2]

أيضا من التحديات انتشار ظاهرة الفساد السياسي ، فحسب نسخة المقياس العالمي للفساد لسنة 2009 فإنه من بين 26 بالمائة من سكان إفريقيا جنوب الصحراء الذين تم

[1] Hugon , « Une Afrique Emportée par la Crise Mondiale » , ***Op. Cit.*** , p. p. 343 - 366.
[2] Didier Ballion et Rachid Khechana , « Vers une Nouvelle Equation Politique Régionale », ***Année Stratégique 2010 ; Analyse des Enjeux Internationaux*** , Pascal Boniface éd. (Paris : Editions Dalloz , 2009) , p. p. 283 - 312.

استجوابهم كانوا قد قدموا رشوة خلال 12 شهرا الماضية عن الاستجواب ، وقد فاقت هذه النسبة 50 بالمائة في بعض الدول مثل "ليبيريا" و "سيراليون" و "كمرون" و "أوغندا" و تعد مصالح الأمن و الجيش و العدالة و المصالح المالية من أكبر القابضين للرشوة في إفريقيا ، إلا أن حتى قطاعات الصحة و التعليم لم تسلم من هذه الظاهرة ، حيث تدفع رشوة مقابل الحصول على خدمات صحية من المفروض أنها مجانية ، كما تدفع رشوة لقاء انتقال الأطفال المتمدرسين نحو الأقسام العاليا في مسارهم الدراسي. و بهذا تحتل بلدان إفريقيا جنوب الصحراء مراكز جد متأخرة في الترتيب العالمي حول الشفافية لسنة 2010 ، حيث جاء في ذيل الترتيب كل من الصومال و السودان و "غينيا كوناكري" و "تشاد" و "غينيا" الاستوائية و جمهورية "الكونغو" الديمقراطي و قبلها كل من جنوب إفريقيا و الرأس الأخضر و جزر "موريس" ، كما احتلت "أنغولا" مثلا المركز 162 ضمن ترتيب 180 دولة على المستوى العالمي بخصوص الشفافية ، من جهته تصدر "كمرون" مرتين على التوالي قائمة الدول الأكثر فسادا في العالم خلال العقد الماضي. أما على المستوى الإفريقي ، فمن بين 53 دولة خضعت للمتابعة خلال عام 2009 ، فقد احتل "تشاد" المرتبة رقم 52 بحسب معايير الشفافية الدولية ، في حين جاء "الكونغو كينشاسا" في المركز 50 ، و جمهورية إفريقيا الوسطى في المركز 48 ، و "كوديفوار" في المرتبة 47 ، و "غينيا كوناكري" في المركز 44 ، و "الكونغو برازافيل" في المرتبة 41. إن لظاهرة الفساد السياسي آثارا سلبية وخيمة على التنمية بشكل عام في إفريقيا ، فهي تقلل من حظوظ القارة في الاستفادة من الاستثمارات و الإعانات الأجنبية ، كما أنها تنخر الاقتصاديات الوطنية ، فحسب تقرير بنك دول إفريقيا الوسطى ("الكمرون" ، جمهورية إفريقيا الوسطى ، "الكونغو"، "الغابون"، "غينيا" الاستوائية و "تشاد") ، فإنه قد تم تحويل ما قيمته 25 مليون "يورو" في شكل رشوة خلال الفترة الممتدة ما بين 2004 إلى 2009، كما كلف الفساد دولة "غابون" حوالي ثلاثة ملايين "يورو" خلال عام 2009. من جهته حذر تقرير الاتحاد الإفريقي لسنة 2009 من انعكاسات الفساد على التنمية في القارة ، حيث ورد في التقرير أن التبذير و الرشوة يحرم القارة من ربع ناتجها المحلي الخام ، كذلك جاء في تقرير البنك الإفريقي للتنمية أن الفساد يحرم القارة من نصف مداخيلها المالية من الضرائب ، كما يؤدي الفساد إلى زيادة في أسعار المواد بالتجزئة بنسبة 25 بالمائة ، و إلى نسبة تصل إلى 10

بالمائة بالنسبة للأسعار في الأسواق العمومية. زيادة على الانعكاسات الاقتصادية ، فإن للفساد السياسي انعكاسات على الجانب السياسي و بالتحديد التحول الديمقراطي ، إذ يصبح بالإمكان شراء المناصب السياسية و الأصوات الانتخابية ، كما هو الحال في جمهورية "الكونغو" الديمقراطي ، أين بلغ الأمر بنواب البرلمان أن يبيعوا أصواتهم بالمال لمن يدفع أكثر أثناء التصويت لاعتماد القوانين.[1]

إن هذه التطورات السياسية و العسكرية في إفريقيا ، أدت في النهاية إلى ضعف الدولة بشكل عام ، حيث يكثر الحديث عن الدول الفاشلة في إفريقيا ، و هي الدول التي لا تتمكن من فرض وجودها على الإقليم ، مثل فشل الحكومة في احتكار العنف المشروع أو فرض هيمنتها على المعاملات الاقتصادية الوطنية من خلال فرض و جباية الضرائب، أو عدم قدرة الدولة على فرض النظام و حماية الأفراد و ممتلكاتهم و إقامة العدل في المجتمع من خلال حرية القضاء ، و كذا توفير بعض الخدمات الاجتماعية الأساسية كالصحة و التعليم.[2]

و يقدم المتتبعون أمثلة إفريقية عن الدولة الفاشلة كالصومال و "ليبيريا" و جمهورية "الكونغو" الديمقراطي و "الكونغو" برازافيل ، و التي تسير في الغالب من قبل عسكريين مرتزقة أو إداريين لا يتلقون رواتب من طرف الحكومة ، فيلجؤون إلى تعويض مجهوداتهم عن طريق الانخراط في أعمال غير مشروعة ، كما نجد سيطرة العصابات المسلحة على مناطق معينة ، حيث لا يمكن تطبيق القانون الوطني على تلك المناطق ، أو حتى وجود جماعات مسلحة موالية للأنظمة السياسية مثل جماعة "الباتريوت" (الوطنيين) في "كوديفوار" التي تقمع كل من يطالب بإصلاحات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.[3]

ففي مدينة "بانفي" (جمهورية وسط إفريقيا) خلال الفترة 1996 – 2002 لم تتمكن الدولة من اعتقال المجرمين أو المخالفين للقانون بسبب الضائقة المالية التي كان يمر بها البلد ، إذ لم يكن قادرا على توفير الحراس لهؤلاء المحكوم عليهم و لا حتى توفير الغذاء و العناية بهم. في الميدان الاجتماعي لم تتمكن العديد من الدول الإفريقية حتى من إحصاء سكانها ، ففي "سينغال" 40 بالمائة من الأطفال أقل من خمس سنوات غير مسجلين في سجلات الحالة

[1] Hugeux , ***Op. Cit.*** , p. p. 90 - 101.

[2] السيد ولد أباه ، "العرب في النفق الإفريقي" ، ***الوفاق العربي*** ، ع. 97 ، جويلية 2007 ، ص. ص. 22 ، 23.

[3] Martin Kuengienda , ***Crise de l'Etat en Afrique et Modernité Politique en Question*** (Paris : l'Harmattan , 2008) , p. p. 05 – 10.

المدنية حسب تقرير "اليونيسيف" ، كما أن 70 بالمائة من الأطفال في إفريقيا جنوب الصحراء هم مجهولون من قبل الدولة حسب التقرير ذاته ، أما في الميدان التربوي فنسبة 57 فقط من الأطفال تتاح لهم الفرصة للتمدرس ، منهم 27 بالمائة فقط يتمكنون من إكمال مشوارهم الدراسي.[1]

إن عدم الاستقرار السياسي الذي تشهده إفريقيا بشكل عام ، يمثل تحديا أمام السياسة الإقليمية للجزائر في القارة ، ذلك أنه يعيق الأدوار الرامية للوحدة على المستوى القاري كما أنه يحد من نجاح المشاريع التنموية التي تحرص الجزائر على إقامتها في إفريقيا.

من جهة أخرى فإن وجود تجمعات إقليمية و جهوية في إفريقيا يقلل من العمل القاري الموحد ، فهو يشتت جهود القارة و الدول التي تسعى لأداء أدوار إقليمية كالجزائر ، بحيث يبقي تلك الجهود محصورة ضمن إطار جهوي و ليس قاري. و توجد في إفريقيا عدة تجمعات إقليمية و جهوية مثل منظمة الخدمات المشتركة لشرق إفريقيا ، و المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ، و مؤتمر تنسيق التنمية بين دول إفريقيا الجنوبية ، و اتحاد المغرب العربي.[2]

و كل تجمع من هذه التجمعات يقتصر على التنسيق بين مجموعة من الدول الإفريقية فالسوق المشتركة لشرق إفريقيا و الجنوب الإفريقي التي أنشئت عام 1994 تضم 20 دولة ، أما تجمع دول الساحل و الصحراء الذي أنشئ في عام 1998 فيضم ثلاث و عشرين دولة ، في حين تضم جماعة شرق إفريقيا ـ التي أنشئت عام 1999 ـ ثلاث دول، كذلك الجماعة الاقتصادية و النقدية لوسط إفريقيا التي أنشئت في عام 1998 تضم ست دول ، كما تضم الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (1995) خمسة عشر دولة ، أما الهيئة الدولية الحكومية المعنية بالتنمية التي أنشئت في عام 1996 فتضم سبع دول.[3]

يضاف إلى هذه التحديات ، تنامي الوعي السياسي لدى قبائل "التوارق" (في منطقة الساحل الإفريقي) ، و يعود الوعي الإثني لدى "التوارق" إلى الإقصاء و التهميش الذي

---

[1] Pautet , ***Op. Cit.*** , p. 168.

[2] "توردوف" ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 269 - 284.

[3] "أليسون ج. ك. بيلز" و "أندرو كوتي" ، "التعاون الأمني ـ الإقليمي في أوائل القرن الحادي و العشرين" ، ***التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي الكتاب السنوي 2006*** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط. 01 ، 2006) ، ص. ص. 319 - 357.

أصبحوا يعانون منه منذ استقلال الدول الإفريقية التي يعيشون فيها ، حيث سيطرت إثنيات إفريقية أو عربية على السلطة و حرمت "التوارق" من المشاركة السياسية. و في ظل هذه الظروف قام "التوارق" بعدة انتفاضات ضد أنظمة الحكم في "مالي" و في "نيجر" ، كما أنهم استغلوا ثورات "الربيع العربي" لتعزيز مطالبهم الانفصالية ، حيث تمرد "التوارق" ضد نظام الحكم في "مالي" في جانفي 2012 تحت قيادة بلال الشريف في إطار الحركة الوطنية لتحرير أزواد ، أيضا تحالف "التوارق" مع الجماعات الإرهابية التي تنشط في منطقة الساحل من أجل زيادة ضغوطهم على حكوماتهم الوطنية ، و الحصول على أكبر قدر من الحقوق السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية. و هذه كلها ظروف تؤثر سلبا على السياسة الإقليمية للجزائر في إفريقيا ، و على الدولة الجزائرية ككل باعتبارها تضم قبائل من "التوارق" تقطن الإقليم الجنوبي للبلد ، و قد تتأثر تلك القبائل بالنزعات الانفصالية التي تشهدها دول الجوار في منطقة الساحل.[1]

ثانيا: التحديات الأمنية الإقليمية

إن من أخطر التحديات الأمنية التي تواجهها القارة الإفريقية اليوم هي النزاعات الإقليمية بين الدول الإفريقية ، و الصراعات داخل الدولة الواحدة ، ذلك أن أساس هذا التهديد ليس عاملا خارجيا يمكن لبلدان القارة التوحد في مواجهته و التصدي له ، و إنما هو ذو مصدر داخلي يؤثر على الاستقرار المحلي و الإقليمي ، كما أنه يحد من إمكانية إفريقيا في مواجهة التحديات الخارجية الأخرى.[2]

إن أغلب الحروب التي شهدتها افريقيا هي ليست حروب دول ، و إنما هي حروب أهلية داخل الدولة الواحدة ، حيث أن أولى تلك الحروب كانت ذات هدف انفصالي عندما طالب إقليم "كاتونغا" الغني بالموارد المعدنية الانفصال عن "الكونغو" البلجيكي بعد نيل استقلاله في سنة 1960 ، و هو ما أدخل البلد في حرب أهلية إلى غاية عام 1965 بعد أن تدخلت

[1] أيمن شبانة ، "ما بعد التهميش : الطوارق و تهديد سلامة الدولة الوطنية" ، محلق مجلة ***السياسة الدولية*** ، ع. 193 ، جويلية 2013 ، مجلد 48 ، ص. ص. 25 – 30.

[2] William Ury , ***Comment Négocier la Paix du Conflit à la Coopération Chez Soi , au Travail et dans le Monde*** (Paris : Nouveau Horizons , 2001) , p. 11.

القبعات الزرق للأمم المتحدة في أول تدخل لهذه القوات في إفريقيا. كذلك قامت حرب أهلية مدمرة في "نيجيريا" ، حيث طالب شعب "الإيبو" باستقلال إقليم "بيافرا" في جنوب شرق "نيجيريا" في عام 1967 ، و لم تنته الحرب إلا في عام 1970 ، من جهته قام شعب "ديولا" بمحاولة انفصالية عن "سنغال".[1]

في عام 1961 شهدت "رواندا" حربا أهلية طاحنة بين إثنيتي Hutu و Tutsi فر على إثرها أغلب "التوتسي" نحو "أوغندا" ، و في عام 1962 كانت بداية الثورة الانفصالية في "إريتريا" ضد "إثيوبيا" و التي دامت إلى غاية 1991 ، أي بعد أن استقلت "إريتريا" عن "إثيوبيا". كذلك شهدت "أوغندا" حربا أهلية طيلة سنوات 1967 إلى 1985 ، "تشاد" هي الأخرى عرفت حربا أهلية خلال سنوات 1968 و 1983. في عام 1974 حدثت ثورة في "إثيوبيا" تم على إثرها قلب النظام السياسي ، و في العام الموالي كانت مطالب انفصالية في إقليم "تيغري". أيضا في عام 1975 و بعد تخلي إسبانيا عن إقليم الصحراء الغربية بدأت المواجهات بين المغرب و جبهة "البوليساريو". كذلك عرفت كل من "أنغولا" و "موزنبيق" ـ بعد نيل استقلالهما عن "البرتغال" عام 1975 ـ حروبا أهلية استمرت في "موزمبيق" إلى غاية عام 1992 ، و في "أنغولا" حتى عام 2002.[2]

و بهذا تبقى إفريقيا تسجل أعلى نسبة للوفيات بسبب النزاعات المسلحة رغم انخفاضها منذ سنة 1990 ، ففي عام 2007 كان تسجيل 19 نزاعا مسلحا في 17 بلدا إفريقيا ، فقط واحد من هذه النزاعات كان بين دولتين (إثيوبيا و اريتريا) ، أما باقي النزاعات فكانت عبارة عن حروب أهلية في كل من الصومال ، و السودان ، و "تشاد" و إفريقيا الوسطى ، و "نيجر" ، و "سنغال" ، و "غينيا" ، و "غينيا بيساو" ، و موريتانيا و جمهورية "الكونغو" الديمقراطي ، و "كوديفوار" ، و "توغو".[3]

خلال عام 2010 شهدت إفريقيا العديد من الصراعات الداخلية المسلحة ، أغلبها تعود جذورها إلى سنوات سابقة ، حيث تشير الإحصائيات أن إفريقيا تبقى من بين أكثر المناطق في العالم التي تشهد صراعات مسلحة خلال العقد الأول من القرن الواحد و العشرين

[1] Pourtier et autre , ***Op. Cit.*** , p. 104 , 106.
[2] Lacoste , ***Op. Cit.*** , p. 220.
[3] Hugon , « l'Afrique Contrastée entre Zones d'Ombres et de Lumières » **, *Op. Cit.*** , p. p. 356 - 390.

(2001 - 2010) ، و ذلك بنسبة 39 بالمائة من إجمالي الصراعات المسلحة التي شهدها العالم ، إذ سجلت إفريقيا حوالي 113 صراعا مسلحا خلال هذه الفترة.[1]

أما خلال العقد الثاني من القرن الواحد و العشرين شهدت منطقة شمال إفريقيا مرحلة عدم استقرار سياسي و أمني ، فقد تعرضت تونس بداية من جانفي 2011 لاحتجاجات شعبية عنيفة مناهضة للنظام ، انتهت بسقوط النظام السياسي في البلد. كانت التحولات السياسية و الأمنية في تونس بمثابة المشعل للحركات الشعبية المناهضة للنظام القائم في مصر بداية من 25 جانفي 2011 و التي أدت بدورها إلى أحداث دامية أدت لسقوط نظام حسني مبارك في 11 فيفري 2011. ليبيا هي الأخرى شهدت تحركات مجتمعية في سنة 2011 أطاحت بنظام معمر القذافي بتدخل أجنبي عسكري مباشر في البلد. و رغم أن الاحتجاج على الظروف المعيشية مثل السبب المباشر لهذه التحولات ، إلا أنه في الواقع كانت هناك عدة تراكمات سياسية و اجتماعية ، كغياب حوار سياسي داخلي بناء ، و التضييق على حرية التعبير ، و التفرقة الاجتماعية بين الطبقة الحاكمة و بقية الشعب.[2]

إضافة الى هذه الصراعات الداخلية ، تعاني إفريقيا أيضا من الكثير من النزاعات بين الدول ، خاصة تلك المتعلق بمشكل الحدود ، مثل الصراعات الحدودية بين "إثيوبيا" و "إريتريا" ، و الحرب بين "إثيوبيا" و الصومال حول إقليم "الأوغادين" خلال عامي 1977 و 1978 ، و النزاع بين "تنزانيا" و "أوغندا" خلال عامي 1978 و 1979 ، والنزاع الحدودي بين "مالي" و "بوركينافاسو" عام 1985 ، و حرب استقلال "إريتريا" عن "إثيوبيا" عام 1993 ، و الصراع بين ليبيا و "تشاد" عام 1994 ، و في سنوات 1998 و 2000 تجددت المواجهات المسلحة بين "إثيوبيا" و "إريتريا" ، كذلك ضم الصراع في منطقة البحيرات الكبرى عام 1998 قوات كل من "رواندا" و "أوغندا" و "زمبابوي" و

---

[1] "لوتاثمنر" و "بيتر والنستاين" ، "أنماط العنف المنظم 2001 - 2010" ، ***التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي الكتاب السنوي 2012*** ، تر. عمر الأيوبي و امين سعد الأيوبي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط. 1 ، 2012) ، ص. ص. 106 - 129.

[2] Thierry Garcin , « Chronique Géopolitique de l'Année 2011 » , ***Enjeux Diplomatiques et Stratégiques 2012*** (Paris : Edition Economica , 2012) , p.p. 173 - 183.

"أنغولا". و هذه الصراعات القديمة و التي تتجدد من حيت لآخر تعرقل أية محاولة للعمل الإفريقي المشترك.[1]

كذلك من أهم التحديات الأمنية في إفريقيا انتشار ظاهرة التطرف الديني الذي يعتبر من أهم محفزات النزاعات المسلحة في القارة ، ففي ظل وجود عدة إثنيات و ديانات متباينة و محاولة استغلال الجانب الديني في الوصول إلى السلطة أو المنافسة السياسية فقد عرفت إفريقيا عدة صراعات دينية مسلحة كما هو الشأن في الصومال و السودان و "نيجيريا" و "كوديفوار" ، إضافة إلى تنامي الحركات الأصولية في دالتا "نيجر" و "نيجيريا" ، و شمال "مالي" و منطقة الساحل الإفريقي ككل ، بما فيها الجزائر و "مالي" و موريتانيا و "نيجر".[2]

أدى التطرف الديني في إفريقيا إلى انتشار ظاهرة الإرهاب في القارة ، خصوصا في منطقة الساحل ، أين ظهرت مجموعة من التنظيمات الإرهابية أبرزها "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" ، و يعتبر التنظيم شقيق "تنظيم القاعدة" ، و هو عبارة عن تطور للجماعة السلفية للدعوة و القتال التي كانت تنشط في الجزائر ، أسسها كل من عبد المالك دروكدال و عبد الحميد أبو زيد ، و قد أصبح لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب عدة حركات وطنية تعمل تحت لوائه مثل "الشباب" في الصومال ، و "بوكوحرام" الذي خرج إلى الساحة في "نيجيريا" منذ عام 2002.[3]

و قصد تحقيق صدى إعلامي واسع و الحصول على دعم مالي ، فقد اعتمد تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي خطة اختطاف الرهائن ، حيث كان اختطاف سائحين نمساويين بالصحراء التونسية ، ثم اختطاف المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى "نيجر" الكندي Robert Fawler و مساعده Louis Gay بتاريخ 14 ديسمبر 2008 على بعد حوالي 50 كلم من العاصمة "نيامي" ، و في سنة 2009 أعلن التنظيم الإرهابي ـ عبر قناة الجزيرة القطرية ـ اختطاف أربع رهائن أوروبيين (اثنان من سويسرا ، و الآخرين من

[1] Lacoste , ***Op. Cit.*** , p. 220.
[2] Hugon , « l'Afrique Contrastée entre Zones d'Ombres et de Lumières » **, *Op. Cit.*** , p. p. 356 - 390.
[3] Remi Carayol , « Integrisme OPA Sur le Sahel » , ***Jeune Afrique*** , No. 2762 , 15 – 21 Dec 2013 , p. p. 26 , 33.

ألمانيا و بريطانيا) ، و قد تم تحرير الرهينتين النمساويتين مقابل دفع فدية قدرها مليوني "يورو" لفائدة الجماعات الإرهابية.[1]

كذلك رافق ظهور التنظيمات الإرهابية في إفريقيا ، تفشي ظاهرة الجريمة و المنظمة و تجارة المخدرات ، خاصة في منطقة الساحل الإفريقي ، حيث أن عزلة المنطقة لم تمنعها من أن تحتل مكانة في المبادلات الدولية خاصة في مجال تجارة المخدرات ، إذ تعتبر المنطقة نقطة عبور لمادة "الكوكايين" القادمة من أمريكا الجنوبية ، و مادة "الهروين" القادمة من آسيا لتوجه بعدها نحو أوروبا. و تعتمد الجماعات الإجرامية على سكان المنطقة الأصليين من قبائل ، و حتى بعض رجالات الدولة الذين يبحثون عن مصالحهم السياسية و الاقتصادية الخاصة. و يساهم هذا التعاون من قبل سكان المنطقة في تقوية الجماعات الإجرامية و توسيع نشاطها ، لتشمل تجارة السلاح ، و التبغ المقلد ، و السيارات المسروقة ، و حتى الاتجار بالبشر.[2]

خلال شهر فيفري 2010 أوقف الجيش الموريتاني جماعة إرهابية ترافق قافلة لتجارة المخدرات ، كما أنه في ديسمبر 2009 تسلم قاضي مدينة New Work ثلاثة متهمين بتجارة المخدرات و دعم الجماعات الإرهابية ، و كان المتهمين قد تم القبض عليهم في "غانا" ، من جهته حذر مكتب الأمم المتحدة لمحاربة المخدرات و الجريمة مجلس الأمن الدولي من العلاقة الوثيقة بين تجارة المخدرات و نشاط الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي ، خاصة و أن ما بين 30 إلى 35 طنا من "الهيروين" تتدفق سنويا نحو إفريقيا ، و هذه الكمية هي في زيادة مستمرة.[3]

كذلك هناك تهديدات أمنية أخرى في إفريقيا مرتبطة بنشاط الجماعات الإرهابية ممثلة في القرصنة البحرية ، خاصة في منطقة القرن الإفريقي ، حيث يعتبر خليج عدن ممرا استراتيجيا ، إذ تمر به حوالي 20000 سفينة سنويا ، و 30 بالمائة من ناقلات البترول ، لكن خلال عام 2008 تم تسجيل حوالي 200 هجوم ضد السفن العابرة منها 36 هجوما كان

[1] Ballion et Khechana , « Vers une Nouvelle Equation Politique Régionale » , ***Op. Cit.*** , p. p. 283 - 312.
[2] Pierre-Marie Faivre , « Crise et Insécurité dans la Région Sahélo-Saharienne » , ***Enjeux Diplomatiques et Stratégiques 2012*** (Paris : Edition Economica , 2012) , p. p. 220 - 228.
[3] Hugeux , ***Op. Cit.*** , p. p. 61 - 63.

ناجحا ، كما كان احتجاز نحو 300 رهينة ، و في عام 2009 نفذ 19 هجوما ضد السفن العابرة احتجز على إثرها 300 بحارا. فالحرب الأهلية في الصومال و حاجة حركة الشباب الإسلامية ـ و التي تربطها علاقة بتنظيم القاعدة ـ للدعم المالي و المادي لتنفيذ مشروعها الجهادي زاد من حدة ظاهرة القرصنة البحرية ، بحيث تحول صيادو السمك البسطاء إلى قراصنة محترفين ، بفضل الدعم الذي تقدمة شبكات الجريمة المنظمة للقراصنة مثل السلاح و المعلومات حول كل ما تحويه السفن العابرة ، إضافة إلى توفير مرافئ للاستراحة و بواخر مزودة بالأسلحة و تقنية .G.P.S قصد نقل السلع و الأفراد المحتجزين ، و كل ذلك مقابل السماح للمافيا بالصيد غير القانوني ، و رمي النفايات الصناعية في البحر.[1]

و تشكل هذه التطورات تحديا أمنيا حقيقيا بالنسبة للجزائر ، فبتاريخ 05 أفريل 2012 قامت "حركة التوحيد و الجهاد لإفريقيا الغربية" ، المنشقة عن "جماعة أنصار الدين" باختطاف ستة عمال جزائريين من قنصلية الجزائر بمدينة "غاو" (شمال مالي).[2]

من ناحية أخرى كان انتشار التنظيمات الإرهابية ، و الجريمة المنظمة في إفريقيا سببا في تدخل بعض القوى الأجنبية في القارة بهدف إعادة الاستقرار و ضمان مصالحها، حيث خاضت الدول الكبرى حملة دولية لأجل التدخل العسكري في العديد من المناطق الإفريقية. فتدخلت فرنسا في منطقة الساحل الإفريقي ، كما تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة القرن الإفريقي ، و قد كان ذلك بدعم من قبل بعض من الدول الإفريقية كدول غرب إفريقيا ، و كذا كل من ليبيا و تونس و الجزائر و المغرب و "نيجر" و "مالي" و موريتانيا ، باعتبارها تعاني هي الأخرى من مخلفات نشاط الجماعات الإرهابية في القارة.[3]

نتيجة للتهديدات الأمنية و عدم الاستقرار الذي تعرفه القارة الإفريقية فإن عمليات التدخل في القارة ما فتئت تتزايد ، فمنذ عام 1991 و حتى عام 2005 سجلت إفريقيا 136 عملية تدخل أممي ، من أجل الحفاظ على السلم و الاستقرار في مختلف أقاليم القارة ، ففي سنة 2004 نشرت منظمة الأمم المتحدة تسع بعثات لبناء السلام في إفريقيا ، و في عام

---

[1] Hugon , « Une Afrique Emportée par la Crise Mondiale » , ***Op. Cit.*** , p. p. 343 - 366.

[2] Simon Pierre , « Nord Mali : de la Libération d'Azawad à la Dictature d'AQMI » , ***le Maghreb Magazine*** , No. 16 , Janvier 2013 , p. p. 84 – 87.

[3] علي بكر ، "الحملة العسكرية على شمال مالي ... الدوافع و التداعيات" ، ***ملف الأهرام الاستراتيجي*** ، ع. 216 ، ديسمبر 2012 (مصر : مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية) ، ص. ص.

2005 كانت هناك 14 بعثة لبناء السلام في إفريقيا ، حيث كرست المنظمة الأممية في هذه السنة 75 بالمائة من مواردها المالية و البشرية المخصصة لحفظ السلام لفائدة إفريقيا.[1]

يعتبر التدخل الأجنبي في الشؤون الإفريقية تحديا بالنسبة للسياسة الإقليمية الجزائرية في إفريقيا ، فخلال سنة 2013 كان هناك 60 بالمائة من المواضيع المطروحة للنقاش ضمن أجندة مجلس الأمن الدولي تخص قضايا السلم و الأمن في إفريقيا ، و هذا يستدعي طبعا تدخلات دولية في القارة تقلل إلى حد ما من الدور الإقليمي للجزائر في إفريقيا ، و حسب إحصائيات السنة نفسها ينتشر في إفريقيا حوالي 600000 فرد من القوات الأممية و هو ما يمثل ثلثي عمليات حفظ السلام في العالم.[2]

إن هذه التحديات الأمنية أدت إلى تزايد الإنفاق العسكري في إفريقيا ، فخلال الفترة الممتد من سنة 1998 و إلى غاية 2010 سجل الإنفاق العسكري لإفريقيا تزايدا مطردا و رغم تبعات الأزمة المالية و الاقتصادية التي شهدها العالم بداية من عام 2008 ، حيث اقرت العديد من الدول خفضا في ميزانياتها العسكرية على غرار الولايات المتحدة الأمريكية ، غير أن هذه الأزمة لم تمنع البلدان الإفريقية من زيادة حجم نفقاتها العسكرية

حيث أنفقت بلدان جماعة شرق إفريقيا خلال الفترة (2002 – 2011) حوالي 10.7 مليار دولار في الميدان العسكري ، من جهتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا أنفقت خلال الفترة ذاتها ما يفوق 27 مليار دولار على الجانب العسكري ، كذلك خصصت دول إفريقيا جنوب الصحراء حوالي 44 مليار دولار كنفقات عسكرية خلال الفترة ذاتها ، في حين أنفقت دول شمال إفريقيا ـ خلال الفترة المذكورة ـ نحو 110 مليار دولار على الجانب العسكري ، منها 25 مليار دولار خلال موسم 2010 – 2011 ، و هذا بسبب التهديدات الأمنية ذات الطابع العسكري التي أصبحت تعرفها منطقة الساحل الإفريقي جراء زيادة نشاط تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي و بعض الحركات الأصولية المتطرفة ، و الحركات

---

[1] "ويهارتا" ، "بناء السلام : التركيز الدولي الجديد على إفريقيا" ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 247 - 270.

[2] "لعمامرة يجدد التزام الجزائر بالمساهمة في توطيد العمل الإفريقي المشترك" ، ***www.mae.gov.dz/news*** ، 08 / 12 / 2013.

الانفصالية كجماعة أنصار الدين في "مالي" و "بوكو حرام" في "نيجيريا" و حركة تحرير أزواد في شمال "مالي".[1]

إن وجود جملة من التهديدات الأمنية في القارة الإفريقية ، يحد من دور الجزائر الإقليمي ، حيث أن هذه التهديدات تستخدم كذريعة من طرف القوى الكبرى للتدخل في القارة ، و بالتالي تهميش دور الجزائر في المنطقة. كذلك تفرض التحديات الأمنية ـ في بعدها العسكري ـ على البلدان اللإفريقية تسخير إمكانيات معتبرة للتصدي لها ، في حين كان يفترض بدول القارة أن تسخر تلك الإمكانيات في سبيل الرفع من المستوى الاجتماعي للشعوب الإفريقية.

ثالثا: التحديات الاقتصادية الإقليمية

ورد في تقرير البنك الدولي لسنة 2000 أن الدخل الفردي لإفريقيا أصبح أقل مما كان عليه خلال ستينيات القرن الماضي ، و أن قرابة نصف الأفارقة يعيشون تحت خط الفقر ، و أن الناتج المحلي الخام لإفريقيا كاملة لا يساوي سوى واحد بالمائة من الناتج المحلي العالمي ، كما أن مساهمة القارة في التجارة العالمية لا تتجاوز نسبة 2 بالمائة فقط إضافة إلى عوائق اقتصادية أخرى كانسحاب الاستثمارات الأجنبية ـ على قلتها ـ من القارة و هروب رؤوس الأموال المحلية نحو الخارج و ضعف الدعم العمومي للتنمية.[2]

و حسب التقارير الاقتصادية لعام 2005 ، فقد قدر الناتج المحلي الخام لإفريقيا جنوب الصحراء بنحو 318.169 مليار دولار أمريكي ، و هو ما يعادل نسبة 0.98 بالمائة فقط من الناتج المحلي العالمي ، أما نسبة النمو الاقتصادي فلم تتجاوز 2.6 بالمائة خلال سنوات 1990 – 2003 ، أما الاستثمارات المحلية فتبقى ضعيفة بنحو 18.9 بالمائة من الناتج المحلي الخام.[3]

و جاءت تقديرات عام 2007 لتؤكد الوضع الاقتصادي المتدهور لإفريقيا ، إذ بينت أن مجموع الدخل الوطني الخام لجميع دول إفريقيا جنوب الصحراء لا يمثل سوى 1.4 بالمائة من الدخل الوطني العالمي ، فهو يتجاوز بقليل فقط الدخل الوطني الخام لدولة هولندا لوحدها

[1] "فريمان" و "سولميرانو" ، "التطورات العالمية في الإنفاق العسكري" ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 203 - 216.
[2] Garcin , ***Op. Cit.*** , p. 238.
[3] Boniface et Autre , l'Année Stratégique 2005 ,***Op. Cit.*** , p. 384.

، كما أن الدخل الوطني الخام لجنوب إفريقيا الذي يمثل نسبة 36 بالمائة من الدخل الوطني الخام لإفريقيا جنوب الصحراء لا يتعدى نصف الدخل الوطني الخام لتركيا. زيادة على كل هذا فإن أغلب المبادلات التجارية في إفريقيا تتم بطرق غير شرعية في شكل سوق موازية أو تهريب عبر الحدود ، كما أن الاقتصاديات الإفريقية لا تكمل بعضها البعض ، كونها تعتمد كلها على تصدير المواد الخام و المنتجات الزراعية المتماثلة.[1]

كذلك يعتبر الاقتصاد الريعي من بين التحديات التي تواجه الاقتصاد الافريقي ، أي اعتماد الدولة بشكل أساسي على الموارد المالية الآتية من الخارج مقابل تصدير المواد الأولية ، و هذا النوع من الاقتصاد لا يخلق فائضا للقيمة ، فهو استغلال ثروة طبيعية لأجل الحصول على ثروة من نوع آخر (مالية). و لقد ساهمت الممارسات الاستعمارية ـ في الميدان الاقتصادي ـ في ترسيخ الاقتصاد الريعي في أغلب الأقطار الإفريقية ، حيث عملت الدول الاستعمارية على جعل الاقتصاد الإفريقي في خدمة الاقتصاديات الأوروبية و ذلك عن طريق تمويلها بالمواد الأولية الزراعية و الصناعية ، فكانت دول شمال إفريقيا مثلا ممولا لأوروبا بالحمضيات و الأعناب ، و "نيجيريا" بزيت النخيل ، و "غانا" و "كوت ديفوار" بالبن و الكاكاو ، إضافة إلى الفول السوداني من "سنغال" ، و القطن من مصر. كذلك بالنسبة للمعادن ، حيث كانت جنوب إفريقيا مصدرا للذهب و الماس منذ عام 1880 كما مثلت "كونغو" مصدرا للمعادن أيضا. أما خلال الفترة 1950 - 1980 و هي مرحلة الحرب الباردة ، فقد ضاعفت الدول الأوروبية من استنزافها للثروات الإفريقية لمواجهة التحدي الشيوعي ، حيث استغلت كل من فرنسا و إيطاليا و بريطانيا بترول الجزائر و ليبيا و "نيجيريا" ، كما كان استغلال حديد موريتانيا و المعادن الثمينة في "كونغو" ، و النحاس من "زمبابوي" ، و الذهب من "غينيا" ، و "المنغانيز" من "غابون" ، و "اليورانيوم" من "نيجر". و حتى بعد الاستقلال فقد ساهمت السياسات الاقتصادية للدول الإفريقية في ترسيخ الاقتصاد الريعي ، حيث أنشأ "كوديفوار" ما يعرف بصندوق الضمان لاستقرار المنتجات الفلاحية ، بحيث تتكفل الحكومة من خلاله بدعم المنتجات الفلاحية و الحفاظ على استقرار أسعارها خاصة الكاكاو و البن ، و في هذا تأكيد على تبني الدولة لاقتصاد قائم على أساس

[1] Garcin , les Grandes Questions Internationales Depuis la Chute du Mur de Berlin , ***Op. Cit.*** , p. 238.

تصدير المنتجات الزراعية ، من جهتها الدول البترولية كالجزائر و ليبيا عملت خلال عقد السبعينيات على إنشاء شركات وطنية لإنتاج و تصدير البترول ، كما أن انضمام العديد من الدول الإفريقية لمنظمة "الأوبيك" و دفاعها عن أسعار المواد الأولية هو دليل على تبنيها لسياسة الاقتصاد الريعي ، و كذلك عملت "كوديفوار" منذ عام 1987 على تثبيت أسعار صادراتها الزراعية كالبن و الكاكاو لكن هذه السياسة أصبحت أقل فعالية منذ بداية التسعينيات ، و ظهور المنظمة العالمية للتجارة ، بحيث أصبحت الدول الصناعية المستوردة للمواد الأولية أمام سوق واسع بعدة منتجين ، و هو ما مكنها من التحكم في أسعار تلك المواد ، كما أن إطلاق صندوق النقد الدولي و البنك الدولي لبرامج التصحيح الهيكلي سمح للدول المستوردة بفرض سياستها الاقتصادية و رفع رقابة الدولة ، و منه تحكمها أكثر في أسعار المواد الأولية.[1]

و يرى بعض المتتبعين أن هناك علاقة وطيدة بين الاقتصاد الريعي و سوء التنمية بشكل عام ، حيث ورد في مجلة "الأنباء المالية" الصادرة بتاريخ 01 جوان 2004 أن "الصناعات الاستخراجية الطاقوية و المعدنية لم تساهم في تطور الشعوب في البلدان المتخلفة ، بل أن هذه الصناعات كان لها دورا في زيادة فقر تلك الشعوب ... فالنظم الشمولية ، و الفساد السياسي و الحروب الأهلية أكثر ما عرفت كانت ضمن الأقاليم و الدول التي بها احتياطات نفطية و غازية و معدنية ... و كل هذه الظروف لا يمكن أن تساهم في تطور المجتمعات بل على العكس سوف تؤدي إلى تفقيرها ، أي أن الثروة التي تدرها الاحتياطات من المواد الطاقوية و المعدنية لا يمكن أن تساهم في التطور ، إلا إذا كانت في مجتمعات يسودها نظم حكم ديمقراطية تصل إلى السلطة عن طريق انتخابات حرة و نزيهة و تحترم حقوق الإنسان ، و حرية الصحافة و بها نظام قضائي مستقل و فاعل. و إلا فإن هذه الثروات المالية ستكون نقمة على المجتمعات و تزيد في تأزم أوضاعها الاقتصادية و الاجتماعية على حد سواء".[2]

[1] Pourtier et autre , ***Op. Cit.*** , p. p.43 - 45.
[2] Annette Ciattoni et Autres , ***Géographie et Géopolitique des Energies*** (Paris : Hatier , 2007) , p. p. 111 , 112.

أما على المستوى السياسي فإن للريع البترولي أيضا أثار سياسية سلبية ، بحيث أن هناك علاقة وطيدة بين العوائد المالية لتصدير النفط و الأنظمة السياسية الأقل ديمقراطية فهذه الأخيرة تعمل على توزيع الثروة بشكل يحافظ على شرعيتها في السلطة ، بمعنى أن النخبة الحاكمة تقيم علاقة زبونية مع باقي الأفراد و الجماعات الفاعلة في المجتمع بشكل يضمن لها البقاء بغض النظر عن أسلوب الحكم المعتمد ، و افضل مثال على ذلك أنظمة الحكم المعتمدة في العديد من البلدان النفطية الإفريقية.[1]

أيضا من التحديات الاقتصادية لإفريقيا مشكلة المديونية ، فلقد عانت أغلب الدول الإفريقية من أزمة المديونية الخارجة ، و اضطرت على إثرها لاتباع سياسات اصلاح اقتصادي و مالي أثرت بشكل كبير على مستوى الخدمات الاجتماعية ، فخلال منتصف عقد التسعينيات كان يعيش أكثر من 40 بالمائة من الأفارقة بأقل من واحد دولار في اليوم كما بلغت مديونية دول إفريقيا جنوب الصحراء حوالي 250 مليار دولار فأصبح ما تخصصه هذه البلدان من الموارد المالية كخدمات للدين يفوق ميزانية الصحة و التربية مجتمعة ، و عليه فقد ارتفعت أصوات العديد من المنظمات الدولية و الاقتصاديين و رجال الدين و الفنانين منذ سنة 1996 بضرورة إلغاء ديون الدول الأكثر فقرا في العالم ، و التي تمثل الدول الإفريقية أغلبيتها بنسبة 80 بالمائة ، و رغم ذلك ـ و بعد تتبع حالات اقتصاد هذه الدول ـ قرر صندوق النقد الدولي في عام 1999 أن دولتين فقط يمكنهما الاستفادة من إجراءات تخفيف الدين كالموزمبيق التي تم تخفيض قيمة سداد خدمات ديونها بعشرة مليون دولار سنويا ، لكن بقي عليها الالتزام بما يعادل 110 مليون دولار ، و هو مبلغ يساوي ضعف ميزانيتها السنوية المخصصة للصحة ، و من خلال هذا النموذج يبرز التأثير السلبي للديون الخارجية على الجانب الاجتماعي و الخدمات الاجتماعي في إفريقيا.[2]

و قد بلغت قيمة الديون الخارجية المترتبة على إفريقيا جنوب الصحراء ـ حسب إحصائيات عام 2005 ـ نسبة 100 بالمائة من الناتج المحلي الخام ، في حين تبلغ قيمة

[1] ***Ibid.*** , p. p. 112 - 117.
[2] Guyatt , ***Op. Cit.*** , p. p. 63 , 64.

خدمات تلك الديون نسبة 20 بالمائة من الناتج المحلي الخام للمنطقة ، و عليه فقد طالبت بعض الدول الإفريقية ـ و على رأسها الجزائر ـ تخفيف ديون الدول الإفريقية الأكثر فقرا.[1]

و يرجع تراكم الديون على دول القارة الإفريقية إلى ذلك الخلل بين الإنتاج المتواضع من جهة و الاستهلاك الواسع من جهة أخرى ، و هذا الوضع هو الذي دفع بالدول الإفريقية للبحث عن موارد مالية من الخارج في شكل قروض ، و هذه الديون تفرض على النظام السياسي مجموعة من الشروط التي تقيده ، و تحد من دوره الوظيفي حيال المجتمع ، و تحول دون أداء النظام لوظائفه الأساسية ، و هو ما ساهم في تفاقم التحديات الاجتماعية للقارة الإفريقية.[2]

رابعا: التحديات الاجتماعية الإقليمية

إن النمو السكاني في إفريقيا إذا ما ربط بإمكانيات التنمية في القارة ، فإنه حتما سوف يخلق بعض المشاكل الاجتماعية ، مثل الفقر ، و المجاعة ، و انتشار الأمراض والصراعات العرقية و الإثنية ، خاصة إذا أضفنا إلى النمو السكاني المعتبر و سوء توزيع السكان على أقاليم القارة ، حيث يسكن نحو 45 بالمائة من السكان في المدن ، لكن هذا النزوح المتزايد نحو المدن خلق مشاكل للتنمية كالتجمعات القصديرية ، حيث تحصي مدينة "كينشاسا" 16.8 مليون نسمة ، كما يوجد في مدينة القاهرة 11.9 مليون نسمة ، في حين هناك مناطق أخرى كمنطقة الساحل ذات كثافة سكانية منخفضة جدا.[3]

كذلك يعتبر التنوع الإثني في إفريقيا من بين التحديات التي تواجه القارة ، اذ تحصي إفريقيا حوالي 2000 إثنية مختلفة ، توجد منها 60 إثنية في دولة "كوديفوار" لوحدها ، و أكثر من 200 إثنية في "نيجيريا" ، و ما يزيد عن 300 إثنية متباينة في "كونغو" (كينشاسا).

أيضا يمثل التنوع الثقافي في إفريقيا تحديا أمام الدور الاقليمي للجزائر ، حيث يقطن في إفريقا قرابة واحد مليار نسمة ، أو ما يعادل 14 بالمائة من سكان العالم حسب إحصائيات عام 2008. و يتكلم الأفارقة أكثر من 1500 لغة إضافة إلى لهجات أخرى غير معدودة ،

---

[1] Boniface et Autre , l'Année Stratégique 2005 , ***Op. Cit.*** , p. p. 386 - 388.

[2] الشمامي ، ***مرجع سابق*** ، ص. 235.

[3] Pautet , ***Op. Cit.*** , p .p. 19 – 24.

فمثلا بعض المختصين يعتبرون لغة "الماندي" لغة واحدة ، في حين يرى مختصون آخرون أنه يتفرع عنها لهجات أخرى مثل "بامبارا" و "يوولا" و "مالينكي". تعتبر العربية اللغة الأكثر استعمالا في إفريقيا بنحو 150 مليون شخص ، تليها لغات أخرى كالهوسا و اليوروبا و السواحلية ، و تعتبر هذه الأخيرة اللغة الرسمية في ثمان دول إفريقية ، كما تستخدم اللغة العربية في ثمانية بلدان ، و تتكلم أيضا ثمان دول لغة "البال". و تعد اللغة في إفريقيا من أهم محددات الانتماء و الهوية ، حيث تستخدم بعض الشعوب لغتها للتعبير عن هويتها كشعب "موزي" الذي يتكلم لغة "موري". إضافة إلى محدد اللغة فإن توسط إفريقيا للقارات جعلها مركز التقاء للعديد من الديانات خاصة الإسلام الذي يدين به حوالي 350 مليون إفريقي 2004 ، كذلك يوجد في إفريقيا نحو 376 مليون شخص يدينون بالمسيحية مقسمين بين 137 مليون من البروتستانت ، و 126 مليون من الكاثوليك كما يمارس نحو 76 مليون شخص من إفريقيا جنوب الصحراء معتقدات أخرى مختلفة أيضا يوجد في المنطقة نفسها حوالي 98 مليون إفريقي من الملحدين ، إضافة إلى انتشار قليل للديانة اليهودية.[1]

و يخلق هذا التنوع الإثني مشكلة الأقليات و الولاء السياسي ، حيث ورثت الدول الإفريقية عن الاستعمار بناء اجتماعي غير متجانس ، ففي كل دولة هناك عدة جماعات عرقية ، أو إثنية ، أو لغوية ، و في ظل هذه الظروف يكون ولاء الأفراد للقبيلة أكثر من ولائهم للدولة ، و يؤدي مثل هذا البناء الاجتماعي في الغالب إلى التنافس بين القبائل حول السلطة و الموارد فتدخل بذلك الدولة في حرب أهلية ، و مثال ذلك الصراع الطويل بين إثنيتي "الهوتو" و "التوتسي".[2]

كذلك يمثل الفقر و سوء التغذية أهم التحديات في إفريقيا ، و يبقى الفقر المدقع يمس أكثر من نصف سكان إفريقيا ، ففي عام 2004 مثلا كان تسجيل حالات مجاعة في العديد من المناطق مثل القرن الافريقي ، و منطقة الساحل الافريقي ، و كذلك في "زمبابوي".[3]

ورد في تقرير المعهد الدولي لأبحاث السياسات الغذائية أن 37 مليون شخص في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا عانوا من سوء التغذية خلال الفترة الممتدة ما بين 1992 إلى

---

[1] ***Ibid.*** , p. p. 05 - 08.

[2] الشامي ، ***مرجع سابق*** ، ص. 233.

[3] Boniface et Autre , l'Année Stratégique 2005 , ***Op. Cit.*** , p. 384.

2004 ، و يتوقع المعهد أن ترتفع هذه الارقام إلى 55 مليون شخص بحلول عام 2020 ، ففي الصومال مثلا في عام 2008 كان هناك نحو نصف مليون شخص بحاجة ماسة للغذاء بسبب الجفاف و تصاعد النزاع المسلح ، كذلك كان حوالي 130000 نازح سوداني في منطقة "دارفور" بحاجة للتزود بالماء الصالح للشرب و الغذاء. و حسب ما أكدته منظمة الأغذية و التجارة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة ، فإن الفقر و نقص الغذاء يؤديان بالأفراد للاكتفاء بأطعمة أقل قيمة غذائية و فقيرة من حيث "الفيتامينات" ، و اتباع أنظمة غذائية غير متوازنة ، و هو ما يؤثر بشكل سلبي ـ على المديين البعيد و المتوسط ـ على الصحة و قد يؤدي حتى إلى الموت ، فسوء التغذية يقلل من مناعة الجسم و بالتالي احتمال إصابته ببعض الأمراض المعدية كمرض السل مثلا.[1]

أيضا تواجه إفريقيا العديد من التحديات الصحية و على رأسها مرض "السيدا" الذي يعتبر من أشد الأمراض فتكا بحياة الإنسان ، و تجاوز عدد المصابين بالمرض في مطلع القرن الحالي حوالي 360 مليون شخص أغلبهم في القارة الإفريقية.[2]

فحسب تقرير الوكالة الأممية المكلفة بمحاربة داء "السيدا" لعام 2010 ، فإن ثلثي المصابين بفيروس "السيدا" في العالم يعيشون في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء ، و هو ما يفوق 22 مليون مصاب ، منهم 14 مليون طفل يتيم ، ففي دولة "سويزلاند" أفادت إحصائيات عام 2007 أن 26 بالمائة من سكانها حاملون لفيروس "الإيدز" ، كما أن هناك حوالي ستة ملايين مصاب في جنوب إفريقيا البالغ تعداد سكانها 48.27 مليون نسمة، كذلك أصيب مليوني إفريقي من كل الأعمار بداء "السيدا" فقط خلال عام 2008 ، و ذلك رغم أن عدد المصابين الجدد بالفيروس بشكل عام قد انخفض بنسبة 15 بالمائة جراء برامج العناية الأممية ، و مساهمات بعض الجمعيات و المنظمات غير الحكومية ، رغم ذلك فإنه مقابل كل شخصين مصابين يوضعون تحت المتابعة الطبية ، هناك خمسة أفراد جدد يصابون بالمرض (السيدا) ، كما ينتقل المرض من الأمهات الحوامل للأطفال ، إذ يولد في إفريقيا حوالي 400000 طفل سنويا حاملين للفيروس. أيضا يتفشى في إفريقيا مرض خطير هو الآخر

---

[1] زينب غصن ، "عالم أكثر فقرا و جوعا و أقل استقرارا" ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 05 - 11.

[2] عامر محمود طراف ، إرهاب التلوث و النظام العالمي (بيروت : مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، ط. 01 ، 2002) ، ص. 64.

يسمى "حمى المتنقعات" أو "البالوديسم" أو (المالاريا) ، ففي عام 2006 تم إحصاء 247 مليون حالة مرضية عبر العالم ، 86 بالمائة منها سجلت في إفريقيا ، إذ يموت طفل إفريقي كل 30 ثانية بسبب حمى المستنقعات ، و عليه تعتبر "الملاريا" سبب العديد من الوفيات في إفريقيا ، فنسبة تسعة أعشار الوفيات التي سجلت في جمهورية الكونغو الديمقراطي سببها "الملاريا". من جهتها تحصد أمراض أخرى كالسل و التهاب السحايا العديد من الأرواح في إفريقيا خصوصا في وسط الأطفال ، حيث أن مليون طفل يموتون سنويا خلال الولادة نصفهم (500000) في اليوم الأول في حين يموت مليون طفل آخرين خلال الشهر الأول. و حسب تقارير منظمة العفو الدولية لسنة 2010 فإن الرعاية الصحية للأمومة و الطفولة تبقى دون المستوى في إفريقيا ، حيث يتم تسجيل 2000 حالة وفاة للنساء الحوامل أثناء الولادة سنويا في دولة "بوركينافاسو" مثلا، كما سجل البلد ذاته أيضا 307 حالة وفاة للأطفال من بين كل 100000 حالة ولادة ، و هو رقم كبير إذا ما قورن بدولة كفرنسا مثلا التي تسجل فقط 10 حالات وفيات للأطفال من بين كل 100000 حالة ولادة ، و في "بوركينافاسو" ـ دائما ـ توفي جراء الإصابة بمرض التهاب السحايا "أ" أكثر من 700 فرد فقط خلال الفترة الممتدة من جانفي إلى أفريل 2010 ، أما دولة "تشاد" فأعلنت حكومتها حالة الوباء في مقاطعتين في الجنوب على إثر تسجيل 500 حالة إصابة بمرض إلتهاب السحايا ، و ذلك في شهر فيفري 2010. و تؤكد تقاير منظمة العمل الدولية ، أن الأوضاع الصحية المتدهورة للمجتمع الإفريقي تنعكس بشكل سلبي على القوة العاملة في القارة ، حيث أن عدد الوفيات قد تضاعف ثلاث مرات منذ عام 1997 ، و حسب تقديرات المنظمة العالمية للعمل فإن إفريقيا جنوب الصحراء سوف تفقد ربع قوتها العاملة بحلول عام 2020.[1]

أيضا من التحديات الاجتماعية في إفريقيا انتشار ظاهرة الهجرة سواء داخل القارة أو نحو دول و أقاليم خارج إفريقيا ، و تكون هذه الهجرة مقصورة في الغالب على الإطارات و الكفاءات الافريقية. ففي إفريقيا جنوب الصحراء تم تسجيل هجرة حوالي 20000 من الإطارات سنويا للعمل في الخارج ، ففي قطاع الصحة لوحده ، نجد أن حوالي 50 بالمائة من الخبراء في الميدان غادروا "كمرون" ، و 68 بالمائة منهم أيضا هاجروا من "زمبابوي"

[1] Hugeux , ***Op. Cit.*** , p. p. 23 - 36.

، كذلك في جنوب إفريقيا ـ فحسب إحصائيات لعام 2002 ـ فإن 100000 شخص غادروا البلد خلال سنوات 1998 و 2001 أغلبهم من الأطباء ، كما ورد في إحصائيا لعام 2007 أن نسبة 21 بالمائة من أطباء جنوب إفريقيا يعملون خارج القارة ، و تزداد هذه النسبة لتصل إلى 75 بالمائة في "موزنبيق" ، و الوضع نفسه ينطبق على دول شمال إفريقيا كالمغرب و الجزائر و تونس بخصوص هجرة الإطارات. هذا الوضع أثر على التغطية الصحية في إفريقيا بشكل عام ، حيث تبقى ثلاثة أرباع دول إفريقيا جنوب الصحراء دون الحد الأدنى للتغطية الصحية الذي حددته المنظمة العالمية للصحة بعشرين طبيبا لكل مائة ألف نسمة. و هذا الوضع المتمثل في هجرة الإطارات الأفارقة يجعل القارة ملزمة بدفع ما قيمته أربعة ملايير دولار أمريكي سنويا لفائدة الإطارات الأجانب الذين تستعين بهم إفريقيا.[1]

كذلك تعاني إفريقيا من تزايد ظاهرة الهجرة غير الشرعية خاصة باتجاه أوروبا ، و في ظل نمو ظاهرة الهجرة غير الشرعية من الدول الإفريقية تجاه القارة الأوربية ، تمثل منطقة المغرب العربي ومنها الجزائر ، منطقة عبور بالنسبة للمهاجرين القادمين من دول إفريقيا جنوب الصحراء مثل "مالي" ، و "نيجيريا" ، و "ليبريا" ، و "كوديفوار" ، و "غانا".[2]

إضافة إلى الهجرة خارج إفريقيا ، هناك تحدي آخر يتمثل في الهجرة داخل القارة أو مشكلة اللاجئين ، ففي أواخر عام 2007 أحصت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة حوالي 11.4 مليون لاجئ ، و نحو 13.7 مليون شخص تم ترحيلهم من أماكن إقامتهم داخل بلدانهم الأصلية ، كما جاء في الإحصاء أن 20 بالمائة من هؤلاء اللاجئين كانوا من إفريقيا جنوب الصحراء. من جهتها أحصت منظمة الاتحاد الإفريقي في سنة 2007 أكثر من 20 مليون لاجئ و مرحل في القارة ، و في سنة 2011 كان هناك حوالي 1.7 مليون لاجئ و مرحل في منطقة القرن الإفريقي لوحدها.[3]

أما في الميدان الثقافي ، فتعرف إفريقيا تأخرا كبيرا خاصة في مجال الاتصالات و التعاملات الرقمية ، لذا فالقارة تسعى ـ على حد تصريح رئيس البنك الإفريقي للتنمية في عام

---

[1] Pourtier et autre , ***Op. Cit.*** , p. 29 , 30.

[2] Bennafla et Autre , ***Op. Cit.*** , p. 2 .13

[3] Christelle Dumora , « Les Implications Géostratégiques du Flux de Refugiés Somaliens », ***Enjeux Diplomatiques et Stratégiques 2012*** (Paris : Edition Economica , 2012) , p. p. 229 - 234.

2010 ـ لسد الفجوة الرقمية ، من خلال مد شبكة من الخيوط تحت البحرية ، كما أن المستعمل الإفريقي لشبكة الأنترنت يدفع أعلى فاتورة في العالم في هذا المجال.[1]

إضافة إلى هذا التأخر في مجال الاتصالات هناك التضييق على حرية الصحافة في الدول الإفريقية ، فرغم أن دول المغرب العربي شهدت نقلة نوعية في الصحافة المكتوبة و الالكترونية منذ عام 2007 ، و هي من أكثر الصحافة انتقادا للأوضاع العامة في المنطقة العربية ، غير أن هذا القطاع عرف انتكاسة خلال السنوات القليلة الماضية بفعل التضييق الحكومي على النشاط الصحفي و المتمثل في الغرامات المالية ، و أحكام السجن في حق الصحفيين ، و كذا الضغوطات على النقابات الصحفية ، إضافة إلى سيطرة الحكومات على مصادر الإشهار ، بحيث قد تمنح حقوق الإشهار لجريدة أو قد تسحب منها ، و ذلك بحسب درجة مجاملتها أو انتقادها لنظام الحكم القائم.[2]

و بشكل عام تعبر هذه الأوضاع الاجتماعية في إفريقيا عن ضعف التنمية في القارة حيث ورد في التصنيف السنوي لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية الخاص بمؤشرات التنمية البشرية لعام 2010 ، أن كل الدول العشرين التي تذيلت الترتيب على المستوى العالمي هي دول إفريقية ، ذلك أن في أكثر من 25 دولة إفريقية بمنطقة الساحل الإفريقي و إفريقيا جنوب الصحراء هناك 50 بالمائة من السكان يعيشون بأقل من دولارين في اليوم ، و أن العشرات من هذه الدول تعيش حالة نقص حاد في المياه ، و ثلث سكانها لا يتوفرون على مصادر للماء ، كما أن معدل الأمل في الحياة في هذه الدول لا يتجاوز 50 سنة.[3]

يضاف إلى كل هذه التحديات عوائق طبيعية و بيئية ، مثل الحواجز الطبيعة التي تفصل الجزائر عن باقي الدول الإفريقية ، حيث تمتد الصحراء الكبرى في إفريقيا من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا. و تغطي الصحراء في إفريقيا حوالي ثلث مساحة القارة أو ما يعادل 8.5 مليون كلم^2 ، و تفصل الصحراء إفريقيا الشمالية عن إفريقيا جنوب الصحراء بمسافة شريطية عرضها 3000 كلم و طولها نحو 8000 كلم.[4]

---

[1] Hugeux , ***Op. Cit.*** , p. p. 131 , 132.
[2] Rachid Khechana , « Entrave à la Liberté de la Presse » , ***Année Stratégique 2010 ; Analyse des Enjeux Internationaux*** , Pascal Boniface éd. (Paris : Editions Dalloz , 2009) , p. 311.
[3] Pautet , ***Op. Cit.*** , p. 257.
[4] Pourtier et autre , ***Op. Cit.*** , p. 31 , 32.

أيضا هناك عدة تحديات بيئية لإفريقيا أهمها ظاهرتي الجفاف و التصحر ، حيث يهدد التصحر نحو 100 مليون إفريقي خاصة في "نيجر" ، و "مالي" ، و "سنغال" ، و شمال "نيجيريا" ، يضاف إلى ذلك مشكلة قطع الأشجار بحثا عن أراضي زراعية ، ففي "كوديفوار" لوحدها تضاءل الغطاء النباتي من 8 مليون هكتار في سنة 2000 إلى 1.5 مليون هكتار في سنة 2008. كذلك تؤثر التغيرات المناخية على سكان القارة ، حيث أعلنت مجموعة من خبراء دوليين حول البيئة أنه بحلول عام 2020 سوف يصبح نحو 250 مليون إفريقي مهددين بالعطش جراء التغيرات المناخية خاصة في منطقة الساحل، بحيث تؤثر هذه التغيرات أيضا على المردود الزراعي الذي يتوقع أن يتضاءل بنسبة 30 بالمائة بحلول عام 2020 إضافة إلى تراجع التنوع البيئي بشكل عام.[1]

المبحث الثالث: التحديات الدولية للسياسة الإقليمية للجزائر في إفريقيا

يتناول هذا المبحث بعض التحديات التي تفرضها البيئة الدولية ، و التي تحد من دور الجزائر الإقليمي في إفريقيا ، و تشمل هذه التحديات الميادين السياسية ، و الأمنية ، و الاقتصادية و الاجتماعية.

أولا: التحديات السياسية الدولية

إن أهم تحدي يواجه فاعلية السياسية الإقليمية للجزائر في إفريقيا هو طبيعة النسق الدولي الحالي ، حيث أن انهيار الاتحاد السوفييتي و زوال حلف "وارسو" و مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة أنهى منطق توازن القوى الذي كان سائدا بين القطبين خلال الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية ، و كان من نتائج ذلك الانهيار بروز ما يعرف "بالنظام الدولي الجديد" ، الذي يقصد به ذلك النظام الذي تتولى فيه الولايات المتحدة الأمريكية قيادة العالم باعتبارها القوة العظمى ، حيث تسعى الولايات المتحدة للحفاظ على السلم و الأمن الدوليين ، و الترويج لقيم الديمقراطية و حقوق الإنسان ، أو بصيغة أخرى

[1] Hugon , « l'Afrique Contrastée entre Zones d'Ombres et de Lumières » **, *Op. Cit.*** , p. p. 356 - 390.

تقديم النموذج السياسي ، و الاقتصادي ، و الاجتماعي ، و الحضاري للولايات المتحدة الأمريكية باعتباره النموذج الأنسب لتطور البشرية.[1]

يؤرخ للنظام الدولي الجديد من عام 1992 ، أين بدأت معالم الهيمنة الأمريكية على العالم تظهر في مجالات حفظ الأمن و السلم الدوليين و حقوق الإنسان و دور المنظمات الدولية ...الخ. و قد شكلت حرب الخليج الثانية (1990 - 1991) نقطة تحول في الدبلوماسية الأمريكية على المستوى الدولي ، حيث كانت الحرب بمثابة اللحظة التاريخية التي استغلتها الولايات المتحدة الأمريكية لتفرض سيطرتها على منطقة الشرق الأوسط بكل ما لها من ثقل جيوسياسي ، و تؤكد بذلك انفرادها بالزعامة العالمية على إثر التحول الذي عرفه ميزان القوى الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفييتي.[2]

يفرق بعض المتتبعين بين النظام الدولي الجديد و العولمة ، حيث يرجعون ظاهرة العولمة بمعناها العام إلى القرن السادس ميلادي مع بروز الدعوة الإسلامية ذات الأبعاد العالمية ، غير أن العولمة بمفهومها الحالي لم تظهر إلا في أواخر القرن العشرين ، حيث استخدمت مفردات دالة عليها مثل الكونية أو الكوكبة أو الشمولية ، و عليه يمكن القول أن مفهوم العولمة هو "امتداد لمفهوم النظام الدولي الجديد بمعطياته و آلياته و محدداته".[3]

و قد حاول العديد من الدارسين تحديد معنى العولمة ، فعرفها البعض باعتبارها "نفي الآخر و إحلال الاختراق الثقافي محل الصراع الايديولوجي ، و هي إرادة للهيمنة و بالتالي قمع و احتواء العالم ، و هي طموح لاختراق الآخر و سلبه خصوصيته".[4]

و على حد تعبير محمد عابد الجابري فنظام العولمة "نظام يقفز على الدولة و الأمة و الوطن ، و بالتالي فإنه يعمل على التفتيت و التشتيت و إيقاظ أطر الانتماء إلى القبيلة و

---

[1] محمد سعد أبو عامود ، ***العلاقات الدولية المعاصرة*** (الإسكندرية : دار الفكر الجامعي ، ط.1 ، 2007) ، ص. 336.

[2] محمد السيد سليم ، ***تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر و العشرين*** (القاهرة : دار الفجر للنشر و التوزيع ، ط. 2 ، 2004) ، ص. ص. 666 – 671.

[3] محمد علي حوات ، ***الغرب و العولمة شجون الحاضر و غموض المستقبل*** (القاهرة : مكتبة مدبولي ، ط. 1 ، 2002) ، ص. ص. 19 - 21.

[4] علي العطار ، ***العولمة و النظام العالمي الجديد*** (بيروت : دار العلوم العربية للطباعة و النشر ، ط.1، 2002) ، ص. 25.

الطائفة و الجهة و التعصب بعد أن تضعف إدارة الدولة و هوية الوطن" ، أي أن العولمة السياسية تسعى للتقليص من سيادة الدولة و تحد من حريتها في السلوك الخارجي.[1]

كما يرى الجابري أن هناك تداخلا بين ظاهرة العولمة و توجهات القوى الكبرى و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية نحو فرض هيمنتها على العالم ، و في هذا الصدد يقول: "إن العولمة ليست مجرد آلية من آليات التطور الرأسمالي ، بل هي أيضا ـ و بالدرجة الأولى ـ إيديولوجيا تعكس إرادة الهيمنة على العالم ، و تعني العمل على تعميم نمط حضاري يخص بلدا بعينه هي الولايات المتحدة الأمريكية بالذات على بلدان العالم أجمع".[2]

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية في إطار النظام الدولي الحالي ، القوة العظمى الوحيدة التي تعمل على بلورة التوازنات الدولية وفق توجهاتها ، و على النهج الذي يحقق أهدافها ، فرغم وجود مجموعة من القوى الكبرى ، إلا أنها لا ترقى بشكل عام لمنافسة الولايات المتحدة ، زيادة على ذلك فإن هذه الأخيرة تسعى لكسب تأييد القوى الكبرى من خلال السماح لها بلعب أدوار إقليمية لا تتقاطع في النهاية مع مصالح القوة العظمى.[3]

و تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية مختلف الأساليب و الوسائل لفرض هيمنتها على العالم و ضمان تفوقها في مختلف الميادين ، ففي الميدانين السياسي و العسكري تسعى الولايات المتحدة لإبقاء هيمنتها عن طريق السعي لمنع أية قوة صاعدة أو تحالف إقليمي من الوصول إلى القوة التي تسمح له بإدخال تعديل على موازين القوى السائدة ، و ذلك عن طريق خلق توازنات إقليمية بين القوى المحلية تحول دون ظهور قوة منافسة، كما تتبع سياسة تحالفات مع القوى الكبرى و الإقليمية ، بحيث تكون الولايات المتحدة مركزا لهذه التحالفات ، بحكم ما تحققه هذه القوى من مصالح نسبية بتحالفها مع الولايات المتحدة ، و هذه الإستراتيجية تسمح للولايات المتحدة بتوسيع نفوذها على المستوى العالمي.[4]

أيضا من العوامل التي ساهمت في تزايد الهيمنة الأمريكية ، ذلك النفوذ السياسي الذي أصبح يتمتع به اليمين الأمريكي المتطرف ، فمع بلوغ الرئيس George Bush سدة الحكم

---

[1] السيد أحمد مصطفى عمر ، "إعلام العولمة و تأثيره في المستهلك" ، ***العولمة و تداعياتها على الوطن العربي*** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط. 2 ، 2004) ، ص. ص. 159 - 176.

[2] فضل الله محمد إسماعيل ، ***العولمة السياسية انعكاساتها و كيفية التعامل معها*** (الأزاريطة : دار الجامعة الجديدة ، 2008) ، ص. 65.

[3] عباس عطوان ، **مرجع سابق** ، ص. ص. 57 ، 58.

[4] فضل الله محمد إسماعيل ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 65 - 72.

في عام 2001 ، أصبح العديد من أقطاب اليمين المتطرف على رأس مناصب حساسة في الولايات المتحدة الأمريكية ، خاصة كتابة الدولة للشؤون الخارجية و الدفاع. و قد تبلورت أفكار المحافظين الجدد في ضرورة استغلال الفراغ السياسي الذي خلفه انهيار الاتحاد السوفييتي قصد تمكين الولايات المتحدة من صياغة نظام عالمي جديد و فرض هيمنتها على العالمي في إطار "مشروع القرن الأمريكي الجديد".[1]

من جهتها شكلت أحداث 11 سبتمبر 2001 نقلة نوعية في مسار العولمة ، إذ فتحت المجال أمام الولايات المتحدة الأمريكية لتجسيد مشاريع الهيمنة على مختلف المستويات الاقتصادية و السياسية و الأمنية ، من خلال التدخل المباشر في العديد من مناطق العالم أو ما يعرف بالحروب الوقائية ، و بهذا تمكنت الولايات المتحدة من مصادرة أدوار المنظمات الدولية و الإقليمية ، و كذا الأدوار التي كانت تقوم بها بعض القوى في مناطق معينة ، و بهذا تكون أحداث الحادي عشر سبتمبر قد غيرت من رؤية الولايات المتحدة للدور الذي يجب أن يعلبه الاتحاد الإفريقي و دولة كالجزائر على المستوى القاري.[2]

لقد مثلت أحداث 11 سبتمبر مبررا للولايات المتحدة الأمريكية من أجل التدخل و عدم الالتزام بما كانت تروج له من حفظ السلم و ضمان حقوق الإنسان ، حيث أبرمت الولايات المتحدة اتفاقيات مع عشرات الدول ، تلتزم هذه الأخيرة بموجبها بعدم التعرض للرعايا الأمريكيين الذين صدرت بحقهم مذكرات توقيف دولية بحجة تورطهم في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية خلال أدائهم لمهامهم ، مثل الحرب ضد العراق في عام 2003 ، و التي لم تستند إلى أية مبررات حقيقية.[3]

أيضا من التحديات التي يمكن أن تقلل من فاعلية السياسة الإقليمية للجزائر في إفريقيا تراجع سيادة الدولة ، إذ يرى Stanly Hoffmann "أن عالم اليوم لم يشهد قيام مجتمع اقتصادي ما بين الدول فحسب ، بل شهد أيضا قيام اقتصاد عالمي متخط للحدود القومية. حيث العناصر الفاعلة هي المجموعات الخاصة و الأفراد ، و حيث تتخذ القرارات بفضل

---

[1] عيسى السيد دسوقي ، ***الشرق الأوسط و أمريكا في ظل النظام العالمي الجديد*** (القاهرة : دار الاحمدي للنشر و التوزيع ، 2009) ، ص. ص. 37 - 39.

[2] سالم محمد الزبيدي ، ***الاتحاد الافريقي في ظل النظام الدولي*** (طرابلس : منشورات اللجنة الشعبية العامة للثقافة ، 2006) ، ص. 90.

[3] Encel , ***Op. Cit.*** , p. p. 110 , 111.

ثورة الاتصالات من دون قيود سياسية مركزية ، و بضوابط سياسية وطنية قليلة ، ما من شأنه أن يطغى على الموارد المتاحة للدول و يحد من نطاق سيادتها النظرية" ، و بذلك أصبح من الصعب الفصل بين ما هو قومي و ما هو دولي ، حيث أن أي تنظيم دولي أو إقليمي يتأثر بشكل مباشر بطبيعة الوحدات أو الدول المشكلة له ، بمعنى أنه لا يمكن قيام و نجاح تنظيم إقليمي مشكل من قبل وحدات أو دول فاشلة أنهكتها الصراعات و الحروب الدينية و الإثنية و قلة الموارد ، و تحكمها مؤسسات عاجزة و أنظمة حكم فاقدة للشرعية كما هو الحال في إفريقيا.[1]

و في ظل هذا التراجع في سيادة و دور الدولة على المستوى الخارجي ، نجد أن هناك تزايد ملحوظ لنشاط المنظمات الدولية و الشركات متعددة الجنسيات في إدارة التفاعلات الدولية ، حيث أن تزايد عدد المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية قد أثر سلبا على سلطة الدول ، إذ أن هذه السلطة انتقل جزء منها لصالح المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي ، و البنك الدولي ، و الأمم المتحدة بمختلف هيآتها ، و المنظمات غير الحكومية ذات النشاط الدولي ، إضافة إلى الشركات متعددة الجنسيات. و يظهر هذا التراجع في سلطة الدولة بشكل جلي في الدول المتخلفة و النامية مثل الدول الإفريقية التي أصبحت ترجع إلى آراء العديد من المنظمات الدولية قبل الشروع في تخطيط أي من سياساتها العامة سواء الداخلية كانت أو الخارجية.[2]

كذلك أصبح للمنظمات الدولية غير الحكومية تأثيرا كبيرا في سيادة الدول ، حيث أن منظمات مثل منظمة العفو الدولية ، و منظمة "أنقذوا الأطفال" ، و أطباء بلا حدود ، و منظمة السلام الأخضر ، و منظمة أصدقاء الأرض ، أصبح لا يمكن تجاهلها نظرا لما لديها من معارف متخصصة و خبرة ميدانية ، لذا فالعديد من المنظمات الحكومية تلجأ لاستشارة المنظمات غير الحكومية ، حيث شاركت حوالي 500 منظمة دولية غير حكومية في مناقشات لجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة في جوان 1992 ، كذلك ساهمت منظمات غير حكومية في أعمال برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، ولجنة حقوق الإنسان ، و

---

[1] "ستانلي هوفمان" ، "عودة إلى المجتمع الفوضوي" ، في ***المجتمع الفوضوي دراسة النظام في السياسة العالمية*** ، "هيدلي بول" (محررا) (الإمارات العربية المتحدة : مركز الخليج للأبحاث ، ط.1 ، 2006) ، ص. ص. 33 - 39.

[2] محي محمد مسعد ، ***دور الدولة في ظل العولمة*** (الإسكندرية : مركز الإسكندرية للكتاب ، ط.1 ، 2006) ، ص. 62.

برنامج الأمم المتحدة للسكن و السكان ، و مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية في عام 2000 ، و كان من قبل ذلك مشاركة المنظمات الدولية غير الحكومية في مؤتمر حقوق الإنسان في "فيينا" في أفريل 1994.[1]

كذلك من التحديات تزايد سرعة انتشار و انتقال الأزمات سواء في مستواه الداخلي أو الإقليمي ، و هذه السرعة في تدويل الأزمة قللت من إمكانية النظم السياسية المحلية أو الإقليمية على إدارتها و التعامل معها ، و فتحت الباب لقوى خارجية و دولية للتدخل قصد حل تلك الأزمات مثل ما حدث في أزمة الخليج الثانية ، و أزمة البوسنة و الهرسك ، و أزمة كوسوفو ، و أزمة الصومال ...الخ.[2]

و رغم أن مبدأ عدم التدخل يعتبر من ضمن الضوابط الدولية التقليدية ، حيث نص ميثاق منظمة الأمم المتحدة صراحة في الفقرة السابعة من المادة الثانية على "عدم جواز التدخل في الشؤون التي تعد من صميم السلطان الداخلي للدولة" ، إلا أن التدخل في إطار النظام الدولي الجديد تزايد بعد انهيار الاتحاد السوفييتي ، إذ عملت الولايات المتحدة الأمريكية على ملئ الفراغ الاستراتيجي في مناطق متعددة من العالم ، و قد ساعدها على ذلك تفوقها العسكري و التكنولوجي و الاقتصادي ، حتى أن منظمة الأمم المتحدة حاولت أن تكيف أهدافها و مبادئها لكي تتماشى مع موازين القوى السائدة ، و يؤكد هذا التوجه رأي الأمين العام السابق لمنظمة الأمم المتحدة في قوله: "إن من المقتضيات الفكرية الرئيسية لزماننا أن نعيد التفكير في مسألة السيادة ، لا من أجل إضعاف جوهرها الذي لم تعد له الأهمية الحاسمة في الأمن و التعاون الدولي ، و إنما بقصد الإقرار بأنها يمكن أن تتخذ أكثر من شكل و أن تؤدي أكثر من وظيفة ، و هذه الرؤيا تساعد على حل المشاكل سواء داخل الدول أو فيما بينها".[3]

و قد اقتصرت أغلب التدخلات الأجنبية في إطار النظام الدولي الجديد على دول العالم الثالث ، ففي إفريقيا مثلا هناك زيادة في عدد التدخلات الأممية لحفظ السلام ، حيث تدخلت الأمم المتحدة في غرب إفريقيا من خلال بعثة الأمم المتحدة في جمهورية "الكونغو"

---

[1] "أليس لاندو" ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 98 - 102.

[2] صبري مقلد ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 76 - 80.

[3] إدريس لكريني ، "التدخل في الممارسات الدولية : بين الحظر القانوني و الواقع الدولي المتغير" ، ***العولمة و النظام الدولي الجديد*** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط.1 ، 2004) ، ص. ص. 57 - 78.

الديمقراطي ، و بعثة الأمم المتحدة في "كوديفوار" ، و كذلك في شرق إفريقيا و بالتحديد في "دارفور" (السودان).[1]

خلال عامي 1999 و 2000 سجلت خمسة تدخلات أممية في إفريقيا (في الصحراء الغربية في منتصف عام 1999 ، و أربع تدخلات في نوفمبر 2000) ، أما في أكتوبر 2008 ، فكانت الأمم المتحدة تشرف على 20 عملية لحفظ السلام في العالم ، منها 15 عملية أطلقت منذ عام 1991 ، عشرة من هذه التدخلات كانت في إفريقيا. و إذا كان عدد هذه التدخلات يدل على كثرة الصراعات و النزاعات في القارة ، فإنه من ناحية أخرى دليل على عدم فعالية تدخلات الأمم المتحدة ، و التي سجلت في كثير من الحالات فشلا في تحقيق أهدافها.[2]

أيضا من أمثلة التدخلات الأجنبية في إفريقيا نجد التدخل في الأزمة الليبية ، فعلى غرار تونس و مصر شهدت ليبيا مظاهرات شعبية يوم في فيفري 2011 واجهتها الحكومة بالقوة ، و هو ما استدعى تدخل الجماعة الدولية تحت حجة حماية حقوق الإنسان حيث تدخل مجلس الأمن الدولي من خلال إصدار قرار بالإجماع رقم 1970 الذي منع بيع السلاح لليبيا ، و تجميد أرصدتها في الخارج ، و حضر السفر على الرئيس القذافي و عائلته ، و بتاريخ 2011/03/17 أصدر مجلس الأمن قرار بموافقة 10 أعضاء و امتناع خمسة آخرين تحت رقم 1973 ، و الذي نص على الوقف الفوري لإطلاق النار في ليبيا و حث الحكومة على حماية المدنيين. و من وراء هذه القرارات الأممية تدخلت كل من الولايات المتحدة الأمريكية ، و فرنسا ، و بريطانيا ، و إيطاليا في إطار حلف شمال الأطلسي لدعم المعارضة ، و التحكم في منابع النفط ، و التصدي للتواجد الصيني و الروسي في ليبيا.[3]

إن جميع هذه التحديات السياسية على المستوى الدولي تقلل من فاعلية السياسة الإقليمية للجزائر ، ذلك أن تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة على المستوى العالمي يجعل من القوى الإقليمية كالجزائر مرغمة على التخلى عن بعض الأدوار التي يتعارض تنفيذها مع المصالح الأمريكية في إفريقيا مثل دور الحامي الإقليمي (حامي المنطقة) ، و الذي تجلى من

366.-[1] Hugon , « Une Afrique Emportée par la Crise Mondiale » , ***Op. Cit.*** , p. p. 343

[2] Garcin , ***Op. Cit.*** , p. p. 361 - 364.

[3] Michel Raimbaud , « Dynamique et Bilan de l'Insurrection Libyenne » , ***Enjeux Diplomatiques et Stratégiques 2012*** (Paris : Edition Economica , 2012) , p. p. 208 - 219.

خلال رفض الجزائر للتدخلات الأجنبية في بعض المناطق الإفريقية كمالي و ليبيا. كذلك كان لهذه الهيمنة تأثيرا على مساعي الوساطة التي كانت تحاول الجزائر القيام بها بين الأطراف المتنازعة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي.

ثانيا: التحديات الأمنية الدولية

إن من أبرز التحديات الأمنية تغير مفهوم الأمن ، فبعدما كان مفهوم الأمن مرتبط أساسا بمدى التحرر من الخوف أو التهديد ، فإن هذا المفهوم عرف تطورا جعله مرتبطا بالتنمية ، حيث أن هذه الأخيرة تتطلب توفر نوع من الاستقرار السياسي داخل الدولة ، و عدم وجود تهديدات قد تؤثر سلبا على مشاريع و نتائج التنمية حتى تتمكن من تحقيق أهدافها و تطوير الإنسان الذي هو أساس هذه التنمية. من جهة أخرى فإن الاستقرار السياسي و الاجتماعي لا يمكن أن يتحققا دون وجود حد أدني من الرفاه الاجتماعي و الحريات السياسية الأساسية ، و لقد ذهب إلى ذلك Robert Mcnamara الذي أكد على أن الأمن هو التنمية ، و بدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن ، و هو يعني بذلك أن الأمن ينشأ من التنمية ، و بصيغة أخرى فإن تنمية الأمن تتطلب أمن التنمية و العكس صحيح.[1]

فبعد أن كان هذا المفهوم خلال الفترات السابقة يركز على البعدين السياسي و العسكري و يقتصر على أمن الدولة ، فقد توسع مفهوم الأمن حاليا ليشمل تلك الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية ، لأن الدولة لا يمكن أن تكون في أمن حقيقي و دائم إذا كان مواطنوها معرضون للتهديدات المختلفة خاصة الاقتصادية و الاجتماعية منها ، و أكد هذا التوجه الإعلان الذي تبناه مجلس الأمن الدولي بتاريخ 31 جانفي 1992 ، و الذي ينص على أن القضايا غير العسكرية كعدم الاستقرار في الميادين الاقتصادية ، و الاجتماعية ، و البيئية أصبحت تشكل تهديدا حقيقيا للسلم و الأمن الدوليين.[2]

إذن فطبيعة الأمن قد تغيرت في الوقت الحاضر من المفهوم الضيق للأمن القومي بالمعنى العسكري إلى تصور يدافع عن الأمن الإنساني ، بحث "لا يعني الأمن مجرد غياب

---

[1] طارق تاحي ، "بين الواقع و النظرية : نشأة و تطور مفهوم الأمن الإنساني" ، ***السياسة الدولية*** ، ع. 193 ، مجلد 48 ، جويلية 2013 ، ص. ص. 28 – 34.

[2] شكراني الحسين ، "المادة رقم 99 من ميثاق الأمم المتحدة : الأمين العام و البعد البيئي" ، ***المجلة العربية للعلوم السياسية*** ، ع. 26 ، ربيع 2010 ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية) ، ص. ص. 175 - 194.

الحرب ، و لكنه يعني التعاون و الاعتماد المتبادل لتعزيز التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الحد من التسلح و تعزيز حقوق الإنسان ، كما يعني تقوية المؤسسات الديمقراطية و حماية البيئة و تحسين مستويات المعيشة ، و إيجاد طرق منصفة للتعامل مع قضايا توزيع الموارد الطبيعية و البشرية و تنميتها".[1]

و من التحديات الأمنية الراهنة كذلك بروز ظاهرة الإرهاب الدولي ، و الإرهاب هو "كل عمل إجرامي ـ بما فيه الدعاية لفائدة ذلك العمل ـ إضافة إلى عمليات اختطاف الطائرات و السفن و جميع وسائل النقل الأخرى ، و كل أعمال التخريب و التدمير الخطيرة التي تمس سلامة الأفراد خاصة تلك التي تستعمل فيها المتفجرات ، و التي تمارس في إطار جماعات منظمة".[2]

و في شهر مارس من عام 2005 كلف الأمين العام للأمم المتحدة Kofi Annan ستة عشر شخصية دولية لإيجاد تعريف للإرهاب ، و الذي كان كالتالي: هو "كل فعل يرمي إلى القتل أو يتسبب في جروح خطيرة في حق المدنيين و غير المحاربين ، و يهدف إلى نشر الذعر في أوساط الشعب و إرغام الحكومة أو المنظمة الدولية للقيام أو عدم القيام بفعل ما".[3]

و حسب إحصائيات سنة 2006 فقد خلفت النشاطات الإرهابية عبر العالم نحو 20498 قتيلا ، مقابل حوالي 14618 قتيلا في سنة 2005 ، و هو ما يعني زيادة في الخسائر البشرية بنسبة 40 بالمائة ، و ذلك حسب إحصائيات المركز الوطني الأمريكي لمكافحة الإرهاب ، و حسب المصدر ذاته فان عام 2006 شهد ما مجموعه 6588 عملية إرهابية عبر العالم نفذت عن طريق الهجمات الانتحارية ، أو السيارات المفخخة ، أو الأسلحة التقليدية خلفت 20900 جريحا و 12027 قتيلا ، و كانت نسبة 70 بالمائة من الضحايا عبارة عن مدنيين منهم حوالي 1800 طفل. و من ضمن هذه الهجمات فإن حوالي 290 عملية تم تحديد القائمين بها

---

[1] "فيرنر فاينفلد" و آخرون ، "التحولات في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا : التحديات و الاحتمالات أمام أوروبا و شركائها" ***دراسات عالمية*** ، ع. 17 (أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية) ، ص. ص. 07 - 40.

[2] Yves Mayaud , ***le Terrorisme*** (Paris : Editions Dalloz , 1997) , p. 01.

[3] Jean-Claude Zarka , ***Relations Internationales*** (Paris : Ellipses Edition Marketing , 3 em ed. , 2007) , p. 124.

عن طرق التحري ، أو تبني بعض الجماعات الإرهابية لتلك العمليات ، و قد كانت جلها من طرف تنظيمات إسلامية سنية.[1]

أيضا من التحديات الأمنية المرتبطة بالإرهاب ظاهرة الجريمة المنظمة ، حيث أن هناك علاقة وطيدة بين الإرهاب و تجارة المخدرات و السلاح و الجريمة المنظمة ، كما أن لهذه الأخيرة علاقة وطيدة بالأنظمة السياسية و نظم الحكم ، إذ تربطها مصالح متبادلة مع السلطة السياسية.[2]

إن من بين التحديات الأمنية أيضا الحروب الاستباقية ، و هي أحد أنواع الحروب الدفاعية التي تقوم بها دولة ضد دولة أخرى بقصد منعها من استخدام سلاح يكون خطرا حقيقيا على أمنها القومي ، مثل ضرب قواعد للصواريخ و مفاعلات نووية أو مطارات في دولة مجاورة تكون معدة لأهداف هجومية قد تطال الدولة المجاورة ، فتعمد هذه الأخيرة لاستباق الهجوم من خلال الحرب الوقائية.[3]

و قد اعتمدت الدول الكبرى و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية هذه الإستراتيجية المتمثلة في الحرب الوقائية للتصدي للتهديدات الأمنية الجديدة ، و ذلك من خلال توجيه ضربات عسكرية إلى تنظيمات أو دول عبر العالم يحتمل أنها تنوي القيام بهجمات إرهابية ضد الدول الكبرى ، أو مصالحها في الخارج. و يؤكد هذا التوجه تصريحات الرئيس الأمريكي السابق George W. Bush حينما قال: "إن طبيعة التهديدات الحالية المنتشرة في شكل جماعات إرهابية أو حكومات ديكتاتورية لا أحد يدري ما الذي تصنعه داخل بلادها ، و هذا يتطلب إتباع عقيدة عسكرية مختلفة تقوم على الإجهاض المبكر قبل أن يستفحل الخطر".[4]

و رغم عدم شرعية هذا الإجراء ، إلا أن الظروف الدولية المتمثلة في مكافحة الإرهاب أضفت عليه الصبغة الشرعية ، إذ "يقدم الإرهاب دوما باعتباره الشر المطلق و عليه تصبح

---

[1] Alain Bauer et Autre , «Vers une Hybridation de la Criminalité et du terrorisme ? » , ***l'Année Stratégique 2008 Analyse des Enjeux Internationaux*** (Paris : Edition Dalloz , 2008) , p. p. 71 - 87.

[2] Garcin , ***Op. Cit.*** , p. p. 400 , 401.

[3] نصر مهنا ، علوم السياسة الأصول و النظريات ، ***مرجع سابق*** ، ص. 284.

[4] لكريني ، "التدخل في اللممارسات الدولية : بين الحظر القانوني و الواقع الدولي المتغير" ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 57 - 78.

جميع الشرور الأخرى في مرتبة ثانوية ـ مقارنة بالإرهاب ـ و يفترض بالشعب أن ينساها أو يتغاضى عنها ، و بهذا المفهوم فإن مكافحة الإرهاب تكون الخير المطلق كونها متداخلة مع المصلحة العامة ، و الدولة التي تقود عمليات محاربة الإرهاب هي دولة خيرة في ذاتها و في أهدافها ، لأنه لا يمكن تحديد الخير المطلق دون معرفة النقيض أو الشر المطلق".[1]

و مما زاد من شرعية هذه الحروب تراجع دور منظمة الأمم المتحدة في القضايا الأمنية أو بالأحرى مجاراتها للتصور الغربي حول أسلوب التعامل مع ظاهرة الإرهاب فبتاريخ 02 ماي 2011 جاء في تصريح رئيس مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة أن ظاهرة الإرهاب لا تجد لها سندا في أي من الحضارات أو الديانات أو أي من شعوب العالم.[2]

كذلك رافق هذه التحديات الأمنية زيادة في الإنفاق العسكري ، حيث شهد العالم خلال عام 2006 إنفاقا ماليا على الجانب العسكري تجاوز 1200 مليار دولار أمريكي ، بعدما كان هذا الإنفاق قد تعدى سقف 1000 مليار دولار في عام 2004. و هذا الارتفاع العام راجع بشكل كبير إلى الزيادة المخصصة لقطاع الدفاع من قبل كل من روسيا ، و الصين و الاتحاد الأوروبي ، و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية. و قد ورد في تقرير "المعهد الدولي لدراسات السلام" "بستوكهولم" أن الإنفاق العسكري للولايات المتحدة الأمريكية بلغ 528 مليار دولار خلال سنة 2006 ، و هو ما يعادل 46 بالمائة من الإنفاق العسكري العالمي ، في الوقت الذي وصل هذا العدد إلى 598 مليار دولار في عام 2007 ، مع العلم أن وزارة الدفاع الأمريكية طالبت بميزانية قدرها 623 مليار دولار لعام 2008 ، و هذا يوضح أن ميزانية الدفاع الأمريكية قد تضاعفت منذ عام 2001 نتيجة للحرب على الإرهاب و ارتفاع تكلفة التسلح.[3]

أيضا باشرت الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2012 نحو 98 مشروعا كبيرا في المجال الأمني ، خاصة في ميدان التسلح و تطوير العتاد الحربي ، مثل الأسلحة ذات التأثير

---

[1] Frederic Neyrat , ***le Terrorisme , la Tentation de l'Abime*** (France : Impression Unigraf S.L. , 2009) , p. 07.

[2] Thérèse Gastaut , « la Vie des Nations Unies en 2011 » , ***Enjeux Diplomatiques et Stratégiques 2012*** (Paris : Edition Economica , 2012) , p. p. 265 - 276.

[3] Jean Pierre Maulny , « Politique de Défense et Industrie d'Armement » , ***l'Année Stratégique 2008 Analyse des Enjeux Internationaux*** (Paris : Edition Dalloz , 2008) , p. p. 57 - 70.

ضد الأجهزة الالكترونية ، و مشروع الدرع الصاروخي ، و صيانة حالات الطائرات ، و السعي لصناعة طائرات حربية قادرة على الهبوط بشكل عمودي ، و تكلف 80 بالمائة من هذه المشاريع حوالي 70 مليار دولار إضافي.[1]

و بالنظر إلى هذه المعطيات و معطيات أخرى ، يرى العديد من المتتبعين أن الولايات المتحدة الأمريكية ستظل تسيطر على التفاعلات الدولية في طابعها الأمني خلال القرن الحالي ، مما يعني سيطرة العقيدة الأمنية الأمريكية على القضايا الأمنية في العالم و هو ما سوف يمثل تحديا حقيقيا أمام القوى الإقليمية مثل الجزائر التي تحاول أن تروج لتصور مغاير للتصور الأمريكي ، خاصة في مجال مكافحة الإرهاب يقوم على أساس تكاتف جهود الجماعة الدولية بالعمل على الحد من الظروف السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية المساعدة على انتشار الإرهاب ، أي الدعوة إلى ضرورة التنمية الشاملة كأحد أساليب الحد من ظاهرة الإرهاب.[2]

لقد كان لهيمنة التصور الأمريكي فيما يتعلق بكيفية التعامل مع بعض التهديدات الأمنية الراهنة مثل ظاهرة الإرهاب تأثيرا سلبيا على بعض الأدوار التي كانت الجزائر تتبناها و تدافع عنها مثل دور الزعيم الإقليمي ، و دور زعيم أو اتجاه دولي ، و المتمثل في سعيها في مختلف المحافل الدولية ـ العالمية أو الإفريقية ـ من أجل ربط التهديدات الأمنية في بعديها العسكري و السياسي في إفريقيا مع المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية التي تعاني منها القارة ، لكن في ظل عزم الولايات المتحدة الأمريكية ، و بعض الدول الكبرى كفرنسا و بريطانيا على اعتماد التدخلات العسكرية المباشرة للتصدي لهذه التهديدات ، كان هناك تراجع في هذا الدور الجزائري.

ثالثا: التحديات الاقتصادية الدولية

لعل من أبرز التحديات الاقتصادية ما يصطلح عليه بالعولمة الاقتصادية ، و التي تعني فتح حدود الدول و أسواقها أمام تدفق السلع و الخدمات و رؤوس الأموال ، و ذلك عن طريق القضاء على جميع القيود الجمركية التي قد تعيق حرية التجارة. كذلك تعني العولمة

[1] Henrotin , « l'Année Stratégique 2011 : Démonstration de Puissance et Décrochage Militaire » , ***Op. Cit.*** , p. p. 253 - 262.
[2] Guyatt , ***Op. Cit.*** , p. p. 131 - 132.

الاقتصادية عملية اندماج الاقتصاديات الوطنية و انصهارها ضمن اقتصاد عالمي واحد يقوده أولئك القادرين على المنافسة ، مع إقصاء لدور الدولة في الشؤون الاقتصادية رغم ذلك تحاول العولمة الاقتصادية تسخير الدول و الحكومات لتحقيق مزيد من الاندماج الاقتصادي على المستوى العالمي.[1]

و قد رافق ظاهرة العولمة الاقتصادية هيمنة النظام الاقتصادي الرأسمالي ، حيث أن تراجع النموذج الاشتراكي ـ كخيار للتنمية ـ فسح المجال أمام هيمنة النموذج الليبرالي، بحيث تبنت أغلب الدول الاشتراكية هذا النهج و عملت على تعديل نظامها الاقتصادي وفق القواعد الليبرالية ، و هو ما يقلل عمليا من دور الحكومات في الأنشطة الاقتصادية و دورها في التنمية بشكل عام ، و يفسح المجال من جهة ثانية أمام وحدات أخرى لتكون أكثر تأثيرا في النشاط الاقتصادي ، مثل الشركات متعددة الجنسيات التي تزايد نشاطها بشكل مذهل ، حيث زاد ارتباط الاقتصاديات القومية بدور هذه الشركات خاصة خلال الفترة (1980 – 2000) ، اذ أصبحت تمتلك أصولا استثمارية عبر العديد من بلدان العالم مع إبقاء مركز الإدارة في الدولة الأم.[2]

و رغم الأزمة الاقتصادية لعام 2008 و التراجع الاقتصادي للقوى الغربية ، إلا أن هذا لا يعني إطلاقا هزيمة النظام الليبرالي ، فمبادئ النظام الليبرالي و قواعده الأساسية لم تتأثر ، بل على العكس تماما فالقوى الصاعدة كالصين ، و الهند ، و البرازيل التي تتبنى النظام الليبرالي ، و التي حققت نموا اقتصاديا معتبرا أضفى شرعية أكبر على النظام الليبرالي الذي يبقى من دون منافس على المستوى الدولي في الوقت الراهن.[3]

و هذه التحولات فرضت على العديد من الدول الاشتراكية أن تتبنى نمط الاقتصاد الليبرالي ، ففي عام 1990 شرعت حوالي 35 دولة نامية ـ مثل الجزائر ـ في إجراءات

---

[1] عبد الجليل كاظم الوالي ، "جدلية العولمة بين الاختيار و الرفض" ، ***العولمة و تداعياتها على الوطن العربي*** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط. 2 ، 2004) ، ص. ص. 11 - 37.

[2] الإمام ، "أهم التطورات العالمية و الإقليمية و القطرية خلال العقود الثلاثة الماضية" ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 161 - 182.

[3] يوسف أحمد و آخرون ، ***مرجع سابق*** ، ص. 29.

التحول نحو اقتصاد السوق و التخلي عن النموذج الاشتراكي ، أما خلال سنوات 1996 و 1998 فقد تم تبني نظام تحرير الاقتصاد من قبل 65 دولة من دول العالم الثالث.[1]

أيضا من التحديات الاقتصادية في إطار النظام الدولي الجديد تزايد دور العامل الاقتصادي في التفاعلات الدولية ، خاصة بعد تراجع دور العامل الإيديولوجي الذي كان سائدا خلال فترة الحرب الباردة ، حيث أصبح العامل الاقتصادي أحد الأدوات التي يمكن أن تستعملها الدول في علاقاتها الخارجية كحل وسط بين الدبلوماسية التقليدية التي تعتمد على الإقناع بواسطة الكلام من جهة ، و اللجوء إلى القوة العسكرية المكلفة من جهة أخرى ، كما أن القوة الاقتصادية قد تستعمل من قبل الدولة كوسيلة قصرية مثل المقاطعة الاقتصادية ، و التمييز في فرض التعريفات الجمركية ، و تجميد الأرصدة المالية ، و وقف المساعدات المالية ، أو كوسيلة للإقناع مثل التعامل وفقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية و ضمان الاستثمارات ، و منح الصفقات ، و تقديم المساعدات الاقتصادية.[2]

كذلك من التحديات السيطرة الاقتصادية للدول الكبرى ، حيث يعرف الاقتصاد الدولي في الوقت الراهن زيادة هيمنة الشركات متعددة الجنسيات ، حيث تشير الدراسات أن هناك حوالي 200 شركة كبرى في العالم تتحكم في الاقتصاد العالمي من أصل 500 شركة كبرى تهيمن مجتمعة على الإنتاج و التجارة في مختلف أنحاء العالم ، و من ضمن مجموع 500 شركة تنتسب 426 منها لجنسيات كل من الولايات المتحدة الأمريكية ، و كندا ، و بريطانيا ، و فرنسا ، و إيطاليا ، و ألمانيا ، و اليابان.[3]

أيضا في إطار العولمة برزت مشكلة عدم المساواة بين الشمال و الجنوب ، فرغم أن عبارة العالم الثالث لم يعد لها المعنى الذي كان سائدا منذ ثلاثين سنة خلال الحرب الباردة إلا أن الهوة ما تزال موجودة و تزداد اتساعا بين الشمال و الجنوب ، و رغم محاولة العديد من دول العالم الثالث تقليص الفجوة الاقتصادية بينها و بين الدول المتقدمة ، من خلال إقامة قواعد صناعية بواسطة ريع المواد الأولية ، غير أن الفجوة استمرت في الازدياد ، فبعد الثورة الصناعية الأولى مع نهاية القرن التاسع عشر فإن فارق الدخل الفردي بين أوروبا و

---

[1] "لاندو" ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 150 - 151.

[2] Devin , ***Op. Cit.*** , p. p. 74 - 83.

[3] فضل الله محمد إسماعيل ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 98 ، 102.

إفريقيا قد تضاعف بنسبة واحد إلى عشرة لصالح الأولى ، ليتجاوز هذا الفارق نسبة واحد إلى خمسين ضعف مع بداية القرن الحالي.[1]

كذلك من التحديات سوء توزيع الثروة العالمية ، حيث يرى المفكر السوري برهان غليون أن الرأسمالية العالمية أدت إلى بروز "عالم يزداد الفقر و التهميش فيه لأكثرية سكان الأرض بقدر ما يزداد تمركز الثروة لدى قلة قليلة من الدول أولا و قلة قليلة من الأفراد في تلك الدول ثانيا". و حسب إحصائيات نهاية القرن العشرين فإن الثروة التي يحوزها ثلاثة أغنياء في الولايات المتحدة الأمريكية تفوق ثروة 48 دولة من دول العالم الفقيرة ، كذلك فإن 48 شخصا أمريكيا تزيد ثروتهم على ثروة الصين التي يفوق تعداد سكانها 1.2 مليار نسمة و يعادل ناتجها القومي الاجمالي 700 مليار دولار ، كما أن 225 ثريا في العالم يملكون ألف مليار دولار ، و يؤكد الخبراء أن نسبة 4 بالمائة من ثروة هؤلاء ، أو ما يعادل 40 مليار دولار كافية لتأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية التي يحتاجها جميع سكان العالم كالغذاء ، و الصحة ، و المياه ، و التعليم.[2]

و ما يزيد من حدة هذا التفاوت في توزيع الثروة العالمية بين الدول المتقدمة و الدول المتخلفة هو التقسيم الدولي للعمل الذي هو في صالح الدول المتقدمة ، بحيث يجعل من دول العالم الثالث عبارة عن ممون بالمواد الأولية ، و في الوقت نفسه سوق لصرف المنتجات المصنعة في الدول المتطورة ، ذلك أن صادرات دول العالم الثالث من المواد الأولية نحو البلدان المتقدمة تتجاوز نسبة 70 بالمائة ، و بالمقابل فإن دول العالم الثالث تمثل هي الأخرى سوقا واسعة لاستيعاب منتجات الدول المتقدمة ، فصادرات الولايات المتحدة الأمريكية مثلا نحو دول العالم الثالث ، تفوق صادراتها لكل من أوروبا و الصين و روسيا مجتمعة ، كما أن الاتحاد الأوروبي يصدر منتجاته لدول العالم الثالث أكثر مما يصدر للولايات المتحدة الأمريكية و اليابان.[3]

---

[1] Boniface et Vedrine , Atlas du Monde Global , ***Op. Cit.*** , p. 49.

[2] مهيوب غالب أحمد ، "العرب و العولمة : مشكلات الحاضر و تحديات المستقبل" ، ***العولمة و تداعياتها على الوطن العربي*** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط. 2 ، 2004) ، ص. ص. 57 - 74.

[3] سعد حقي ، النظام الدولي الجديد دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب البارد ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 113 - 118.

و رغم كل هذا التفاوت الذي فرضته طبيعة التقسيم الدولي للعمل ، إلا أن الدول المتقدمة أصبحت لا تبالي بالمشاكل الاقتصادية لدول العالم الثالث مثل قضية المديونية، ففي سنة 1999 حاولت الحكومة الأمريكية بعث مشروع عام 1996 الخاص بالدول الفقيرة الأكثر مديونية ، و رغم أهمية تلك المساعدات المالية التي تقدمها الدول المتقدمة للدول الفقيرة ، إلا أن هذا المشروع لقي معارضة داخل صندوق النقد الدولي ، و حتى من قبل بعض الدوائر الأكاديمية ، حيث جاء في مقال ضمن مجلة Financial Times "إنه من قبيل الخرافة أن يعتقد البعض أن تخفيف الديون الخارجية ، يؤدي إلى خفض نسبة الفقر في الدول المدينة" ، كذلك حتى فكرة بيع ذهب صندوق النقد الدولي ، و تعويضه بالنقود ، ثم استخدام الفائض في دعم الدول ذات المديونية الثقيلة ، باعتبارها ليست فكرة واقعية ، و تؤثر على أسعار أحد أهم المواد الأولية لإفريقيا و هو الذهب.[1]

و في ظل كل هذه التحديات كان أيضا تراجع دور منظمة الأمم المتحدة في القضايا الاقتصادية ، حيث حاولت الجمعية العامة و المجلس الاقتصادي و الاجتماعي في عام 2008 إيجاد حل للأزمة الاقتصادية العالمية من خلال منظور شامل يجمع تصورات مختلف دول العالم بما فيها البلدان النامية و المتخلفة ، لكن فيما بعد و خلال سنتي 2009 و 2010 أصبحت معالجة الأزمة حكرا على دول مجموعة العشرين مثل قمة Seoul (كوريا الجنوبية) في نوفمبر 2010 ، و رغم مشاركة الأمين العام للأمم المتحدة في قمة Cannes ما بين 02 و 03 نوفمبر 2011 ، إلا أنه ركز على ضرورة دفع برنامج الألفية للتنمية ، و بدل أن تساهم الأمم المتحدة في حل الأزمة فقد أثرت هذه الأخيرة على المنظمة التي انخفضت ميزانيتها العامة بنسبة 4.5 بالمائة ، أي ما يعادل 5.15 مليار دولار خلال سنتي 2012 و 2013 ، بعدما كانت الميزانية تقدر بنحو 5.41 مليار دولار في سنتي 2010 و 2011 ، و هي المرة الأولى منذ عام 1998 التي تتراجع فيها ميزانية الأمم المتحدة ، و ذلك بسبب الأزمة المالية.[2]

أيضا من التحديات تراجع سيادة الدول في ظل العولمة الاقتصادية ، حيث أن التحول من نمط الإنتاج الرأسمالي القومي إلى نمط الرأسمالية العابرة للقوميات قد أثر كثيرا على

[1] Guyatt , ***Op. Cit.*** , p. p. 64 , 65.
[2] Gastaut , « la Vie des Nations Unies en 2011 » , ***Op. Cit.*** , p. p. 265 - 276.

طبيعة التفاعلات الدولية ، خاصة من خلال إعادة النظر في مفهوم سيادة الدول ، فزيادة حجم و سرعة المبادلات التجارية و المالية بين الوحدات السياسية يؤدي إلى تراجع سيادة هده الأخيرة ، حيث أصبح من الممكن في ظل اقتصاد الموجة الثالثة صناعة أجزاء سيارة أو طائرة في أقطار متعددة ثم تركيبها في قطر آخر تبعا للمؤهلات الطبيعية و البشرية و التكنولوجية لكل إقليم ، و بهذا المنطق أخذت المؤسسات و الشركات التجارية تتحول نحو التدويل ، غير أن تراجع الحدود السياسية للدولة يقابلها في الواقع بروز حدود من نوع جديد ، هي الحدود الاقتصادية التي تفصل بين مناطق اقتصادية متباينة وقفا لمنطق التقسيم الدولي للعمل ، فتشكل بذلك أقاليم اقتصادية متطورة و أخرى متخلفة بحكم دورها في عملية إنتاج و إعادة إنتاج الثروة.[1]

إن هذه التحديات الاقتصادية على المستوى العالمي مثل العولمة الاقتصادية ، و التقسيم الدولي للعمل ، و عدم المساواة بين الشمال و الجنوب ، أي بين الدول المتقدمة و الدول المتخلفة يقلص من نشاط السياسة الخارجية الجزائرية على المستوى الإقليمي، حيث أن التقسيم الدولي للعمل يفرض على الجزائر أن تتخصص في استخراج و تصدير المواد الطاقوية ، فتكون بذلك نسبة 97 بالمائة من موارد الجزائر المالية من صادراتها الطاقوية في شكلها الخام ، و هو ما يجعل الاقتصاد الجزائري اقتصادا ضعيفا يخضع لتقلبات أسعار المواد الطاقوية. و عليه فقد أصبح تراجع أسعار النفط يحد من أداء الجزائر لبعض أدوارها الإقليمية مثل دور المساعد على التطور و التنمية ، حيث تراجع هذا الدور خلال الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر خلال منتصف عقد الثمانينيات من القرن الماضي، كما أن تراجع أسعار النفط في الفترة الأخيرة أرغم الجزائر على تقليص حجم مساعداتها للبلدان الإفريقية إلى النصف.

أما بخصوص تأثير العولمة الاقتصادية ، و رواج النظام الاقتصادي الليبرالي على السياسة الإقليمية للجزائر ، فيمكن تلخيصه في أن هذا الرواج أصبح يفرض على الجزائر أن تتخلى على أحد أبرز أدوارها ، و المتمثل في دور المناهض للإمبريالية ، فرغم أن الجزائر

---

[1] سعاد محمود أبو ليلة ، "عدم التماثل : الأطر النظرية المفسرة لدور الفاعلين العابرين للقومية" ، محلق مجلة ***السياسة الدولية*** ، ع. 192 ، مجلد 48 ، أفريل 2013 ، ص. ص. 05 – 10.

حاولت أن تبقي هذا الدور مقتصرا على مجال القارة الإفريقية ، إلا أنه لم يعد بإمكانها انتقاد الممارسات الاقتصادية للدول الكبرى و الشركات متعددة الجنسيات في إفريقيا.

رابعا: التحديات الاجتماعية و الثقافية الدولية

هناك العديد من التحديات الاجتماعية على المستوى الدولي ، و التي يمكن أن تؤثر على فاعلية السياسة الجزائرية في بعدها الإقليمي ، و من أبرز هذه التحديات تلك المتعلقة بحقوق الإنسان بشكل عام ، و تحديات تفرضها العولمة الثقافية ، بالإضافة إلى تحديات متعلقة بالمجال البيئي و الإيكولوجي.

قدر عدد سكان العالم في عام 2005 بنحو 6.5 مليار نسمة ، و حسب توقعات المتتبعين يمكن أن يصل عدد سكان العالم إلى حوالي 9.5 مليار نسمة بحلول عام 2050 و تشير هذه التوقعات إلى أن نسبة 96 بالمائة من الزيادة المتوقعة في عدد السكان خلال الفترة (2000 - 2050) ستكون في الدول النامية ، و ستبقى آسيا هي مركز الثقل السكاني للعالم بنسبة 60 بالمائة ، أما أوروبا فلن تتجاوز نسبة 7 بالمائة فقط من سكان العالم بحلول عام 2050 بعدما كانت هذه النسبة تساوي 12 بالمائة في عام 2000 ، أما إفريقيا فيتوقع أن يبلغ عدد سكانها في عام 2050 ضعفين ما هو عليه اليوم.[1]

و في ظل هذا التزايد السكاني تعتبر مشكلة نقص الغذاء أهم مشكلة تواجه العالم في القرن الواحد و العشرين ، و حسب إحصائيات برنامج الغذاء العالمي لعام 2006 ، فإن هناك حوالي 854 مليون شخص ـ بزيادة 2 مليون شخص عن إحصائيات عام 2005 ـ جلهم من البلدان النامية يعانون من سوء التغذية ، و عليه فإن البرنامج كان بحاجة إلى حوالي 755 مليون دولار إضافية قصد إطعام 73 مليون شخص في إفريقيا و آسيا و أمريكا الوسطى ، مع العلم أن نقص الغذاء يؤدي إلى انخفاض في قدرة الأطفال على التعلم و النمو السليم فكريا و جسديا ، مما ينعكس سلبا على بناء الأجيال المقبلة ككل.[2]

و تمثل مشكلة الفقر بشكل عام تحديا آخر في إطار النظام الدولي الحالي ، إذ أن الفقر هو أحد نتائج النظم الاقتصادية المعمول بها ، و التي تنتج ظاهرة الفقر و تزيد من استشرائها

[1] Boniface et Vedrine , Atlas du Monde Global , ***Op. Cit.*** , p. 39.

[2] غصن ، "عالم أكثر فقرا و جوعا و أقل استقرارا" ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 05 - 11.

، فرغم أن التطور التكنولوجي يرفع من معدل الدخل الفردي عبر العالم ، إلا أن التباين في توزيع الدخل ما فتئ يتزايد بين الدول و بين الأفراد داخل الدولة الواحدة.[1]

و يبرز ذلك من معطيات تقرير التنمية البشرية لعام 2006 ، و الذي جاء فيه أن أغلبية مجتمعات العالم تعيش تحت خط الفقر ، بما فيها مجتمعات دول الشمال المتقدمة ، ففي الولايات المتحدة الأمريكية يعيش حوالي 15.9 بالمائة من السكان تحت خط الفقر ، و أن نسبة الفقر وصلت إلى 9.1 بالمائة في معظم المجتمعات الأوروبية ، كما فاقت بها نسبة البطالة 10.8 بالمائة.[2]

أيضا من التحديات الاجتماعية ازدياد الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان ، و يبرز الاهتمام الدولي من خلال تدويل قضايا حقوق الإنسان ، فخلال قمة الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي بتاريخ 31 جانفي 1992 ، و التي ناقشت سبل تفعيل دور المنظمة الأممية في مجال حقوق الإنسان ، اقترح الرئيس الأمريكي George Bush تعديل ميثاق المنظمة من أجل فرض رقابة أممية أكبر حول مدى احترام الدول لحقوق الإنسان ، أي تحويل مهمة حماية حقوق الإنسان من الشؤون الداخلية للدول إلى القضايا ذات الطابع الدولي.[3]

إلا أنه في الواقع هناك تداخل كبير بين المصالح الحيوية و الإستراتيجية للدول الكبرى و عمليات التدخل الإنساني ، حيث نجد انتقائية في التدخل الإنساني ، حيث تكون تلك التدخلات وفقا لما يخدم مصالح القوى الكبرى ، و في هذا الصدد يقول Guilbaud رئيس منظمة "مراسلون بلا حدود" خلال سنوات (1986 - 1993): "إن العمل الإنساني ما هو إلا ستار من دخان تخفي الدول من ورائه مصالحها الحقيقية.[4]

و حتى ي ظل هذا الاهتمام الدولي بقضايا حقوق الإنسان ، فإن العالم الثالث يواجه مشكلة التباين في أولوياته الاجتماعية مع أولويات الدول المتقدمة ، ففي الوقت الذي تشدد فيه هذه الأخيرة على قيم الديمقراطية و حقوق الإنسان و حماية البيئة ، تبقى أهم أولويات دول العالم الثالث متمثلة في الحفاظ على الاستقرار الداخلي ، و دفع التنمية الاقتصادية و البحث

---

[1] الإمام ، "أهم التطورات العالمية و الإقليمية و القطرية خلال العقود الثلاثة الماضية" ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 161 - 182.

[2] السيد دسوقي ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 46 - 48.

[3] محمود طراف ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 96 ، 97.

[4] Nouschi , ***Op. Cit.*** , p .p. 79 - 81.

عن أنجع الطرق لبلوغها ، كما تربط الدول المتقدمة ـ دوما ـ مساعداتها الاقتصادية أو الاجتماعية لدول العالم الثالث بالتزام هذه الأخيرة بالقيم و المعايير السياسية و الاقتصادية التي تسعى الدول المتقدمة لنشرها ، و هذا الوضع قد ينجم عنه اختلالات اقتصادية و اجتماعية و حتى سياسية و أمنية في بعض دول العالم الثالث ، حيث أن تبني الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية وفقا للنموذج الغربي يؤثر بشكل كبير على التنمية الاجتماعية فيها ، كما أن فرض النموذج السياسي الغربي أو الديمقراطية التعددية قد يؤدي إلى اضطرابات سياسية و أمنية في بعض دول العالم الثالث لقلة التعليم و انعدام الوعي و الثقافة الديمقراطية في هذه المجتمعات.[1]

أما على المستوى الثقافي ، فإن العولمة في طابعا الثقافي تمثل أهم تحدي بالنسبة للسياسة الإقليمية للجزائر ، ذلك أن العولمة الثقافية هي محاولة إخضاع للآخر ، و تعطيل فاعلية عقله ، و التشويش على نظامه القيمي ، و توجيه خياله و ذوقه ، و قولبة سلوكه ، و بالتالي فهي تكريس لنوع معين من المعارف و القيم. و بعبارة أخرى فالعولمة الثقافية تهدف لتكريس الاختراق الثقافي.[2]

و قد ساهم في دفع العولمة الثقافية ذلك التطور في مجال الانتاج المعرفي و الذي وصل إلى نسبة 10 بالمائة سنويا ، فعلى سبيل المثال تعرض الولايات المتحدة الأمريكية كل سنة على شبكة الانترنت أكثر من 45000 كتاب ، و ما يزيد عن 1500 صحيفة ، و 250 دورية في مجال الهندسة ، و 3700 دورية في مختلف الميادين الأخرى ، كذلك تتقدم اليابان عبر الشبكة حوالي 40000 كتاب تصدرها سنويا ، و ذلك بغض النظر عن القيم و المعايير الثقافية و الاجتماعية و الأخلاقية التي تروج لها تلك المنتجات الفكرية.[3]

و من جهة أخرى فإن التطور الحاصل في ميدان تكنولوجيا الاتصالات ، و كذا الانتشار الواسع لهذه التكنولوجيا قد ساعدا على اتساع مجال التأثير الفكري ، حيث ارتفع مستخدمو الأنترنت بشكل ملحوظ ، فخلال مدة ثلاث سنوات تزايد عدد المشتركين في الشبكة

---

[1] سعد حقي ، النظام الدولي الجديد دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 112 - 121.

[2] محمد سعدي ، ***مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة و ثقافة السلام*** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط. 1 ، 2006) ، ص. ص. 263 - 270.

[3] علي حوات ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 64 - 77.

العنكبوتية من 50 مليون مشترك إلى 306 ملايين مشترك ، كما تضاعف هذا الرقم بحلول عام 2003 ، و في هذه الأرقام دليل على أن مجتمع العولمة و ثقافة العولمة آخذان في النمو بشكل مطرد.[1]

و رغم هذا التطور الكبير في تكنولوجيا الإعلام و الاتصال ، إلا أن هناك سيطرة غربية شبه مطلقة في هذا الميدان ، فوسائل الإعلام الأمريكية تسيطر على نسبة 65 بالمائة من إجمالي المادة الإعلامية و الثقافية و الترفيهية المتداولة عبر العالم ، و يؤكد هذه الهيمنة تعبير وزير الخارجية الكندي السابق Faulkner حين قال "لئن كان الاحتكار أمرا سيئا في الصناعة الاستهلاكية فإنه أسوء إلى أقصى درجة في صناعة الثقافة ، حيث لا يقتصر الأمر على تثبيت الأسعار و إنما تثبيت الأفكار أيضا".[2]

رغم كل هذا الإنتاج المعرفي و الثقافي ، و الذي يفترض به أن يساهم في التنمية بشكل عام في دول العالم الثالث ، إلا أن هناك ست دول عبر العالم تسيطر على نسبة 70 بالمائة من حقوق الملكية الفكرية في العالم ، و عليه فقد سعت هذه الدول من أجل عولمة معايير الملكية الفكرية من خلال عدة اتفاقيات دولية ، بحيث أن هذه الاتفاقيات تمكن الدول المتقدمة من الحصول على أرباح مقابل منتجاتها الفكرية و الثقافية ، إذ تتجاوز عوائد شركة "هوليود" الأمريكية لإنتاج الأفلام مثلا 30 مليار دولار أمريكي سنويا.[3]

أيضا من التحديات الثقافية محاولة القوى الغربية ربط الإرهاب بالإسلام ، ففي إطار الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب شنت بعض القوى الغربية ـ و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل و الكنيسة الكاثوليكية ـ حملة مناهضة للإسلام باعتباره دينا يدعو إلى العنف و يدعم الإرهاب ، حيث ورد ضمن كلمة ألقاها البابا Benediktus (أعلى مرجع للكنيسة) بجامعة Regensburg اقتباس لمقولات تعود للإمبراطور اليوناني Manuel 02 في القرن الرابع عشر ميلادي يتهم فيها الإسلام بالعنف ، كذلك وصف الرئيس الأمريكي George Bush الحملة الدولية ضد الإرهاب "بالحرب الصليبية" التي تهدف للقضاء على

---

[1] حميد جاعد الديلمي ، "العولمة و الإعلام و العرب : فرضيات و نتائج" ، ***العولمة و تداعياتها على الوطن العربي*** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط. 2 ، 2004) ، ص. ص. 185 - 210.

[2] أحمد ثابت ، "العولمة و الخيارات المستقلة" ، ***العولمة و تداعياتها على الوطن العربي*** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط. 2 ، 2004) ، ص. ص. 231 - 250.

[3] "لاندو" ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 133 ، 134.

الإرهاب في مصدره ممثلا في الدول الإسلامية، أيضا لم يتوان الرئيس ذاته في استعمال مصطلح "الفاشية الإسلامية" لوصف حركة المقاومة في جنوب لبنان بعد العدوان الإسرائيلي على المنطقة في عام 2006 ، كما صنفت الولايات المتحدة الأمريكية حزب الله في خانة الإرهاب الدولي. أما على المستوى الأكاديمي فقد حاول المفكران Samuel Huntington و Francis Fukuyama إعاد تأصيل فكرة صدام الحضارات بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، حيث اعتبرا أن "صراع الثقافات أمر محتوم ، خصوصا أن الإسلام بقيمه و تراثه يعتبر العدو الجاهز الذي يقف بوجه انتصار الليبرالية على المستوى السياسي و الاقتصادي" ، كما اتهم المفكران الإسلام بالإرهاب ، و طالبا بتسخير كافة الإمكانيات العسكرية و السياسية و الفكرية و الاقتصادية و الإعلامية لمواجهته ، لأن الديانة الإسلامية تعتبر بيئة مشجعة على نمو التطرف و الإرهاب ، من جهتها حاولت الدعاية الغربية ربط الإرهاب بشخصيات محسوبة على الدين الإسلامي مثل أسامة بن لادن و أبو مصعب الزرقاوي.[1]

أما بخصوص التحديات البيئية ، فقد ورد في تقرير مجموعة الخبراء الدوليين حول تطورات البيئة بأن نمط الاقتصاد الصناعي الحالي أثر بشكل كبير على الطبيعة ، حيث أن ذلك النشاط الصناعي أدى إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض من خلال الاستغلال الواسع للوقود الأحفوري ، و الاستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعية الأخرى كقطع الغابات بشكل غير منظم. و يساهم احتراق الوقود الأحفوري بنسبة 65 بالمائة في الاحتباس الحراري ، كما أن قطع الأشجار و إتلاف الغطاء النباتي يساهمان بنسبة 32 بالمائة في ظاهرة الاحتباس الحراري ، فمنذ أواخر القرن التاسع عشر شهد متوسط حرارة الأرض ارتفاعا بنسبة 0.6 درجة مئوية ، و تشير الاحصائيات أن درجة حرارة الأرض في ارتفاع مطرد متجاوزة التغير الطبيعي ، بمعنى وجود عوامل بشرية تزيد من الاحتباس الحراري. و يرجع الخبراء

[1] عبد الحسين شعبان ، "الإسلام في السياسة الدولية حوار الحضارات و الإرهاب الدولي" ، ***المجلة العربية للعلوم السياسية*** ، ع. 15 ، صيف 2007 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية) ، ص. ص. 159 - 174.

هذه الظاهرة إلى الوجود الكبير لغازات مثل "أكسيد الكربون" و "الميثان" ، و التي هي نتاج الاستخدام المفرط للطاقات الأحفورية كالفحم و البترول و الغاز الطبيعي.[1]

فمستوى أكسيد الكربون الذي كان حوالي 280 جزء بالمليون قبل الثورة الصناعية، وصل بحلول عام 2006 إلى 430 جزء بالمليون ، كما أن الزيادة المتوقعة في الطلب على الطاقة سترفع مستوى أكسيد الكربون في الجو بنسبة 1.6 بالمائة سنويا إلى غاية عام 2030. كما أن الدول الصناعية التي كانت ترسل ـ حسب إحصائيات عام 2006 ـ حوالي 12.7 مليار طن من غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو سوف ترسل حوالي 15.3 مليار طن سنويا من هذا الغاز في الجو بحلول عام 2030 ، لكن بنسبة أقل مما تساهم به الدول في طريق النمو في هذا التاريخ ، و التي سترسل حوالي 18.1 مليار طن من الغاز الكربوني سنويا إلى الجو. و عليه فإن معدل درجة حرارة الأرض سيرتفع بمقدار 0.1 درجة مئوية كل عشر سنوات ، و بهذا المعدل فدرجة حرارة الأرض سوف ترتفع خلال المدة (2007 - 2030) بنحو 0.4 إلى 1.2 درجة مئوية. رغم ذلك فقد أرسلت دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية حوالي 6620 مليون طن من غاز ثاني أكسيد الكربون إلى الجو فقط في عام 2003 ، و يتوقع الخبراء أن ترسل هذه الدول حوالي 8387 مليون طن من هذا الغاز في الجو خلال عام 2030 ، في حين تبعث دول شمال إفريقيا نحو 295 مليون طن ـ حسب إحصائيات عام 2003 ـ و سيرتفع هذا العدد إلى حدود 604 مليون طن في عام 2030. أما دول إفريقيا جنوب الصحراء فقد أرسلت في عام 2003 حوالي 468 مليون طن من غاز ثاني أكسيد الكربون ، و يتوقع أن يصل هذا الرقم إلى 1031 مليون طن في عام 2030.[2]

جراء هذه التغيرات البيئية يشهد العالم اليوم العديد من الكوارث الطبيعية ذات التأثير المباشر على الحياة البشرية ، حيث شهد عام 2010 مثلا العديد من الكوارث الطبيعية المدمرة كالزلازل و البراكين ، و قد أسفر زلزال "هايتي" الذي بلغت شدته 7 درجات في بداية عام 2010 عن وفاة أكثر من 230000 شخص ، زيادة عن آلاف الأشخاص المفقودين و المشردين ، كذلك أدت الفيضانات في كل من روسيا و باكستان و الصين إلى هلاك مئات

---

[1] Latifa Henia , « le devenir du Climat entre la Science et la Politique » , ***Le Maghreb Magazine*** , No. 16 , Janvier 2013 , p. p. 77 - 80.

[2] Gnesotto et Autre , ***Op. Cit.*** , p. p.109 - 113.

الآلاف من الأشخاص ، فضلا عن ملايين المشردين و خسائر مادية و اقتصادية تقدر بملايير الدولارات ، أيضا تسبب بركان "إيسلاندا" و الأعاصير في الصين و الفيليبين و حرائق الغابات المهولة في روسيا و شمال إسرائيل في خسائر بشرية و مادية معتبرة.[1]

أيضا من التحديات البيئية التي تواجه الجماعة الدولة خلال القرن الواحد و العشرين مشكلة نقص المياه أو عدم التوزيع العادل للمياه ، و يرجع هذا النقص إلى عدة عوامل أهمها الزيادة المعتبرة في عدد سكان العالم التي يتوقع أن تصل إلى 9.5 مليار نسمة في عام 2050 ، إضافة إلى مشكلة تلوث المحيط و التي تؤثر بدورها على نوعية المياه الصالحة للاستعمال البشري مثل الأمطار الحمضية و المبيدات ، زيادة على سلوكات بشرية كتبذير المياه الناجم عن التأثر بنمط الحياة الغربية أين نجد مثلا في دولة كالولايات المتحدة الأمريكية أن نصيب الفرد اليومي من الماء يصل إلى 600 لترا ، في حين لا تتجاوز هذه الكمية 15 لترا في دولة "مالي" ، و بالتالي فمحاولة تقليد النمط الاستهلاكي الغربي للموارد المائية يؤدي إلى استنزاف المدخرات المائية لبعض الدول. و في ظل هذا النقص تضطر العديد من الدول خاصة في المناطق الجافة و من بينها الدول الإفريقية الاستعانة بتقنية تحلية المياه لسد العجز المائي ، و هي تقنيات مكلفة جدا من حيث المال و الطاقة. من ناحية أخرى تدخل بعض البلدان في صراعات و نزاعات مسلحة حول الموارد المائية كما كان الشأن بين موريتانيا و "سنغال" حول نهر السنغال في عام 1989.[2]

إن هذه التحديات تقلل من نجاح دور المساعد على تحقيق التطور و التنمية الذي تسعى الجزائر للقيام به في إفريقيا ، حيث كانت الجزائر ترافع دوما في المحافل الدولية (في الأمم المتحدة و أمام مجموعة العشرين و الدول المتقدمة) من أجل الرفع من قيمة المساعدات الاقتصادية و الاجتماعية لصالح البلدان الإفريقية ، غير أنه بوجود أعداد كبيرة من الشعوب الفقيرة خارج إفريقيا فإن ما تتلقاه هذه الأخيرة من مساعدات أصبح في تراجع ، حيث أن برنامج الغذاء العالمي لسنة 2006 كان بحاجة لحوالي 755 مليون دولار إضافي لإطعام الاعداد المتزايدة من الفقراء في كل من آسيا و أمريكا اللاتينية.

---

[1] جاد و آخرون ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 141 - 145.

[2] Boniface , Atlas du Monde Global , ***Op. Cit.*** , p. 63.

أما بخصوص تزايد الاهتمام الدولي بقضايا حقوق الانسان ، فإن هذا أيضا انعكس سلبا على بعض أدوار السياسة الاقليمية للجزائر ، إذ أن انتهاكات حقوق الانسان في إفريقيا فتح المجال أمام تدخل القوى الأجنبية في القارة ، حيث تدخلت الأمم المتحدة في "الكونغو الديمقراطي" في عام 2006 ، و تدخلت أيضا في "كوديفوار" في سنة 2010 ، ثم في السودان في سنة 2011 ، كذلك تدخلت كل من فرنسا و بريطانيا إلى جانب خمسة عشر دولة أخرى في ليبيا في عام 2011 بحجة حماية المدنيين من قمع النظام لهم. و جميع هذه التدخلات قللت من نجاح بعض الأدوار الجزائرية في القارة مثل دور الحامي الإقليمي الذي يرفض التدخلات الأجنبية ، كما أضعفت الطرح الجزائري ـ في إطار مبادرة "نيباد" ـ المتمثل في آلية التقييم من قبل النظراء بعيدا عن التدخلات الأجنبية.

من جهتها العولمة الثقافية التي تسعى لترسيخ القيم السياسية و الاقتصادية للحضارة الغربية تحد من دور الجزائر الإقليمي المتمثل في المناهض للإمبريالية ، ذلك أن الهيمنة الثقافية تساعد على تجذر الهيمنة الاقتصادية و السياسية ، و هو ما أكد عليه رواد المدرسة النقدية في تحليل العلاقات الدولية ، و على رأسهم Jurgen Habermas الذي دعى إلى ضرورة الثورة الثقافية من أجل تخليص الشعوب من الهيمنة الغربية.

كذلك تحد فكرة صدام الحضارات من دور المساعد على الاندماج الإقليمي الذي تتبناه الجزائر في إفريقيا ، باعتبار هذه الأخيرة تحوي تباينا حضاريا أدى إلى بروز بعض النزاعات بين المسلمين و المسيحيين ، كتلك التي شهدها السودان و التي أدت إلى انفصاله ، و كذا النزاعات التي تشهدها منطقة شمال نيجيريا.

أيضا يمثل تلوث البيئة و الاحتباس الحراري تحديا أمام بعض الأدوار الإقليمية للجزائر كدور المساعد على التطور و التنمية ، ذلك أن الجزائر كونها بلدا مصدر للنفط و الغاز الطبيعي تعتبر من الدول الأكثر تلويثا للبيئة. و في ظل وجود اتفاقيات دولية تلتزم بموجبها الدول بالتقليل من انبعاث الغازات الملوثة للجو مثل بروتوكول "كيوتو" الذي صادقت عليه الجزائر في عام 2005 ، فهذا يعني تقليص الموارد المالية للجزائر ، و بالتالي تراجع حجم مساعداتها للدول الإفريقية.

كذلك الشأن بالنسبة لمشكلة نقص المياه ، حيث اضطرت الجزائر لإنجاز مشاريع مكلفة جدا لتحلية مياه البحر ، و هو ما أثر على الميزانية العامة للبلد التي كان من المفروض أن يوجه جزء منها لتعزيز دور المساعد على التطور و التنمية الذي تتبناه الجزائر في إفريقيا.

الخاتمـــــة

الخاتمة:

من كل ما سبق يمكن القول أن الجزائر تتمتع بمؤهلات ، تسمح لها بأداء سياسة إقليمية فاعلة على المستوى الإفريقي ، و الاضطلاع ببعض الأدوار السياسية في القارة، حيث أن الموقع الجغرافي للجزائر في منطقة شمال إفريقيا ـ و رغم كونه موقعا هامشيا لا يتوسط القارة الإفريقية أو التفاعلات التي تجري بين وحداتها ـ يعتبر موقعا مهما بالنسبة لتفاعلات القارة مع بقية دول العالم ، خاصة الدول الأوروبية التي تربطها علاقات تاريخية و اقتصادية و ثقافية وطيدة مع أغلب البلدان الإفريقية ، كذلك يعتبر حجم الدولة الجزائرية من بين المؤهلات الجغرافية ، ذلك أن كونها دولة ضخمة جعلها تتوفر على موارد طاقوية كالبترول و الغاز الطبيعي ، و كذا إمكانية استغلال الطاقة الشمسية ، إلى جانب العديد من المعادن

كالحديد. أيضا تسمح المساحة الشاسعة للجزائر ـ مع تعدد المناخات ـ بتنوع المحاصيل الزراعية ، و بالتالي القدرة على تحقيق اكتفاء ذاتي و فائض قد يوجه نحو التصدير ، أما الشريط الساحلي للجزائر على طول 1200 كلم فيسمح باستغلال الثروة السمكية ، و تطوير الأسطول البحري لربط علاقات تجارية مكثفة مع باقي دول العالم. من ناحية أخرى فإن للمساحة و التضاريس دورا استراتيجيا في حالات الحروب ، بحيث تتيح المساحة الواسعة إمكانية الدفاع في العمق ، كما أن التضاريس مثل سلسلتي الأطلس التلي و الصحراوي في الشمال ، و كذا الصحراء في الجنوب تعتبر حواجز طبيعية تمنع تقدم أية قوات غازية محتملة ، أيضا يسهل شكل الدولة الجزائرية ـ التي يمكن اعتبارها دولة مندمجة ـ في الحفاظ على سلامة أقاليمها ضد الأخطار الأجنبية، و يساعد السلطة القائمة على التحكم في تسيير شؤونها الداخلية.

أما على المستوى السياسي ، فالجزائر بتاريخها الدبلوماسي و تجربتها في السياسة الخارجية بشكل عام ، إضافة إلى عقيدة الدور الراسخة في السياسة الخارجية الجزائرية، يمكنها أن تلعب أدوارا فاعلة في سياستها الإقليمية تجاه إفريقيا ، و ما يزيد من فرص الجزائر في تفعيل هذه السياسة الإقليمية ، طبيعة نظامها السياسي الذي يمنح صلاحيات واسعة لرئيس الدولة في مجال السياسة الخارجية ، خاصة إذا ربط ذلك بشخصية الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ذي الخبرة الواسعة في مجال السياسة الخارجية ، و الذي يفضل كذلك التعاطي مع القضايا التي تهم القارة الإفريقية على وجه الخصوص.

في الميدان الأمني و من أجل زيادة نشاطها السياسي على المستوى القاري ، سعت الجزائر في سبيل تعزيز قدراتها العسكرية ، حيث سخرت إمكانيات مالية و بشرية معتبرة لتكوين ما يزيد عن 150000 فرد في مختلف قوات الجيش ، كما احتلت الجزائر المرتبة السابعة عالميا في استيراد الأسلحة التقليدية حسب إحصائيات سنة 2011 ، حيث تحوز الجزائر حوالي 1000 دبابة ، و 170 طائرة حربية ، و ثلاث فرقاطات ، و غواصتين، إلى جانب ذلك تعمل الجزائر على توطيد علاقاتها العسكرية مع بعض الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية و روسيا ، و ذلك بهدف الحصول على دعم عسكري و تقني يسمح للجزائر بأداء أدوار إقليمية أكثر فاعلية ، خاصة في مجالات مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة في إفريقيا.

أيضا للجزائر مؤهلات اقتصادية ، فهي تحتل المرتبة التاسعة عالميا في قائمة الدول المصدرة للنفط ، كما تملك احتياطيا بتروليا يقدر بنحو ست و ثمانين مليون طن ، كذلك تحتل الجزائر المرتبة العاشرة عالميا من حيث احتياطي الغاز الطبيعي ، بحوالي ثلاثة ملايير متر مكعب ، يوجه منها نحو تسع و سبعين مليون طن للتصدير سنويا ، و جراء تصديرها للمواد الطاقوية قدر الناتج المحلي الخام للجزائر في سنة 2010 بما يربو عن 135 مليار دولار أمريكي. كذلك للجزائر علاقات تجارية مع العديد من المناطق الاقتصادية في العالم ، خاصة دول الاتحاد الأوروبي و أمريكا الشمالية و آسيا. و ما يعزز المكانة الاقتصادية للجزائر في إفريقيا ، تلك الهياكل القاعدية مثل شبكة الطرقات التي يفوق طولها 100000 كلم ، و الطريق السيار الذي يربط شرق الجزائر بغربها ، و كذا طريق الوحدة الإفريقية الذي يربط الجزائر مع باقي الدول الإفريقية جنوب الصحراء، كذلك للجزائر سبع و خمسين مطارا ، و اثني عشر ميناء ، إلى جانب خطوط السكك الحديدية.

إضافة إلى العوامل الجغرافية و المادية ، للجزائر أيضا مؤهلات بشرية تساعدها على القيام ببعض الأدوار في سياستها الإقليمية ، حيث يبلغ تعداد سكان الجزائر حوالي 38 مليون نسمة أغلبهم من فئة الشباب التي يمكن استغلالها في النشاط الاقتصادي، خاصة في ظل وجود رعاية اجتماعية بلغ بموجبها معدل الأمل في الحياة ست و سبعين سنة ، كذلك يعرف سكان الجزائر تجانسا دينيا ، حيث يدين ثمانون بالمائة من سكان الجزائر بالإسلام ، كما أن هناك سعيا متواصلا من قبل السلطة السياسية في الجزائر بهدف تحقيق تنمية في الميدان الاجتماعي ، من خلال الحفاظ على التنوع الثقافي خاصة ما تعلق بالأقليات الأمازيغية في البلد ، و ضمان حقوق الإنسان ، و تفعيل دور المرأة في المجتمع.

إلى جانب العوامل الداخلية هناك عدة محددات توفرها البيئة الخارجية ، سواء في مستواها الإقليمي أو الدولي ، و هي تزيد من قدرة الجزائر على أداء سياسة إقليمية أكثر فاعلية في إفريقيا. فالقارة الإفريقية تتمتع بمؤهلات طبيعية و بشرية معتبرة ، فهي تتربع على مساحة قدرها ثلاثون مليون كلم^2 ، منها واحد مليار هكتار أراضي صالحة للزراعة، و نحو 650 مليون هكتار من الغطاء الغابي ، أيضا تتوفر إفريقيا على نسبة عشرة بالمائة من احتياطي النفط العالمي ، و نسبة ثلاثين بالمائة من المعادن في العالم ، كما حققت إفريقيا نسبة نمو قاربت ستة بالمائة بحسب احصائيات سنة 2011. على المستوى السياسي تمثل

المنظمات القارية الإفريقية كالاتحاد الإفريقي ، و مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا ، أطرا مؤسساتية تزيد من نشاط السياسة الإقليمية للجزائر ، بحيث تستغلها الجزائر من أجل طرح تصوراتها بشأن القضايا الإفريقية ، كما تمثل تلك المنظمات الإقليمية خلفية تستند إليها الجزائر في سياستها الخارجية على المستوى الدولي، بحيث تحصل من خلالها على دعم دبلوماسي إفريقي لفائدة مقترحات الجزائر بخصوص القضايا الدولية.

و عليه فجميع هذه المقومات الخاصة بإفريقيا تمثل نقاط قوة بالنسبة للجزائر في سياستها الإقليمية ، خاصة عندما تتحدث الجزائر باسم القارة الإفريقية في إطار المنابر العالمية ، أو في حوارها مع القوى الأجنبية الأخرى ، و ما يزيد من فاعلية هذا الدور الجزائري كناطق باسم القارة الإفريقية ذلك التراجع الذي تعرفه السياسة الخارجية لبعض القوى الإقليمية في القارة ، مثل مصر ، و إثيوبيا ، و جنوب إفريقيا ، و نيجيريا ، و التي كانت تمثل منافسا للجزائر حول دور الزعامة في إفريقيا. أما على المستوى الدولي فهناك جملة من المتغيرات التي باستطاعة الجزائر أن تستغلها من أجل تعزيز مكانتها في إفريقيا و تفعيل دورها الإقليمي في القارة ، و من أهم هذه المتغيرات طبيعة النسق الدولي ، الذي يعرف بروز بعض القوى التي تسعى لمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية ، مثل الاتحاد الأوروبي ، و روسيا ، و الصين ، و اليابان ، بحيث تحاول هذه الدول أن تشكل محاور تتحرك من خلالها في سياستها الخارجية تتصدى بها لتوجهات الهيمنة الأمريكية على العالم ، و قد تجلى ذلك أثناء الحرب على العراق في سنة 2003 ، أين شكلت كل من روسيا إلى جانب فرنسا و ألمانيا تحالفا مناهضا للحرب الأمريكية على العراق ، كذلك بخصوص الأزمة الحالية في سوريا ، تتخذ كل من الصين و روسيا مواقف تمنع ـ من خلالها ـ استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي يجيز التدخل العسكري في سوريا ، و هذه الأمثلة توحي بوجود نوع من التعددية ، و التنافس بين القوى الكبرى في النسق الدولي الراهن ، و هذا الوضع يوفر مجالا مناسبا للحركة و المناورة أمام الجزائر في سياستها الخارجية ، كما يزيد في فرص لعبها لأدوار إقليمية في إفريقيا ، خاصة في ظل التنافس الذي أصبحت تبديه هذه القوى الكبرى حول القارة الأفريقية. أيضا من المتغيرات التي تزيد من فاعلية السياسة الإقليمية للجزائر في إفريقيا ، خاصة في جوانبها الأمنية الحملة الدولية لمحاربة الإرهاب ، و التي بادرت بها الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 2001 ، و ساندتها فيها العديد من الدول الكبرى ، فهذه

الحرب تخدم تصورات الجزائر بشأن سبل مكافحة الإرهاب ، كما تحصل الجزائر ـ في إطارها ـ على مساعدات من القوى الكبرى ، لتحقيق استقرار أمني داخلي ، و الاضطلاع بدور إقليمي ، خاصة في منطقة الساحل الإفريقي أين يكثر نشاط الجماعات الإرهابية ، كتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

أما بخصوص المحددات الاقتصادية على المستوى الدولي ، فهي الأخرى تزيد من قوة الجزائر بشكل عام ، و بالتالي سياسة إقليمية جزائرية أكثر فاعلية في إفريقيا ، فهناك زيادة في الطلب العالمي على مصادر الطاقة الأحفورية ـ و التي تمثل أهم صادرات الجزائر ـ بنسبة قدرها 16 بالمائة سنويا ، و هو ما يضمن استمرا تدفق العملة الصعبة نحو الجزائر في المستقبل. على المستوى الاجتماعي عرفت العلاقات الدولية زيادة في الاهتمام بالقضايا الاجتماعية ، مثل قضايا حقوق الانسان ، و قضايا البيئة ، و هو ما يتوافق مع الطرح الجزائر بخصوص دفع التنمية في إفريقيا ، أي التركيز على الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية. أما في الجانب الثقافي فيمثل الرواج الذي يعرفه الطرح المنادي بحوار الحضارات ـ خاصة بعد الانتقادات التي وجهت لنظرية صدام الحضارات ـ عاملا مساعدا للسياسة الإقليمية الجزائر ، بحيث أنه يخدم الاستقرار السياسي و الاجتماعي في إفريقيا التي تعرف تنوعا ثقافيا ، كما أن هذا الطرح يساعد الجزائر على التقارب مع القوى الإفريقية ، و كذا مع الدول الكبرى ذات الثقافات المختلفة.

بناء على هذه المحددات الداخلية و الإقليمية و الدولية استطاعت الجزائر أن تبلور سياسة إقليمية في إفريقيا ، حيث بدى ذلك واضحا من خلال التوجه الإفريقي في السياسة الخارجية الجزائرية ، و كذا ضمن أهداف هذه السياسة التي تقوم على بناء حوار فاعل بين الدول الإفريقية ، من أجل التصدي لمختلف التحديات و التهديدات الأمنية ، و الوقوف في وجه التدخلات الأجنبية في القارة ، و دفع الاقتصاد الإفريقي ، و الرفع من مكانة إفريقيا على المستوى الدولي. كذلك ترمي الجزائر في إطار سياستها الإقليمية لتحقيق تكامل إفريقي ، و تجلى ذلك في سعيها لتحيين منظمة الوحدة الإفريقية ، ثم استبدالها بالاتحاد الإفريقي ، و كذا في جهود الجزائر ضمن مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (نيباد) ، و أيضا من خلال تركيزها على دفع مسار التكامل المغاربي ، باعتباره خطوة تمهيدية نحو وحدة إفريقية شاملة. كذلك تبرز عقيدة الدور في السياسة الإقليمية للجزائر في إفريقيا ، من خلال

دعمها للقضايا العادلة في القارة مثل قضية تقرير المصير في إقليم الصحراء الغربية ، كما لعبت الجزائر أدوار اخرى منها الوساطة في حل بعض الخلافات السياسية في إفريقيا كالصراع الحدودي بين "إثيوبيا" و "إرتريا" ، و التوسط من أجل إيجاد حل للأزمة في "مالي" ، و كذا المساعي الحميدة التي تؤديها الدبلوماسية الجزائرية قصد حل الأزمة في ليبيا. محاربة الإرهاب و تجفيف منابعه و الحد من الظروف المشجعة عليه ، إلى جانب مكافحة الجريمة المنظمة هي أيضا من الأدوار التي تسعى الجزائر للقيام بها في إفريقيا ، خاصة في منطقة الساحل و الصحراء الكبرى. أما في الميدانين الاقتصادي و الاجتماعي ، فكان للجزائر أيضا بعض المواقف و السلوكات التي تبنت من خلالها أدوارا معينة في سياستها الإقليمية ، كدور المساعد على التكامل و الاندماج الاقتصادي للقارة الإفريقية في مبادرة "نيباد" ، حيث تؤكد الجزائر على التكامل الإقليمي كأساس للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، كذلك سعت الجزائر بنشاطها الدبلوماسي المكثف في المحافل الدولية لحشد الدعم الدولي لإنجاح المبادرة و دفع التنمية في إفريقيا ، و هذا التوجه يستند إلى نضال الجزائر التاريخي بخصوص إقامة نظام اقتصادي دولي جديد خلال فترة السبعينيات من القرن العشرين ، مع محاولة من قبل الجزائر أن تكيف ذلك النضال بشكل يجعله مقتصرا على مجال جغرافي محدد ممثلا في القارة الإفريقية ، و في هذا تكييف للسياسة الخارجية الجزائرية مع مستجدات البيئة الدولية. زيادة على هذا الإرث الدبلوماسي ، حاولت الجزائر أن تستفيد من الظروف الدولية في سبيل تفعيل سياستها الإقليمية ، خاصة وعي الجماعة الدولية ـ بناء على تقارير لجان و منظمات متخصصة كاللجنة الاقتصادية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة الخاصة بإفريقيا و البنك الدولي ـ بوجود مشكلات تنموية عويصة في إفريقيا من أجل إعطاء شرعية للمطالب الجزائرية ، و التي تحث فيها الجماعة الدولية على تقديم المزيد من الإعانات لفائدة إفريقيا. من جهة أخرى تقدم الجزائر بعض المساعدات الاقتصادية و الاجتماعية لدول إفريقية ، مثل تقديم إعانات مالية للدول الفقيرة في منطقة الساحل الإفريقي ، كما أقدمت الجزائر على محو ديونها المترتبة على العديد من البلدان الإفريقية و التي بلغت حوالي 900 مليون دولار أمريكي ، أيضا كان للجزائر مساهمة معتبرة في إنشاء البنك الإفريقي للاستثمار الذي يبلغ رأسماله حوالي خمسة ملايير دولار أمريكي. و فيما يخص البنية التحتية ، فبعد استكمالها لشطر طريق الوحدة الإفريقية الذي يعبر الإقليم

الجزائري ، ساهمت الجزائر في مد هذا الطريق على مسافة قدرها 230 كلم داخل دولة "نيجر". أما على المستوى الاجتماعي فقد سخرت الجزائر إمكانيات معتبرة من أجل إيواء اللاجئين الصحراويين ، و كذا اللاجئين من دول الساحل جراء عدم الاستقرار السياسي و الأمني و الظروف الاجتماعية المتدهورة في المنطقة ، كذلك تقدم الجزائر خدمات في مجال التكوين و التعليم لفائدة إطارات بعض من الدول الإفريقية. إلى جانب كل هذا تعمل الجزائر جاهدة في سياستها الإقليمية للمرافعة لصالح القضايا الاجتماعية التي تهم الشعوب الإفريقية كالجوع و الأمراض و مشاكل البيئة ، كما تحاول الجزائر أن تربط بين هذه التحديات و التحديات التي تهم الدول المتقدمة كالتطرف و الإرهاب و الهجرة و الجريمة المنظمة ، باعتبارها نتاج الظروف الاجتماعية المتدهورة ، و ذلك بغية اعتصار المساعدات الدولية لفائدة شعوب القارة الإفريقية.

رغم ذلك تعرف السياسة الإقليمية للجزائر في إفريقيا جملة من التحديات الداخلية و الخارجية ، و التي يمكن أن تقلل من نشاطها و فاعليتها ، فعلى المستوى الداخلي تعتبر طبيعة النظام السياسي الجزائري تحديا في وجه السياسة الخارجية ، خاصة في ظل عدم وجود أسس موضوعية تكسبه شرعية التحرك و المناورة على المستوى الخارجي ، كذلك إن تركز صلاحيات بلورة و تنفيذ السياسة الخارجية في يد رئاسة الجمهورية ، يقلل من مساهمات القوى السياسية الأخرى في إضفاء صبغة أكثر عقلانية على مخرجات السياسة الإقليمية. أيضا من التحديات الداخلية استمرار نشاط الجماعات الإرهابية في الجزائر خاصة في المناطق الجنوبية المتاخمة لمنطقة الساحل ، و هو ما يحتم على الجزائر الاهتمام بالسياسة الداخلية على حساب سياستها الإقليمية. كذلك من التحديات اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات ، أو بالأحرى الريع البترولي الذي يبقى يمثل 98 بالمائة من صادرات الجزائر. أما في الميدان الاجتماعي ، فيبقى حوالي 10 بالمائة من سكان الجزائر يعيشون تحت خط الفقر ، و هو ما خلق مشاكل اجتماعية أخرى كالهجرة و عمالة الأطفال ، أيضا تسجل التقارير حول الأوضاع الاجتماعية في الجزائر بعض انتهاكات حقوق الإنسان ، مثل العنف ضد المرأة و العراقيل المفروضة على حرية التعبير ، و هذه الظروف تنعكس سلبا على نشاط السياسة الإقليمية للجزائر ، خاصة لما يتعلق الأمر بدعوات الجزائر في المحافل الدولية من أجل ضمان تحول ديمقراطي ، و دفع التنمية المستدامة ، و

احترام حقوق الإنسان ، في حين أن الجزائر لا تلتزم في سياستها الداخلية بهذه القواعد ، و هو ما يحرم الجزائر من لعب دور النموذج أو المثال.

على المستوى الإقليمي تعاني إفريقيا من عدة مشاكل سياسية تحول دون أداء الجزائر لأدوار أكثر فاعلية ، حيث تعرف القارة الكثير من الصراعات البينية و الصراعات الداخلية ، مثل النزاعات الحدودية و الحروب الإثنية ، كذلك تعرف جل الدول الإفريقية صراعات حول السلطة ، و تدخلات للجيش في السياسية بواسطة الانقلابات العسكرية، إضافة إلى استشراء الفساد السياسي و ضعف الدولة ، و هو ما أثر على مسار التحول الديمقراطي في القارة بشكل عام. إن جميع هذه التحديات أصبحت تضعف الدور الإقليمي للجزائر خاصة في ظل الاهتمام المتزايد للقوى الكبرى بإفريقيا ، و كثرة تدخلاتها في القارة. من ناحية أخرى فإن تعدد المنظمات الإقليمية في إفريقيا يجعل من جهود الدول الأطراف فيها ذات أبعاد جهوية ، و يحد من رواج التصور الجزائري الذي يسعى إلى حمل الدول الإفريقية على التحرك بشكل جماعي موحد. أما في الميدان الأمني ، فإن زيادة انتشار ظواهر التطرف الديني ، و الإرهاب ، و الجريمة المنظمة في إفريقيا ، فتح المجال أمام القوى الأجنبية لكي تتدخل في القارة ، ففي سنة 2013 كانت القضايا الأمنية الإفريقية المطروحة على مستوى مجلس الأمن الدولي تمثل نسبة ستين بالمائة من إجمالي القضايا المعروضة للنقاش. كذلك تشهد إفريقيا هشاشة الاقتصاد نتيجة لاعتماد أغلب بلدانها على الاقتصاد الريعي ، و تراكم الديون الخارجية التي بلغت نسبة 100 بالمائة من الناتج المحلي الخام لإفريقيا جنوب الصحراء ، و عليه فإن مساهمة هذه المنطقة في الناتج المحلي العالمي لا تتجاوز نسبة واحد بالمائة ، و هذه الأوضاع الاقتصادية تقلل من نشاط الدبلوماسية الإقليمية للجزائر بصفتها متحدثا باسم القارة الإفريقية في المحافل الدولية. اجتماعيا يعتبر التنوع الثقافي ـ بوجود حوالي 1500 لغة ـ و الإثني في إفريقيا سببا للعديد من الصراعات ، كما تنتشر في إفريقيا أمراض خطيرة مثل مرض "السيدا" ، حيث تحصي إفريقيا حوالي 22 مليون مصاب بهذا المرض أي حولي ثلثي المصابين بهذا الداء عبر العالم ، كذلك تسجل إفريقيا آفات اجتماعية أخرى متعلقة بضعف التنمية الاجتماعية ، كالفقر و الهجرة و التضييق على الحريات ، و جميع هذه التحديات تفرض على الدولة التي تطمح للعب دور إقليمي في القارة أن تتوفر على إمكانيات اقتصادية و مالية معتبرة ، و هو ما لا تتوفر عليه الجزائر. زيادة على كل هذه

التحديات تمثل الصحراء الكبرى حاجزا طبيعيا أمام السياسة الإقليمية للجزائر في إفريقيا ، بحيث تحد من حجم المبادلات التجارية ، و مختلف التفاعلات الأخرى بين الجزائر و باقي دول إفريقيا جنوب الصحراء.

أما على المستوى الدولي ، فتمثل طبيعة النسق الدولي الأحادي القطبية تحديا أمام السياسة الإقليمية للجزائر ، ذلك أن هامش المناورة أصبح قليلا في ظل الهيمنة الأمريكية، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ضد الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث ازدادت تدخلاتها في مختلف مناطق العالم الثالث ، و إفريقيا لا تمثل استثناء في هذا السياق ففي سنة 2008 سجلت منظمة الأمم المتحدة عشرين عملية تدخل عبر العالم نصفها كان في إفريقيا ، كذلك تدخلت القوي الكبرى عسكريا في "مالي" و في ليبيا في سنة 2011 ، و هذه التدخلات أثرت سلبا على سيادة الكثير من البلدان الإفريقية ، كما أنها أصبحت تحد من إمكانية قيام الجزائر ببعض الأدوار في القارة. في الميدان الأمني يؤثر تغير مفهوم الأمن على فاعلية السياسة الإقليمية للجزائر ، التي تركز جهودها من أجل تحقيق الأمن بمفهومه التقليدي أي العسكري ، في الوقت الذي أصبح تحقيق الأمن يتطلب تحقيق التنمية في جوانبها الاقتصادية و الاجتماعية ، أيضا من التحديات الأمنية على المستوى الدولي انتشار ظاهرة الإرهاب الدولي ، و ما تبعها من تغير في العقيدة الأمنية للدول الكبرى، حيث أصبحت تعتمد على الحروب الاستباقية ، و توجيه ضربات وقائية ضد أية دولة تعتقد أنها تقدم دعما للنشاط الإرهابي ، أو الدول التي اصطلح عليها اسم الدول المارقة، و هي في الحقيقة الدول التي تعارض توجهات الهيمنة الأمريكية و مصالح القوى الكبرى. و في هذا التوجه الجديد تضييق على السياسة الخارجية لدول العالم الثالث بشكل عام و منها الجزائر ، لأنه يشرع لحق التدخل و يحد من مجال نشاط السياسة الإقليمية للجزائر. أيضا ما يزيد من هيمنة القوى الكبرى في إدارة التفاعلات الدولية ذلك التراجع الذي أصبح يعرفه نشاط المنظمات الدولية ، و التي تمثل الإطار الأمثل بالنسبة للجزائر من أجل إبداء تصوراتها بشأن مختلف القضايا التي تهم إفريقيا. كذلك من التحديات الأمنية على المستوى الدولي تزايد حجم الإنفاق العسكري خاصة بالنسبة للدول الكبرى ، و الذي بلغ نحو 1200 مليار دولار في سنة 2006 ، و هو ما يؤكد الهيمنة العسكرية لهذه الدول، و بالتالي فرض تصوراتها و إقصاء دول العالم الثالث من جهة ، و من جهة أخرى يبين هذا التوجه العسكري للدول الكبرى عدم

مراعاتها لمطالب الدول المتخلفة ، خاصة تلك المتعلقة بالمساعدات التنموية ، التي كثيرا ما رافعت من أجلها الجزائر في المحافل الدولية.

في الميدان الاقتصادي عرفت العلاقات الدولية منذ العقد الأخير من القرن الماضي تزايدا في دور العامل الاقتصادي ، و ذلك بعد أن تراجع دور العامل الإيديولوجي الذي كان سائدا طوال فترة الحرب الباردة. و تعتبر السيطرة الاقتصادية للدول المتقدمة و محاولتها لفرض نمطها الاقتصادي على التفاعلات الدولية ، أو ما يعرف بالعولمة الاقتصادية أكبر تحدي بالنسبة للسياسة الإقليمية للجزائر في إفريقيا ، ذلك أن العولمة في طابعها الاقتصادي ، تسعى لتكريس تقسيم العمل الدولي بالشكل الذي يجعل من الدول المتخلفة ـ و في مقدمتها البلدان الإفريقية ـ ممونا للدول المتقدمة بالمواد الأولية و سوقا استهلاكية لصرف منتجاتها الصناعية ، و هو ما يتعارض مع التصور الجزائري بخصوص ضرورة إعادة النظر في مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية. كذلك من التحديات تراجع دور منظمة الأمم المتحدة في القضايا الاقتصادية ، لتصبح مجموعة العشرين للدول المتقدمة هي التي تحتكر مناقشة مختلف قضايا الاقتصاد العالمي ، و هنا نشير إلى أن منظمة الأمم المتحدة كانت تمثل منبرا مواتيا للجزائر قصد الدفاع عن المصالح الاقتصادية للشعوب الإفريقية.

أما على المستوى الاجتماعي ، فإن تزايد سكان العالم يمثل تحديا حقيقيا لما ينجم عنه من مشاكل كالفقر و نقص الغذاء ، و مع بقاء القارة الآسيوية مركز الثقل السكاني في العالم ، فإن إفريقيا ـ و رغم محاولات الجزائر لاعتصار المساعدات الدولية لفائدة القارة ـ ستحظى باهتمام دولي أقل فيما يتعلق بالمساعدات الاجتماعية. أيضا من التحديات الاجتماعية تزايد الاهتمام الدولي بقضايا حقوق الإنسان ، ذلك أن تباين الأولويات و الأهداف بين الدول المتقدمة و الدول المتخلفة ، يجعل من هذا الاهتمام مشكلة أمام بعض الدول النامية ، التي تهدف أساسا لتحقيق استقرار سياسي و تنمية اقتصادية ، و إن كان ذلك على حساب بعض من حقوق الإنسان ، في حين تركز القوى الكبرى على ضرورة احترام مبادئ حقوق الإنسان و الالتزام بها ، و هذا يقلل من فرص التنمية لدى الدول الإفريقية بشكل عام و الجزائر على وجه التحديد. أيضا تمثل العولمة الثقافية بما تعنيه من تكريس للاختراق الغربي تحديا أمام السياسة الإقليمية للجزائر ، خاصة في ظل السيطرة الثقافية للدول المتقدمة ، من ناحية أخرى تحاول بعض القوى الدولية أن تربط ظاهرة الإرهاب بالإسلام ، و هذا يجعل من

الدول الإسلامية ـ و من بينها الجزائر ـ في موقف دفاع عن سمعتها ، و تسخر لذلك إمكانيات و وسائل في سياستها الخارجية. كذلك كان للحملة الدولية لمحاربة الإرهاب دورا في إعادة بعث أطروحة صدام الحضارات بعدما اعتبرت الحرب ضد الإرهاب حربا صليبية ، و إن رواج هذا الطرح يؤثر سلبا على علاقات الجزائر مع القوى الغربية ، و بالتالي سوف ينعكس ذلك سلبا على سياستها الإقليمية التي تعتمد في كثير من الحالات على الدعم المقدم من قبل الدول الكبرى. يضاف إلى كل هذه التحديات تلك القضايا المتعلقة بالبيئة كالاحتباس الحراري و نقص المياه، خاصة و أن الجزائر تعتبر من بين الدول الأكثر تلويثا للبيئة ، كونها تعتمد بشكل أساسي على صناعة و تجارة المحروقات ، و هو ما يفرض عليها واجبات حيال الجماعة الدولية، كذلك تعد الجزائر من الدول التي تشهد نقصا كبيرا في مصادر التزود بالمياه ، و عليه فهي مضطرة لاستثمار موارد مالية معتبرة من أجل توفير المياه كتحلية مياه البحر، في الوقت الذي كان بإمكانها تسخير هذه الموارد لزيادة قوتها الوطنية ، و منه زيادة نشاطها على المستوى الإقليمي.

بناء على ما سلف يمكن القول أن للجزائر سياسة إقليمية في إفريقيا قائمة أساسا على أداء مجموعة من الأدوار السياسية ، و تستند الجزائر في سياستها الإقليمية على جملة من المحددات الداخلية ، كما تسعى الجزائر أيضا للاستفادة من الفرص التي تتيحها البيئة الخارجية في شقيها الإقليمي و الدولي ، و بصيغة أخرى فالسياسة الإقليمية للجزائر في إفريقيا هي نتاج تفاعل مجموعة من المتغيرات الداخلية و الخارجية ، و هو ما يعزز الفرضية الرئيسية لهذه الدراسة.

و بشكل عام فالسياسة الإقليمية لأية دولة ، هي مرتبطة بشكل أساسي بالخصائص الجغرافية لهذه الدولة ، و كذا إمكانياتها المادية و البشرية ، كما أن سلوك السياسة الإقليمية للدولة يتأثر بمختلف المتغيرات و الأحداث على مستوى البيئة الخارجية ، سواء في شقها الإقليمي أو الدولي ، كذلك يزيد عدد و نوع الأدوار التي تؤديها الدولية في سياستها الإقليمية من فاعلية سياستها الخارجية بشكل عام ، مع العلم أن نجاح أي دور تقوم به الدولة في سياستها الإقليمية ، متوقف أساسا على ما تسخره له من امكانيات و موارد مادية و بشرية ، إلى جانب مدى ملائمة ظروف البيئة الدولية. من جهة أخرى فإن تعدد الأدوار في السياسة

الإقليمية للدولة قد يحد من نشاط سياستها الخارجية بشكل عام إذا كانت تلك الأدوار متباينة أو متصادمة.

إن دراسة السياسة الإقليمية للجزائر في إفريقيا ، لا يمكن فصلها عن السياسة الخارجية للبلد بشكل عام ، كما أن هناك ترابطا بين السياسة الإقليمية للجزائر و البيئة الداخلية للنظام السياسي الجزائري. كذلك إن للبيئة الدولية في بعديها الإقليمي (الإفريقي) و الدولي (خارج إفريقيا) تأثيرا كبيرا في توجيه و تحديد مخرجات السياسة الإقليمية للجزائر تجاه إفريقيا. و عليه فإن أية دراسة تحاول أن تحلل السياسة الإقليمية بعيدا عن المتغيرات الداخلية ، و الإقليمية ، و الدولية ستكون دراسة ناقصة لعدم إلمامها بجميع المحددات المؤثرة في السياسة الإقليمية.

أما بخصوص مستقبل السياسة الإقليمية للجزائر في إفريقيا ، فبالاستناد على ما سبق يمكن أن نستشرف السيناريوهات التالية:

1 ـ سيناريو التطور و الرواج: حيث أن استغلال النظام السياسي الجزائري ـ الحالي أو الأنظمة المستقبلية ـ للمقومات الطبيعية و المادية و البشرية التي تتمتع بها الجزائر ، و محاولة تفعيلها سوف يعطي دفعا للسياسة الإقليمية ، و يساهم في تحقيق الأهداف المحددة على المستوى الإقليمي ، أيضا يمكن للجزائر استغلال المقومات التي تتوفر عليها بهدف المساومة على المستويين الإقليمي و الدولي ، لكي تحافظ على الأدوار الإقليمية المحققة ، و الاضطلاع بأدوار أخرى في المستقبل. كذلك بإمكان الجزائر الاستفادة من متغيرات البيئة الدولية ، فطبيعة النسق الدولي الحالي الذي يتجه نحو التعددية القطبية ، من خلال بروز قوى كبرى مثل الصين و الاتحاد الأوروبي و روسيا ، و التي تسعى لمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية ، سوف يتيح للجزائر مجالا أوسع للحركة و المناورة في سياستها الإقليمية ، خاصة في ظل احتدام المنافسة بين هذه القوى حول مناطق النفوذ في إفريقيا، و تجاذب المصالح في القارة ، و عليه فالجزائر سوف تكون لديها حرية اختيار أي من هذه القوى ـ التي تدعم دورها الإقليمي في إفريقيا ـ من أجل إقامة شراكة و علاقات استراتيجية معها.

2 ـ سيناريو التراجع و الانتكاس: إن هذا النشاط الذي تعرفه السياسة الإقليمية للجزائر في إفريقيا ، ما هو إلا نتاج لتفاعل ظروف داخلية و إقليمية و دولية ، و عليه فيمكن القول أن

ظروف البيئة (البيئة الشاملة) الحالية تصب في صالح السياسة الإقليمية للجزائر ، و منه فأي تغير في أي من هذه الظروف قد يؤثر سلبا على هذه السياسة ، فتراجع أسعار النفط مثلا و مداخيل الجزائر من العملة الصعبة ، سيخلق بعض الاضطرابات في تجسيد البرامج التنموية على المستوى المحلي ، مما يفرض على الجزائر أن تقلل من حجم الاعتمادات المالية الموجهة لتنفيذ السياسة الإقليمية ، و عليه انحسار هذه الأخيرة. على المستوى الإقليمي ، فإن دوام حالات عدم الاستقرار السياسي و الأمني التي تشهدها إفريقيا ، يبقي باب التدخلات الأجنبية في القارة مفتوحا على مصراعيه ، و هو ما سوف يحد من دور الجزائر الإقليمي في إفريقيا ، إضافة إلى ذلك فإن تفاقم بعض المشاكل السياسية و الأمنية و الاقتصادية و الاجتماعية التي تسجلها الجزائر ، قد لا يجعل منها استثناء من تلك التدخلات الأجنبية التي تعرفها البلدان الإفريقية.

و من أجل الحفاظ على إنجازات السياسة الإقليمية للجزائر في إفريقيا ، و إبعادها عن سيناريو التراجع و الانتكاسة ، يفترض بالسلطة السياسية في البلد أن تحدد نقاط القوة في السياسة الإقليمية للجزائر و تعمل على تعزيزها ، و من جهة أخرى يجب معرفة تلك العراقيل و التحديات التي تواجه السياسة الإقليمية ، و من ثم محاولة تصحيحها إذا كانت متعلقة بالمستوى المحلي ، أو تجاوزها إذا كانت تخص المستويين الإقليمي و الدولي.

الملاحـــق

ملحق رقم 01: مخطط يوضح نسق السياسة الخارجية

متغير

متغيرات مستقلة وسيط

متغيرات موضوعية

متغيرات

نفسية

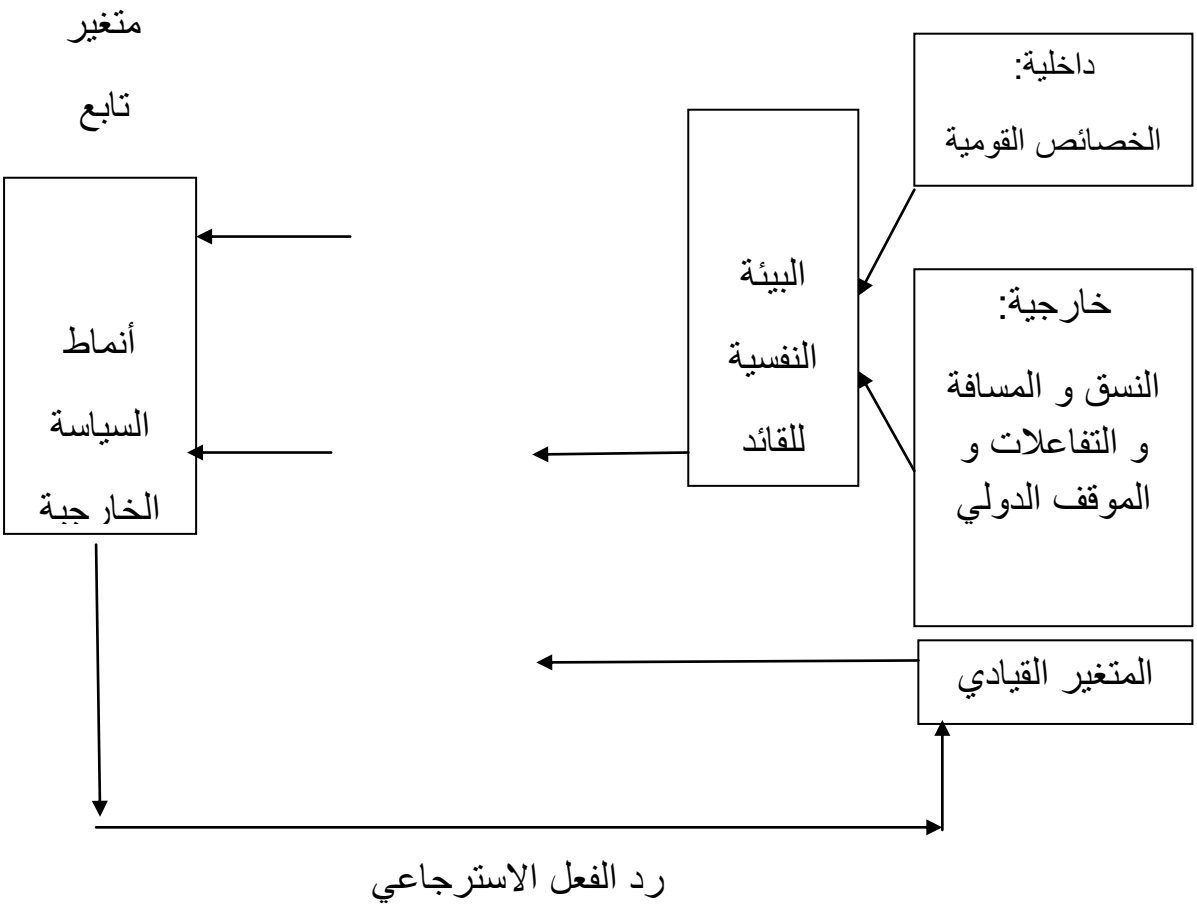

المرجع: محمد السيد سليم ، ***تحليل السياسة الخارجية*** (بيروت: دار الجيل ،ط. 2 ، 2001) ، ص. 142.

ملحق رقم 02: مخطط يوضح نظرية الدور و مصادر السلوك في السياسة الخارجية

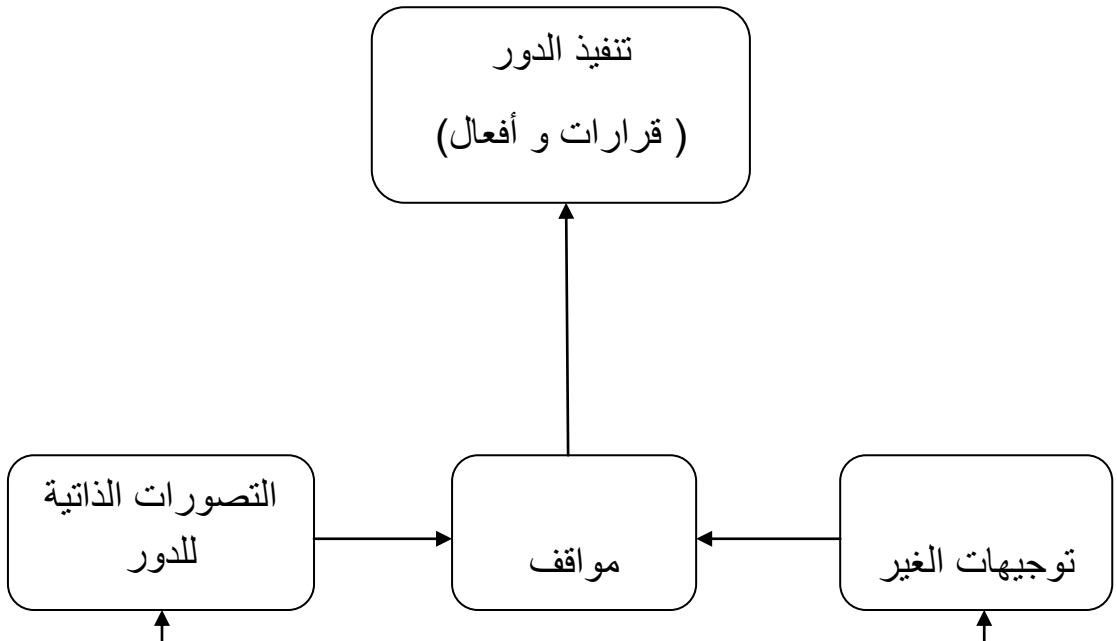

المرجع: K.J. Holsti , « National Role Conception in the Study of Foreign Policy » , **International Studies Quarterly** , Vol. 14 , No. 03 , September 1970 , p.p. 233 – 309

ملحق رقم 03: مخطط لنظرية الدور في السياسة الخارجية: المحددات الداخلية و الخارجية كمتغير مستقل لتصورات الدور الوطني

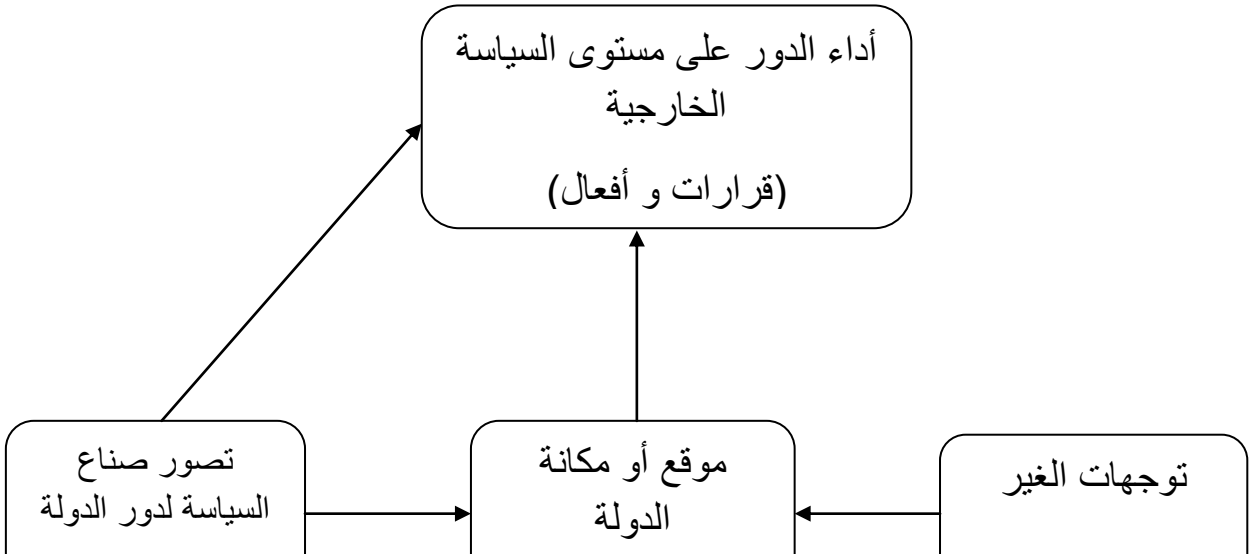

المرجع: K.J. Holsti , « National Role Conception in the Study of Foreign Policy » , **International Studies Quarterly** , Vol. 14 , No. 03 , September 1970 , p.p. 233 – 309

ملحق رقم 04: جدول يوضح حجم الإنفاق العسكري الجزائري

خلال الفترة 2003 - 2012

السنة	قيمة الانفاق العسكري بالمليون دولار أمريكي	النسبة المئوية للانفاق العسكري من اجمالي الناتج المحلي الخام
2003	3152	3.3
2004	3585	3.3

2.8	3753	2005
2.6	3847	2006
2.9	4514	2007
03	5259	2008
3.8	5712	2009
3.5	6045	2010
4.4	8652	2011
4.5	9325	2012

المصدر: "سام بيرلو ـ فريمان" و آخرون ، "بيانات الإنفاق العسكري 2002 - 2011" ، ***التسلح و نزع السلاح و الامن الدولي الكتاب السنوي 2013*** ، تر. عمر سعيد الأيوبي و امين سعيد الأيوبي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط. 1 ، 2013) ، ص. ص. 237 - 280.

ملحق رقم 05: خريطة توضح موقع الجزائر في المغرب العربي و في إفريقيا

و كذا موقع منطقة المغرب العربي بالنسبة لأوروبا و آسيا

المرجع:www.wow.com/Carte+Geographique+Africaine(17 أكتوبر 2015)

ملحق رقم 06: خريطة توضح الشكل المندمج للجزائر

(الشكل قريب من خماسي الأضلاع ، و هذا يزيد من قوتها حسب منظري الجيوبوليتيك، حيث يسهل عملية الاتصال الداخلي ، و يقلل من نقاط الضعف في حدودها أمام القوى الخارجية المعادية)

المرجع: www.wow.com/Carte+Geographique+Africaine (17 أكتوبر 2015)

قـــــائمـــــة

المراجـــــع

أولا: المراجع باللغة العربية

الوثائق الرسمية:

1 - إبراهيم رماني ، ***مختارات من خطب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة 1999 – 2003*** (الجزائر : منشورات الوكالة الوطنية للنشر و الإشهار ، ط. 1 ، 2003).

2 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، "المرسوم الرئاسي رقم 404 - 02 المؤرخ في 21 رمضان 1423 الموافق لـ 26 نوفمبر 2002 المتعلق بتنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية" ، ***الجريدة الرسمية*** رقم 79 المؤرخة في 01 ديسمبر 2002.

3 - عبد العزيز بوتفليقة ، ***تصريحات و أحاديث صحفية (04 فيفري - 13 أكتوبر 2000)*** ، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر و الاشهار ، 2001).

4 - عبد العزيز بوتفليقة ، "الخطب و الرسائل" ، ***www.el-mouradia.dz*** ، 10 / 12 / 2014.

5 - "كلمة الرئيس بوتفليقة حول تقويم تنفيذ تعهدات مجموعة الثمانية و إفريقيا" ، ***www.mae.gov.dz/news*** ، 26 / 06 / 2010.

الكتب:

1 - أبو عامر علاء ، ***العلاقات الدولية الظاهرة و العلم .. الدبلوماسية و الاستراتيجية*** (عمان - الأدرن: دار الشروق للنشر و التوزيع ، ط. 1 ، 2004)

2 - البار أمين و بسكري منير ، ***مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية*** (الإسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية ، ط. 1 ، 2014).

3 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، ***جهود السنوات العشر*** (الجزائر : الطباعة الشعبية للجيش).

4 - البنك الدولي للإنشاء و التعمير ، ***تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا , النوع الاجتماعي و التنمية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا ، المرأة في المجال العام*** (بيروت : دار الساقي ، 2005).

5 - الجاسور ناظم عبد الواحد ، ***الجزائر محنة الدولة و محنة الاسلام السياسي*** (عمان: دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، ط. 1 ، 2001).

6 - الحاج علي ، ***سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط. 01، 2005).

7 - السيد دسوقي عيسى ، ***الشرق الأوسط و أمريكا في ظل النظام العالمي الجديد*** (القاهرة: دار الاحمدي للنشر و التوزيع ، 2009).

8 - السيد سليم محمد ، ***التحليل السياسي الناصري دراسة في العقائد و السياسة الخارجية*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط. 2 ، 1987).

9 - السيد سليم محمد ، ***تحليل السياسة الخارجية*** (بيروت: دار الجيل ، ط. 2 ، 2001).

10 - السيد سليم محمد ، ***تحليل السياسة الخارجية*** (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية ، ط. 2 ، 1998).

11 - السيد سليم محمد ، ***تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر و العشرين*** (القاهرة : دار الفجر للنشر و التوزيع ، ط. 2 ، 2004).

12 - الشامي صلاح الدين ، ***الدولة دراسة في الجغرافيا السياسية*** (الاسكندرية : منشأة المعارف ، 2001).
13 - الراسي جورج ، ***الدين و الدولة في الجزائر من الامير عبد القادر ... إلى عبد القادر*** (الجزائر: دار القصبة للنشر ، 2008).
14 - القفاص نصر ، ***الدائرة المغلقة حوارات على ضفاف الأزمة الجزائرية*** (الجزائر: منشورات الوكالة الوطنية للنشر و الاشهار ، ط.1 ، 2004).
15 - العطار علي ، ***العولمة و النظام العالمي الجديد*** (بيروت: دار العلوم العربية للطباعة و النشر ، ط.1، 2002).
16 - العيسوي فايز محمد ، ***الجغرافيا السياسية المعاصرة*** (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ط. 1 ، 2008).
17 - الكيالي عبد الوهاب ، ***موسوعة السياسة*** ، ج.3 ، مادة (سياسة خارجية) ، (بيروت: المؤسسة العربية للنشر و التوزيع، 1990).
18 - المغامدي عبد القادر رزيق ، ***التحول الديمقراطي في القارة الإفريقية*** (القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع ، ط. 01، 2006).
19 - المنوفي كمال ، ***مقدمة في مناهج و طرق البحث في علم السياسة*** (القاهرة: جامعة القاهرة، 2006).
20 - إلياس الحديثي هاني ، ***سياسة باكستان الإقليمية 1971 – 1994*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط.1 ، 1998) ، ص.ص. 41 ، 42.
21 - آيت وعلي محند السعيد ، ***المصالحة الوطنية بين الحتمية التاريخية و الضرورة الاجتماعية*** (الجزائر : طاكسيج كوم للدراسات و النشر و التوزيع ، 2010).
22 - " إيفانز غراهام" و " نوينهام جيفري" ، ***قاموس بنغوين للعلاقات الدولية*** ، تر. مركز الخليج للأبحاث، مادة "تحليل الأنظمة" (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث ، ط. 1 ، 2004) ،ص.ص. 719 ، 720.
23 - " باربر بنجامين ر." ، ***إمبراطورية الخوف ، الحرب على الإرهاب و الديمقراطية*** ، تر. عمر الأيوبي (بيروت: دار الكتاب العربي ، 2005).
24 - بدوي محمد طه ، ***مدخل إلى علم العلاقات الدولية*** (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة و النشر).
25 - بدوي محمد طه و آخرون ، ***العلاقات السياسية الدولية*** (الإسكندرية : المكتبة المصرية ، 2003).
26 - براهيمي عبد الحميد ، ***في أصل الأزمة الجزائرية (1958 – 1999)*** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط. 1 ، 2001).
27 - برهام المشاعلي محمد ، ***الموسوعة السياسية و الاقتصادية*** (القاهرة: دار الأحمدي للنشر ، ط. 1 ، 2007).
28 - بالحبيب عبد الله ، ***السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1992 – 1997*** (الأردن : دار الراية للنشر و التوزيع ، ط. 1 ، 2012).
29 - بن أشنهو عبد اللطيف ، ***عصرنة الجزائر حصيلة و آفاق*** (الجزائر : وزارة الثقافة ، 2004).
30 - بن أشنهو عبد اللطيف ، ***الجزائر اليوم بلد ناجح*** (الجزائر : وزارة الثقافة ، 2004).
31 - بن القبي صالح ، ***الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس و اليوم و محاضرات أخرى*** (الجزائر : الوكالة الوطنية للنشر و الإشهار ، 2002).

32 - بن سلطان عمار ، ***مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية*** (الجزائر: طاكسيج. كوم للدراسات و النشر و التوزيع ، 2011) ، ص.ص. 92 - 94.
33 - بن سلطان عمار ، ***الثابت و المتغير في العلاقات الأمريكية - العربية دراسة في الاختراق الأمريكي للوطن العربي*** (الجزائر: طاكسيج. كوم للدراسات و النشر و التوزيع ، 2012).
34 - بن عنتر عبد النور ، ***البعد المتوسطي للأمن الجزائري*** (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة ، النشر و التوزيع ، 2005).
35 - بوعشة محمد ، ***الدبلوماسية الجزائرية و صراع القوى الصغرى في القرن الافريقي و إدارة الحرب الإثيوبية الارترية*** (بيروت : دار الجيل للطباعة و النشر و التوزيع ، ط. 1 ، 2004).
36 - بوعشة محمد ، ***التكامل و التنازع في العلاقات الدولية دراسة المفاهيم و النظريات*** (الجيزة : سما للنشر و التوزيع و الطباعة ، ط. 2 ، 2009).
37 - "بيتز تشارلز آر. " ، ***فكرة حقوق الإنسان*** ، تر. شوقي جلال (الكويت : المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، 2015).
38 - "توردوف وليم" ، ***الحكم و السياسة في إفريقيا*** ، تر. كاظم هاشم نعمة (طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا ، ط. 1 ، 2004).
39 - توفيق ابراهيم حسنين ، ***ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط. 2 ، 1999).
40 - توفيق المدني أحمد ، ***هذه هي الجزائر*** (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية).
41 - جاد عماد و آخرون ، ***التقرير الاستراتيجي العربي 2010*** (القاهرة : مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية ، ط. 1 ، 2011).
42 - جاد الرب حسام الدين ، ***الجغرافيا السياسية*** (القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، ط. 1 ، 2009).
43 - حسن خليل ، ***النظام العالمي الجديد و المتغيرات الدولية*** (بيروت: دار المنهل اللبناني، ط. 1، 2009).
44 - حسن كامل عمر و سليمان عطا الله ، ***الجغرافيا السياسية الجديدة للعالم العربي في ضوء العولمة الثقافية*** (دمشق : دار رسلان للطباعة و النشر و التوزيع ، 2008).
45 - حوتية محمد الصالح ، ***توات و الأزواد*** ، ج. 1 (الجزائر: دار الكتاب العربي للطباعة ، النشر و التوزيع و الترجمة ، 2007).
46 - خلادي عيسى ، ***بوتفليقة الرجل و منافسوه*** ، تر. محمد ساري و علاوة بوجادي (الجزائر: إنجاز متيجة للطباعة، 2004).
47 - خليل حسين ، ***المنظمات القارية و الإقليمية*** (بيروت: دار المنهل اللبناني ، ط. 1 ، 2010).
48 - دني إيمان ، ***الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة*** (الإسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية ، ط. 1 ، 2014).
49 - " دورتي جيمس" و " بالستغراف روبرت" ، ***النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية*** ، تر. وليد عبد الحي (بيروت: كاظمة للنشر و الترجمة و التوزيع و المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، ط. 1 ، 1985).
50 - ديدان مولود ، ***نصوص القانون الدستوري الجزائري*** (الجزائر : دار النجاح للكتاب ، ط. 1 ، 2005).
51 - راوية توفيق ، ***الحكم الرشيد و التنمية في افريقيا*** (القاهرة: مشروع دعم التكامل الافريقي ، ط. 1 ، 2005).

52 - ربيع حامد ، ***نظرية السياسة الخارجية*** (القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة ، د ت ن).
53 - رزيق المغامدي عبد القادر ، ***التحول الديمقراطي في القارة الافريقية*** (القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع ، ط. 1 ، 2006).
54 - زوزو عبد الحميد ، ***المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة*** (الجزائر: دار هومة للنشر و التوزيع ، ط. 1 ، 2005).
55 - سعد أبو عامود محمد ، ***العلاقات الدولية المعاصرة*** (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي ، ط.1 ، 2007).
56 - سعد حقي توفيق ، ***النظام الدولي الجديد دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة*** (عمان الأردن: الأهلية للنشر و التوزيع ، ط. 1 ، 1999).
57 - سعد حقي توفيق ، ***مبادئ العلاقات الدولية*** (الأردن : دار وائل للنشر و التوزيع ، ط.3 ، 2006).
58 - سعدي محمد ، ***مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة و ثقافة السلام*** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط. 1 ، 2006).
59 - سعيود أحمد ، ***العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني 1954 – 1958*** (الجزائر: دار الشروق للطباعة و النشر و التوزيع ، 2008).
60 - سلطاني أبو جرة ، ***جذور الصراع في الجزائر*** (الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع ، ط. 02 ، 1999).
61 - سويدية حبيب ، ***الحرب القذرة شهادة ضابط سابق في القوات الخاصة بالجيش الجزائري 1992 – 2000*** ، تر. روز مخلوف (دمشق: ورد للطباعة و النشر و التوزيع ، ط. 1 ، 2003).
62 - شاكر سالم ، ***الامازيغ و قضيتهم في بلاد المغرب المعاصر*** ، تر. حبيب الله منصوري (الجزائر: دار القصبة للنشر للنشر ، 2003).
63 - شلبي محمد ، ***المنهجية في التحليل السياسي*** (الجزائر: دار هومة للنشر و التوزيع ، 1997).
64 - صادق المفتي فؤاد و آخرون ، ***تطوير الأداء الدبلوماسي العربي*** (القاهرة: دار الأمين ، ط. 01 ، 2005).
65 - صاغور هشام ، ***السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط*** (الإسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية، ط. 1 ، 2010).
66 - صبري مقلد إسماعيل ، ***العلاقات السياسية الدولية النظرية و الواقع*** (القاهرة: المكتبة الأكاديمية ، ط. 1 ، 2011).
67 - صبور محمد صادق ، ***مناطق الصراع في إفريقيا*** (القاهرة : دار الأمين للطباعة ، 2006).
68 - صغير مريم ، ***البعد الإفريقي للقضية الجزائرية 1955 - 1962*** (الجزائر: دار السبيل للنشر و التوزيع ، ط. 01 ، 2009).
69 - عاشور محمد و علي سالم أحمد ، ***دليل المنظمات الإفريقية الدولية*** (القاهرة : معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، ط. 1 ، 2006).
70 - عباس عطوان خضر ، ***القوى العالمية و التوازنات الإقليمية*** (عمان – الأردن : دار أسامة للنشر و التوزيع ، ط.1، 2010).
71 - عبد الفتاح مراد ، ***العولمة و التنظيم الدولي المعاصر*** (مصر : دار الكتاب ، د.س.ن.).
72 - علي حوات محمد ، ***الغرب و العولمة شجون الحاضر و غموض المستقبل*** (القاهرة: مكتبة مدبولي ، ط. 1 ، 2002).

73 - عمر إبراهيم العفاس ، ***نظريات التكامل الدولي الإقليمي*** (بنغازي- ليبيا: منشورات جامعة قار يونس، ط. 1 ، 2008).
74 - فاضل زكي محمد ، ***السياسة الخارجية و أبعادها في السياسة الدولية*** (بغداد : مطبعة شفيق ، 1975).
75 - فضل الله محمد إسماعيل ، ***العولمة السياسية انعكاساتها و كيفية التعامل معها*** (الازاريطة: دار الجامعة الجديدة ، 2008).
76 - قطش الهادي و آخرون ، ***أطلس الجزائر و العالم*** (عين مليلة ، الجزائر : شركة دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع ، 2010).
77 - كامل محمد الخزرجي ثامر ، ***العلاقات السياسية الدولية و إستراتيجية إدارة الأزمات*** (عمان الأردن: دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، ط.1 ، 2005).
78 - "لاندو أليس" ، ***السياسة الدولية النظرية و التطبيق*** ، تر. قاسم المقداد (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب ، 2008).
79 - لعروق محمد الهادي و بوريمة سميرة ، ***أطلس الجزائر و العالم*** ، (الجزائر: دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع).
80 - مؤسسة "بيرتلسمان" ، ***مؤشر "بيرتلسمان" للتحول الديمقراطي*** (دبي: مركز الخليج للأبحاث ، 2009).
81 - مجدان محمد ، ***تحليلات النظم في العلاقات الدولية : دراسة نظرية*** (الجزائر : دار المواهب للنشر و التوزيع ، 2015).
82 - مجدان محمد ، ***تحليل العلاقات الدولية دراسة في المفاهيم الأساسية و المدارس الكبرى*** (الجزائر: دار المواهب للنشر و التوزيع ، 2015).
83 - محمد الزبيدي سالم ، ***الاتحاد الافريقي في ظل النظام الدولي*** (طرابلس: منشورات اللجنة الشعبية العامة للثقافة ، 2006).
84 - محمود طراف عامر ، إرهاب التلوث و النظام العالمي (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، ط. 01 ، 2002).
85 - محي محمد مسعد ، ***دور الدولة في ظل العولمة*** (الإسكندرية: مركز الاسكندرية للكتاب ، ط.1 ، 2006).
86 - مصطفى المقمر عبد المنعم ، ***الانفجار السكاني و الاحتباس الحراري*** (الكويت : المجلس الوطني للثقافة ة الفنون و الآداب ، 2012).
87 - مصيطفى بشير ، ***الإصلاحات التي نريد مقالات في الاقتصاد الجزائر*** (الجزائر : جسور للنشر و التوزيع ، ط. 1 ، 2011).
88 - معتوق أمحمد فتحي ، **المتغيرات السياسية الإقليمية و الدولية و أثرها في السياسة الخارجية الليبية (1990-2003)** (ليبيا: مجلس الثقافة العام ، 2008).
89 - معراف إسماعيل ، ***الوضع الإقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية*** (الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال ، النشر و الاشهار ، 2009).
90 - "مرسل مرل" ، ***السياسة الخارجية*** ، تر. خضر خضر (لبنان : "جروس برس" ، د.س.ن.).
91 - منقلاتي عبد الله و دحمان تواتي ، ***البعد الافريقي للثورة الجزائرية و دور الجزائر في تحرير افريقيا*** (الجزائر: وزارة الثقافة ، ط. 1 ، 2009).

92 - مهدي صالح يسرى ، ***السياسة الخارجية السعودية و المنطقة العربية منذ انتهاء الحرب الباردة*** (عمان الأردن: دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ، ط. 1 ، 2012).
93 - " موراي ورويك " ، ***جغرافيات العولمة*** ، تر. سعيد منتاق (الكويت : المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، 2013).
94 - نزار خالد ، ***مذكرات اللواء خالد نزار*** (الجزائر: منشورات الشهاب ، 1999).
95 - نصر مهنا محمد ، ***العلاقات الدولية بين العولمة و الأمركة*** (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث ، 2006).
96 - نصر مهنا محمد ، ***علوم السياسة الأصول و النظريات*** (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009).
97 - نوري النعيمي أحمد ، ***السياسة الخارجية*** (عمان : دار زهران للنشر و التوزيع ، 2008).
98 - هلال علي الدين ، ***أمريكا و الوحدة العربية : 1945 - 1982*** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1989).
99 - ولد خليفة محمد العربي ، ***التنمية و الديمقراطية في الجزائر و المنطقة العربية*** (الجزائر: دار النشر راجعي ، ط. 02 ، 2009).
100 - يوسف أحمد أحمد و آخرون ، ***حال الامة العربية 2011 ، 2012 معضلات التغيير و آفاقه*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط. 1 ، 2012).
101 - يوسف حتي ناصيف ، ***النظرية في العلاقات الدولية*** (بيروت: دار الكتاب العربي ، ط. 1 ، 1985).

الدراسات:

1 - الإمام محمد محمود ، "أهم التطورات العالمية و الإقليمية و القطرية خلال العقود الثلاثة الماضية" ، ***المجلة العربية للعلوم السياسية*** ، ع. 13 ، شتاء 2007 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية) ، ص.ص. 161 – 182.
2 - البرصان أحمد سليم ، "جيوبوليتيكا الأمن القومي العربي" ، ***المجلة العربية للعلوم السياسية*** ، ع. 15 ، صيف 2007 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية) ، ص.ص. 117 – 126.
3 - البعيني أنجلو ، "المشاركة السياسية للمراة العربية" ، ***المجلة العربية للعلوم السياسية*** ، ع. 23 ، صيف 2009 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية) ، ص.ص. 165 – 168.
4 - الجوهري خالد عبد العزيز ، "الفساد رؤية تحليلية لواقع الظاهرة في القارة الإفريقية" ، ***السياسة الدولية*** ، ع. 143 ، جانفي 2001 ، ص.ص. 231 - 235.
5 ـ الخاتم رحاب الشريف و الطيب أحمد عبد الجبار ، "الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا" ، ***المصرفي*** ، ع. 56 ، جوان 2010 ، ص.ص. 47 - 50.
6 - السيد أحمد مصطفى عمر ، "إعلام العولمة و تاثيره في المستهلك" ، ***العولمة و تداعياتها على الوطن العربي*** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط. 2 ، 2004) ، ص.ص. 159 – 176.
7 - الصديقي سعيد ، "السياسة الخارجية و الديمقراطية : تعارض أم توافق؟" ، ***المجلة العربية للعلوم السياسية*** ، ع. 15 ، صيف 2007 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية) ، ص.ص. 145 – 158.

8 - الشعراوي حلمي ، "التعاون العربي الافريقي من التحرر الوطني إلى العولمة" ، ***المجلة العربية للعلوم السياسية*** ، ع. 15 ، صيف 2007 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية) ، ص.ص. 73 – 94.
9 ـ الشيباني خيرة ، "هل سيكون القرن الحادي و العشرون قرنا إفريقيا؟" ، ***دراسات دولية*** ، ع. 117 ، ديسمبر 2010 (تونس : جمعية الدراسات الدولية) ، ص. ص. 15 – 22.
10 - "أليسون ج. ك. بيلز" و "أندرو كوتي" ، "التعاون الأمني ـ الإقليمي في أوائل القرن الحادي و العشرين" ، ***التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي الكتاب السنوي 2006*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط. 01 ، 2006) ، ص.ص. 319 - 357.
11 - أمين سمير ، "جيوسياسية الامبريالية المعاصرة" ، ***العولمة و النظام الدولي الجديد*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط. 1، 2004) ، ص.ص. 11 – 41.
12 - بلغالي محمد ، "سياسة إدارة الموارد المائية في الجزائر: تشخيص الواقع و آفاق التطوير" ، ***الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية*** ، ع. 02 ، 2009 (الشلف : جامعة حسيبة بن بوعلي) ، ص.ص. 73 – 93.
13 - بكر علي ، "الحملة العسكرية على شمال مالي ... الدوافع و التداعيات" ، ***ملف الاهرام الاستراتيجي*** ، ع. 216 ، ديسمبر 2012 (مصر : مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية) ، ص.ص.
14 - بن عنتر عبد النور ، "الأزمة الراهنة و الأمن القومي الجزائري" ، ***الأبعاد التاريخية و الثقافية في الأزمة الجزائرية (ندوة لندن 1999)*** ، في عبد جاسم الساعدي (محررا) ، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، 2004) ، ص.ص. 22 - 35.
15 - بوزيد بومدين ، "حدود قوة الشارع في التغيير السياسي و سبل تعزيز التحول الديمقراطي ، محاولة في فهم تعثر التجربة الديمقراطية في الجزائر" ، ***المجلة العربية للعلوم السياسية*** ، ع. 11 ، صيف 2006 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية) ، ص.ص. 51 – 68.
16 ـ بوغزالة محمد ناصر ، "العولمة و التحديات المعاصرة" ، ***المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الاقتصادية و السياسية*** ، ع. 03 (الجزائر : الديوان الوطني للأشغال التربوية ، 2002) ، ص. ص. 45 – 78.
17 ـ بونقطة محمد مسعود ، "دور الفواعل الحكومية و غير الحكومية في رسم السياسة الخارجية الجزائرية" ، ***فكر و مجتمع*** ، ع. 23 (الجزائر : طاكسيج كوم للدراسات و النشر و التوزيع ، جانفي 2015) ، ص. ص. 09 – 28.
18 - ثابت أحمد ، "العولمة و الخيارات المستقلة" ، ***العولمة و تداعياتها على الوطن العربي*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط. 2 ، 2004) ، ص.ص. 231 – 250.
19 - جاعد الديلمي حميد ، "العولمة و الإعلام و العرب : فرضيات و نتائج" ، ***العولمة و تداعياتها على الوطن العربي*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط. 2 ، 2004) ، ص.ص. 185 – 210.
20 - جعبوب محمد ، "السياسة الخارجية الجزائرية 1999 ـ 2009 دراسة في موضوع القيادة السياسية" ، ***فكر و مجتمع***، ع. 23 (الجزائر: طاكسيج كوم للدراسات و النشر و التوزيع ، جانفي 2015) ، ص. ص. 29 - 54.
21 - حافظ زياد ، "مضمون و اتجاه التغيير في البيئة العامة على الصعيد الدولي و في المنطقة العربية" ، ***العولمة و النظام الدولي الجديد*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط. 1، 2004) ، ص.ص. 43 – 55.

22 - حامد نور الدين و عيسى بشير ، "مبررات إقامة اتحاد المغرب في ظل التحولات العالمية الراهنة" ، في محمد عاشور (محررا) ، ***التكامل الإقليمي و التنمية في إفريقيا*** (القاهرة: معهد البحوث و الدراسات الإفريقية ، ط. 01 ، 2005) ، ص.ص. 151 - 170.
23 - حسن وداعة الله الحسين ، "البعد التكاملي في مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا النيباد" ، في محمد عاشور (محررا) ، ***التكامل الإقليمي و التنمية في إفريقيا*** (القاهرة: معهد البحوث و الدراسات الإفريقية ، ط. 01 ، 2005) ، ص.ص. 101 - 132.
24 - حمليل رشيد ، "النظام الاعلامي الجزائري و الانتقال الديمقراطي" ، ***فكر و مجتمع*** (الجزائر : طاكسيج كوم للدراسات و النشر و التوزيع ، جوان 2014) ، ص. ص. 175 – 198.
25 - زرزار العياشي و مداحي محمد ، "السياحة الصحراوية في الجزائر كوجهة سياحية مستدامة : الواقع و الآفاق" ، ***المستقبل العربي*** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، مارس 2015) ، ص. ص. 42 - 62.
26 - زوبير يحي ح. ، "جدلية السياسة الخارجية الجزائرية من 1992 ليومنا هذا" ، في محمد بجاوي (محرر)، ***آفاق الجزائر 2010 الديمقراطية و التطور*** ، تر. شوام بوشامة (وهران : دار الغرب ، 2003) ، ص ص. 195 - 208.
27 - "سام بيرلو - فريمان" و آخرون ، "بيانات الإنفاق العسكري 2002 - 2011" ، ***التسلح و نزع السلاح و الامن الدولي الكتاب السنوي 2013*** ، تر. عمر سعيد الأيوبي و امين سعيد الأيوبي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط. 1 ، 2013) ، ص. ص. 237 - 280.
28 - "سام بيرلو فريمان" و "كارينا سولميرانو" ، "التطورات العالمية في الإنفاق العسكري" ، ***التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي الكتاب السنوي 2012*** ، تر. عمر الأيوبي و سعيد أمين الأيوبي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 1 ، 2012) ، ص.ص. 203 – 216.
29 - سنطوح حسين ، "الحوار الجزائري الأطلسي: سيناريوهات المستقبل" ، ***دراسات استراتيجية*** ، ع. 03 (الجزائر: مركز البصيرة للبحوث و الاستشارات و الخدمات التعلمية ، فيفري 2007) ، ص. ص. 21 - 42.
30 - شبانة أيمن ، "ما بعد التهميش : الطوارق و تهديد سلامة الدولة الوطنية" ، محلق مجلة ***السياسة الدولية*** ، ع. 193 ، جويلية 2013 ، مجلد 48 ، ص. ص. 25 – 30.
31 - شعبان عبد الحسين ، "الإسلام في السياسة الدولية حوار الحضارات و الإرهاب الدولي" ، ***المجلة العربية للعلوم السياسية*** ، ع. 15 ، صيف 2007 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية) ، ص.ص. 159 – 174.
32 - شكراني الحسين ، "المادة رقم 99 من ميثاق الأمم المتحدة : الأمين العام و البعد البيئي" ، ***المجلة العربية للعلوم السياسية*** ، ع. 26 ، ربيع 2010 ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية) ، ص.ص. 175 – 194.
33 - صواليلي حفيظ ، "تنسيق جزائري - أمريكي لتجفيف منابع تمويل الإرهاب في الساحل" ، جريدة ***الخبر*** ، ع. 7546 ، 07 سبتمبر 2014 ، ص. 03.
34 - عبيدي حسني ، "واشنطن تريد مشاركة الجزائر في العمليات العسكرية بمالي" ، جريدة ***الخبر*** ، ع. 6879 ، 30 اكتوبر 2012 ، ص. 02.
35 - عطا الله الجمل شوقي ، "التكامل الإقليمي في إفريقيا" ، في محمد عاشور (محررا) ، ***التكامل الإقليمي و التنمية في إفريقيا*** (القاهرة: معهد البحوث و الدراسات الإفريقية ، ط. 1 ، 2005) ، ص. ص. 27 - 51.

36 - عطوى محمد ، "غزو هادئ ... بخطى محسوبة" ، ***الوفاق العربي*** ، ع. 95 ، ماي 2007 ، ص. ص. 22 ، 23.
37 - علي سالم أحمد ، "القوة و الثقافة و عالم ما بعد الحرب الباردة : هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيئا من الماضي؟" ، ***المجلة العربية للعلوم السياسية*** ، ع. 20 ، خريف 2008 ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية)، ص.ص. 119 – 136.
38 - عياد كرير علي ، "المحددات الداخلية و الخارجية المؤثرة في مسيرة اتحاد المغرب العربي" ، في محمد عاشور (محررا) ، ***التكامل الإقليمي و التنمية في إفريقيا*** (القاهرة: معهد البحوث و الدراسات الإفريقية ، ط. 1 ، 2005) ، ص. ص. 171 - 185.
39 - غصن زينب ، "عالم أكثر فقرا و جوعا و أقل استقرارا" ، ***الإنساني*** ، ع. 43 ، صيف 2008 ، ص.ص. 05 – 11.
40 - "فيرنر فاينفلد" و آخرون ، "التحولات في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا : التحديات و الاحتمالات امام أوروبا و شركائها" ***دراسات عالمية*** ، ع. 17 (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية) ، ص.ص. 07 – 40.
41 - كاظم الوالي عبد الجليل ، "جدلية العولمة بين الاختيار و الرفض" ، ***العولمة و تداعياتها على الوطن العربي*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط. 2 ، 2004) ، ص.ص. 11 – 37.
42 - لكريني إدريس ، "التدخل في الممارسات الدولية: بين الحظر القانوني و الواقع الدولي المتغير" ، ***العولمة و النظام الدولي الجديد*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط.1 ، 2004) ، ص.ص. 57 – 78.
43 - "لوتاثمنر" و "بيتر والنستاين" ، "أنماط العنف المنظم 2001 – 2010" ، ***التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي الكتاب السنوي 2012*** ، تر. عمر الأيوبي و امين سعد الأيوبي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط. 1 ، 2012) ، ص.ص. 106 – 129.
44 - "لوتاهاربوم" و "بيتر والنستين" ، "أنماط الصراعات المسلحة الكبرى ، 1990 – 2005" ، ***التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي الكتاب السنوي 2006*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط. 1 ، 2006) ، ص.ص. 205 – 218.
45 - محمود أبو ليلة سعاد ، "عدم التماثل : الأطر النظرية المفسرة لدور الفاعلين العابرين للقومية" ، محلق مجلة ***السياسة الدولية*** ، ع. 192 ، مجلد 48 ، أفريل 2013 ، ص. ص. 05 – 10.
46 - مهيوب غالب أحمد ، "العرب و العولمة : مشكلات الحاضر و تحديات المستقبل" ، ***العولمة و تداعياتها على الوطن العربي*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط. 2 ، 2004) ، ص.ص. 57 – 74.
47 - "هاغلين بيورن" و آخرون ، "حجم عمليات نقل أسلحة تقليدية رئيسية وفقا للبلدان المتلقية و البلدان الموردة ، 2001 – 2005" ، ***التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي الكتاب السنوي 2006*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط. 1 ، 2006) ، ص.ص. 705 – 715.
48 - هلال علي الدين ، "الديمقراطية ... و الاقتصاد ... و السوق" ، ***المجلة العربية للعلوم السياسية*** ، ع. 14 ، ربيع 2007 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية) ، ص.ص. 04 ، 05.
49 - هنا صوفي عبد الحي ، "الكوتا النيابية النسائية بين التاكيد الدولي و المواقف العربية المتناقضة" ، ***المجلة العربية للعلوم السياسية*** ، ع. 23 ، صيف 2009 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية) ، ص.ص. 47 – 70.

50 - "هوفمان ستانلي" ، "عودة إلى المجتمع الفوضوي" ، في ***المجتمع الفوضموي دراسة النظام في السياسة العالمية*** ، "هيدلي بول" محررا (الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج للابحاث ، ط.1 ، 2006) ، ص.ص. 33 – 39.
51 - "هولتوم بول" ، "نقل الأسلحة على الصعيد الدولي" ، ***التسلح و نزع السلاح و الامن الدولي الكتاب السنوي 2013***، تر. عمر سعيد الأيوبي و امين سعيد الأيوبي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط. 1 ، 2013) ، ص. ص. 329 - 358.
52 - "هولتوم بول" و آخرون ، "التطورات التي شهدها نقل الأسلحة في سنة 2011" ، ***التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي : الكتاب السنوي 2012*** ، تر. عمر الأيوبي و أمين سعيد الأيوبي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية / ط. 1 ، 2012) ، ص.ص. 354 – 371.
53 - ولد أباه السيد ، "العرب في النفق الإفريقي" ، ***الوفاق العربي*** ، ع. 97 ، جويلية 2007 ، ص. ص. 22 ، 23.
54 - ويفي خيرة ، "دور المجتمع المدني في تفعيل التحول الديمقراطي في الجزائر" ، ***المجتمع المدني و التطور الديمقراطي بالمنطقة المغاربية*** (الجزائر : جامعة الجزائر 3 ، مختبر البحوث و الدراسات في العلاقات الدولية ، 2012) ، ص. ص. 253 - 276.
55 - "ويهارتا شارون" ، "بناء السلام: التركيز الدولي الجديد على إفريقيا" ، ***التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي الكتاب السنوي 2006*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط. 01 ، 2006) ، ص.ص. 247 - 270.

المواقع الالكترونية:

1 - عزو محمد عبد القادر ناجي ، "المساعدات العربية للدول الإفريقية" ، ***www.ahewar.org*** ، 20 / 04 /2014.
2 - عيسى طالح ، "النظام الاقتصادي الدولي الجديد" ، ***www. djazairess.com/elhiwar/24838*** ، 24 / 10 / 2014.
3 - كاظم الموسوي ، "التنافس الإقليمي و البحث عن أدوار" ، ***www.alyaum.com/article/3119893*** ، 23 / 10 / 2014.
4 - يوسف رزين ، "النظام الدولي: النشأة و التطور" ، ***www.m.ahewar.org/s.asp?aid=410015&r=0*** ، 19 / 06 / 2015.
5 - "الجزائر تسعى في توسيع نفوذها بإفريقيا عبر الدعم الاقتصادي بشطب ديون اربعة عشر دولة إفريقية" ، ***www.alifpost.com*** ، 26 / 02 / 2014.
6 - "تراجع النفط يدفع الجزائر لخفض مساعداتها للدول الإفريقية" ، ***www.aljazeera.net*** ، 20 / 12 / 2014.
7 - "لعمامرة يجدد التزام الجزائر بالمساهمة في توطيد العمل الافريقي المشترك" ، ***www.mae.gov.dz/news*** ، 08 / 12 / 2013.

ثانيا: المراجع باللغات الأجنبية

الكتب: **Books (Livres) :**

1 - Alcaud David et Autres , ***Dictionnaire de Sciences Politiques et Sociales*** (Paris : Editions Dalloz , 2004).
2 - Arib Mokhtar , ***l'Etat Algérien ; Eléments Historiques Constitutifs et Forces Sociales Motrices*** (Alger : Office des Publications Universitaires , 2006).
3 - Benachenhou Mourad , ***Deprivatiser le System Politique*** (Alger : Dar Elwaai , 1er ed. , 2011).
4 - Ben Bitour Ahmed , ***Radioscopie de la Gouvernance Algérienne*** (Alger : E.D.I.F 2000 , 2006).
5 - Battistella Dario, ***Theories des Relations Internationales*** (Paris : Presse de la Fondation Nationale des Sciences Politiques , 4 eme ed , 2012).
6 - Benissad Mohamed Elhocine, ***Éléments d'Economie Pétrolière*** (Alger : Office des Publications Universitaires , 1981).
7 - Bennafla Karine et Autre , ***Géopolitique du Maghreb et du Moyen-Orient*** (Paris : Editions Sedes , 2007).
8 - Benyoub Rachid, ***l'Annuaire Politique de l'Algérie 2000*** (Algérie : ANEP , 3eme Edition , 2000).
9 - Boniface Pascal , ***Année Strategique 2010 ; Analyse des Enjeux Internationaux ,*** (Paris : Editions Dalloz , 2009).
10 - Boniface Pascal et Autre , ***l'Annee Strategique 2005 Strateco : Analyse des Enjeux Internationaux*** (Paris : Armand Colin , 2004).
11 - Boniface Pascal et Huberte Vedrine , ***Atlas du Monde Global*** (Paris : Armand Colin / Fayard , 2010).
12 - Borgatta Edgar F. and Rhond J.V. Montgomery , ***Encyclopedia of Sociology***, Vol. 04 , Matter of "Role Theory" , (New York : Macmillan Reference , Imprint of the Gale Group , 2ed ed. ,2000) , p.p. 1415 – 1425.
13 - Boudersa Maamar , ***Le F.M.I. ce Monstre de Paris*** (Alger : Editions Révolutions Africaine , 1994).
14 - Bousselham Abdelkader, ***Regards sur la Diplomatie Algerienne*** (Alger : Casbah Editions , 2005).
15 - Chaib Khaled, ***Bouteflika le Président et son Bilan le Défit*** (Alger : les Editions El-hikma , 4 em ed. , 2004).
16 - Charls-Philippe David et Jean-Jacques Roche , ***Théories de la Sécurité Difinitions , Approches et Concepts de la Sécurité Internationale*** (Paris : Editions Montchréstien , 2002).
17 - Ciattoni Annette et Autres , ***Geographie et Geopolitique des Energies*** (Paris : Hatier , 2007).

18 - Cote Marc , ***l'Algérie Espace et Société*** (Constantine : Editions Media-Plus, 2005).
19 - Devin Guillaume , ***Sociologie des Relations Internationales*** (Paris : Editions la Découverte , 2002).
20 - Durand Marie-Françoise et Autres , ***Atlas de la Mondialisation*** (Paris : les Presses de Sciences Po , 2008).
21 - Encel Frederic , ***Comprendre la Geopolitique*** (France : Editions du Seuil , 2011).
22 - Ethier Diane et Zahar Marie-Joelle, ***Introduction aux Relations Internationales*** (Canada : Les Presses de l'Universite de Montreal , 3 eme ed. , 2006).
23 - Garcin Thierry , ***les Grandes Questions Internationales Depuis la Chute du Mur de Berlin*** (France : Editions Economica , 2 emme ed. , 2009).
24 - Garnier Yves , ***Dictionnaire Encyclopedique*** (Paris : Larousse , 2 eme ed. 2002).
25 - Gnesotto Nicole et Autre **, *Le Monde en 2025***, traduction : Beatrice Bocard (Paris : Editions Robert Laffont , 2007).
26 - Guillochon Bernard , ***la Mondialisation une Seule Planete des Projets Divergents*** (France : Impression I. M. E. , 2006).
27 - Guyatt Nicolas , ***Encore un Siècle Américain ? les Etats-Unis et le Monde au 21 èmme Siècle*** (Tunisie : Cérès Productions , 2002).
28 - Haass Michael and Kariel Henry S. , ***Approaches to the Study of Political Science*** (Pensylvania: Chandler Publiching Company).
29 - Hélène d'Almeida-Topor , ***l'Afrique au 20 emme Siècle*** (Paris : Armand Colin , 2 eme ed. , 1999).
30 - Hugeux Vincent , ***l'Afrique en Face*** (Paris : Armand Colin , 2010).
31 - Hyden Goran et Bratton Michael, ***Gouverner l'Afrique Vers un Partage des Rôles*** , traduit par Brigitte Delorme (Paris : Nouveaux Horizons , 1992).
32 - Kuengienda Martin , ***Crise de l'Etat en Afrique et Modernité Politique en Question*** (Paris : l'Harmattan , 2008).
33 - Lacoste Yves , ***Geopolitique ; la Longue Histoire d'Aujourd'hui*** (France : Graficas Estella , 2 eme ed. , 2009).
34 - Mayaud Yves, ***le Terrorisme*** (Paris : Editions Dalloz , 1997).
35 - Mbabia Olivier , ***la Chine en Afrique Histoire , Geopolitique , Geoeconomie*** (Paris : Ellipsses Edition Marketing S.A. , 2012).
36 - Methia , ***Réconciliation avec soi ; Regards sur la Réconciliation Nationale en Algérie***, Vol. 03 (Béjaia : Edition Methia).

37- Mutin George , ***Geopolitique du Monde Arabe*** (Paris : Ellipses Edition Marketing , 3 eme éd. , 2009).
38 - Neyrat Frederic , ***le Terrorisme , la Tentation de l'Abime*** (France : Impression Unigraf S.L. , 2009).
39 - Nouschi Marc , ***Lexique de Géopolitique*** (Paris : Armand Colin , 1998).
40 - Pautet Arnaud , ***Afrique(s) du Continent Oublié au Continent Convoité*** (Paris : Ellipses Edition Marketing , 2011).
41 - Pourtier Roland et autre , ***Géopolitique de l'Afrique et de Moyen-Orient*** (Paris : Collection Nouveaux Continents , 2eme ed. , 2009).
42 - Quandt William B., ***Société et Pouvoir en Algérie*** , traduit par : M'hamed Ben Semmane et Autre (Alger : Casbah Editions , 1998).
43 - Soccol Brice , ***Relations Internationales*** (Orlians : Editions Paradigme – Centre de Publications Universitaires , 2004).
44 - Tshiyembe Mwayila , ***La Politique Etrangere des Grandes Puissances*** (Paris : L'Harmattan, 2010).
45 - Ury Willam, ***Comment Negocier la Paix du Conflit à la Cooperation Chez Soi , au Travail et dans le Monde*** (Paris : Nouveau Horizons , 2001).
46 - World Bank Group , ***Education and Health in Sub-Saharan Africa a Review of Sector-Wide Approaches*** (Washington: The International Bank for Reconstruction and Development , 2001).
47 - Zarka Jean-Claude , ***Relations Internationales*** (Paris : Ellipses Edition Marketing , 3 eme ed. , 2007).

Periodicals (Etudes) : الدراسات:

1 - Ballion Didier et Khechana Rachid , « Vers une Nouvelle Equation Politique Regionale » , ***Année Strategique 2010 ; Analyse des Enjeux Internationaux***, Pascal Boniface éd. (Paris : Editions Dalloz , 2009) , p.p. 283 - 312.
2 - Bariki Salaheddine , « Algérie Chronique Intérieure » , ***Annuaire de l'Afrique du Nord*** (Paris : CNRS Editions , 1998) , p. p. 407 – 441.
3 - Barnett Michael , " Institutions, Roles, and Disorder: The Case of the Arab States System", ***International Studies Quarterly***, n. 37, 1993, p.p. 271 – 296.

4 - Bauer Alain et Autre , «Vers une Hybridation de la Criminalite et du terrorisme ? » , ***l'Annee Strategique 2008 Analyse des Enjeux Internationaux*** (Paris : Edition Dalloz , 2008) , p.p. 71 – 87.
5 - Bouhou Kassim , « l'Algérie des Réformes Economiques : un Gout d'Inachevé » , ***Politique Etrangère*** , No.71430 , Juin 2009 (Paris : Institut français des relations Internationales) , p.p. 323 – 335.
6 - Burton John W. , « Pour une Approche Systémique des Relations Internationales » , ***Revue Internationale des Sciences Sociales*** (Paris : UNESCO, Vol. 26 , No. 01 , 1974) , p.p. 23 - 36.
7 - Carayol Remi , « Integrisme OPA Sur le Sahel » , ***Jeune Afrique*** , No. 2762 , 15 – 21 Dec 2013 , p. p. 26 , 33.
8 - Cesari Jocelyne, « Algérie : Chronique Intérieure » , ***Annuaire de l'Afrique du Nord*** (Paris : CNRS Editions , 1994) , p.p. 615 - 653.
9 - Chikh Slimane, « la Politique Africaine de l'Algérie » ***, Annuaire de l'Afrique du Nord*** (Paris : Editions du Centre National de la Recherche Scientifique , 1979) , p. p. 01 – 54.
10 - Cross Peter, « Un Triangle Politico-Sécuritaire » , ***Réalité*** , No. 1457 , du 28 Nov. au 04 Dec. 2013 , p. p. 12 – 15.
11 - Dumora Christelle , « Les Implications Géostratégiques du Flux de Refugiés Somaliens » , ***Enjeux Diplomatiques et Stratégiques 2012*** (Paris : Edition Economica , 2012) , p.p. 229 – 234.
12 - Faivre Pierre-Marie , « Crise et Insecurité dans la Region Sahélo-Saharienne » , ***Enjeux Diplomatiques et Stratégiques 2012*** (Paris : Edition Economica , 2012) , p.p. 220 – 228.
13 - Garcin Thierry , « Chronique Géopolitique de l'Année 2011 » , ***Enjeux Diplomatiques et Stratégiques 2012*** (Paris : Edition Economica , 2012) , p.p. 173 – 183.
14 - Gastaut Thérèse , « la Vie des Nations Unies en 2011 » , ***Enjeux Diplomatiques et Stratégiques 2012*** (Paris : Edition Economica , 2012) , p.p. 265 – 276.
15 - Henia Latifa , « le devenir du Climat entre la Science et la Politique » , ***Le Maghreb Magazine*** , No. 16 , Janvier 2013 , p. p. 77 - 80.
16 - Henrotin Joseph , « l'Année Strategique 2011 : Demonstration de Puissance et Decrochage Militaire » , ***Enjeux Diplomatiques et Stratégiques 2012*** (Paris : Edition Economica , 2012) , p.p. 253 – 262.
17 - Hermann Margaret G., « Effects of Personal Characteristics of Political Leaders on Foreign Policy » , in Maurice A. East ed., ***Why Nations Act Theoretical Perspectives for Comparative Foreign Policy*** (California : Sage Publications , 1978) , p. p. 49 - 65.

18 - Holsti K.J. , « National Role Conception in the Study of Foreign Policy » , ***International Studies Quarterly*** , Vol. 14 , No. 03 , September 1970 , p.p. 233 – 309 .
19 - Hugon Philippe , « l'Afrique Contrastée entre Zones d'Ombres et de Lumières » ***, l'Année Stratégique 2008 Analyse des Enjeux Internationaux*** (paris : Editions Dalloz , 2007) , p.p. 356 – 390.
20 - Hugon Philippe , « Une Afrique Emportée par la Crise Mondiale » , ***l'Année Stratégique 2010 ; Analyse des Enjeux Internationaux*** , Pascal Boniface éd. (Paris : Editions Dalloz , 2009) , p.p. 343 – 366.
21 - Jaouadi Najeh , « l'Europe , le Maghreb et l'Afrique : pour un Nouveau Partenariat Global » , ***Réalités*** , No. 1271 , 06 – 12 /12/2015 , p.p. 10 – 12.
22 - Khechana Rachid , « Entrave à la Liberté de la Presse » , ***Année Stratégique 2010 ; Analyse des Enjeux Internationaux*** , Pascal Boniface éd. (Paris : Editions Dalloz , 2009) , p.311.
23 - Korany Bahgat , « Les Modèles de Politiques Etrangères et Leurs Pertinence Empirique pour les Acteurs du Tiers Monde : Critique et Contre-Proposition » ***, Revue Internationale des Sciences Sociales*** (Paris : UNESCO, Vol. 26 , No. 01 , 1974) , p.p. 76- 103.
24 - Maulny Jean Pierre , « Politique de Défense et Industrie d'Armement » , ***l'Année Stratégique 2008 Analyse des Enjeux Internationaux*** (Paris : Edition Dalloz , 2008) , p.p. 57 – 70.
25 - Ouali Hacen , « Intervention Militaire au Mali une Coalition Internationale Commence à prendre forme » , ***EL WATAN*** , No 6766 , 15 Janvier 2013 , p. 02.
26 - Ouazani Cherif , « Algérie Vivement Demain » ***, Jeune Afrique*** , No. 2762 , 15 – 21 / 12 / 2013 , p. p. 72 – 74.
27 - Ouazani Cherif, « Interview Ramtane Lamamra » , ***Jeune Afrique*** , No. 2795 ,03 – 09 Aout 2014 , p. p. 41 – 45.
28 - Pierre Simon, « Nord Mali : de la Libération d'Azawad à la Dictature d'AQMI » , ***le Maghreb Magazine*** , No. 16 , Janvier 2013 , p. p. 84 – 87.
29 - Raimbaud Michel , « Dinamique et Bilan de l'Insurrection Lybyenne » , ***Enjeux Diplomatiques et Stratégiques 2012*** (Paris : Edition Economica , 2012) , p.p. 208 – 219.
30 - Rosati Jerel A. , "A Cognitive Approach to the Study of Foreign Policy" , in Laura Neack ed. , ***Foreign Policy Analysis Continuity and Change in its Second Generation*** (Hall: Prentice-Hall , INC , 1995) , p. p. 49 – 69.
31 - Sekhri Sofiane, " The Role Approaches a Framework for the Analysis of foreign Policy in Third World Countries" , ***African Journal of Political Science and International Relations*** , Vol. 03 , No. 10 , October 2009 , p.p. 423 – 432.

32 - Zoubir Yahia H. and Ben Abdellah-Gambier Karima , «The United States and the Northe African Imbroglio : Balancing Interests in Algeria , Marocco and the Western Sahara » , ***Mediterranean Politics*** , Vol.10 , No. 02 , July 2005.

Internet cites : المواقع الالكترونية:

1 - Banque Africaine de Développement , « Perspectives Economiques en Afrique 2014 » , ***www.africaneconomicoutlook.org/fr*** , 04 / 07 / 2015.
2 - Les Quatres Puissances Militaires Régionales d'Afrique , ***www.lavdc.net*** , 10 / 11 / 2014.
3 - ***www.lepangolin.africblog.com*** , 23 / 12 /2014.

فهرس
المحتويات

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
مقدمة	02
الفصل الأول: الإطار المفهومي و النظري لدراسة السياسة الإقليمية	**11**
المبحث الأول: نظرية السياسة الخارجية	11
أولا: مفهوم السياسة الخارجية	11
ثانيا: أهم العوامل المؤثرة في صناعة السياسة الخارجية	16
المبحث الثاني: نظرية النظم الدولية و الإقليمية	22
أولا: مفهوم النظام الدولي	24
ثانيا: مفهوم الإقليمية	28
ثالثا: التفاعل بين النظام الدولي و النظم الإقليمية	35
رابعا: محتوى نظرية النظم	38
المبحث الثالث: نظرية الدور في السياسة الخارجية	44
الفصل الثاني: محددات السياسة الإقليمية للجزائر في إفريقيا	**68**
المبحث الأول: المحددات الجغرافية للجزائر	68
المبحث الثاني: المحددات السياسية و العسكرية	81
أولا: المحددات السياسية	81
1 ـ طبيعة النظام السياسي الجزائري	85
2 ـ عقيدة الدور في السياسة الخارجية الجزائرية	91

3 ـ دور العوامل الشخصية للقائد السياسي	96
ثانيا: المحددات العسكرية	98
المبحث الثالث: المحددات الاقتصادية و الاجتماعية	104
أولا: المحددات الاقتصادية	105
ثانيا: المحددات الاجتماعية	113
المبحث الرابع: المحددات الخارجية	118
أولا: المحددات الإقليمية	119
ثانيا: المحددات الدولية	125
الفصل الثالث: واقع السياسة الإقليمية للجزائرية في إفريقيا أو دور الجزائر الإقليمي	**139**
المبحث الأول: دور الجزائر في القضايا السياسية الإفريقية	140
أولا: دور الجزائر في تحقيق التكامل في إفريقيا	143
ثانيا: دور الجزائر في دعم قضايا تقرير المصير في إفريقيا	150
ثالثا: دور الجزائر في حل الخلافات و النزاعات السياسية في إفريقيا	155
المبحث الثاني: دور الجزائر في القضايا الأمنية الإفريقية	165
المبحث الثالث: دور الجزائر في القضايا الاقتصادية والاجتماعية الإفريقية	179
الفصل الرابع: تحديات السياسة الإقليمية للجزائر في إفريقيا	**202**
المبحث الأول: التحديات الداخلية للسياسة الإقليمية للجزائر في إفريقيا	202
أولا: التحديات السياسية الداخلية	202
ثانيا: التحديات الأمنية الداخلية	211
ثالثا: التحديات الاقتصادية و الاجتماعية الداخلية	214
المبحث الثاني: التحديات الإقليمية للسياسة الإقليمية للجزائر في إفريقيا	219

أولا: التحديات السياسية الإقليمية	219
ثانيا: التحديات الأمنية الإقليمية	230
ثالثا: التحديات الاقتصادية الإقليمية	237
رابعا: التحديات الاجتماعية الإقليمية	241
المبحث الثالث: التحديات الدولية للسياسة الإقليمية للجزائر في إفريقيا	247
أولا: التحديات السياسية الدولية	247
ثانيا: التحديات الأمنية الدولية	254
ثالثا: التحديات الاقتصادية الدولية	259
رابعا: التحديات الاجتماعية و الثقافية الدولية	264
الخاتمة	**274**
Abstract	**287**
الملاحق	**288**
قائمة المراجع	**296**
فهرس المحتويات	**313**

Abstract

This study titled by ***Regional Policy of Algeria in Africa a Study in the Regional Role of Algeria between Determinants and Challenges*** aims at analysing the Algerian regional policy in Africa, by focusing on the different variables that affect this policy.

There are two kinds of variables: the determinants which increase the Algerian opportunities to seek political , security , economic and social roles in Africa. The other variables are there challenges that decrease the Algerian role in Africa.

The study divides these variables which favour the Algerian regional policy in Africa into internal , regional and international variables.

a) The internal variables deal with the Algerian national political , economic and social characteristics.

b) The regional variables deal with the African continent characteristics and the most important events in the region.

c) The international variables deal with the international system and the great powers impact and influence.

The same divisions are given to these challenges which affect negatively the Algerian regional policy in Africa: Internal , Regional and International.

The study ends up with some results and provides some pieces of advice for an effective Algerian role in Africa in the future.

University of Algiers - 3 -

Faculty of Political Sciences and International Relations

Department of International Studies

Regional Policy of Algeria in Africa (2001 – 2011)

a Study on the Regional Role of Algeria between Determinants and Challenges

Thesis Presented for the Obtention of Doctorate Degree in Political Sciences and International Relations

Submitted by:

Djaaboub Mohammed

Supervised By:

Dr. Medjden Mohammed

Commission

Prof. Barkouk Salem (University of Algiers 3) ……President

Dr. Medjden Mohammed (University of Algiers 3)Supervisor

Dr. Ghazli Abd-elhalim (University of Algiers 3) ….. Member

Prof. Gharbi Mohammed (University of Chlef) ……. Member

Prof. Saoud Salah (High School of Political Sciences)Member

Dr. Ayed Mohammed Samir(University of Telemcene)Member

2015 - 1437